الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي-
معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

رقم التسجيل:

التخصص: تحليل اقتصادي

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية
تخصص تحليل اقتصادي
بعنوان

العـــولمـــة والـــبـــطالـــة

من إعداد الطالب:
* ريغي هشام

تحت إشراف:
* الأستاذ الدكتور: عبد الأمير السعد

لجنة المناقشة:

الدكتور: مدفوني عبد الحميد	أستاذ محاضر	جامعة أم البواقي	رئيسا
الأستاذ الدكتور: عبد الأمير السعد	أستاذ التعليم العالي	جامعة عنابة	مشرفا
الدكتور: بوعشة مبارك	أستاذ محاضر	جامعة قسنطينة	عضوا
الدكتور: ماضي بلقاسم	أستاذ محاضر	جامعة عنابة	عضوا

السنة الجامعية: 2009/2008

الإهداء والشكر

اهدي ثمرة عملي هذا إلى الوالدين الكريمين، وأتمنى لهما من الله عز وجل الحفظ والرعاية.

وأتقدم بجزيل الشكر إلى كل من كان له من قريب أو من بعيد مساهمة في انجاز هذا العمل المتواضع. واخص بالشكر الكبير الأستاذ الدكتور عبد الأمير السعد، الذي لم يبخل علي بالمراجع ألازمة لإتمام هذا البحث.

كما أتقدم بالشكر الخالص كذلك إلى جميع الأساتذة الذين درسونا في السنة الأولى ماجستير: أ.د. السعدي رجال، د.مبارك بوعشة...الخ، ونقدر لهم مجوداتهم القيمة التي بذلوها.

وأتقدم كذلك بالتحية الحارة إلى جميع طلبة دفعة الماجستير- إحصاء واقتصاد تطبيقي، واهدي لهم هذا العمل المتواضع.

كما اهدي عملي هذا إلى كل من يرى في العلم السبيل الوحيد للخروج من النفق المظلم التي تعيش في كنفه البشرية اليوم أو تكاد تكون كذلك.

فهرس المحتويات

الموضوع **الصفحة**

الإهداء والشكر

فهرس المحتويات

قائمة الأشكال

قائمة الجداول

مقدمة عامة..... (أ- ج)

الفصل الأول: الـعــولمـــة

تمهيد..... 02

المبحث الأول : ماهية العولمة..... (4-19)

المطلب الأول : مدخل نظري في تأصيل ظاهرة العولمة 04

المطلب الثاني : مفهوم العولمة..... 08

المطلب الثالث : تاريخ ومراحل نشأة العولمة..... 15

1- تاريخ العولمة..... 15

2- مراحل نشأة العولمة..... 17

المطلب الرابع : العولمة والعالمية 18

المبحث الثاني : الإطار المؤسسي للعولمة والقوة المحركة لها..... (20-36)

المطلب الأول : الإطار المؤسسي للعولمة..... 20

1- صندوق النقد الدولي..... 20

2- البنك الدولي..... 25

3- المنظمة العالمية للتجارة..... 26

المطلب الثاني : الشركات المتعدية الجنسية... محرك العولمة..... 31

المبحث الثالث: العولمة،الدولة، والتكتلات الاقتصادية..... (37-46)

المطلب الأول: العولمة وأثرها على سيادة ودور الدولة 37

المطلب الثاني: التكتلات الاقتصادية للدول في مجابهة العولمة..... 43

المبحث الرابع: العولمة والتطورات التقنية ..... (47-55)

المطلب الأول: العلاقة بين العولمة والتطورات التقنية 47

المطلب الثاني: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات..... 50

المبحث الخامس: العولمة وقضايا التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر..... (56-69)
المطلب الأول: التجارة..... 56
1- التجارة ودورها في الاندماج العالمي..... 56
2- تحليل اتجاهات التجارة العالمية..... 58
المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر..... 62
1- الاستثمار الأجنبي المباشر: مفهومه وأهميته..... 69
2- تحليل الاتجاهات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر..... 65
المبحث السادس : العولمة المالية..... (70-80)
المطلب الأول: مفهوم العولمة المالية..... 70
المطلب الثاني: العوامل التي ساعدت على تسارع العولمة المالية..... 71
المطلب الثالث: مزايا ومخاطر العولمة المالية..... 74
1- مزايا العولمة المالية..... 74
2- مخاطر العولمة المالية..... 76
خلاصة الفصل 81

الفصل الثاني : البطـــالـــة

تمهيد 83
المبحث الأول : البطالة: مفهومها، قياسها وأنواعها..... (84-97)
المطلب الأول : مشكلة البطالة..... 84
المطلب الثاني : مفهوم البطالة..... 85
المطلب الثالث : أنواع البطالة..... 87
المطلب الرابع : قياس البطالة و مشكلة إحصائها..... 93
المبحث الثاني : تفسير البطالة في الفكر الاقتصادي..... (98-131)
المطلب الأول : المدرسة الكلاسيكية..... 98
المطلب الثاني : المدرسة الماركسية..... 107
المطلب الثالث : المدرسة النيوكلاسيكية 112
المطلب الرابع : المدرسة الكينزية..... 118
المطلب الخامس : المدرسة النقدية..... 124
المطلب السادس : شومبيتر والتفسير التكنولوجي للبطالة..... 127
المبحث الثالث : التضخم والبطالة: صعود وهبوط منحنى فيليبس..... (132-139)

المطلب الأول : منحنى فيليبس ... العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة..... 132
المطلب الثاني : هبوط منحنى فيليبس..... 136
المبحث الرابع : معدل البطالة الطبيعي..... (140-145)
المطلب الأول : مفهوم معدل البطالة الطبيعي..... 140
1- ماذا يعني التوظف الكامل؟..... 140
2- ماذا يعني معدل البطالة الطبيعي؟..... 140
المطلب الثاني : أسباب تغير معدل البطالة الطبيعي..... 143
خلاصة الفصل..... 146

الفصل الثالث: العولمة وأثرها على البطالة

تمهيد..... 148
المبحث الأول: العولمة وأسواق العمل ..... (149-163)
المطلب الأول: العمالة والعمل على الصعيد العالمي..... 149
1- تحليل الاتجاهات العالمية للعمالة والبطالة 149
2- تحليل التغيرات القطاعية للعمالة العالمية..... 154
المطلب الثاني: العمالة... هل هي مُعولمة؟ 156
1- هجرة اليد العاملة 157
2- حرية انتقال رؤوس الأموال والتجارة 159
المطلب الثالث: العولمة و مرونة أسواق العمل... تنامي أشكال التشغيل الناقص..... 161
المبحث الثاني: الدولة ودور مكافحة البطالة في ظل العولمة ..... (164-179)
المطلب الأول: الدولة ودورها في مكافحة البطالة في الدول المتقدمة..... 164
1- الأزمة الاقتصادية العالمة وبزوغ الفكر الكينزي وأثرهما على دور الدولة..... 164
في مكافحة البطالة
2- صعود الفكر النيوليبرالي وأثره على دور الدولة في مكافحة البطالة..... 166
المطلب الثاني: الدولة ودورها في مكافحة البطالة في الدول النامية..... 169
1- الدولة ودورها في مكافحة البطالة في فترة ما بعد الاستقلال..... 169
2- أزمة المديونية والإصلاحات الليبرالية والأثر على دور الدولة في مكافحة البطالة.... 170
المطلب الثالث: الدولة ودورها في مكافحة البطالة في الدول الاشتراكية السابقة..... 174
1- الدولة الاشتراكية ودورها في مكافحة البطالة..... 174

2- الإصلاحات الليبرالية وأثرها على دور الدولة في مكافحة البطالة..... 176
المبحث الثالث: العولمة والتطورات التقنية بين توظيف العمالة والبطالة ..... (180-187)
المطلب الأول: التوازن بين العمل ورأس المال من زاوية التطورات التقنية..... 180
المطلب الثاني: التكنولوجيا المعاصرة والبطالة..... 182
المبحث الرابع: حرية التجارة، الاستثمار الأجنبي المباشر، والبطالة..... (188-207)
المطلب الأول: التجارة الحرة والبطالة..... 188
المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة..... 197
المبحث الخامس: العولمة المالية والبطالة... تجربة جنوب شرق أسيا..... (208-215)
المطلب الأول: الأزمة المالية لجنوب شرق أسيا: مفهومها وأسباب ظهورها..... 208
المطلب الثاني: اثر أزمة جنوب شرق أسيا على البطالة..... 212
خلاصة الفصل..... 216
خاتمة عامة..... 218
قائمة المراجع 221

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1 -1	خصائص عدد من الشركات المتعدية الجنسية (2005)	32
2 -1	حجم الأصول والمبيعات الأجنبية والكلية لأكبر 100 شركة متعدية جنسية غير مالية في العالم (مليار دولار)	36
3 -1	حجم الأصول والمبيعات الأجنبية والكلية لأكبر 50 شركة متعدية جنسية غير مالية في الاقتصاديات النامية مرتبة حسب الأصول (مليار دولار)	36
4 -1	حجم نفقات البحث والتطوير الكلية ومن طرف المؤسسات في العالم وبعض الدول المتقدمة (مليار دولار)	50
5 -1	نفقات البحث والتطوير في عدد من الشركات المتعدية الجنسية (مليون دولار) (2003)	50
6 -1	حجم نفقات البحث والتطوير من طرف الفروع الأجنبية في بعض الدول (مليون دولار) وحصتها من نفقات البحث والتطوير في قطاع الأعمال	50
7 -1	عدد الحواسيب ونسبة المستعملين	54
8 -1	عدد مستعملي الانترنت الكلي والنسبي	54
9 -1	عدد مستعملي الهاتف النقال الكلي والنسبي	54
10 -1	بعض مؤشرات استخدام الانترنت من طرف المؤسسات (أكثر من أو يساوي 10 موظفين)	55
11-1	الصادرات العالمية من السلع (مليون دولار)	60
12-1	الواردات العالمية من السلع (مليون دولار)	61
13-1	الصادرات العالمية من الخدمات(مليون دولار)	61
14-1	الواردات العالمية من الخدمات(مليون دولار)	61
15-1	التغييرات التنظيمية الوطنية 1992-.2006	64
16-1	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة (مليون دولار جاري)	66
17-1	عدد صفقات الشراء و قيمتها(مليون دولار) لعمليات الاندماج والاستحواذ	66
18-1	عدد صفقات البيع و قيمتها(مليون دولار) لعمليات الاندماج والاستحواذ	67
19-1	عدد مشاريع الاستثمارات الأجنبية المباشرة التأسيسية (المصدر والاتجاه)	67
20-1	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة(مليون دولار جاري)	69

1-2	تعديل معدل البطالة بإضافة العمال المحبطين والعاطلين بعض الوقت في عدد من البلدان الصناعية في عام 1993	97
2-2	معدلات البطالة الطبيعية والفعلية في بعض الدول المتقدمة (1995)	143
1-3	بعض مؤشرات أسواق العمل ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.	150
2-3	عدد العاطلين الكلي وحسب الجنس 1997-2007	150
3-3	التوزيع القطاعي للعمالة (%)	154
4-3	نسبة العمالة الجزئية إلى العمالة الكلية في بعض الدول	163
5-3	تغير تردد العمل المؤقت في العمالة الاجرية الكلية 1994- 2004 (نقطة مئوية)	163
6-3	بعض المؤشرات الكلية في دول المنظومة الاشتراكية السابقة	178
7-3	التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ومعدل نمو العمالة في بعض الدول المتقدمة.	182
8-3	أثار الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على البطالة	198
9-3	أثار الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر على البطالة	198
10-3	بعض المؤشرات عن الأزمة المالية الأسيوية للفترة من 1 جويلية 1997 إلى فيفري 1998	211

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	الإطار المؤسسي للعولمة	20
2-1	بعض مجالات تأثير العولمة على دور ووظائف الدولة	40
1-2	إيضاح من هم العاطلون؟	86
2-2	الدورة الاقتصادية والبطالة	88
3-2	إيضاح كيفية تقسيم السكان في سن العمل؟	93
4-2	الطلب على العمل عند الكلاسيك	103
5-2	عرض العمل عند الكلاسيك	104
6-2	توازن سوق العمل عند الكلاسيك	104
7-2	العلاقة بين حجم الإنتاج وعنصر العمل عند النيوكلاسيك	115
8-2	الطلب على العمل عند النيوكلاسيك	116
9-2	عرض العمل عند النيوكلاسيك	116
10-2	التوازن في سوق العمل عند النيوكلاسيك	117
11-2	محددات مستوى التوظيف عند كينز	119
12-2	الطلب على العمل عند كينز	122
13-2	عرض العمل عند كينز	123
14-2	التوازن في سوق العمل عند كينز	123
15-2	منحنى فيليبس	133
16-2	منحنى فيليبس في الأجل الطويل	137
17-2	توضيح معدل البطالة الطبيعي	141
18-2	اثر تغير منحنى عرض العمل على معدل البطالة الطبيعي	142
1-3	أسباب الهجرة وأنماطها	157

المقدمـــــة

مقدمة عامة

أصبح موضوع العولمة (The globalization) من بين أهم القضايا التي كثر الحديث عنها في السنوات الأخيرة حيث شاع استعمال هذا المصطلح في الكثير من الكتابات والنقاشات وفي مختلف المجالات وبالأخص في المجال الاقتصادي.

ومن بين أهم الأسباب التي أعطت للعولمة هذه الدرجة من الأهمية هو الانعكاسات الكبيرة و التغيرات الجذرية التي يمكن أن تحدثها هذه الظاهرة على مختلف مجالات الحياة الإنسانية (سياسية، اقتصادية،اجتماعية، ثقافية...) سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية و الصاعدة، فالعولمة التي تتميز خاصة بالتحرير السريع والغير المقيد للتجارة في السلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال والمدفوعة بالتطور السريع للتكنولوجيا خاصة تكنولوجيات المعلومات و الاتصالات (Information and communication technologies) وبالنشاط العابر للحدود للشركات العابرة القومية(Transnational companies) انعكست بدرجة كبيرة على الكثير من القضايا ولعل من بين أهم هذه القضايا هي مشكلة البطالة.

فالبطالة بوصفها قضية اجتماعية واقتصادية، وحتى سياسية، كانت دائما من بين القضايا التي تحتل مكانتها في مختلف المدارس الاقتصادية عبر التاريخ الاقتصادي وأحيانا إلى حد وصف نظرية بأكملها بأنها نظرية بطالة حيث مثلا "وصف كثير من الاقتصاديين النظرية العامة لكينز بأنها نظرية للكساد والبطالة، حيث كانت القضية المحورية التي بحثها كينز هي كيف يمكن إنقاذ النظام الرأسمالي من ويلات البطالة وضمان تحقيق التوظف الكامل."[1] وكانت التقلبات في الدورة الاقتصادية تلعب دورا هاما في تفسير ظاهرة البطالة إلى أن التحولات العالمية اليوم التي تحدث في إطار العولمة أدت إلى خلق أسباب أخرى كانت من وراء تفاقم أزمة البطالة في العالم ، وهو ما يستدعي إلقاء الضوء على طبيعة تلك التغيرات وأثارها على مستويات البطالة.

أولا: تحديد وصياغة الإشكالية:

مع ازدياد أحجام التدفقات التجارية(سلع وخدمات) في مختلف دول العالم وازدياد التدفقات الرأسمالية وبالأخص في شكل استثمارات أجنبية مباشرة وأيضا مع تعاظم دور التطور التكنولوجي خاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومع التراجع الكبير لدور الدولة في عصر العولمة

[1] د.رمزي زكي: الاقتصاد السياسي للبطالة تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد 226 اكتوبر1997 ص 319

يتبادر إلى الذهن عن مدى انعكاس كل هذه التطورات على مستويات البطالة خاصة أن تنامي تلك التطورات قد ترافقت مع ازدياد حجم البطالة في العالم، ومن هنا فان السؤال الرئيسي الذي يُطرح:

هل هناك علاقة حقيقية بين العولمة وارتفاع مستويات البطالة، أم أن هناك عوامل أخرى كانت وراء ذلك الارتفاع؟

ثانيا: فروض الدراسة:

الفرضية العامة:

إن تعاظم دور العولمة خاصة من خلال زيادة الروابط التجارية والمالية والتطورات التقنية والنشاط المتزايد للشركات العابرة القومية وعولمة العمليات الإنتاجية وكذا تراجع دور الدولة في محاربة البطالة من شأنها أن تأثر على علاقة التوازن بين رأس المال والعمل لصالح الأول ومن ثم زيادة مستويات البطالة.

الفرضية الفرعية الأولى:

إن العولمة من خلال إضعاف دور الدولة في أداء مهامها الاقتصادية والاجتماعية وخاصة القضاء على البطالة قد أدت إلى التأثير على مستويات هذه الأخيرة.

الفرضية الفرعية الثانية:

أن التطورات التقنية، خاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، قد ساهمت بشكل كبير، مع تعاظم العولمة، في ازدياد مستويات البطالة في العالم.

الفرضية الفرعية الثالثة:

إن زيادة عمليات الانفتاح التجاري و الانفتاح المالي، خاصة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، قد أدى إلى عولمة أسوق السلع والخدمات ورؤوس الأموال، مما أدى زيادة حدة المنافسة في تلك الأسواق، وما أدت إليه من زيادة مستويات البطالة.

ثالثا: أهمية الدراسة وأسباب اختيار الموضوع:

هذه الدراسة تأتي في وقت أصبحت فيه العولمة محل جدل واتهام في كونها السبب في ارتفاع مستويات البطالة لهذا فأهمية هذه الدراسة تكمن في إلقاء الضوء ومحاولة تقصي صحة هذه المقولات.

أما عن أسباب اختيار هذا الموضوع فلعدة اعتبارات:

1- من الناحية الاقتصادية فان ارتفاع معدلات البطالة يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي الذي من شانه التسبب في مشكلة فيض الإنتاج خاصة في ظل عدم وجود إمكانيات تصديرية مما يعني أن مشكلة البطالة يمكن أن تؤدي إلى ركود اقتصادي وبالتالي تفاقم مشكلة البطالة أكثر.

2- من الناحية الصحية فان البطالة يمكن أن تؤدي إلى أمراض عقلية ونفسية في أوساط البطالين حيث أشار هارفي برنر مثلا بان"زيادة معدل البطالة، غالبا ما يؤدي إلى تدهور عام في الصحة الجسدية والعقلية والى خفض متوسط عمر الإنسان مما يعني أن البطالة تسهم في ارتفاع معدلات الوفيات"[1]

3- من الناحية الاجتماعية فان البطالة يمكن أن تؤدي إلى ظهور وتنامي التوترات الاجتماعية والى انتشار الآفات الخطيرة (تنامي العنف، تعاطي المخدرات...).

4- أن البطالة لم تعد خاضعة فقط إلى التقلبات في الدورة الاقتصادية وإنما أيضا إلى الدور المتنامي للعولمة.

رابعا: أهداف الدراسة:

إن الغرض الأساسي من هذه الدراسة يكمن في الأهداف التالية:

1- تقديم فكرة واضحة حول مفهوم العولمة وأبعادها المختلفة.

2- محاولة فهم اكبر للصراع بين العولمة كقطب يمثل مصالح رأس المال من جهة والعمل من جهة أخرى وكيف انعكس هذا الاختلال أساسا على مستويات البطالة.

خامسا:منهج الدراسة:

سوف يتم استخدام ثلاثة مناهج رئيسية في هذه الدراسة:

المنهج الأول: وهو المنهج التاريخي: حيث سوف يتجلى هذا المنهج من خلال تناول عرض تاريخي للعولمة، عرض لتاريخ مختلف المدارس الاقتصادية...الخ

المنهج الثاني: وهو المنهج النظري ويتجلى في استعراض الآراء النظرية المفسرة لظاهرة البطالة من خلال مختلف المدارس الاقتصادية.

المنهج الثالث: وهو المنهج التحليلي ويتجلى في تحليل اتجاهات التجارة العالمية، الاستثمار الأجنبي المباشر،...الخ

سادسا: أقسام الدراسة:

تنقسم هذه الدراسة إلى 3 فصول ثلاثة:

الفصل الأول:يقدم إطار مفاهيمي للعولمة وأبعادها.

الفصل الثاني: يقدم إطار مفاهيمي ونظري لموضوع البطالة.

الفصل الثالث: يستعرض انعكاسات العولمة على مستويات البطالة.

[1] د.رمزي زكي: الاقتصاد السياسي للبطالة ...مرجع سبق ذكره، ص 494.

الفصل الأول
العـــولمـــة

☜ **مباحث الفصل**

- ⇦ **تمهيد**
- ⇦ **المبحث الأول: ماهية العولمة**
- ⇦ **المبحث الثاني: الإطار المؤسسي للعولمة والقوة المحركة لها**
- ⇦ **المبحث الثالث: العولمة، الدولة، والتكتلات الاقتصادية**
- ⇦ **المبحث الرابع: العولمة والتطورات التقنية**
- ⇦ **المبحث الخامس: العولمة وقضايا التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر**
- ⇦ **المبحث السادس: العولمة المالية**
- ⇦ **خلاصة الفصل**

تمهيد:

لقد أصبحت العولمة احد المواضيع الرئيسية التي يتناولها الكثير من الكتاب والمفكرين والباحثين، إلا أن احد الإشكاليات التي يُمكن أن تواجه أي باحث عند تناوله هذا الموضوع هو مفهوم العولمة، فهناك شبه إجماع على أن لا أحدا توصل إلى وضع تعريف نهائي للعولمة وهذا نظرا لشمولية هذا المصطلح، فتناول موضوع العولمة يخضع في الكثير من الأحيان إلى طبيعة الفئة التي تتناوله (اقتصاديين، اجتماعيين، مثقفين..ألخ) وكذا الاتجاهات الأيديولوجية التي تتبناها تلك الفئات، ومن هنا فإن هذا سوف يؤدي إلى بروز عدة مفاهيم وتعريفات لهذا المصطلح. من جهة أخرى فان تاريخ العولمة نفسه يعرف هو كذلك عدة اتجاهات، فهناك من يرى أن العولمة نشأت مع ظهور النظام الرأسمالي نفسه، بينما يرى آخرون أن الموجة الأولى للعولمة بدأت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وهو ما يزيد من الجدل الدائر حول موضوع العولمة، ويترك الباب مفتوحا دائما للبحث والنقاش.

من ناحية أخرى، لا احد يشك في دور المؤسسات الاقتصادية والنقدية الدولية في تسريع وتيرة العولمة في وقتنا الحاضر، فتلك المؤسسات وبالتحديد صندوق النقد الدولي، البنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة، والتي تُشكل الإطار المؤسسي الذي تعمل في ظله العولمة، أسهمت بشكل كبير في تشجيع حرية تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال عبر الحدود، وكذا دمج الكثير من الدول النامية والدول الاشتراكية السابقة في منظومة الاقتصاد المعولم. ويتم كل ذلك، خاصة، من خلال شروط الانضمام وشروط الإقراض التي تفرضها تلك المنظمات. وإذا كان تلك المنظمات تشجع على تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال عبر الحدود، فإن الشركات المتعدية الجنسية نفسها هي التي تقوم بتلك التدفقات، فلقد كان لانتشار تلك الشركات دورا هاما في انتشار ظاهرة العولمة، فتلك الشركات أصبحت وسيلة أكثر فاعلية في انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والمعلومات عبر الحدود، وبالتالي أصبحت الأداة الرئيسية للعولمة.

والتغيرات الجذرية التي من المتوقع أن تحدثها ا أي ظاهرة، تدفع الكثيرين إلى بحث اثر تلك التحولات على بعض القضايا، ولقد احتل موضوع اثر العولمة على الدولة وسيادتها ودورها مكانة هامة في الكتابات والبحوث التي تتناول اثر العولمة، فالكثير من الكتاب والباحثين يرون أن سيادة ودور الدولة في ظل العولمة يتقلصان باستمرار وهذا تحت الضغط التي تمارسه الشركات المتعدية الجنسية والدور التي تلعبه المنظمات الاقتصادية والنقدية في فرض القوانين على حساب القوانين والتشريعات المحلية.

وفي الواقع، ما كان للعولمة أن تزيد شدتها وقوتها وان تستمر بدون التكنولوجيات المتقدمة، فتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي ارتبطت بها العولمة، ساهمت بشكل كبير في ربط مختلف أجزاء العالم، الذي تحول بفضل تلك التكنولوجيات إلى قرية صغيرة. فبفضل تلك التكنولوجيات، أصبح تدفق رؤوس الأموال أسهل مما كان عليه في أي وقت مضى، كما أن تلك التكنولوجيات أسهمت في دفع التجارة إلى

الأمام، خاصة من خلال التجارة الالكترونية، هذا من جهة. من جهة أخرى، لا يمكن إنكار أن المنافسة المعولمة الشديدة الجارية اليوم، دفعت إلى مزيد من الإنفاق على نشاطات البحث والتطوير من طرف الشركات والدول من اجل تعزيز القدرات التنافسية، ليس على المستوى المحلي فقط، ولكن على المستوى العالمي أيضا.

ولقد أدت الكثير من العوامل المذكورة سابقا إلى فتح المجال أمام التدفق الحر للسلع والخدمات والاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما أدى إلى زيادة حجم تلك التدفقات عبر الحدود. فالشروط المفروضة من طرف المنظمات الدولية، وكذا السياسات الحكومية نحو الانفتاح، والتطورات التقنية ساهمت بشكل كبير في تسهيل حركة تلك التدفقات.

ورغم الخلافات الدائرة حول العولمة اليوم، لا احد يمكن أن ينكر أهمية الجانب المالي في العولمة الجارية اليوم، أو ما يطلق عليه بالعولمة المالية، فلقد أدت التدفقات المالية عبر الحدود اليوم إلى خلق شبكة مترابطة من العلاقات المالية والاقتصادية بين مختلف دول العالم، بحيث أنه أصبح انهيار بورصة في دولة أساسية سوف يؤدي إلى انهيار الكثير من البورصات في العالم.

ومن هنا، سوف نحاول من خلال الفصل الأول تناول مختلف تلك القضايا التي، ربما، سوف تؤدي إلى مزيد من الفهم حول موضوع العولمة. وسوف يتم التطرق إلى تلك المواضيع من خلال 6 مباحث:

المبحث الأول: ماهية العولمة.

المبحث الثاني: الإطار المؤسسي للعولمة والقوة المحركة لها.

المبحث الثالث: العولمة، الدولة، والتكتلات الاقتصادية.

المبحث الرابع: العولمة والتطورات التقنية.

المبحث الخامس: العولمة وقضايا التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث السادس: العولمة المالية.

المبحث الأول: ماهية العولمة:

المطلب الأول: مدخل نظري في تأصيل ظاهرة العولمة:

منذ حوالي خمسة قرون، عرفت البشرية، في سياق التاريخ الاقتصادي، الميل نحو ازدياد العلاقات المتبادلة فيما يخص تبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال وكذا العمل والمعلومات، إلا أن البشرية شهدت، في سياق الفترة مابين القرن الثامن عشر ونهايات القرن العشرين، عدة مراحل تطورية، وتلك المراحل تختلف تسميتها باختلاف مناهج التفكير والتحليل الاقتصادي، لكنها في نهاية الأمر تدور حول مدرستين للتفكير.[1]

1- مدرسة التفكير التقني للتحولات[2]:

تقوم هذه المدرسة على أطروحة الانتقال من المجتمع الصناعي إلى المجتمع المعلوماتي، وفحوى هذه الأطروحة هو أن العولمة هي في جوهرها درجة متقدمة من المجال التقني الذي يعتبر سهولة حركة الناس والمعلومات والسلع بين الدول على نطاق العالم تجليات رئيسية له، وما يتطلبه من سهولة توجه الاستثمارات الأجنبية، وبفضل هذه الخاصية يمكن للاقتصاديات المختلفة أن تزيد طاقاتها الإنتاجية. وترتكز أطروحة الانتقال من المجتمع الصناعي إلى المجتمع المعلوماتي على عدة عناصر:

- أطروحات المجتمع الصناعي أمثال فايتمان روستمو سنة 1916، وأطروحات ما بعد الصناعي مثل دانيل بيل سنة 1919؛
- نموذج رولاند رورتون حول تتبع النشأة التاريخية للعولمة؛
- جماعات القوى العظمى والمنافسة: وهم يحددون مضمون العولمة في : المنافسة بين القوى العظمى، الابتكار التقني، انتشار عولمة الإنتاج والتبادل، والتحديث.

وتتبع المسار التحليلي لتلك المصادر التكوينية، فحواه هو أن العولمة تبرز كخطوات متلاحقة في نمو القوى المنتجة من خلال: نمو وتعميق الاعتماد المتبادل بين الاقتصادات الوطنية، وحدة الأسواق المالية، تعميق المبادلات التجارية في إطار نُزعت عنه القواعد الحمائية. ولأجل هذا، تركز أفكار هذه المدرسة على أن السمة الأساسية لاقتصاد العولمة هو انه اقتصاد خدمات، وان التعجيل بالانتقال من المجتمع الصناعي إلى المعلوماتي هو حالة واقعة، وهي تتجلى في استنفاد الصناعة لمكانتها المتميزة في القيمة المضافة، ولهذا فالاستثمارات الأجنبية سواء المباشرة والغير مباشرة في إطار متطلبات عملية الانتقال يمكنها المساهمة شكل فعال في مختلف الاقتصاديات، بما فيها تلك المتخلفة وبالتالي ترقيتها من مستوى التدني إلى مستوى اللحاق بالاقتصاديات المتطورة.

---

[1] سمير أمين ،أمير سعد : العولمة والنظام الدولي الجديد، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي(38)، الطبعة الأولى بيروت كانون الأول/ ديسمبر 2004، ص 80.

[2] نفس المرجع السابق، ص ص 80-82.

إلا أن أطروحة لانتقال من المجتمع الصناعي إلى الخدمي، تركز على بعد واحد وهو دور التكنولوجيا في التطور الاجتماعي وهذا بمعزل عن مختلف العلاقات الاجتماعية، وخاصة علاقات الإنتاج والبنية المجتمعاتية. كما أن تلك الأطروحة تبتعد عن كشف دور وأهمية سياسة القوى الاجتماعية إزاء التطور التقني، على أساس أنها طرف أساسي في جعل التطور التقني، ومنطلقا لسياسة تحكم العلاقات بين الدول. إلا انه من المستحيل الفصل ين سياسة القوى الاجتماعية والتطور التقني، وبهذا فإن العولمة تصبح ليست مستقلة عن التشكيلة الاجتماعية المهيمنة، بوصفها أداة سياسية أيديولوجية معينة. من ناحية أخرى، فإن ما يذهب إليه من قول حول أن العولمة يتحدد مضمونها من خلال عمليات مثل المنافسة الابتكار، التحديث، هو شيء غير مفهوم نظرا لان تلك العناصر قديمة قدم الثورة الصناعية الأولى ، ومن هنا فإن الأطروحة ليس لها ما ترتكز عليه حتى يمكن القول أن مثل تلك العناصر كافية لتحديد مضمون العولمة. من جهة أخرى، فإن القول أن مركز الثقل في توليد القيمة المضافة انتقل من الصناعة إلى الخدمات هو أمر واقع، لكن بالنسبة إلى الدول المتطورة، وفي نفس الوقت، لا يمكن القول أن الصناعة في النموذج التنموي للدول المتخلفة محكوم عليه بالفشل. فهل يمكن لأي دولة، على أساس أن عالم المعلوماتية والاتصال والسياحة يمكن له أن يقدم اغلب القيمة المضافة، أن تستغني عن الصناعة؟ كما أن الأطروحة تركز على جانب الاستثمار في مجال الخدمات، والتكنولوجيا والمعلوماتية، إلا أنها لا تشمل سوق العمل، وهذا في الواقع ليس إغفال عفوي من طرف المنظومة الرأسمالية، بل هو تأكيد على الاستمرارية والتصعيد لتعميق الفجوة بين قانون القيمة وقانون القيمة العالمي.

2- مدرسة المراحل التطورية لمراحل الإنتاج:[1]

تتعدد التيارات الفكرية داخل هذه المدرسة، وبالتالي سوف نتطرق إلى بعض المساهمات في هذا الصدد:

- **أطروحة رسملة العالم على مستوى العمق:**

إن مضمون هذه الأطروحة هو أن العولمة هي بداية الإنتاج. فالمرحلة الراهنة عالميا تعبر عن كونها مرحلة تحول رأسمالي عميق، وذلك التحول أصبح يمس الإنتاج لا التبادل، وبهذا التحول تكون الرأسمالية قد دخلت مرحلة جديدة أصبح من الممكن فيها تسليع أي شيء، ويهدا المعنى تكون العولمة قد رسملت العالم على مستوى العمق، وهذا بعد كانت قد رسملته على مستوى السطح. وتعني الرسملة على مستوى العمق إعادة صياغة مجتمعات الأطراف مجددا، ولكن هذه المرة في عمقها الإنتاجي.

وعملية نقل دائرة الإنتاج إلى الدول المتخلفة تبقى محكومة بسقوف متفاوتة الارتفاع، وهذا وفقا للظروف والأحوال، ومضبوطة بضوابط متنوعة ومقبولة وهذا وفقا للمصالح والأوضاع. وتعتبر آليات السياسة المعولمة هي التي تقرر في أي الدول سوف تجري تنمية حقيقية، وضمن أية حدود، ووفقا لأية اعتبارات وشروط.

[1] نفس المرجع السابق، ص ص 82-88.

" تأسيسا على ما تقدم، فإن العولمة ليست فقط نتاج تطورات تقانية معلوماتية واتصالاتية، وهي ليست مرتبطة حصرا بعمليات رسملة العالم على مستوى العمق، بل هي نتاج سياسات وخيارات محددة للشركات المتعددة الجنسية. وهو ما يدفعنا إلى القول إن العولمة تولد التشكيلة العولمية التي تتخطى وبشيء من الحياء الرأسمالية أحيانا، إلا أنها تبقى في ظل نمط الإنتاج الرأسمالي، أي ضمن التشكيلة الرأسمالية، بمعنى أن التشكيلة العولمية الناشئة في ظل نمط الإنتاج الرأسمالي لا تعدو كونها تشكيلة رأسمالية". و" هذا التوصيف لا يعني عدم قدرة البلاد المتخلفة على الاستفادة من المجال الذي تفسحه الغفلة التاريخية، في ظروف العولمة، وهذا بالضرورة يتوقف على ما تفعله هذه البلدان نفسها، وعلى نوع القرارات التي تتخذها، وعلى نوع السياسات التي تتبعها مع ظاهرة العولمة نفسها، وفي عملية التأقلم معها، والاستفادة بأكبر قدر ممكن من الفرص الذي يمكن أن تقدمها وتتيحها."

- **أطروحة العولمة.. امبريالية ما بعد الاستقلال:**

يعتبر هوبسون أول من كتب عن الامبريالية سنة 1913، إلا أن لينين تصدى لها تحليلا، حيث التقط لينين مقولة ماركس عن نزوع الرأسمالية نحو الاحتكار وهذا كمدخل لإثبات، في دراسته الامبريالية/ أعلى مراحل الرأسمالية، التالي:

1- سيطرة الاحتكارات الكبرى على الاقتصاد القومي في الدول الاستعمارية التي بنت إمبراطوريات.
2- دخول الرأسمالية مرحلة جديدة، تزاوج فيها رأس المال المصرفي برأس المال الصناعي وتشكل رأس المال المالي.
3- اشتغال الاحتكارات بتصدير رأس المال بعد أن كانت تصدر المنتجات.
4- مرحلة الرأسمالية الجديدة امبريالية قائمة على استغلال شعوب المستعمرات أبشع من استغلالها للطبقة العاملة في بلدانها.

وتبعا لمستويات التحليل تلك لمرحلة الرأسمالية-الاحتكارية، فإن البشرية، يُفترض أنها شهدت، بين مطلع مرحلة الامبريالية في بدايات القرن العشرين ونهاياته، عمليات تآكل تدريجية متصاعدة الوتيرة لهيكل الاستغلال، يكون قد أدى إلى نهاية واسعة لكافة التشكيلات الرأسمالية، والبشرية قد دخلت القرن الحادي والعشرين. وتبدأ بذلك مرحلة جديدة يمكن تسميتها " الانتشار الطبيعي والواسع للاشتراكية" أفكارا وأنظمة - إلا أن واقع الحال يكشف التالي:

أ- صحيح، أن الرأسمالية - الاحتكارية المرتبطة بمرحلة الامبريالية والقائمة على هيكلية الاستغلال كما هو عليه في مرحلة المستعمرات قد اختفت، إلا أن اختفاءها لا يعني انتهاء الاستغلال الرأسمالي، ولا يعني أنها في حالة احتضار، بل العكس تماما. فالرأسمالية العالمية اليوم تزيد من حجم الاستغلال، وبتكلفة اقل عما كانت تتحمله في الماضي.

ب- السياق التاريخي أكد على القدرات الواسعة للرأسمالية في تجديد قواها التنظيمية والإنتاجية، والتشكيلة الرأسمالية الواسعة كنمط إنتاج تمتعت بمسار تأريخي طبيعي لولادتها وتطورها، زودها على الدوام بخزين معرفي وتقني واسع سمح لها بالتحرك والتكيف بمرونة عند تغيير ملامحها وأساليبها في الاستغلال في الكثير من الحالات.

ج- واقع "المأزق التاريخي للاشتراكية" المتمثل بمفارقاتها المتعددة في الزاوية الاقتصادية، حيث لم تفلح في تقديم "النموذج الاشتراكي" الذي تحدث عنه ماركس، والذي يرتكز على ضرورة متواصلة لعمليات الإغناء المعرفي، والمعاينة السليمة لما يجري على مستوى الواقع. اغلب الظن أن أفكار لينين حول الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية ارتكزت على التالي:

1- تحليل ماركس لمرحلة الرأسمالية الاحتكارية.

2- ملاحظاته الشخصية لعمليات التفسخ الجارية في جسد الرأسمالية، باتجاه استنفاد كامل قواها الارتكازية.

3- الانتشار السريع لأفكار الاشتراكية كان يوحي إليه ما مفاده **أن ليس هناك وقت كاف للرأسمالية للانتقال إلى مرحلة أخرى كي تطيل من عمرها.**

د- استنادا إلى الملاحظات السابقة، وإذا أخذنا بنظر الاعتبار موضوعة انغلز الشهيرة **الطبيعة تكره الفراغ** كمحاولة لتقريب وفهم التحولات الاجتماعية الكبرى...عندها يمكن تأشير التالي:

بلا شك هناك هزات عنيفة واجهتها الرأسمالية، بدءا من أزمة عام 1929، وأثار الحرب العالمية للثانية، ومرحلة التضخم الركودي..الخ، وقد تركت هذه الهزات بصمات ما يمكن تسميته النفق المظلم الذي قوض من مكانة الرأسمالية في بعض الفترات، إلا أن الرأسمالية ظلت على الدوام قادرة على إدارة أزماتها وإيجاد حلول قصيرة المدى، ارتكازا على الإرث المتراكم في قواها الذاتية **أولا**، والتنوع في تيارات التشكيلة الرأسمالية في إطار نمط الإنتاج الرأسمالي **ثانيا**، والفراغ الموضوعي الذي يتركه النمط الآخر، ما يسمى "النموذج الاشتراكي" **ثالثا**، وحقبة التحولات العميقة على المستوى التقني والمعلوماتي **رابعا**. مثل هذا الوضع، هو الذي صاغ أوليات مظاهر العولمة التي تتجلى في التكيف الجديد للرأسمالية من حالة الاحتكار إلى حالة الشركات المتعدية الجنسية.

" وتأسيسا على ما تقدم، إن ما واجهه الفكر الماركسي الرسمي من خطأ موضوعي في موضوعة لينين **الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية** ينبغي أن لا يجرنا اليوم إلى خطأ تأريخي في القول أن العولمة أعلى مراحل الامبريالية. " والسؤال يظل قائما: من يراهن على كون العولمة ستكون هي المرحلة الأخيرة في حياة الرأسمالية؟ ينبغي أن لا نقع في حدود سقف الرأسمالية، إلا إذا أخذنا الأمر بمنظور الحتمية التاريخية، وما عداه يكون باطلا لسبب كونها تقع خارج السيطرة."

- **أطروحة العولمة.. وإخلال التوازن بين رأس المال والعمل:**

شهدت فترة الحرب الباردة حالة من التوازن بين العمل ورأس المال على عدة مستويات: الأجور، الدعم الاجتماعي...الخ، وبينت مرحلة الرأسمالية الاحتكارية بأن التطورات التقنية هي وسيلة تحت السيطرة، ولهذا قامت الرأسمالية بالتعامل مع حالة التوازن تلك على أساس الإنفاق الاستثماري المحدود في ميدان التكنولوجيا والتقنيات (انظر المبحث الثالث من الفصل الثالث) ، وذلك الإنفاق، وهو عبء تكاليفي، ربما لا يترتب عليه تخفيض فرص العمل أو تخفيض في الأجور في ظل موازنات الحرب الباردة، وفي هذه الظروف فإن عملية تعظيم الربح تتوقف على حدود الإمكانات المتاحة في ترشيد عناصر التكاليف الأخرى من جهة، وعلى إمكانية رفع في الأسعار من جهة أخرى. وفي جميع الحالات، فإن ذلك يظل أثره محدودا بالنظر إلى الآثار الواسعة التي يتركها التوازن بين العمل ورأس المال على كل من دائرتي الإنتاج والتبادل.

أما مرحلة ما بعد الحرب الباردة، فقد كانت السمة الرئيسية التي ميزتها هي الميل المتنامي لإخلال التوازن بين العمل ورأس المال، وهذا من خلال توظيف وسيلتين:

الوسيلة الأولى: أدلجة الخطاب الاقتصادي عالميا في ما يتعلق بانهيار مقولات مثل: " التخطيط ، والدولة" سواء في إطار نقد الفكر الماركسي، أو في إطار دولة الاقتصاد الكينزي، وبالمقابل الترويج لأفكار الليبرالية الاقتصادية الجديدة.

الوسيلة الثانية: تحرير وتحفيز الإنفاق في المجال العلمي والتقني. ولما كان هذا النوع من الإنفاق الاستثماري هو "وسيلة تحت السيطرة"، فالرأسمالية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة لديها مجال مرن واسع لإخلال التوازن بين قطبي العمل ورأس المال لصالح الثاني. (لتوضيح ذلك، راجع المبحث الثالث من الفصل الثالث).

المطلب الثاني: مفهوم العولمة:

من بين ما يلاحظ حول الاستخدام المكثف والمستمر للعولمة أنها دخلت اللغة اليومية لعامة الناس، فضلا عن مثقفيهم، إلا أن هذا الانتشار أعاق بشكل واضح وجود إجماع حول ما يعنيه هذا المصطلح في حقيقته، وماذا يترتب على ظاهرة العولمة، والكيفية التي تعمل بها، والاتجاه الذي تسير إليه.[1] فالجدل حول العولمة مازال مستمرا في أكثر من مكان في العالم، بين مؤيد لها ومعارض لها وبين متفائل بما سينجم عنها ومتشائم من تهديداتها، وفي كل مرة تعقد فيها الندوات أو المؤتمرات لبحث هذا الموضوع ينقسم الباحثون إلى ثلاثة اتجاهات:[2]

1 المجتمع والاقتصاد أمام العولمة (مجموعة مؤلفين)، سلسة كتب المستقبل العربي(33) مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت،تموز/يوليو 2004. ص 119.

[2] العولمة وأثرها في المجتمع والدولة (مجموعة مؤلفين) الطبعة الأولى 2002 مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ص 42.

- من يرى في العولمة سياقا من سياقات تقدم البشرية لا بد من الأخذ بها والتكيف معها لأنها ستغير حال العالم وشعوبه إلى أفضل مما عليه. ويستشهد هؤلاء بتجارب كثيرة حصلت في العالم، من خلال المقارنة بين مستويات النمو وعائد الفرد في كل من ألمانيا الشرقية وألمانيا الغربية، وفي كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية، وفي صين ماو وتايوان؛
- ومن يرى في العولمة خطرا وتهديدا سوف يصيب القيم والأخلاق والاستقرار الاجتماعي إذا استمرت في تعميق الهوة والانقسام بين الأغنياء والفقراء، أو بين شمال العالم وجنوبه نظرا إلى أن معدلات الاستثمار الأجنبي ما زال معظمها ونسبته 80% يدور في أسواق الغرب، ولا يصل إلى بقية العالم شيء منها؛
- من يدعو إلى الأخذ بإيجابيات العولمة على مستوى الاقتصاد أو التقنية، أو التواصل المعرفي الكوني دون التخلي عن الخصوصية الثقافية أو عن الهوية.

ومن هنا، فان السؤال المطروح في هذا الصدد: ماهو مفهوم العولمة وما هي أهم تجلياتها؟ وهل هي في الواقع خير مطلق، أم على العكس من ذلك، شر مطلق، أم أنها تحمل في طياتها فرص وتهديدات في نفس الوقت؟

تُعتبر العولمة واحدة من ثلاث كلمات عربية جرى طرحها ترجمة للكلمة الانجليزية "Globalization"، والكلمتان الأخريان هما "الكوكبة" وقد فضل استخدامها إسماعيل صبري عبد الله، و"الكونية" التي أسهم في إشاعة استخدامها السيد ياسين.[1] إلا انه في الدراسات الفرانكفونية فإن هناك تمييز بين العولمة " Mondialisation" والكونية "Universalisation"، حيث أن الأول يركز على الانتشار والتوسع في الأسواق والمعلومات والتكنولوجيا والتقنية، بينما المصطلح الثاني فهو يهتم بانتشار القيم والثقافات والديمقراطية وحقوق الإنسان.[2]

هذا عن مفهوم المصطلح، أما حول مفهوم العولمة والتعاريف التي قدمت لها فهي كثيرة ومتنوعة، إلا انه، في الواقع لا يوجد تعريف محدد لها، فهي أصبحت تهم الكثير من فئات المجتمع من أكاديميين، أجهزة الإعلام، الري العام، التيارات السياسية، التيارات الفكرية المختلفة، ويذهب البعض إلى أن العولمة هي ظاهرة اقتصادية مثل التكامل الاقتصادي أو الاندماج بين الأسواق أو اتساع نطاق التجارة والاستثمارات، فيما يذهب آخرون إلى أن العولمة هي ظاهرة اقتصادية، سياسية واجتماعية.[3] ومن هنا نجد أن هناك " شبه إجماع بين الباحثين المتخصصين على أن احدًا لم يتوصل إلى تعريف مصطلح العولمة تعريفا نهائيا،

[1] نفس المرجع السابق، ص 19.
2 براهيم توهامي وآخرون: العولمة والاقتصاد غير الرسمي، مخبر الإنسان والمدينة جامعة منتوري قسنطينة- الجزائر، شركة دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع عين مليلة ،2004.ص 30 (في الهامش)
3 د. فؤاد أبو ستيت: التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية، ص ص 118-119

نظرا إلى شمولية المفهوم وتعدد أبعاده من جهة، والى عدم الاتفاق على مدلولاته المباشرة من جهة أخرى. لذلك اتخذ الموضوع طابعا جداليا..."[1] .

ورغم كل الجوانب التي تغطيها العولمة، فإن الجانب الاقتصادي كان، ومازال يحتل المكانة الأولى في المناقشات التي تتضمن موضوع العولمة، فنجد مثلا أن د.احمد صدقي الدجاني يقول "كثيرة هي التعريفات التي طرحت لشرح دلالة 'العولمة' ومفهومها، وقد ركز غالبها على العولمة الاقتصادية والسوق"[2]. كما ذهب إلى ذلك د. محسن احمد الخضيري عندما يقول "لقد أثبتت العولمة أن التغيرات في العلاقات والنظم السياسية ما هي إلا دالة لتغيرات في النمط الاقتصادي للإنتاج، ومن ثم فإن دراسة الجوانب الاقتصادية للعولمة يساعدنا على معرفتها بشكل أفضل."[3]. كما يذهب إلى ذلك أيضا د. إبراهيم بن ناصر الناصر عندما يقول " البعد الاقتصادي يأخذ النصيب الأكبر في أدبيات الكُتَّاب الغربيين عن العولمة لقوة تأثيره على الدول والمجتمعات وارتباط كثير من المجالات به".[4] ومن هنا سوف نحاول استعراض بعض الأفكار التي قُدمت من اجل توضيح أكثر للعولمة، وسوف نجد أن الجانب الاقتصادي هو الجانب المهيمن على مختلف تلك المفاهيم والتعريفات التي قُدمت.

يذهب د. عز الدين إسماعيل إلى أن "... العولمة هي المفهوم الدال على نظام جديد للعالم في طور الانجاز، ينظر إليه- من الزاوية الاقتصادية - على انه قمة التطور التي وصلت إليها الرأسمالية، حيث تسعى العولمة إلى أن تستبدل برأس المال الوطني رأس المال العالمي، وما يترتب على ذلك من انقلاب جوهري في شبكة العلاقات التي تربط الإنسان بواقعه وبالأخر من جهة، وبتاريخه وميراثه الثقافي أو الحضاري بصفة عامة من جهة أخرى."[5]

ويذهب تحليل توماس فريدمان للعولمة إلى أنها ليست مجرد ظاهرة عابرة يمكن تجاهلها أو عكس اتجاهها، كما يظن البعض ولكنه المبدأ الرئيسي لعالم ما بعد الحرب الباردة. ووفقا لتفسير فريدمان، تتعلق العولمة بالاندماج المتصلب للأسواق والدول القومية والتكنولوجيات بدرجة لم يسبق لها مثيل مما يمكن الأفراد والشركات والأمم من الوصول إلى جميع أنحاء العالم بصورة أسرع وارخص من أي وقت مضى. ويرى فريدمان أن العولمة يحركها ما يطلق عليه "القطيع الاليكتروني"، التجار العالميون المجهولون للأسهم والسندات والعملات.[6]

---

[1] العولمة وأثرها في المجتمع والدولة ...مرجع سبق ذكره، ص 7.
[2] نفس المرجع السابق، ص 19.
3 د. محسن أحمد الخضيري: العولمة "مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة" الطبعة الأولى 2000، مجموعة النيل العربية.ص 20
[4] إبراهيم بن ناصر الناصر: العولمة: مقاومة واستثمار على العنوان الالكتروني التالي:
http://www.albayan-magazine.com/files/global/14.htm(تم تحميل المقالة يوم 2008/01/23)
5 عز الدين اسماعيل: العولمة وأزمة المصطلح ، مجلة العربي، العدد498 ، ماي 2000.
[6] مجلة التمويل والتنمية عدد مارس 2000 ،ص ص 53-54.

أما د.محسن احمد الخضيري[1] فيرى بان العولمة هو مفهوم مراوغ وله دلالات متعددة ومعاني مختلفة، وان الاستخدام العمومي لهذا المصطلح جعل من الصعب إيجاد مفهوم خاص له يتمتع بالقبول الجماهيري ولهذا فهو يقول بأن " ... النظرة الذاتية لهذا المفهوم المراوغ لا يجب أن تقتصر على كينونة المصطلح واعتبارها كينونة ذاتية مغلقة، بل يجب أن تتجه إلى طبيعة المصطلح وانفتاحه، أي بمنطق انفتاحه على الاتجاهات الأخرى، وتنامي مضمون العولمة مع حركة الفكر وتصاعد الحوار والدراسات عبر الزمن واتجاهات الجغرافيا وتفاعلها مع التاريخ". ويرى أن العولمة هي نتيجة طبيعية لرغبة الكيانات الكبرى في التوسع والسيطرة والهيمنة وفرض الإرادة وبسط النفوذ، وأنها نتيجة منطقية لزيادة احتياجات المشرعات الكبرى إلى أسواق تنمو باستمرار و بشكل دائم، وأن أنماط من قبيل الإنتاج الكبير للمنتجات سواء سلع أو خدمات أو أفكار، والتسويق الواسع الذي يضمن تصريف كامل للإنتاج...الخ كلها تدفع إلى العولمة. ويرى كذلك بأن العولمة في واقعها وحقيقتها ومضمونها هي ظاهرة ذات طابع حركي ديناميكي ومتكاملة الجوانب والأبعاد وهي ظاهرة وان كانت معقدة في الحقيقة والمضمون رغم بساطة شكلها. ويضيف أيضا بان ".. العولمة ما هي إلا تطوير وامتداد لحركة المصالح الدولية، وتوحيد لأسواق العالم يتم فيه تجاوز كافة الصدوع والحواجز الفاصلة بين الأمم عبر معابر من المصالح المشتركة." ويضيف " إن المحور الاقتصادي للعولمة هو المحور الرئيسي، واهم أدواتها الفعالة الشركات عالمية النشاط متعدية الجنسيات، ذات القدرة النفاذة العالية، والتي تمتلك مزايا التفوق التنافسي الفائق، ومن ثم فإن العولمة تقوم على الانتخاب الانتقائي للمتفوقين"

ويذهب عبد الخالق عبد الله[2] إلى أن العولمة هي لحظة من التاريخ الحضاري العالمي، وأنها ليست حركة استعمارية جديدة وأنها ليست جهازا للهيمنة على العقول، فهو يقول في هذا الصدد بأن " العولمة هي لحظة من لحظات التاريخ الحضاري العالمي. هذه اللحظة متداخلة أشد التداخل لكنها ليست بالضرورة كلها شراً مطلقاً. فالعولمة ليست حركة استعمارية جديدة وهي ليست مصدراً جديداً يهدد الذاتية الحضارية للشعوب وبهدف القضاء على الهوية القومية أو استبدالها بهوية إقليمية وجيوبوليتكية. وهي ليست جهازاً للهيمنة على العقول من قبل الدوائر والمؤسسات الدولية الحاكمة يسعى لتوحيد العالم تحت هيمنة السوق. كما أنها ليست معنية بتحويل العالم إلى قرية كونية تتحكم بها الأجهزة الإعلامية الإمبريالية وتهدف إلى أمركة العالم وترسيخ الهيمنة الأمريكية." ويضيف " هذه ليست العولمة، بل إنه لا يمكن التعامل مع الحقائق العالمية الجديدة بمثل هذه العقلية التآمرية وبمثل هذه الآراء التبسيطية والمخلة في البساطة. هذه العقلية مضادة للعولمة وتفتعل المعارك غير الضرورية وتتجه ضد حركة التاريخ ولن تحقق سوي المزيد من الإخفاقات والهزائم. إن العولمة تتطلب حتماً تجاوز هذه العقلية السوداوية واستبدالها بعقلية علمية

[1] د. محسن احمد الخضيري...مرجع سبق ذكره
[2] عبد الخالق عبد الله: العولمة...ومحاولة دمج العالم، مجلة العربي، العدد 465 ، أوت 1997.

وعقلانية وواقعية تستوعب الواقع والوقائع الحياتية وتعمل على تجاوزهما." ويرى أن العولمة في جوهرها هي حركة تاريخية وليدة وما زالت قيد التأسيس، وأنها عبارة عن استمرار واكتمال لموجة الحداثة الأولى وتجاوز لها في اتجاه دمج العالم وتوحيده سياسيا، اقتصاديا وحضاريا. ويرى بأن العولمة أصبحت أكثر وضوحا اثر التحولات والتطورات الحياتية والفكرية التي شهدها العالم خلال الفترة الأخيرة. ويرى بأن تلك التحولات جاءت متدفقة وفجائية وتأسيسية.

ويرى المفكر سمير أمين بأن الاقتصاد العالمي كان في الواقع عبارة عن مجموعة من الاقتصاديات الوطنية المتمحورة على ذاتها، أي أنها عبارة عن اقتصاد (دولي) قائم على علاقات بين دول مستقلة نسبيا، وتلك العلاقات كانت عبارة عن علاقات تبعية متبادلة غير متكافئة، وعلاقات تنافس حاد، وجاءت العولمة لتنطلق من خلال تفكيك تلك البنى المتمحورة على ذاتها في قلب النظام العالمي ولتستبدل بها اقتصادا عالميا فعلا.[1]

ويقول شوقي جلال إلى أن العولمة في نظر الغرب المهيمن تعني "...فوضى السوق وسيادة اقتصاد كوكبي قائم على المضاربات وهيمنة الشركات متعدية القوميات وحرية حركة الأموال في سياق اقتصاد إلكتروني وتهاوي الحدود القومية، وتقليص دور الدولة، ويعني هذا في ضوء فكر الليبرالية الجديدة هيمنة الأقوى اقتصاديا وعسكريا في سياق صراع داروينى اجتماعي وسياسي واقتصادي وعسكري."[2]

ويستخدم محمد السيد سعيد مصطلح الكوكبة والعولمة معا ويقول أن العولمة هي بديل للكوكبة. ويرى أننا لا يمكن الحديث، حتى الآن، عن كوكب اقتصادي ارضي واحد حيث يقول " ومن الناحية العلمية البحتة لا نستطيع أن نتحدث عن كوكب اقتصادي أرضي واحد، بعد. فلا يزال هناك تعدد في النظم الاقتصادية - حتى بعد انهيار الاشتراكية كنظام منافس ومناقض للرأسمالية. ولا تزال هناك أسوار إدارية وغير إدارية تقلل أو تحجب سرعة اندفاع السلعة بين الدول ذات السيادة، بل وهناك تكتلات تتصارع حول الامتيازات داخل وخارج نطاقاتها السياسية والاقتصادية بوسائل لا يرضى عنها أساتذة وأنبياء الاقتصاد الرأسمالي بصورته الصافية، وهناك انقطاعات وحدود كثيرة بين الأمم والأقاليم والثقافات تجزئ الاقتصاد العالمي وتشوش كثيرا صورة توحده." إلا انه يضيف " ومع ذلك، فإن ما لا شك فيه أن هناك عملية نشطة وقوية جدا لضم أجزاء الاقتصاد العالمي وتوحيده وهدم الأسوار التي تحول دون الحرية الكاملة لتدفق عناصره ومبادلاته وحركة عوامله: سواء كانت سلعا أو رأسمالا أو عمالة أو تكنولوجيا.. أو غير ذلك. و ذلك هو ما يسمي بعملية الكوكبة الاقتصادية: أي بناء اقتصاد عالمي واحد في كوكب الأرض." ويرى أن تعبير الكوكبة بالمعنى المشار إليه هو جزئيا دال دلالة صحيحة إلا انه جزئيا مضلل إلى حد بعيد، حيث

[1] محمد دياب : عولمة الاقتصاد، مجلة العربي، العدد 494، جانفي 2000.
[2] شوقي جلال: الطريق الثالث..لماذا؟، مجلة العربي، العدد 544، مارس 2004.

يرى أن استخدام الكوكبة أو بديله العولمة ينطوي على معنى موضوعي محايد حيادا بدائيا من حيث انه يهتم بالحيز الطبيعي في الكون الذي يملكه الإنسان، إلا انه لا يزعم أن ثمة شيئا ما إنسانيا في العملية.
وهو يعرف عملية الكوكبة الاقتصادية بأنها " تلك التي توسع مجال الحركة للموارد الاقتصادية المادية، وتؤدي إلى تنميط متزايد لشروط المبادلات الدولية: أي حركة السلع، التجارة السلعية، وحركة التكنولوجيا: تجارة التكنولوجيا، وحركة رأس المال: أي تجارة الائتمان الدولي.. إلخ."[1]

ويذهب محمود سلامة الهايشة إلى أن العولمة هي مصطلح فضفاض ومفهوم واسع دخل القاموس السياسي والثقافي في السنوات العشر الأخيرة. ويرى أن العولمة لها معان وجوانب متعددة حيث هناك العولمة الاقتصادية، والعولمة السياسية، والعولمة الثقافية، والعولمة الإعلامية والمعلوماتية وغيرها. ويذهب إلى أن " العولمة تأتى من العالم أو العالمية في مقابل المحلية، وتعني أن تتعامل مع العالم بأسره وكأنه سوق واحد أو كيان واحد لا تفصل بين أجزائه وأقطاره حدود أو حواجز، وهي بهذا الفهم تشكل تحديا كبيرا للكيانات القطرية التي تريد أن تحافظ على خصوصيتها أو خياراتها الخاصة داخل حدودها في وجه المؤثرات الخارجية بمختلف أنواعها." ويرى أن العولمة تروج إلى أربع ثورات أساسية وهي: الثورة الديمقراطية، الثورة التكنولوجية الثالثة ـ أو ما بعد الثالثة، ثورة التكتلات الاقتصادية وبخاصة العملاقة، ثورة اقتصاد السوق وحرية التبادل التجاري، بعد قيام المنظمة العالمية للتجارة. ويقول ان هذه الثورات من المتوقع ان يكون لها تأثير في حياة الناس.[2]

ويذهب جاك ادا [3]**(Jaque Adda)** إلى التفريق بين الاقتصاد الدولي والاقتصاد العالمي حيث يرى أن الاقتصاد العالمي هو أكثر من اقتصاد دولي بسيط، فالاقتصاد الدولي حسب ادا يكون فيه احترام لسيادة الدول ويتم تكوين العلاقات بين الأجزاء المستقلة المكونة للكل، والتي مازالت غير مندمجة بعد، عن طريق تدفقات التبادلات، الاستثمارات، والقروض. ويرى أن الاقتصاد الدولي هو مرحلة نوعية في تاريخ الرأسمالية، وهي مرحلة كانت فيها الأسواق الوطنية، المحمية بشكل كبير والمنظمة من طرف الدول، تمثل القاعدة الأولى لتراكم رأس المال، كما أن التبادل والاستثمار الدولي كانوا قائمين على معايير الكمالية (complémentarité). ويرى جاك ادا بأن العولمة تعكس تحول أكثر منه استمرارية في هذه السيرورة، حيث أن الاندماج المتزايد للأجزاء المشكلة للكل في الاقتصاد العالمي تعطي إلى هذا الأخير ديناميكية خاصة، متخلصتاً أكثر فأكثر من الرقابة التي تمارسها الدول، وطاعنة في بعض الصفات الأساسية لسيادتها مثل الرقابة النقدية وتسير المالية العمومية. من جهة أخرى، يرى جاك ادا أن العولمة تعكس انعطاف عميق لعلاقات القوة بين الأسواق والدول، بين قوانين تراكم رأس المال وتلك التي تحكم المجتمعات. ويرى أن العولمة هي قبل كل شيء سيرورة تلافي وفك الحدود المادية والتنظيمية التي تعيق

[1] محمد السيد سعيد: الوطنية الاقتصادية في عصر الكوكبة، مجلة العربي، العدد 454، سبتمبر 1996
[2] محمود سلامة الهايشة : اقتصاد العولمة.. احد صور العولمة، مجلة العربي، العدد 551، أكتوبر 2004
[3] Jaque Adda : La mondialisation de l'économie (1.Genèse) édition La Découverte, Paris, 1996 PP.3-4, 62,110.

تراكم رأس المال على المستوى العالمي. ويرى كذلك أن العولمة ليست نتاج القواعد النقدية والمالية والتجارية الموضوعة بعد الحرب العالمية الثانية، بل إن العولمة مرتبطة بسيرورة تلافي وفك هذه القواعد.

ويرى Irfan ul Haque[1] أن العولمة هي مصطلح واسع وأنها تشير إلى مجموعة معقدة من التطورات الاقتصادية والمالية والتي جعلت من الاقتصاديات معتمدة على بعضها بشكل متزايد. ويرى أن العولمة، كسيرورة تاريخية، تنعكس في ارتفاع التجارة الدولية، حركة رؤوس الأموال، التجارة والاستثمار العابرين للوطنية (Transnational) وتدفقات العمل. ويرى بان هناك بعد أيديولوجي للعولمة، وهذا البعد يتم وصفه بشكل متعدد كالنيوليبرالية (Neoliberalism)، اصولية السوق (Market fundamentalism) و توافق واشنطن (Washington Consensus)،وهذه المصطلحات، رغم أنها تنحى لان تُستعمل بشكل تبادلي، إلا أن لها فوارق بسيطة متميزة في معانيها. وهذه المصطلحات تمثل مجموعة من الأفكار التي تأكد على الأسواق الحرة، التحرير من القيود، الخوصصة، وبشكل عام تقليل إلى الحد الأدنى دور الدولة.

ويذهب William K.Tabb إلى أن الخصائص الأكثر أهمية لم يُدعى بالعولمة قد كانت دائما جزءا من التطور الرأسمالي، رغم اختلاف الأشكال في مختلف الفترات بما فيها فترتنا. ويرى أن العولمة تشير إلى سيرورة تخفيض العوائق والحواجز بين الدول وتشجيع تفاعلات اقتصادية، سياسية واجتماعية أوثق.[2].

ويذهب د. رمزي زكي إلى أن التدويل (العولمة) هي " ... البروز المتعاظم لدور العلاقات الاقتصادية الدولية بالمقارنة مع النشاط الاقتصادي على الصعيد المحلي. وهو الدور الذي قادته الشركات العملاقة متعددة الجنسيات، التي تمتد فروعها وأنشطتها الآن إلى مختلف أنحاء المعمورة، وتسيطر الآن على شطر كبير ومتنام من عمليات إنتاج وتمويل وتوزيع الدخل العالمي."[3]

ويُعرف كذالك د. رمزي زكي العولمة بأنها "... تعاظم حرية حركة رؤوس الأموال والسلع دون أي عوائق، مع تعاظم سطوة الشركات متعددة الجنسية، وإخضاع مصالح الدول والمواطنين لمصلحة التنافس العالمي والأسواق المالية الدولية..."[4]

وتشير منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية(OCED) إلى أن العولمة قد كانت تُستعمل بشكل واسع لوصف التدويل المتزايد لأسواق السلع والخدمات، النظام المالي، الشركات والصناعات، التكنولوجيا

[1]Irafan ul Haque : GLOBALIZATION, NEOLIBERALISM AND LABOUR, Discussion papers,No/173,July 2004,UNCTAD (http://www.unctad.org/en/docs/osgdp20047_en.pdf)

[2] William K.Tabb: Progressive Globalism : Challenging the Audacity of Capital , Monthly Review, February 1,1999, P 1, (http://www.globalpolicy.org/globaliz/define/progglob.htm)

3 د. رمزي زكي: ظاهرة التدويل في الاقتصاد العالمي وآثارها على البلدان النامية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، مايو 1993، ص 11.

4د.رمزي زكي: الاقتصاد السياسي للبطالة...، مرجع سبق ذكره، ص 486.

والمنافسة.[1] وتعزي المنظمة لتسارع العولمة إلى ثلاث قوى اقتصادية رئيسية: تحرير حركات رؤوس الأموال وتحرير الخدمات المالية من القيود، انفتاح أكثر للأسواق على التجارة و الاستثمار، الدور المحوري الذي تلعبه تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.[2]

ويذهب د.إبراهيم بن ناصر الناصر إلى أن العولمة " هي التوجه الأيديولوجي لليبرالية الجديدة التي تركز على قوانين السوق، والحرية المطلقة في انتقال البضائع والأموال والأشخاص والمعلومات في الاقتصاد، وعلى فكرة الديمقراطية في البعد السياسي، وعلى مفهوم الحرية والمساواة المطلقة في البعد الاجتماعي والأخلاقي. فهي نظام عالمي يشمل المجالات السياسية والفكرية والثقافية والاجتماعية، كما يشمل مجال التسويق والمبادلات والاتصال."[3]

المطلب الثالث: تاريخ ومراحل نشأة العولمة:

1- تاريخ العولمة:

يذهب البعض إلى أن العولمة يرجع تاريخها إلى تاريخ النظام الرأسمالي نفسه. وهذا ربما ما دفع جاك ادا إلى القول أن الكلام حول العولمة هو التطرق لنفوذ وهيمنة النظام اقتصادي الرأسمالي على الفضاء العالمي.[4] ولقد ذهب عدد من الباحثين نحو تبني هذا الرأي.

ويذهب في هذا الاتجاه الدكتور عز الدين إسماعيل عندما يقول " ... ولكننا نخطئ إذا نحن تصورنا أن الاتجاه نحو العولمة لم يبدأ إلا بالأمس القريب، حين كان سقوط النظام في الاتحاد السوفيتي إيذانا بالتوجه نحو نظام جديد للعالم يكون بديلا منه ومتفردا على الساحة. ذلك أن جذور العولمة تمتد في الماضي لترتبط بنشأة النظام الرأسمالي نفسه، وعلى وجه التحديد بالرأسمالية الأوربية في حركة تناميها على مستوى الأسواق الأوربية الوطنية، ثم خروجها من حدودها الوطنية إلى الأسواق العالمية في المستعمرات أو في دول العالم الثالث للسيطرة عليها من خلال الشركات ذات الصفة العالمية."[5]

كما يذهب غازي الصوراني في مقالته " العولمة وطبيعة الأزمات في الوطن العربي وآفاق المستقبل" إلى أن العولمة هي امتداد لعملية التطور الرأسمالي حيث يقول " فالعولمة ليست في حد ذاتها شكلا طارئا من أشكال التطور البشري، وإنما هي امتداد بالمعنى التاريخي والسياسي والمعرفي والاقتصادي لعملية التطور الرأسمالي التي لم تعرف التوقف عن الحركة والصراع والتوسع والنمو، المتسارع والبطيء، منذ

---

[1] OFF-SHORING: WHAT ARE ITS EFFECTS? A Report of the Panel of the NATIONAL ACADEMY OF PUBLIC ADMINISTRATION For the U.S. Congress and the Bureau of Economic Analysis, First published January 2007, P.23 On http://www.napawash.org/Pubs/Off-Shoring_WhatAreitsEffects.pdf

[2] Idem.

[3] د،إبراهيم بن ناصر الناصر، مرجع سبق ذكره.

[4] Jaque Adda , op. cit., P.3.

[5] عز الدين اسماعيل، مرجع سبق ذكره.

مرحلتها الجنينية الأولى في القرن الخامس عشر، إلى مرحلة نشوئها في القرن الثامن عشر، ومن ثم تطورها إلى شكلها الامبريالي في نهاية القرن التاسع عشر."[1]

ويذهب البعض الآخر إلى أن العولمة بدأت خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث وصفت بالموجة الأولى للعولمة. وبالفعل فإنه " في أواخر القرن الماضي[القرن التاسع عشر] كان هناك ترابط اقتصادي وثيق بين إنحاء العالم، عن طريق سهولة انتقال رؤوس الأموال والسلع والأشخاص. وكانت رؤوس الأموال تنتقل بحرية بين الدول و القارات. ولم تكن هناك عوائق في سبيل التجارة، حتى في دول تبدو حمائية مثل الولايات المتحدة والإمبراطورية الألمانية. ولم يكن هناك وجود تقريبا للحواجز غير الجمركية ولم تكن هناك مناقشات حول الجنسية".[2]

والعالم الذي تميز بالتكامل في أواخر القرن التاسع عشر يحمل الكثير من أوجه التشابه مع عالم اليوم الذي تدور فيه مناقشات حامية حول العولمة، حث أن الاقتصاديون الذين حاولوا العثور على أساس إحصائي من اجل المقارنة بين العصر الأول للعولمة وعصر العولمة الحالي كثيرا ما يجدون شبها كبيرا، بل إن التدفقات من رؤوس الأموال كانت اكبر نسبيا منذ مائة عام عما هو في العقد الحالي.[3] فلقد اتسمت حركة رؤوس الأموال في تلك الفترة بما يلي:[4]

1- ارتباطا بالتفوق الواضح لرأس المال الخاص في الحركة الدولية لرؤوس الأموال، وبشكل خاص في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، صار واضحا أن رأس المال الخاص هو مصدر التراكم وليس الدولة، لا سيما وأن هذه المرحلة اتسمت بغياب قيود الدولة على الحركة الدولية لرؤوس الأموال، يعني أن طبيعة المرحلة كانت تحتمل ميلا واسعا للمنافسة الكاملة؛
2- ارتفاع معدل العائد والربح على تلك الحركات مقارنة بمعدل العائد والربح الداخلي؛
3- بداية دخول جهاز الدولة في حركة تصدير رأس المال؛
4- تصدير رأس المال الخاص بهدف الحصول على اكبر ربح ممكن؛
5- تصدير رأس المال الحكومي أصبح يهدف إلى تامين المصالح العامة " السياسية، الاقتصادية، العسكرية" للدولة المصدرة لرأس المال من جهة، ومن جهة أخرى يؤمن المناخ الملائم للاستثمارات الأجنبية التابعة لدولته.

إلا أن ذلك العالم المتكامل انهار تحت ضغط الحربين العالميتين والكساد الكبير. فلقد انهارت التجارة الدولية خلال الفترة 1913-1945 حيث وصل معدل نموها السنوي خلال تلك الفترة في المتوسط إلى

[1] المجتمع والاقتصاد أمام العولمة، مرجع سبق ذكره، ص 30
[2] مجلة التمويل والتنمية المجلد 36 العدد4 ديسمبر 1999 ص12
[3] نفس المصدر السابق، نفس الصفحة.
4 د.عبد الأمير السعد: الاقتصاد العالمي: قضايا راهنة، الطبعة الأولى 2007 دار الأمين للنشر والتوزيع، ص 80

0.9%، كما أن تدفقات رؤوس الأموال عرفت نفس الانحسار، كما تفشت في نفس الوقت ظاهرة اللجوء إلى السياسات الحمائية.[1]

ويذهب د.تشارلز أومان رئيس شعبة الأبحاث في مركز التطوير التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(oecd) إلى القول أن العولمة كظاهرة عامة ليست بالفعل جديدة حيث انه منذ القرن التاسع عشر أو ربما قبل ذلك بدأ اتجاه عالمي طويل الأمد لتحرير الاقتصاد الدولي والاستثمار ويقول أن المائة سنة الأخيرة وحدها شهدت ثلاث موجات رئيسية للعولمة: الأولي بدأت في الجزء الأخير من القرن التاسع عشر واستمرت حتى الحرب العالمية الأولي والموجه الثانية بدأت بعد الحرب العالمية الثانية واستمرت حتى السبعينيات عندما انخفض معدل النمو الإنتاجي في كل من أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان بشكل حاد. أما الموجه الحالية فقد بدأت تقريبا في أواخر السبعينيات أو أوائل الثمانينيات وما زالت مستمرة حتى اليوم.[2]

ويذهب د. عبد الواحد العفوري الى أن العولمة ارتبطت بمراحل تطور التاريخ الاقتصادي نفسه فهو يقول " لذلك فانه حتى لو سلمنا بأن العولمة كظاهرة تاريخية تبلورت (في صورتها الحالية) مع أواخر القرن العشرين فإن ذلك لا يعني أن ننظر إليها على أنها مقطوعة الصلة بمراحل التاريخ الاقتصادي للعالم خصوصا عندما يكون هذا التاريخ ليس سوى تاريخ توسيع الأسواق ودفع الحدود والحواجز وإذا كان الأمر فعلا كذلك فلابد من التسليم بأن آلية التبادل التجاري الدولي مثلت الوسيلة أو الأسلوب التطبيقي الأول للعولمة الاقتصادية"[3].

ويذهب د. الخضيري إلى اتجاه آخر عندما يقول أن الفكر الغربي إذا كان يُرجع نشأة العولمة إلى وقت انتصار الغرب التاريخي حين انهار المعسكر الاشتراكي وسط جدار برلين، فإن مصطلح العولمة"... صاحب الإنسان في كافة مراحل تاريخه على هذا الكوكب الذي يعيش فيه، واستمد منه اسمه "الأرض" ولتصبح " العولمة" القرين " للأرضية"، باعتبار أن العالم هو الكرة الأرضية باتساع المقياس الذي يقيس به العامة حدود الامتداد الجغرافي".[4]

2- مراحل نشأة العولمة:

مرت عملية نشأة العولمة بمراحل عديدة تمثل نشوءها وتطورها وفيما يلي ابرز هذه المراحل:[5]

1- **المرحلة الجنينية**: بدأت في أوربا منذ بواكير القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر حيث شهدت هذه الفترة نمو المجتمعات القومية.

---

1 د.عبد الواحد العفوري: العولمة والجات(التحديات والفرص) الطبعة الأولى 2000 ، مكتبة مدبولي.ص 24
2 د.تشارلز أومان: نموذج الأعمال في النظام الاقتصادي الجديد على الموقع التالي:

http://www.cipe-arabia.org/files/html/art0504.htm

3 د.عبد الواحد العفوري، مرجع سبق ذكره، ص 16.
4 د.محسن احمد الخضيري، مرجع سبق ذكره، ص 39.
5.أ.د. عبد الرزاق محمد الدليمي: العلاقات العامة والعولمة، الطبعة الأولى 2005م-1425ه، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان. ص 95.

2- **مرحلة النشوء**: استمرت من أوربا في منتصف القرن الثامن عشر حتى عام 1870 وما بعده، وبدأت الاهتمامات بموضوع القومية والعالمية.
3- **مرحلة الانطلاق**: ابتدأت من عام 1870 وحتى العشرينات من القرن الماضي. وهنا ظهرت مفاهيم كونية جديدة مثل خطة التطور الصحيح ولاندماج الدولي.
4- **الصراع من اجل الهيمنة**: بدأت من نهاية عشرينات القرن الماضي واستمرت حتى الستينات من نفس القرن وبدأت الخلافات والحروب الفكرية وبدأت المصطلحات السياسية الخاصة بالعولمة تنتشر.
5- **مرحلة عدم اليقين**: بدأت منذ الستينات وأدت إلى أزمات واتجاهات وحروب إيديولوجية خاصة في التسعينات وتم إدماج العالم الثالث في المجتمع العالمي وزادت إلى حد كبير المؤسسات الكونية والحركات العالمية وتعدد الثقافات والنظام الدولي والإعلامي الجديد.

المطلب الرابع : العولمة والعالمية:

ربما يقع الخلط أحيانا بين مفهومي العولمة والعالمية إلا أن كل من المصطلحين له معنى خاص به. حيث يذهب د. عبد الأمير سعد إلى التفريق بين المصطلحين، حيث يرى أن "العالمية انتشار طبيعي يعم العالم كله بوصفها سمة ملازمة للرأسمالية القائمة عضويا على مبادئ الحرية الاقتصادية كما جاء بها الكلاسيكيون الأوائل، بينما العولمة هي انتشار يزاوج فيه رأس المال العالمي ما هو طبيعي بما هو قسري لغرض تأكيد السيادة واستمراريتها، " السيادة في تعظيم الربح، السيادة في تقرير مقاسات الإصلاحات اللازمة في الاقتصاد العالمي...الخ". وان قبول رأس المال المعولم بمنطق مزاوجة ما هو طبيعي بما هو قسري، يعني أن العولمة في بعض مستوياتها تتضمن هذا القدر أو ذالك من العالمية وليس العكس."[1] ويضيف بأن "العالمية لابد أن تتحقق في مسار البشرية التاريخي، لكن ذلك ليس بالضرورة في صيغة العولمة كما تتداولها الأدبيات الاقتصادية الليبرالية الجديدة. بمعنى انه لا يجوز استخدام العولمة والعالمية في منظور متماثل أو وضعهما في سقف واحد."[2]

والفرق بين العولمة والعالمية حدا بجان بود ليرلارد في مقالة "العولمة والعالمية" في جريدة ليبراسيون (Liberation) الفرنسية في 18 مارس 1996 إلى القول أن العولمة لا تسير بخط مواز مع العالمية حيث أن الواحدة تنفي الأخرى، فالعولمة تخص التقنيات والسوق والسياحة والمعلوماتية في حين أن العالمية تخص القيم وحقوق الإنسان والحريات والثقافة الديمقراطية.[3]

1 سمير أمين ،أمير سعد، مرجع سبق ذكره، ص 88
[2] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة
[3] العولمة وأثرها في المجتمع والدولة ، مرجع سبق ذكره ، ص 26.
* المؤتمر الدولي للثقافة في القرن 21: أفاق التجديد واحتمالات التردي" الذي انعقد في القاهرة يومي 6،7 نوفمبر 2000 بدعوة من منظمة تضامن الشعوب الافرو أسيوية وكان محوره الأول" الثقافة والخصوصيات القومية"،

ويرى د.الجابري بدوره أن هناك فرقا بين العولمة والعالمية حيث، كما يقول، هذا شيء والأخرى شيء أخر. ويرى أن العولمة هي نفي للآخر وإحلال الاختراق الثقافي في محل الصراع الأيديولوجي، في حين يرى أن العالمية هي تفتح العالم على الثقافات الأخرى لكن مع الاحتفاظ بالخلاف الأيديولوجي.[1]

وفي المؤتمر الدولي للثقافة*، جاء في إعلان القاهرة أن المشاركين تناولوا العالمية بصفتها عملية مستمرة ومتطورة عميقة يتفاعل فيها الكل مع الجزء والعكس، وتجري أثناءها عمليات عميقة من التأثير والتأثر والأخذ والعطاء بين ثقافات الشعوب بكافة مظاهرها، كما أن المؤتمرون أكدوا في هذا الصدد أن التطور الصناعي والعلمي والتقني وثورة الاتصالات والمعلومات هي نتاج لمساهمات شعوب العالم، وهي مساهمات تأتي سجالا وفقا لدرجة التطور التي بلغها البلد في مرحلة تاريخية معينة، وهي بالتالي ملك للإنسانية جمعاء. وكان الموقف الذي تبناه الإعلان من هذه العملية الجارية أنها تمثل ضرورة تاريخية ليس بمستطاع احد أن يصدها أو أن يرفضها أو أن يقاومها، بل من الضروري السعي للمشاركة الايجابية فيها وبذل الجهد لمزيد من الانفتاح على الثقافة والمنتجات العلمية. وقد ميز المشاركون بين العالمية بهذا المعنى وبين العولمة بوصفها أيديولوجيا النظام الاقتصادي العالمي الجديد بكل جوانبها، وخاصة السلبية منها وبالأخص اكتساحها للثقافات المحلية، وكذا فرض ثقافتها الخاصة لتعبيد الطرق والأسواق أمام منتجاتها.[2]

[1] امل فؤاد عبيد: فينومنولجيا العولمة تعريفها وتاريخها، محمل من شبكة النبأ المعلوماتية يوم 2008/01/26 على العنوان الالكتروني التالي:
http://www.annabaa.org/nbanews/60/603.htm
[2] العولمة وأثرها في المجتمع والدولة ، مرجع سبق ذكره ، ص 26.

المبحث الثاني: الإطار المؤسسي للعولمة والقوة المحركة لها.

المطلب الأول: الإطار المؤسسي للعولمة:

أصبحت المنظمات الاقتصادية والنقدية الدولية الإطار المؤسسي التي تعمل في ظله العولمة اليوم وتتمثل تلك المنظمات خاصة في: صندوق النقد الدولي، البنك العالمي و المنظمة العالمية للتجارة(انظر الشكل رقم 1-1).

الشكل رقم 1-1: الإطار المؤسسي العولمة

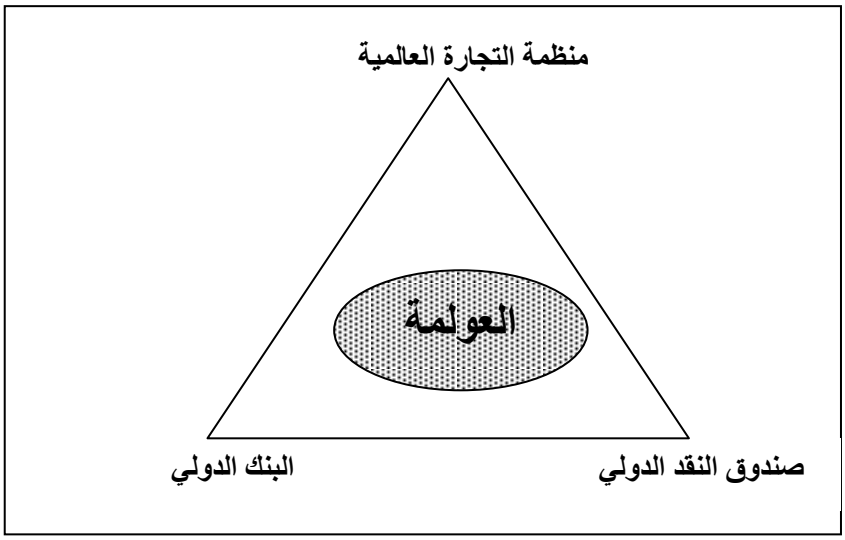

المصدر: د. محسن أحمد الخضيري:، مرجع سبق ذكره، ص 73. مع تغيير في الشكل.

1- صندوق النقد الدولي:

1-1 نشأته وأهدافه:

تم اعتماد اتفاقية صندوق النقد الدولي في جويلية 1944 وهذا في مؤتمر الدول المتحدة النقدي والمالي والذي انعقد في بريتون وودز في ولاية نيوهمبشاير بالولايات المتحدة الأمريكية، وأصبحت تلك الاتفاقية نافذة بتاريخ 27 ديسمبر 1945.[1]

وكان إنشاء صندوق النقد الدولي يهدف إلى وضع إطار متعدد الأطراف للتجارة والتمويل من اجل مساعدة البلدان على تجنب الأخطار التي تميزت بها فترة ما بين الحربين (الحرب العالمية الأولى والثانية) في العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين، وخلال هذين العقدين الذين اتسما بالاضطراب، لم يكن هناك نظام متفق عليه من اجل تعديل أسعار الصرف أو لربط أسعار الصرف بالأسس الاقتصادية، ولقد انجرفت الحكومات نحو سياسة الاكتفاء الذاتي وتنفيذ سياسات إفقار الجار وهذا في محاولة لكسب ميزة تنافسية على الدول الأخرى، كما أن تكاثر الترتيبات التجارية التفضيلية الثنائية

[1] اتفاقية صندوق النقد الدولي على العنوان الالكتروني التالي:http://www.imf.org/external/pubs/ft/aa/ara/index.pdf

والإقليمية أدت إلى تقويض التجارة المتعددة الأطراف، ولقد قيدت بلدان كثيرة قابلية عملاتها للتحويل دوليا، وهذا كوسيلة لتحقيق الاستقرار والحد من تحركات رأس المال.[1]

ولقد حددت المادة الأولى من اتفاقية صندوق النقد الدولي الأهداف المنوطة بالصندوق وهي:[2]

1- تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي بواسطة هيئة دائمة تهيئ سبل التشاور والتآزر فيما يتعلق بالمشاكل النقدية الدولية؛

2- تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية، وبالتالي الإسهام في تحقيق مستويات مرتفعة من العمالة والدخل الحقيقي والمحافظة عليها، وفي تنمية الموارد الإنتاجية لجميع البلدان الأعضاء، على أن يكون ذلك من الأهداف الأساسية لسياستها الاقتصادية؛

3- العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف، والمحافظة على ترتيبات صرف منتظمة بين البلدان الأعضاء، وتجنب التخفيض التنافسي في قيم العملات؛

4- المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف فيما يتعلق بالمعاملات الجارية بين البلدان الأعضاء، وعلى إلغاء القيود المفروضة على عمليات الصرف والمعرقلة نمو التجارة العالمية؛

5- تدعيم الثقة لدى البلدان الأعضاء متيحا لها استخدام موارده العامة مؤقتا بضمانات كافية، كي تتمكن من تصحيح الاختلالات في موازين مدفوعاتها دون اللجوء إلى إجراءات مضرة بالرخاء القومي أو الدولي؛

6- العمل وفق الأهداف المذكورة أنفا، على تقصير مدة الاختلال في ميزان مدفوعات البلد العضو والتخفيف من حدته.

وبالإضافة إلى جملة تلك الأهداف، يضطلع صندوق النقد الدولي بوظائف أخرى أهمها:[3]

1- تقديم المعونة الفنية عن طريق تخصيص بعض موظفيه وإرسالهم لعدد من الدول لفترات تتراوح بين بضعة أسابيع وبين أكثر من عام لتقديم النصائح الفنية في العديد من المشكلات، وفي صدد رسم وتنفيذ السياسات النقدية والمالية وإعداد تشريع للبنك المركزي، وإعادة تنظيم البنوك المركزية، وتطوير الإحصاءات المالية، والمساعدة في تنفيذ البرامج المتعلقة بالتسهيلات التي وافق عليها الصندوق للدول المعنية؛

2- تقديم برامج تدريب متقدمة حيث أنشئ الصندوق معهدا للتدريب في مايو 1964 يقدم خدمات وبرامج تدريبية في مجالات التحليل المالي والسياسات النقدية والمالية والاقتصادية، وطرق ومناهج البحث في موازين المدفوعات، فضلا عن سياسات الصندوق وأنشطته المختلفة؛

3- التنسيق الفعال ما بين نشاط الصندوق ونشاط البنك الدولي لخدمة الاقتصاد العالمي.

---

[1] مجلة التمويل والتنمية، عدد سبتمبر 2004 ، ص 9.
[2] اتفاقية صندوق النقد الدولي...مرجع سبق ذكره .
[3] د. محسن احمد الخضيري، مرجع سبق ذكره، ص 76.

2-1 تطوره:

لقد عرف صندوق النقد الدولي عدة تطورات هامة كان لها اثر واضح على أدائه وموقعه على الساحة الدولية واهم تلك التطورات نذكر:

- انهيار اتفاقية بريتون وودز؛
- توسيع الشرطية؛
- نهاية الحرب الباردة؛
- المساهمة في دمج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي.

1) انهيار اتفاقية بريتون وودز:

تعتبر سنة 1971 بداية الانعطاف الحاسم في تطور صندوق النقد الدولي في العلاقات الاقتصادية الدولية، وهذا بعد انهيار القواعد الرئيسية التي قام عليها نظام بريتون وودز: وهي قاعدة الصرف بالدولار الذهبي وقاعدة الثبات النسبي في أسعار الصرف.[1] فالتحولات الاقتصادية العالمية والتي أفرزت تنافس كبير وصراع شديد بين مراكز القوة في العالم الرأسمالي (بين الولايات المتحدة واليابان ودول السوق الأوربية المشتركة سابقا)، كلها أدت إلى تغير أساسي في موازين القوى، لكن في غير صالح اقتصاد الولايات المتحدة، فاقتصاد هذه الأخيرة تميز بتنامي العجز في ميزان المدفوعات وهذا راجع لعدة عوامل: تراجع الصادرات الأمريكية في السوق الدولية، تزايد حركة رؤوس الأموال الأمريكية في الخارج وتطور الإنفاق العسكري الخارجي. ونتيجة لذلك العجز في ميزان المدفوعات، اختل التوازن بين كمية الدولارات الموجودة وما تملكه الولايات المتحدة من الرصيد الذهبي، وأصبحت الولايات المتحدة غير قادرة على تلبية جميع الطلبات المقدمة إليها، والتي ازدادت خلال الستينات بصورة لم يسبق لها مثيل، لتحويل الدولار إلى ذهب، وأدى هذا إلى: ازدياد التقلبات في أسعار الصرف، اشتداد المضاربات على الذهب، تطور المنازعات النقدية بين الدول الكبرى وعجز صندوق النقد الدولي عن إلزام أعضائه بتبني توجيهاته وبدأت تخرج الواحدة تلوى الأخرى عن قواعد الصندوق. وأعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن عدم التزامها بقاعدة تحويل الدولار إلى ذهب، وهذا دون تنسيق مسبق مع صندوق النقد الدولي.[2] ففي اجتماع طارئ في كامب دفيد (Camp David) من طرف الرئيس الأمريكي آنذاك " نيكسون" تقرر اتخاذ جملة من الإجراءات: تعليق قابلية تحويل الدولار إلى ذهب بسعر ثابت، تخفيض الضرائب، تجميد الأجور والأسعار لمدة ثلاثة أشهر وفرض ضريبة مؤقتة على الواردات ب 10%. وتم يوم الأحد 15 أوت 1971 مساءا إعلان هذه الإجراءات عن طريق خطاب على القنوات التلفزيونية من طرف نيكسون.[3]

---

[1] صالح صالحي: إصلاح صندوق النقد الدولي وتثمين دوره في مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد الأول، السداسي الأول 1999، ص 9.

[2] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

[3] Patrick Lenain : Le FMI, édition La Découverte, Paris, 1996, P.31

" وهكذا فإن الولايات المتحدة هي التي وضعت قواعد النظام النقدي الدولي في عام (1944) وهي التي قامت بإلغاء هذه القواعد، لقد أدى القرار الأمريكي بتخفيض قيمة الدولار وإلغاء قابلية إبداله بالذهب إلى انهيار اتفاقات (بريتون-وودز) برمتها تقريبا"[1]

2) توسيع الشرطية:[2]

حتى الثمانينات، اقتصرت شرطية صندوق النقد الدولي إلى حد كبير على سياسات تؤثر على الإجمالات الاقتصادية الكلية، مثل مراقبة التوسع في الائتمان المحلي وخفض العجز الحكومي. بيد انه، خلال العقدين الماضيين، تزايد بصورة كبيرة تعقد ونطاق شروط السياسات الهيكلية المتصلة بقروض صندوق النقد الدولي.

وكان هذا التوسع للشرطية مدفوعا بعاملين:

أولا، كان هناك نقد في الثمانينات مؤداه أن تعامل صندوق النقد الدولي مع أزمات ميزان المدفوعات لم يعر الاهتمام الكافي لاستعادة النمو المستدام. وقيل إن تحسين النمو الاقتصادي من خلال إجراء إصلاحات هيكلية يمكن أن يسهم في تصحيح ميزان المدفوعات وأيضا في تحقيق مستويات معيشية أعلى. وأفضى هذا التركيز المتزايد على النمو إلى قيام صندوق النقد الدولي بإدراج معايير هيكلية- مثل تحرير الأسعار والتجارة، والخصخصة، وسلسلة من السياسات تتصل بنظام وإدارة الاقتصاد - في البرامج التي يدعمها الصندوق.

ثانيا، صار صندوق النقد الدولي أيضا مشتركا بصورة متزايدة في تقديم التمويل لبلدان- تشمل بلدانا منخفضة الدخل، وبلدانا تمر بمرحلة انتقال، وبلدانا تمر بأزمات مالية - تواجه مشكلات مختلفة جدا عن المشكلات التي سبق أن عانت منها معظم البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي. وفي حين أن التصحيح النقدي والمالي القديم الطراز كان في كثير من الأحيان جزءا جوهريا من مزيج السياسات، فإن المصاعب التي تواجه هذه البلدان لم تكن فقط تجليات للاختلالات الاقتصادية الكلية بل كانت أيضا انعكاسات للمشكلات الهيكلية التي جعلت من الصعب تصحيح الاختلالات بسرعة. ولهذا فإن تحقيق التثبيت الاقتصادي والنمو الاقتصادي يقتضي إصلاحات هيكلية.

ونتيجة لهذا، أصبحت البرامج التي يدعمها صندوق النقد الدولي تغطي سلسلة واسعة من تدابير السياسات، كان المقصود ببعضها تقوية الدعائم الهيكلية للسياسات الاقتصادية الكلية، وكان المقصود ببعضها الآخر تحسين مرونة القطاعات الرئيسية للاقتصاد. فمثلا، يعكس العجز المالي في بلدان كثيرة، جزئيا افتقار الحكومة إلى القدرة الإدارية على تحصيل الضرائب من أجزاء كثيرة من للاقتصاد. وبالتالي فإنه في حالات كثيرة، يقرض صندوق النقد الدولي بشرط تقوية السلطات لقدرتها على تحصيل الضرائب

[1] د. مروان عطون: أسعار صرف العملات(أزمات العملات في العلاقات النقدية الدولية)، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 107.
[2] مجلة التمويل والتنمية، عدد ديسمبر 2001، ص ص 40-41

من أقسام أوسع من الاقتصاد أو تحديد أولويات إنفاقها بطريقة أفضل. وفي حالات أخرى كانت المشروعات العامة ذات الإدارة غير الكفؤة استنزافا رئيسيا للميزانية، وكانت استعادة قدرة البلد على البقاء ماليا في الأجل الطويل تعني التصدي لمعالجة أسباب عدم الكفاءة في تلك المؤسسات.

وفي حالات أخرى – وبصورة ملحوظة خلال الأزمة الأسيوية 97-1998- احتاجت البلدان إلى مساعدة صندوق النقد الدولي لأن مشكلات جدية في نظمها المصرفية أطلقت تدفقات رؤوس أموال كبيرة للخارج وأزمات ميزان المدفوعات. ولو لم تعالج هذه المشكلات لأدى إقراض صندوق النقد فقط إلى تمويل هذه التدفقات دون أن يفعل الكثير من اجل وقفها. وبالتالي فإن الإصلاحات الهيكلية المصممة لاستعادة النظم المصرفية المعسرة لعافيتها كان لها مكان رئيسي في برامج هذه البلدان.

3) نهاية الحرب الباردة:

لقد كان لانتهاء الحرب الباردة مع سقوط جدار برلين وتفكك الاتحاد السوفياتي أثره على صندوق النقد الدولي من خلال ثلاث طرق:[1]

1- أدى إلى زيادة سريعة في عدد الدول الأعضاء بالصندوق والى ما يقرب من العضوية الشاملة لجميع دول العالم؛

2- تطلب خدمة هذا القدر الكبير من الزيادة في العضوية زيادة كبيرة في حجم موظفي الصندوق وتنوعهم: ليس مجرد تنوع في جوازات السفر، ولكن تنوع في الخلفيات والخبرات السابقة لمواجهة الموضوعات الهيكلية المصاحبة لتحقيق تكامل الأعضاء الجدد في الاقتصاد العالمي ودعم الانتقال إلى اقتصادات السوق؛

3- تحولت طبيعة المصالح السياسية التي تؤثر في قرارات صندوق النقد الدولي المتعلقة بالإقراض من قرارات تقوم على أساس الخلافات بين الشرق والغرب إلى قرارات تستند بدرجة اكبر على أساس إقليمي أو على أساس قضايا الأمن الداخلي أو على التحالفات الاقتصادية.

4) المساهمة في دمج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي:

لعب صندوق النقد الدولي دورا هاما في دمج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي، مستغلا الأزمات التي تمر بها تلك الدول وحاجتها إلى التمويل، فصندوق النقد الدولي أسهم بشكل كبير في فتح اقتصاديات تلك الدول على الاقتصاد العالمي. ومن هنا يُمكن القول إن صندوق النقد الدولي " تحول من مؤسسة نقدية إلى مؤسسة لإعادة هيكلة الاقتصادات النامية، ليجعلها أكثر انسجاما مع مصالح رأس المال الدولي عن طريق فرض برامج تقوم على أولوية التوازنات النقدية والمالية على التوازنات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية".[2] و" يلاحظ خلال العشريتين الأخيرتين تحول كبير في مهام صندوق النقد الدولي، فقد طغت

[1] مجلة التمويل وتمويل والتنمية، عدد سبتمبر 2004 ص 11.

[2] صالح صالحي: إصلاح صندوق النقد الدولي وتثمين دوره في مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية، مرجع سبق ذكره، ص 12

وظائفه الأيديولوجية الجديدة على مهامه الأساسية، وأضحى متخصصا في وضع البرنامج وإعداد السياسات الاقتصادية والإشراف على تطبيقها في البلدان النامية لكي تستعيد هذه الأخيرة ثقة الأطراف المتحكمة في انسياب الائتمان في السوق الدولية وذلك عن طريق استعادة بعض التوازنات النقدية والمالية التي تضمن القدرة على استمرار دفع الالتزامات على حساب التوازنات الاقتصادية والاجتماعية، والصندوق في هذا الميدان أضحى مكلفا بوظيفة أيديولوجية تتمثل في عولمة المنهج الرأسمالي بموجته الليبرالية المتطرفة الحالية. فقد تزايد تدخله وتطورت مشروطيته وتنامي دوره كوسيط محفز للمصارف لتوجيه القروض للبلدان النامية بصورة انتقائية تنسجم مع المهمة المذهبية"[1].

2 - البنك الدولي:

2 - 1 نشأته ووظائفه:[2]

وهو احد مؤسسات اتفاقية بريتون وودز التي وقعت في يوليو 1944، وأنشئ البنك عام 1945، وبدأ في ممارسة نشاطه في يونيو 1946. وقد جاء إنشاء البنك الدولي لتلبية حاجة ماسة إلى رأس المال لتمويل أعمال إعادة البناء والتعمير لما دمرته الحرب العالمية الثانية و تنمية اقتصاديات الدول المتخلفة. ومن ثم أعطى البنك حق منح أو ضمان القروض التي تقدم لمشروعات تحقق أغراضه.

وفي واقع الأمر فان البنك الدولي لا يعتمد في منح القروض أو ضمان هذه القروض على رأسماله المدفوع فقط، ولكنه يعتمد بصفة رئيسية على ما يستطيع جذبه من رؤوس الأموال الخارجية. ومن ثم فإنه يمثل قمة التعاون ما بين رأس المال الخاص ورأس المال الحكومي العام في مجال الاستثمار الدولي. وبالإضافة إلى عمليات الإقراض وضمان القروض فإن البنك قدم العديد من الوظائف أهمها ما يلي:

1- تقديم المعونة الفنية للدول الأعضاء المتخلفة اقتصاديا، وهي تقدم كجزء جوهري من الأعمال التحضيرية لعمليات الاقتراض، مثل تحديد أسبقية المشروعات، وإبداء النصح والتدابير الإدارية والتنظيمية لتنفيذ هذه المشروعات، ووسائل تمويل نفقاتها المحلية؛

2- تشجيع الاستثمار الخاص وبما يضمن نمو وتوسيع القطاع الخاص، وبما يساعد على تأصيل العادة الادخارية، وإيجاد قدرة على تشغيل المدخرات بطريقة إنتاجية، وخلق قطاع جوهري وديناميكي، واجتذاب رؤوس أموال إضافية ورجال أعمال إلى محيط النشاط الاقتصادي لدعم نشاط التنمية؛

3- فض المنازعات المالية بين الدول الأعضاء، وتدريب موظفي حكومات الدول الأعضاء على إدارة التنمية.

[1] نفس المصدر السابق، ص 17.
[2] د. محسن أحمد الخضيري، مرجع سبق ذكره، ص ص 77-78 (تم نقل الجزء المتعلق بالنشأة والوظيفة)

2-2 تطوره:[1]

لقد تطورت مهمة البنك وتوسعت خاصة بعد سنة 1960 عندما أسست وكالة التنمية التابعة للبنك، والتي تعطي قروضا ميسرة فانضمت معظم البلدان النامية لعضوية البنك باعتبارها شرطا للتمتع بعضوية هذه الوكالة والاستفادة من مساعداتها.

وأصبح البنك يلعب دورا متزايدا في الدول النامية ورغم إصراره على خلو مساعداته من الشروط السياسية إلا أن تأثيراته واضحة وشروطه الاقتصادية في الدولة التي تطلب المساعدة، فخبراؤه يقومون بدراسة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي واحتمالات تطوره، ودراسة معدل نمو السكان ومعدل الادخار والوسائل التي يتحقق بها، وحصيلة الدولة من النقد الأجنبي ومصادر الاقتراض والقواعد الضريبية، ومعدلات التبادل التجاري، وتطورات المديونية، والفوائد والشروط المرتبطة بها، وكذا مدى اعتماد الدولة على سلعة واحدة أو مجموعة من السلع، وأثار التغيرات في الأسعار الدولية على الصادرات وكيفية زيادة حصيلة النقد الأجنبي اللازم لدفع المستحقات الخارجية ودراسة الهيكل الجمركي، والتعريفات المفروضة، ومصادر الطاقة وحجم الاعتماد على الخارج في مجال الغذاء والحالة الاقتصادية العامة للبلاد ومدى ارتباطها بمشاريع منتجة أو غير منتجة، ولاشك أن هذه المعلومات ضرورية كما يقول " يوجين روتنبرج "، والبنك يصر على الحصول عليها...ومن المعلوم بأنه مجرد الحصول عليها يعتبر تدخلا في الشؤون الداخلية، فضلا عن دراستها وتحليلها وصياغة توجيهات وبرامج على ضوئها في فلسفة البنك التغريبية الليبرالية.

وبهذا تزايد دور البنك في صياغة استراتيجيات التنمية في البلاد النامية بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي والمؤسسات التابعة للبنك مثل مؤسسة التمويل الدولية ووكالة التنمية الدولية وكذلك مجموعة البنوك التجارية.

وقد لخص احد الباحثين طبيعة العلاقة بين صندوق النقد الدول والينك الدولي بقوله:" وفي الواقع تتجسد طبيعة العلاقات بين هاتين المنظمتين الدوليتين في كونهما أهم الأدوات التي أوجدت لصيانة النظام الاقتصاد العالمي الحالي وضمان استمراريته، وهذا يعني أنهما ينتميان إلى إيديولوجية واحدة وان سياستهما تأخذ مسبقا صيغة تتفق مع مبادئ هذا النظام وأهدافه."

3 - المنظمة العالمية للتجارة:

3-1 نشأتها، مبادئها، واختصاصاتها:

عند اقتراب الحرب العالمية الثانية من نهايتها، كانت الولايات المتحدة الأمريكية راغبة في إعادة، بأقصى سرعة ممكنة، نظام التجارة الحرة، وبهذا فهي تمنت، من اجل تحقيق هذا الهدف، خلق منظمة دولية قادرة على: فرض تخفيضات عامة للتعريفات الجمركية وتفكيك الإجراءات الحمائية، وقُبلت هذه

[1] صالح صالحي: ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي؟ (ملف العدد)، مجلة دراسات اقتصادية، مرجع سبق ذكره ، ص ص 110-111.

الإرادة الأمريكية من طرف المشاركين في مؤتمر بريتون وودز وتبنوا قرار يوصي بإنشاء منظمة دولية جديدة وهي منظمة التجارة الدولية مكلفة بترقية الاتفاقيات التجارية. وعلى أساس هذا القرار، نُظم مؤتمر في 1947 في هافانا بكوبا وهذا من اجل وضع القوانين لهذه المنظمة الجديدة، لكن مع ذلك، لم يتم التوصل إلى اتفاقية من اجل إنشاء الغات GATT إلا في سنوات الخمسينات.[1]

ولقد شهدت الغات خلال مسيرتها عدة جولات من المفاوضات من بينها جولة كيندي وجولة طوكيو، إلا أن الجولة الأخيرة وهي جولة أورغواي، كانت أكثر أهمية، بالنظر لما انتهت إليه، خاصة فيما يتعلق بتحويل الغات إلى المنظمة العالمية للتجارة. فحدوث تحولات مهمة في العلاقات الاقتصادية الدولية قد أدى إلى توافر أوضاع وشروط مناسبة ساعدت على إنشاء كيان جديد من اجل التحكم في تنظيم التجارة الدولية وتوجيه السياسات التجارية المحلية[2] ومن بين هذه التحولات:[3]

1- انهيار المعسكر الاشتراكي وتدهور أوضاع الاتحاد السوفياتي السابق اللذين أفسحا المجال الهيمنة المعسكر الرأسمالي وانفراده بإدارة الاقتصاد العالمي وتوجيهه والتحكم في مسارات تطوره؛

2- إخفاق مسيرة التنمية وتفاقم مشكلة المديونية وما ترتب عن ذلك من قبول اضطراري بالسياسات الاقتصادية الليبرالية كمحاولة لإصلاح الأوضاع الاقتصادية المتردية ومن بينها سياسة تحرير التجارة...؛

3- تنامي مشاكل الدول الصناعية المتقدمة ورغبتها في توسيع أسواقها الخارجية لبعث حركية النشاط الاقتصادي من جهة وللتخلص من الأعباء المتزايدة لحماية اقتصادياتها المحلية من جهة أخرى؛

4- محدودية الاتفاقات التجارية التي تمت في إطار الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الغات) وضرورة توسيعها لتشمل مجالات جديدة تهم الدول المتقدمة بالدرجة الأولى مثل تجارة الخدمات والاستثمار وحقوق الملكية الفكرية... لان تلك الدول تسيطر على 76% من التجارة العالمية للخدمات في الوقت الحالي؛

5- تجدد الفكر اللبرالي ممثلا في مختلف تيارات المدرسة الكلاسيكية الجديدة والذي يرتكز على ضرورة بعث وإحياء اللبرالية الاقتصادية للتخفيف من حدة المشاكل الاقتصادية التي عجزت المدرسة الكينزية عن إيجاد الحلول لها، فتجاوزتها الأحداث وأصبحت مبررا لإعادة نشر وتعميم الفكر الكلاسيكي والسياسات المرتبطة به.

وهذه الأوضاع ساعدت على إجراء الترتيبات ألازمة في جولة أورغواي التي اختتمت أعمالها في ديسمبر 1993، وكان من نتائجها تحويل الغات إلى المنظمة العالمية للتجارة.[4]

---

[1] Patrick Lenain , op. cit. , PP.19-20.

[2] صالح صالحي: صالح صالحي: ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي؟ (ملف العدد)، مجلة دراسات اقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 115.

[3] نفس المرجع السابق، ص ص 115-116.

[4] نفس المرجع السابق، ص 116

وتقوم المنظمة على عدد من المبادئ:[1]

- **التجارة بدون تمييز**: ويعني ذلك أن أعضاء المنظمة يتفقون على معاملة التجارة بين الدول الأعضاء بشكل متساوي (الدولة الأولى بالرعاية) مقابل التجارة الداخلية (الاتفاقية الوطنية)؛
- **تزايد فرص الدخول إلى الأسواق**: ويشمل ذلك الالتزام المتزايد من قبل أعضاء المنظمة بتخفيض التعريفة الجمركية والمعوقات الأخرى والالتزام بالشفافية في القوانين والتشريعات الداخلية؛
- **المنافسة الحرة**: قواعد وإجراءات المنظمة تطبق على جميع الدول التي لا تزال محتفظة بالشروط والقيود التي تحدد تحرير التجارة وذلك دون تمييز بينها؛
- **الإصلاح والتنمية الاقتصادية**: ما يزيد عن 75% من الأعضاء الذين يزيد عددهم عن 150 دولة يعتبرون دولا نامية ودولا تقوم بإجراءات الإصلاح للتحول عن نظم السوق المركزي. ولذلك يتم توفير بعض المرونة ومنح امتيازات تجارية لبعض الدول في بعض المجالات بموافقة المنظمة

وتهدف المنظمة العالمية للتجارة بشكل أساسي إلى المساعدة على تدفق التجارة وهذا بصورة سلسة ومتوقعة وبحرية، وهذا من خلال:[2]

- إدارة الاتفاقيات الخاصة بالتجارة؛
- التواجد كمنتدى للمفاوضات المتعلقة بالتجارة؛
- فض المنازعات المتعلقة بالتجارة؛
- مراجعة السياسيات القومية المتعلقة بالتجارة؛
- معاونة الدول النامية في المواضيع المتعلقة بالسياسات التجارية من خلال المساعدات التكنولوجية وبرامج التدريب؛
- التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى.

2-3 دورها في العولمة والانتقادات الموجهة إليها:

إن قيام منظمة التجارة العالمية لم يلبث أن غير ملامح الاقتصاد العالمي وهذا من خلال ربط علاقات ومصالح تجارية دولية متشابكة بين عدد من البلدان، وأدى ميلاد هذه المنظمة التي تضم 142 دولة إلى استكمال مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي الحديث والذي يتميز بهيمنة النظام الرأسمالي بمبادئه والياته.[3] ومن هنا فهذه المنظمة " ستكمل الدور الذي تقوم به حاليا المؤسسات المالية والنقدية الدولية في إدارة الاقتصاد العالمي وتوجيه السياسات الاقتصادية للبلدان النامية بصورة تضمن العولمة القسرية

[1] جون هاورد: حرية التجارة والتنمية الاقتصادية، ترجمة مركز المشروعات الدولية الخاص، على موقع الانترنت التالي:
www.cipe-egypt.org

[2] http://www.wtoarab.org/site_content.aspx?page_key=the_organization_concisely&lang=ar

[3] المصطفى ولد سيدي محمد: تأثير منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد العالمي، على موقع الانترنت التالي:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/B2600A87-82FB-4554-B6B3-ECC57E860EFE.htm

للمذهبية الرأسمالية بموجتها الليبرالية الجديدة"[1] فالبعض يرى بأن الترجمة الفعلية للعولمة وُجدت في إنشاء منظمة التجارة العالمية، حيث أن هذه الأخيرة أقلبت موازين التبادل التجاري العالمي وخاصة بعد إدخالها الملكية الفكرية في إطار التقنين الدولي[2].

" وقد أسهمت منظمة التجارة العالمية في تأكيد تيار العولمة، وتأكيد عولمة الأسواق واتجاه الدول إلى الاستفادة من مزاياها التنافسية، وفي الوقت نفسه الاعتماد على الأسواق الخارجية وزيادة مساهمة القطاع الدولي في اقتصادها."[3] فهي أصبحت تمثل احد الركائز الأساسية في نظام العولمة[4]، وأصبحت هي المنظمة الرئيسية المسؤولة عن تنفيذها على المستوى التجاري والاقتصادي...[5] وكان الهدف من إنشائها هو خلق إطار قانوني جماعي لتسوية المشاكل الرئيسية في التجارة العالمية وهذا من خلال تسهيل التبادل التجاري بين مختلف الدول وتسريع خطى العولمة.[6]

وتلقى منظمة التجارة العالمية نقدا على جانبين أساسيين هما:

- مسألة التصويت ؛
- شروط الانضمام.

أما من ناحية التصويت فانه " مبدئيا تُعتبر منظمة التجارة العالمية هيئة " ديمقراطية" إلى اسمي درجة. فعلى النقيض من البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي، لا تعكس هيكليات اتخاذ القرار في منظمة التجارة العالمية مدى القوة المالية للأعضاء؛ حيث أن القاعدة السائدة هي: بلد واحد، صوت واحد. ويحظى كل بلد عضو بحق نقض أي قرار في إطار ما يفترض أن يكون نظاما لاتخاذ القرارات بالإجماع. من الناحية الرسمية، يعادل صوت بنين صوت الولايات المتحدة؛ وصوت بنغلاديش صوت الاتحاد الأوربي."[7]

والتساوي في حق التصويت داخل المنظمة العالمية للتجارة، ربما يؤدي إلى الاعتقاد بان المنظمة العالمية للتجارة لا تخضع إلى هيمنة الدول الكبرى، كما هو الحال داخل صندوق النقد الدولي، فتساوي الأصوات وعدد الدول النامية الأعضاء الأكبر من عدد الدول المتقدمة الأعضاء، يُعطي الانطباع بان الدول النامية تمثل قوة تأثير كبيرة داخل المنظمة، إلا أن الأمر في الواقع غير ذلك، فالدول المتقدمة، تتحكم في سير المنظمة العالمية للتجارة، شانها شان صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وهو ما ذهب إليه تقرير التنمية البشرية 2005 عندما يقول " عمليا، يحجب الأسلوب الخادع في الصوت الواحد للبلد الواحد علاقات القوة غير المتكافئة التي تُكيفها نتائج مفاوضات منظمة التجارة العالمية؛ حيث إنّ بعض البلدان أكثر قدرة من غيرها على التأثير في جدول أعمال منظمة التجارة العالمية. فخلال جولة أورغواي،

[1] صالح صالحي: ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي؟ (ملف العدد)، مجلة دراسات اقتصادية، مرجع سبق ذكره ، ص 117.
[2] إبراهيم توهامي وأخرون، مرجع سبق ذكره، ص 11.
[3] د. محسن أحمد الخضيري، مرجع سبق ذكره، ص 75.
[4] المرجع السابق، ص 74.
[5] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.
[6] إبراهيم توهامي وأخرون، مرجع سبق ذكره، ص 24.
[7] تقرير التنمية البشرية 2005 ، ص 146، على موقع الأمم المتحدة: http://www.un.org

فشلت البلدان النامية، رغم أنها تُكون الأغلبية، في معارضتها توسيع قوانين منظمة التجارة العالمية إلى مجالات معينة كالملكية الفكرية والاستثمار والخدمات وتركت الاتفاقية الخاصة بالزراعة معظم برامج الإعانات المالية الزراعية في الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة على حالها، لسبب بسيط هو أنّ هذه الاتفاقية، التي هي بكل المقاييس ماعدا الاسم اتفاقية ثنائية بين الطرفين، أُدخلت قسرا إلى منظومة القوانين المتعددة الأطراف. ففي الواقع، تمكنت الاقتصاديات العظمى في العالم من تفصيل القوانين على مقاس سياساتها القومية."[1]

أما مسألة العضوية في منظمة التجارة العالمية فإنها تعتبر من المشاكل المطروحة التي تواجهها الكثير من الدول، وهذا نظرا لان الاقتصاد العالمي المعاصر يتميز بهيمنة النظام الرأسمالي بنظمه الاقتصادية والسياسية وان منظمة التجارة العالمي تُعتبر الحلقة الأخيرة، حتى الآن، في منظومة الاقتصاد العالمي تلك.[2] فالبلدان الصناعية الكبرى ترى بأن بعض الدول الراغبة في الانضمام إلى المنظمة عليها استيفاء مجموعة من الشروط منها:[3]

- إقامة نظام ديمقراطي؛
- حماية حقوق الإنسان؛
- حماية الملكية الفكرية؛
- عدم تشغيل الأطفال دون سن العمل؛
- إجراء إصلاحات جوهرية في أنظمتها القانونية بشكل يتطابق مع المواثيق والمعاهدات الدولية المتعددة في المجالات السابقة.

وهذه الشروط ربما يرى فيها البعض تدخلا في سيادة الدول.

وهناك من يرى في المنظمة "... تكريسا للهيمنة والتبعية للنظام الرأسمالي الذي يخدم مصالح القوى الغربية وجماعات الضغط فيها ويعتبرها جهازا آخر بالإضافة إلى المؤسسات الدولية الأخرى لإملاء السياسات والتحكم في العالم بعد أن أصبحت أشكال الاستعمار التقليدي المباشر غير منطقية.. وأنها تشكل عبئا على التنمية من خلال إلغاء الضرائب والرسوم الجمركية، وبالتالي حرمان خزينة الدول النامية من إيرادات هي في أمس الحاجة إليها. يضاف إلى ذلك تأثير المنافسة اللامتكافئة على دعائم اقتصادات الدول النامية وما ينجر عن ذلك من تأثيرات سلبية."[4]

[1] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.
[2] المصطفى ولد سيدي محمد، مرجع سبق ذكره
[3] نفس المرجع السابق.
[4] نفس المرجع السابق.

المطلب الثاني: الشركات المتعدية الجنسية... محرك العولمة:

يعود ظهور الشركات المتعدية الجنسية لأول مرة إلى القرن التاسع عشر، حيث أن هذه الشركات اتخذت منذ البداية شكل شركات مساهمة، وقد ارتبط وجودها بالسعي لعولمة النشاط الإنتاجي وهذا من خلال التجارة الدولية والاستثمارات الأجنبية المباشرة، ثم في مرحلة تالية من خلال تدويل الأنشطة المالية خاصة من خلال ربط وإدماج الأسواق المالية.[1]

وتنتمي معظم تلك الشركات إلى الدول الرأسمالية الكبرى. حيث انه مثلا في قائمة أعدتها مجلة فورشن "Fortune Magazine" الأمريكية الصادرة في 1997/8/4 شملت 500 شركة متعدية الجنسية وجدت أن 426 من تلك الشركات ينتمي من حيث الوطن الأم إلى الدول الصناعية السبع "G7". " ويملك العديد من تلك الشركات منشآت في العشرات من هذه البلدان. وتتخذ قيادات الشركات ... قراراتها حول إقامة المنشآت أو إغلاقها في مختلف الدول، والإمدادات التجارية الخارجية والمبادلات التكنولوجية والسياسات الاستثمارية والمالية، وسياسات القوى العاملة...الخ، مسترشدة بمصالحها العالمية الخاصة، لا بمصالح البلدان التي تقع فيها منشآتها أبدا. ويتحول اتخاذ القرارات المهمة أكثر فأكثر إلى أيدي رأس المال... الذي "ليس له وطن""[2] ومن هنا "...فالشركات متعددة الجنسية تبدوا وكأنها الوعاء المادي الذي يحتوي وينظم ويدير الكتلة الرئيسية من علاقات التكامل والترابط الاقتصادي بين مختلف نقاط العالم البعيدة والمتفرقة وهي لا تقوم فقط بإنتاج وتنظيم وإدارة هذه الشبكة المعقدة من علاقات الترابط والتشابك الكونية ولكنها تعيد إنتاجها الموسع بصورة مطَّردة على الدوام."[3]

والشركات المتعدية الجنسية تعتمد على المنافسة الحادة من اجل اقتسام الأسواق العالمية فيما بينها، ولقد تحولت تلك الشركات إلى قوى مستقلة عابرة للأوطان والقارات، استطاعت أن تحول نفسها إلى شركات كبيرة وعملاقة ساهمت في خلق وإيجاد ظاهرة العولمة وهذا نظرا لتميزها بالضخامة وتنوع نشاطاتها واتساع الرقعة الجغرافية (انظر الجدول رقم 1-1) التي تعمل بها وكذا قدرتها على التعبئة والاقتراض والجذب للكفاءات البشرية.[4]

[1] د.عبد الواحد العفوري، مرجع سبق ذكره، ص14.
[2] أ.إ بلجوك: الأزمات الاقتصادية للراسمالية المعاصرة، تعريب د.علي محمد تقي عبد الحسين القزويني، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 218.
[3] د.عبد الواحد العفوري ، مرجع سبق ذكره، ص 13.
[4] إبراهيم توهامي وأخرون، مرجع سبق ذكره، ص 35.

الجدول رقم: 1-1: خصائص عدد من الشركات المتعدية الجنسية(سنة 2005)

اسم الشركة	الاقتصاد الأم	الصناعة	عدد الفروع*		عدد الدول المضيفة
			الأجنبية	الكلية	
General Electric	و.م.أ	التجهيزات الالكترونية و الكهربائية	1184	1527	55
Vodafone Groupe PLC	المملكة المتحدة	الاتصالات	77	210	19
General Motors	و.م.أ	السيارات	91	158	31
British Petroleum Company PLC	المملكة المتحدة	استكشاف النفط وتكريره وتوزيعه	417	602	62
Toyota Motor Corporation	اليابان	السيارات	141	391	33
Ford Motor	و.م.أ	السيارات	201	285	39
Volkswagen	ألمانيا	السيارات	199	279	33
Sony Corporation	اليابان	التجهيزات الالكترونية و الكهربائية	233	310	42
Samsung Electronics	جمهورية كوريا	التجهيزات الالكترونية و الكهربائية	76	86	32
Nokia	فنلندا	الاتصالات	108	119	56
Hewlett-Packard	و.م.أ	التجهيزات الالكترونية و الكهربائية	249	275	52
Philips Electronics	هولندا	التجهيزات الالكترونية و الكهربائية	337	456	62
LG Corp.	جمهورية كوريا	التجهيزات الالكترونية و الكهربائية	42	46	24
IBM	و.م.أ	التجهيزات الالكترونية و الكهربائية	380	420	66
Renault SA	فرنسا	السيارات	135	201	30

المصدر: جزء مستخرج من الجدول رقم.A.I.13 من World investment report 2007
*يتعلق الأمر فقط بالفروع المملوكة بالأغلبية.
المصدر: جزء مستخرج من الجدول رقم .A.I.16 من World investment report 2007

" ونظرا لطبيعة الدور الحاسم والفاعل الذي أصبحت تلعبه مجموعة الشركات متعددة الجنسية في هذا التدويل(العولمة) المتعاظم، أصبح البعض يتحدث عن التحول من الاقتصاد القومي إلى الاقتصاد الكوني الذي تمثل فيه هذه الشركات - وليس الدول - وحدته الأساسية. وهذا الصعود في قوة هذه الشركات لا يمثل فقط مجرد توسع خارجي، بل صعود أيضا فيما أصبحت تمارسه من تأثير شديد على متغيرات الاقتصاد

العالمي وما تمثله من قوة متعاظمة في استخدام وتخصيص موارد العالم وما تمارسه من تخطيط ممركز على مستوى العالم. وهي اليوم قادرة على التأثير حتى في نظم الحكم في كثير من مناطق العالم، وبخاصة في العالم الثالث."[1] " فالسعي لاقتناص التفوق المطلق غير على نحو جذري الآليات التي يتطور وفقها الاقتصاد العالمي، فكلما كان الإنتاج و رأس المال أكثر قابلية على التحرك عبر الحدود الدولية، كانت اقل خضوعا للحكومات تلك المؤسسات العملاقة، التي ترعب اليوم الحكومات وناخبيها على حد سواء وتجرد الجميع مما لديهم من سطوة..."[2].

ولقد كان لانتشار الشركات المتعدية الجنسية دورا هاما في انتشار ظاهرة العولمة، فتلك الشركات أصبحت وسيلة أكثر فاعلية في انتقال السلع والخدمات والمعلومات[3]، وكذا رؤوس الأموال وخاصة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وأيضا دفع عجلة البحث والتطوير. فهذه الشركات أصبحت هي الأداة الرئيسية للعولمة، حيث يتم بواسطتها عولمة رؤوس الأموال والإنتاج والتصريف ومجمل العمليات المالية والتجارية، وكذا انتقال المعلومات وشبكة المعلومات وغير ذلك[4]. وإذا نظرنا إلى حجم التجارة العالمية التي تمثلها هذه الشركات فإننا نجد أنها تمثل نسبة هامة من مجموع التجارة العالمية، فبالإضافة إلى عمليات البيع والشراء التي تقوم بها تلك الشركات مع الأطراف الأخرى (شركات، دول، أفراد..)، فان التجارة التي تتم داخل تلك الشركات (Commerce intra-firm)، أي مابين مختلف الفروع التي تملكها الشركات الأم، أصبحت تمثل نسبة هامة من التجارة العالمية. فتلك الشركات تعمل على تدفق المنتجات التي تصنعها الفروع (الموجودة في مختلف مناطق العالم) فيما بين الفروع نفسها، خاصة إذا تعلق الأمر بمنتجات وسيطة، مما يخلق تدفقات مشابهة إلى تلك الموجودة بين ورشات شركة كبيرة متموقعة في عدة مناطق في دولة ما، إلا أن الشيء المهم لما تقوم به الشركات المتعدية الجنسية هو أن تلك التدفقات، عند عبورها للحدود(مثلا: من فرع إلى فرع آخر موجودين في دولتين مختلفتين)، سوف تتحول إلى واردات وصادرات.[5] ولقد تنام هذا الشكل من التجارة خاصة مع تنامي دور الشركات المتعدية الجنسية في انتشارها الكبير في مختلف دول العالم، وقد ساهمت عدة عوامل في دفع وتسهيل مثل هذه التجارة:

1- تحرير التجارة في السلع والخدمات؛
2- رفع أو تخفيف القيود عن حركة رؤوس الأموال؛
3- تطور وسائل الاتصال والمواصلات؛

[1] د، رمزي زكي: ظاهرة التدويل في الاقتصاد العالمي...، مرجع سبق ذكره، ص 71.
2 هانس- بيترمارتين و هارالد شومان "فخ العولمة الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية" ترجمة: د.عدنان عباس علي سلسلة عالم المعرفة العدد 238 أكتوبر 1998.ص ص 205-206.
[3] د.فؤاد ابو ستيت، مرجع سبق ذكره، ص 118.
[4] محمد دياب:عولمة الاقتصاد، مرجع سبق ذكره،
[5] Michel Rainelli : Le commerce international, Edition La Découverte, Paris, 1998, P.109

4- انتشار ظاهرة عولمة الإنتاج (التي أصبحت ممكنة نتيجة للعوامل السابقة وعوامل اخرى) والتي سمحت بنقل أجزاء من العمليات الإنتاجية إلى الدول التي تتوافر فيها الشروط المطلوبة وبالأخص التكاليف المنخفضة؛

5- تخصص مختلف الفروع في إنتاج مركبة من مركبات المنتج النهائي، مما استدعى خلق تدفقات ما بين نلك الفروع لتجميع مختلف تلك المركبات.

فعلى المستوى العالمي، فان الشركات المتعدية الجنسية تهيمن على ثلثي التجارة العالمية، وما يقرب من نصف هذه التجارة يُنجز داخل شبكة المصانع التي تعود ملكيتها إلى الشركة الأم.[1] كما أن 500 اكبر شركة متعدية جنسية في العالم مسؤولة عن أكثر من 80% من الاستثمارات الأجنبية ، وحصتهم هذه في تزايد.[2] ومن هنا فإن هذه التطورات تدفع إلى القول أن الشركات المتعدية الجنسية أصبحت اليوم محور العولمة والقوة الدافعة لها.[3]

من جهة أخرى " يلاحظ أيضا، انه من الأمور اللافتة للنظر، أن الشطر الأكبر من الأرباح التي تحققها كبريات الشركات الصناعية في الدول الرأسمالية المتقدمة، لم يعد يتحقق من سوقها المحلي، بل من سوقها الخارجي. وكان لذلك علاقة وثيقة بالتوسع الهائل الذي حدث في نشاط الشركات متعددة الجنسية وسيطرتها على اكبر من 40% من مجموع التجارة العالمية، ونقل فروعها إلى بعض دول العالم الثالث."[4] " ومن المعلوم أن الشركات المتعددة الجنسيات التي تشكل الآن الأجزاء الرئيسية في الاقتصاد العالمي، هي مؤسسات رأسمالية عملاقة يشارك في ملكيتها رؤوس أموال من عدة دول (وان كانت الهيمنة الفعلية عليها تعود إلى بلد رأسمالي صناعي ما: اليابان، أمريكا أو غرب أوربا. وهي تعمل في أسواق ابعد ما تكون عن المنافسة. وإن كفاءتها لا تعود إلى أنها تخضع للآليات المعروفة لتنافسية قوى العرض والطلب، بل إن تلك الكفاءة تعود -أساسا- إلى القلة المحتكرة، وزيادة درجة تركز وتمركز رأس المال فيها، والى تفوقها وريادتها في مجال الإدارة والتكنولوجيا واحتكارها."[5]

وما فتئ عدد الشركات المتعدية الجنسية في الازدياد، فحسب تقرير الاستثمار العالمي لعام 1995 فان عدد الشركات المتعدية الجنسية قد ازداد عددها بشكل هائل خلال السنوات الأخيرة حيث أن عددها ارتفع من 7000 شركة في سنة 1970 إلى 37000 شركة في عام 1995 تعمل من خلال 200000 فرع في مختلف دول العالم.[6] إلا أن عدد هذه الشركات قد زاد بكثير في الأعوام اللاحقة، حيث انه وفقا لتقرير الاستثمار العالمي 2006 فان عدد تلك الشركات بلغ حوالي 77000 شركة متعدية الجنسية مع 770000

[1] هانس- بيترمارتين و هارالد شومان، مرجع سبق ذكره، ص 206

[2] OXFAM : Rigged Rules and Double Standards: Trade, globalization, and the fight against poverty,2002,P.43 http://www.maketradefair.com/assets/english/report_english.pdf

[3] هانس- بيترمارتين و هارالد شومان، مرجع سبق ذكره، ص 206.

[4] د. رمزي زكي: ظاهرة التدويل في الاقتصاد العالمي...، مرجع سبق ذكره، ص 15.

[5] نفس المرجع السابق، ص ص 15،17.

[6] د. عبد الواحد العفوري، مرجع سبق ذكره، ص 14.

فرع أجنبي على الأقل.[1] وتمتلك الشركات المتعدية الجنسية أصول ضخمة كما تحقق سنويا مبيعات كبيرة (انظر الجدول رقم 1-2)، وما يلاحظ هو أن الأصول والمبيعات الأجنبية أصبحت تمثل نسبة هامة من الأصول والمبيعات الكلية، فنسبة الأصول الأجنبية إلى الأصول الكلية لأكبر مئة شركة متعدية جنسية غير مالية (وفق الجدول) بلغت54.5% سنة 2005 بعد أن كانت تلك النسبة 41.5% سنة 1999، مما يعني أن أكثر من نصف أصول تلك الشركات أصبحت موجودة خارج دولها الأم. وكذلك الحال بالنسبة للمبيعات، حيث انتقلت النسبة من 49.3% سنة 1999 إلى 56.5% سنة 2005. وتتجاوز أحيانا مبيعات الشركات المتعدية الجنسية النواتج المحلية الإجمالية لكثير من الدول منفردة، وفي بعض الأحيان مجتمعة، مما يعطي الانطباع عن مدى قوة هذه الشركات على الساحة الدولية وقدرتها على التأثير في مجرى الأحداث الاقتصادية العالمية، وقدرتها على التأثير على دوائر القرارات السياسية في الدول. فعند مقارنة رقم أعمال الشركات بالناتج المحلي الإجمالي، فانه وجد أن نصف اكبر مئة اقتصاد في العالم ليسوا دول بل شركات.[2] كما يمكن وضع صورة أوضح حول ذلك الوضع من خلال التالي:[3]

1- وال مارت (Wal-Mart)، جنرال موترز (General Motors) و فورد (Ford) لديهم رقم أعمال اكبر من الناتج المحلي الإجمالي لدول إفريقيا مجتمعة؛

2- ميتسوبيشي (Mitsubishi) و تويوتا (Toyota) لديهم رقم أعمال قابل للمقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي لدول مثل اليونان والبرتغال؛

3- مبيعات وال مارت(Wal-Mart)، أي. ب. أم (IBM) و نستلي (Nestlé) مجتمعة هي معادلة للناتج المحلي الإجمالي للمكسيك أو الهند.

ومن بين التطورات الهامة في عالم الشركات المتعدية الجنسية هو بروز عدد من هذه الشركات من الدول النامية، وارتفاع حجم أصولها الكلية والأجنبية وكذا مبيعاتها الأجنبية والكلية، فوفقا لتقرير الاستثمار العالمي 2006 فان من بين 77000 شركة متعدية جنسية في العالم، بلغت حصة الدول النامية أكثر من 20000 شركة[4] أي بنسبة تقدر بأكثر من 25%. كما أن الأصول الكلية لأكبر 50 شركة متعدية جنسية غير مالية من الدول النامية بلغت 1073.2 مليار دولار سنة 2004، مرتفعة بنسبة أكثر من 98% عن سنة 2000 كما بلغت المبيعات الكلية في نفس الفترة مبلغ 738.2 مليار دولار مرتفعة هي كذلك بنسبة أكثر من87% عن سنة 2000 (انظر الجدول رقم 1-3).

من جهة أخرى، يلاحظ تنامي نشاط هذه الشركات خارج حدود دولها الأم، فالأصول التي تملكها تلك الشركات في الخارج زادت بنسبة أكثر من 117% سنة 2004 مقارنة بسنة 2000، في حين ارتفعت

[1] UNCTAD:World investment report 2006, P.10
[2] OXFAM, op. cit.,P.43
[3] Idem.
[4] UNCTAD: World investment report 2006, P.10

نسبة تلك الأصول الأجنبية إلى الأصول الكلية، حيث مثلث في 2004 أكثر من 31%، في حين كانت تمثل أكثر من 28%. هذا من ناحية، من ناحية أخرى، فإن حجم المبيعات التي تحققها تلك الشركات خارج حدودها عرف هو أيضا ارتفاعا محسوسا، حيث ارتفعت بنسبة أكثر من 73% سنة 2004 مقارنة بسنة 2000، ومثلث تلك المبيعات أكثر من 43% سنة 2004 مقارنة بأكثر من 47% سنة 2000 أي أنها عرفت بعض الانخفاض.

الجدول رقم 1-2: حجم الأصول والمبيعات الأجنبية والكلية

لأكبر 100 شركة متعدية جنسية غير مالية في العالم*(مليار دولار)

المتغير		1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الأصول	الأجنبية	2115	2554	2958	3317	3993	4728	4732
	الكلية	5101	6293	6052	6891	8023	8852	8683
المبيعات	الأجنبية	2129	2441	2247	2446	3003	3407	3742
	الكلية	4318	4797	4450	4749	5551	6102	6623

المصدر: معطيات 1999 و 2000: World investment report 2002 مستخرجة من الجدول رقم IV.2، ص89.

معطيات 2001 و 2002 : World investment report 2004، مستخرجة من الجدول رقم I.1.1 في الإطار رقم I.1 ص 11

معطيات 2003 و 2004: World investment report 2006، مستخرجة من الجدول رقم I.13، ص 31.

معطيات 2005: World investment report 2007، مستخرجة من الجدول رقم I.10، ص 25.

* تصنيف هذه الشركات يتم من طرف الانكتاد (UNCTAD) وفقا للأصول الكلية لتلك الشركات، ولهذا يمكن أن تتغير قائمة الشركات عند كل تصنيف.

الجدول رقم 1-3: حجم الأصول والمبيعات الأجنبية والكلية

لأكبر 50 شركة متعدية جنسية غير مالية في الاقتصاديات النامية مرتبة حسب

الأصول (مليار دولار)

المتغير		2000	2001	2002	2003	2004
الأصول	الأجنبية	155	183	195.2	248.6	336.9
	الكلية	541	515	464.3	710.9	1073.2
المبيعات	الأجنبية	186	143	140.0	204.2	323.0
	الكلية	393	355	308.4	512.5	738.2

المصدر: معطيات 2000 و 2001: World investment report 2003، مستخرج من الإطار رقم I.1، الجدول رقم I.1.1 (a)، ص 5.

معطيات 2002 و 2003 : World investment report 2005، مستخرج من الجدول رقم I.5، ص 18.

معطيات 2004: World investment report 2006، مستخرج من الجدول رقم I.14، ص 32.

المبحث الثالث: العولمة، الدولة، والتكتلات الاقتصادية :

المطلب الأول : العولمة وأثرها على سيادة ودور الدولة:

تُعتبر سيادة الدولة ابرز موضوعات العولمة والتي لها علاقة مباشرة بالتطورات الإستراتيجية والاقتصادية التي حدثت في مطلع العقد الماضي، حيث طرح غياب الاتحاد السوفيتي على بساط البحث استمرار الدولة في دور إدارة المجتمع والسيطرة عليه بعدما أثبتت التجربة السوفيتية فشل هذا الدور، كما أن الحركة السريعة للتكتلات الاقتصادية الكبرى على مستوى العالم وكذا الأدوار الفاعلة للمؤسسات الاقتصادية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في فرض السياسات الاقتصادية لكثير من دول العالم، وأيضا ما تقوم به الشركات المتعدية الجنسية على الصعيد نفسه قد جعل التساؤل حول سيادة الدولة مشروعية ملحة في ظل هذين التحولين الاستراتيجي والاقتصادي بالدرجة الأولى.[1] فالتطورات الأخيرة على المشهد الدولي أثارت قلقا لدى الكثيرين من الدول النامية والصناعية على السواء حول دور الدولة،[2] وتمثلت تلك التطورات خاصة في:[3]

1- انهيار تجربة الاتحاد السوفيتي، ومعها انهيار دور الدولة في توجيه الاقتصاد وتوجيه الحياة السياسية والثقافية؛

2- إخفاق استراتيجيات النمو "الموجه" بوساطة الدولة التي اعتمدت على ما يسمى " القطاع العام" في كثير من الدول النامية (ومن بينها بطبيعة الحال دول عربية وإسلامية كثيرة)، ترافقت مع إدانة "الدولة" ونقدها لعجزها عن الوفاء بوعودها؛

3- انتشار أيديولوجيا اقتصاد السوق التي جعلتها الثورة في وسائل الاتصال حقيقة عالمية، بعدما أدى التوسع في الشركات المتعدية الجنسيات، وفي مؤسسات العولمة الاقتصادية بالإضافة إلى التكتلات الاقتصادية الكبرى، إلى جعل هذه الايدولوجيا، هدفا لمعظم دول العالم من اجل وتيرة أفضل وأسرع في النمو.

والسؤال المطروح الآن: هل فعلا أدت العولمة إلى تراجع في سيادة ودور الدولة؟

لقد كانت الدولة في الحقبة الماضية من العولمة هي محور وأداة تطورها وبقائها، كما انه حتى على المستوى الفكري لم يتكلم احد حول التخلي عن الدولة وإحلالها بمؤسسات أو حكومة دولية، وربما يعود هذا إلى غياب تلك المؤسسات في ذلك الوقت، إلا انه في ظل المنظمات والمؤسسات الدولية ذهب أنتوني جيدس إلى أن العولمة تحطم الأمم وهذا بالحد من سيادتها، حيث فقدت الحكومات جانب كبير من سيادتها،

[1] العولمة وأثرها في المجتمع والدولة، مرجع سبق ذكره، ص 43.
[2] نفس المرجع السابق، ص 55.
[3] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

كما أن السياسيون فقدوا جانبا كبيرا من تأثيرهم على الأحداث... [1] فالعولمة اليوم ترتكز على أن الدولة قد استنفذت الدور التاريخي الذي لعبته في البناء الاجتماعي والاقتصادي والقانوني، كما انه في الوضع الراهن، فإن هناك عملية اختفاء وتنازل طوعي تقوم بها الدولة وهذا لحساب رأس المال ممثلا في الشركات المتعدية الجنسية.[2] فالدولة " تتعرض، ومنذ فترة، لحالة من الإضعاف الشديد والمتعمد على يد الرأسمالية المعولمة، التي أخضعت السوق المحلية والمصالح الوطنية والحقوق الاجتماعية للمواطنين لمصلحة الشركات المتعددة الجنسيات والأسواق المالية العالمية".[3] " فالشركة المتعدية الجنسية، وهي تمثل في المرحلة الراهنة أعلى مستويات "أممية رأس المال" حلت تدريجيا محل الدولة الوطنية. بمعنى حدود الدولة الوطنية لم تعد كونها حدود السوق الجديدة.. بل أصبح العالم كله سوقا لها"[4]. " وبسبب تكنولوجيا المعلومات وتحرير الاقتصاد، فان حركة رأس المال أصبحت كبيرة جدا، مما أعطى قوة لأولئك الذين هم في سوق رأس المال، فجعلهم يمارسون ضغوطا مباشرة وغير مباشرة على الحكومات من اجل إجراء إصلاحات اقتصادية أو مالية محددة..."[5] ولقد " قضت العولمة على إمكانات السيطرة الوطنية على السوق المحلية(التي تشكل إحدى الدعائم الرئيسية للدولة/الأمة). كما أبطلت العولمة ، إلى حد بعيد، من فعالية أي سياسات وطنية يمكن إن تتخذها الحكومات لرعاية مصالحها المحلية"[6]. ومن هنا يُمكن القول " إن هذه العولمة الجديدة المدعمة بنفوذ هائل لرأس المال، والذي يزيد الطلب عليه على العرض منه، استطاعت نقل الجيوسياسية من يد الحكومات المركزية نحو القوى الخاصة والمالكة لرأس المال. وربما يكون هذا هو السبب وراء عدم قدرة المصارف المركزية على كبح جماح التقلبات الحادة في أسواق رأس المال، ويقدم تفسيرا مقنعاً لعدم قدرة بعض الدول المتقدمة، في بعض الأحيان، على التحكم في برامجها المالية أو موازناتها العامة."[7]

وخلاصة القول، فإن ما يُطرح من طرف العولمة من تعبئة حول اختفاء الدولة والتراجع في قوتها لا يمكن تفسيره إلا بحاجة ملحة وسريعة لتهيئة وتكييف مناخ عالمي للاتجاه على مقاسات حاجات أممية رأس المال وهذا من اجل تسهيل مهمات عديدة.[8] ومن تلك المهمات يُمكن أن نذكر:[9]

- تحقيق حالة من الإلحاق لكثير من الدول وليس اللحاق؛

---

[1] د. رضا عبد السلام: انهيار العولمة (هل حقا يعيد التاريخ نفسه وتنهار العولمة المعاصرة كما انهارت في موجتها الأولى بالكساد العظيم)، الدار لجامعية، تقديم: ا.د علي لطفي و ا.د احمد جمال الدين موسى. ص ص 45-46.

[2] سمير امين، امير سعد، مرجع سبق ذكره، ص 89.

[3] رمزي زكي: الاقتصاد السياسي للبطالة...، مرجع سبق ذكره،.ص 506.

[4] سمير أمين، أمير سعد، مرجع سبق ذكره، ص 90.

[5] المجتمع والاقتصاد أمام العولمة، مرجع سبق ذكره، ص 120.

[6] رمزي زكي:الاقتصاد السياسي للبطالة...، مرجع سبق ذكره ص 486

[7] العولمة وأثرها في المجتمع والدولة ، مرجع سبق ذكره،، ص 107.

[8] سمير أمين، أمير سعد، مرجع سبق ذكره، ص 91.

[9] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

- مستويات عديدة من الاختراق الاقتصادي، بما فيها تفكيك النظم الإنتاجية القائمة، بغض النظر عن صلاحيتها أو عدم صلاحيتها للاقتصاد الوطني؛
- إعادة تركيب النظم الإنتاجية بعد تفكيكها، أي نظام كوني ذو بعد عالمي؛
- تحويل جزء من مقومات السيادة الاقتصادية من سلطة الدولة ومؤسساتها الوطنية إلى سلطة المؤسسات الاقتصادية العالمية. بهذا المعنى تحمل العولمة بعدا أيديولوجياً يستهدف الدولة. فإذا كانت رأسمالية الحقبة الكينزية تكشف عن دور مهم للدولة، فان مرحلة العولمة باعتبارها نقلة نوعية في مجال رأس المال ذات ميل لابتلاع السيادة الوطنية للدولة عبر شركاتها المتعدية الجنسية.

ومما سبق يمكن القول أن "... هناك اتفاق على أن الدولة التي قامت على أساس تقديس السيادة والدفاع عن حدودها، ستضطر إلى التنازل عن بعض مظاهر السيادة، وسيتنامى دور الشركات المتعدية الجنسية في اتخاذ القرار الاقتصادي في الدولة."[1] ولا ننسى كذلك أن المؤسسات الاقتصادية الدولية تلعب دورا هاما في سلب السيادة الاقتصادية من الدول حيث أن الأمن القومي الاقتصادي أصبح رهن الشروط المفروضة على تلك الدول نتيجة العلاقات مع المنظمة العالمية للتجارة أو القروض التي يمنحها البنك الدولي أو الصندوق الدولي.[2]

ولقد جاء في تقرير الحالة الاجتماعية 1997 للأمم المتحدة بأن زيادة واتساع التدفقات التجارية والاستثمارات والتدفقات المالية [وهي من أهم سمات العولمة] وتقودها الشركات المتعددة الجنسية، قد جعل من مهمة الحكومات صعبة في تحقيق أهدافها المتعقلة بالسياسات، حيث أنها تضيق أحيانا الخيارات المتاحة لتلك الحكومات وتزيد من تكلفة أي إخفاق في السياسات.[3] ويضيف نفس التقرير" لقد أصبح من الواضح بان بان صناع السياسة يجب أن يعترفوا عند وضع الاستراتيجيات الإنمائية بان اقتصادياتهم أصبحت جزء من البيئة العالمية ككل، وان الاتجاه المتزايد السائد حاليا نحو العولمة قد جعل من الصعب على الحكومات أن تستخدم وسائل السياسة التي كانت تستخدمها في ما مضى، ورغم أن الحكومات ما زال لديها إمكانية للتدخل في الاقتصاد وتوجيهه، إلا أن العولمة قد جعلت الحيز المتاح للمناورة محدود".[4]

وذهب ميتشيو كاكو[5] إلى القول "... على الرغم من إننا لا نزال في غمرة حقبة الدول، فإنه من الممكن أيضا رؤية كيف ستنتهي هذه الحقبة. فالروابط التجارية أصبحت كونية بطبيعتها، كما أن الحدود الوطنية تزول أمام القوى الاقتصادية بالطريقة ذاتها، التي زالت فيها الإقطاعيات المحلية أمام الدول، مع بداية ظهور الثورة الصناعية."

---

[1] العولمة وأثرها في المجتمع والدولة ، مرجع سبق ذكره، ص 17.
[2] نفس المرجع السابق، ص 52.
[3] تقرير الحالة الاجتماعية 1997، النسخة العربية،، مُحمل من موقع الأمم المتحدة.(http://www.un.org)
[4] نفس المرجع السابق، ص 244.
[5] ميتشيو كاكو: رؤى مستقبلية(كيف سيغير العلم حياتنا في القرن الواحد والعشرين)، ترجمة: د.سعد الدين خرفان، مراجعة: محمد يونس، سلسلة عالم المعرفة، جوان 2001، الكويت، ص 431،

وذهب كينيشي اوهمي وهو مؤلف كتاب " نهاية دولة الأمة" إلى قوله " لقد أصبحت دول الأمم التقليدية وحدات تجارية غير طبيعية، وحتى مستحيلة، في الاقتصاد العالمي"، وتنبأ هذا الكاتب بأن انحطاط الأمم آت وهذا بسبب الضغوط الاقتصادية الكبيرة الناجمة عن توسع الاقتصاد العالمي.[1]

ورغم تعدد الأبعاد التي أثرت بها العولمة على الدولة، إلا أن الجانب الاقتصادي، كعنصر استراتيجي في سيادة أي دولة، من بين أكثر المجالات التي تعرضت فيها الدولة لطعن في سيادتها في عصر العولمة حيث انه " ومع غياب الاتحاد السوفيتي تقدم المعيار الاقتصادي - الذي لعب دورا مهما في هذا الغياب - أكثر من أي وقت مضى في مقولة سيادة الدولة واستقلالها. ولا يعني ذلك أن إدراك علاقة الاقتصاد باستقلال الدولة وسيادتها هو شان جديد، بل كانت القوة الاقتصادية، أكثر من أي قوة أخرى، هدفا تسعى إليه الدول لبناء قوتها الراهنة والمستقبلية". [2] ولقد كانت السياسة المالية والنقدية، وهما من بين أهم أدوات السياسة الاقتصادية والتي تستخدمها الدول في التأثير على النشاط الاقتصادي ومعالجة المشاكل الاقتصادية، عرضتا للعولمة، كما أن الجانب التشريعي والقانوني والذي يُعبر عن سيادة الدول في سن وفرض القوانين والتشريعات لم يكن في منأى عن التأثر بالعولمة(انظر الشكل رقم 1-2):

الشكل رقم 1-2: بعض مجالات تأثير العولمة على دور ووظائف الدولة

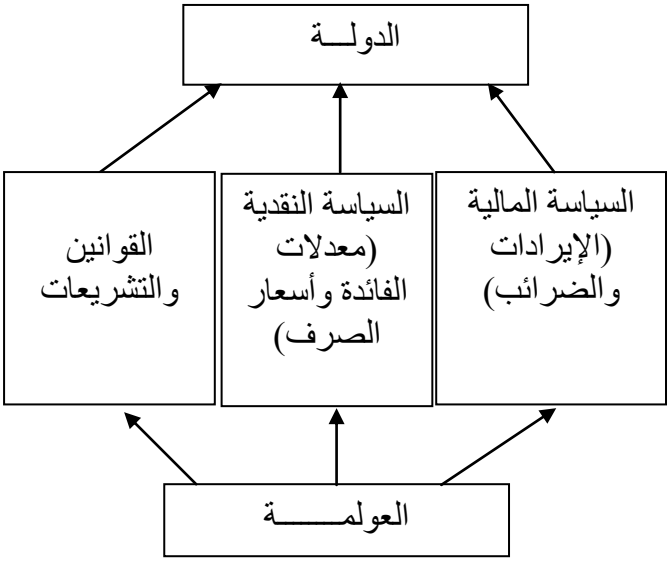

المصدر: هذا الشكل مبني على الشكل رقم 6-1 في المجتمع والاقتصاد أمام العولمة، مرجع سبق ذكره، ص 136 وقد قام الباحث ببعض التعديلات ليتناسب والبحث.

1- **السياسة المالية**: فيما يخص السياسة المالية فان " موجات العولمة كانت، وستكون لها تأثيرات واضحة في هيكل المالية العامة من جانبي الإنفاق والإيرادات، وذلك لأن الحركة الدولية للسلع وعوامل الإنتاج ... تضع قيودا متزايدة كذلك على سلوك الحكومات الوطنية. والقيود على الضرائب هي من أوضح الأمور

[1] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.
[2] العولمة وأثرها في المجتمع والدولة، مرجع سبق ذكره، ص 46

في هذا المجال"[1] ففي الاقتصاد المتعدي الجنسية يضيع شيئا فشيئا احد أهم المواضيع الهامة المتعلقة بالسيادة الوطنية وهي السيادة الضريبية.[2] فعمليات التحرير المالي والتدفقات الهائلة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد أدى بحكومات مختلف دول العالم إلى محاولة خلق المناخ الملائم من اجل استقطاب حجم اكبر من تلك الاستثمارات و تخفيض معدلات الضرائب يُعتبر احد أهم تلك الوسائل، إلا أن الأمر لا يتوقف عند هذا الحد، فسرعة تحرك رؤوس الأموال اليوم تحت عدة أشكال مثل سرعة في تحويل الأموال ونقل مصانع بأكملها أو أجزاء منها، يقيد حكومات الدول من أي زيادة مستقبلية في الضرائب المفروضة على الشركات سواء الأجنبية أو المحلية حتى في حالة عجز الموازنات العامة. "

فالمؤسسات التي تتعامل مع الصادرات والواردات يمكنها تخفيض عملياتها عندما تحمل بضرائب عالية، ورأس المال يمكنه الهرب من الضرائب الثقيلة من خلال الهجرة إلى الخارج، والحكم ذاته ينطبق على الاستثمارات الطويلة الأجل."[3] ولقد ورد في تقرير الاستثمار العالمي 2007 أن عام 2005 شهد 147 تغيرا في السياسة العامة على المستوى العالمي من اجل جعل البيئة أكثر مواتاة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ومثلث الدول النامية 74% من جملة تلك التغيرات وكان من تلك التغيرات اتخاذ تدابير ترمي لتخفيض ضريبة الدخل المفروضة على الشركات كما حدث في مصر، وغانا وسنغافورة.[4]

وعلى نحو ما يحدث في جانب الإيرادات متمثلا في الضرائب، يحدث في جانب الإنفاق، "فالأممية الجديدة تستحوذ على حصة متزايدة من الإنفاق الحكومي أيضا".[5] ويأخذ هذا الإنفاق شكلين احدهما غير مباشر متمثلا في زيادة الإنفاق على مشاريع البنية التحتية والأخر مباشر يتضمن ما تحصل عليه الشركات الأجنبية من إعانات من طرف الحكومات من اجل استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، على غرار تخفيض الضرائب. فالشركات الأجنبية اليوم تحتاج إلى بنية أساسية قوية تُمكنها من أداء نشاطاتها مثل تطوير مشاريع المواصلات، تطوير مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات... الخ. بالإضافة إلى هذا فان المؤسسات التي تنوي إقامة مصانع للإنتاج خاصة بها، فان القائمين على احتساب التكاليف يتوقعون حصول مؤسستهم على إعانات ومساعدات بمختلف الصيغ والأسماء.[6] وبالإضافة إلى هذا كله فان "العولمة ستخلق ضغوطا لزيادة الإنفاق على التعليم والتدريب والبحث ...لزيادة الكفاءة في الأداء والقدرة على المنافسة..."[7]

2- **السياسة النقدية:** أصبحت الحركة السريعة والغير مقيدة لرأس المال اليوم تلعب دورا كبيرا في التأثير على أسعار الفائدة وأسعار الصرف الوطنية. فنتيجة لتحرير الأسواق المالية والنقدية، لم تعد الكتلة النقدية

[1] المجتمع والاقتصاد أمام العولمة، مرجع سبق ذكره، ص 120.
[2] هانس بيتر مارتين وهارالد شومان، مرجع سبق ذكره، ص 355.
[3] المجتمع والاقتصاد أمام العولمة، مرجع سبق ذكره، ص 120.
[4] ملخص بالغة العربية لتقرير الاستثمار العالمي 2007 ،ص 25 على موقع الانكتاد (http://www.unctad.org)
[5] هانس بيتر مارتين وهارالد شومان، مرجع سبق ذكره، ص 356.
[6] نفس المرجع السابق، ص 357.
[7] المجتمع والاقتصاد أمام العولمة، ص ص 138-139.

خاضعة للسلطة النقدية المحلية ممثلة بالبنك المركزي، حيث أن عمليات دخول وخروج الأموال على نطاق واسع وبالمليارات أصبحت تتم في لحظات سريعة وعلى شاشات الكومبيوتر، وهذا جعل السلطات النقدية تقف عاجزة عن الدفاع عن أسعار الصرف والفائدة...1 ف " انطلاقا من النظرية الاقتصادية الليبرالية ألغت الحكومات منذ السبعينيات كل الحواجز التي مكنتها في السابق من التحكم في تنقلات النقود ورءوس الأموال على المستوى الدولي والسيطرة عليها، ولقد ترتب على ذلك أنه عبر البورصات والمصارف وشركات التأمين وصناديق الاستثمار المالي دخلت مسرح القوى العالمية طبقة سياسية جديدة وهي طبقة المتاجرين بالعملات والأوراق المالية الذين يوجهون بكل حرية سيلا من الاستثمارات المالية يزداد كل يوم..."[2]. ويكمن الخطر خاصة في رؤوس الأموال القصيرة الأجل والتي تلعب دور كبيرا في عدم الاستقرار النقدي، فدخول تلك الأموال بصورة مفاجئة إلى دولة ما، من المتوقع أن يؤدي إلى حدوث ارتفاع كبير في سعر صرف عملة تلك الدولة، دون رغبتها، مما يؤدي إلى انخفاض القدرة التنافسية لصادراتها في الأسواق العالمية، من جهة أخرى فإن خروج تلك الأموال سوف يؤدي إلى حدوث نتائج عكسية. هذا من ناحية، من ناحية أخرى، فإن تحديد معدلات الفائدة لم تعد مسألة سيادة وطنية، كما في السابق، ففي ظل السباق المحموم نحو استقطاب أحجام كبيرة من رؤوس الأموال، تسعى مختلف الدول إلى توفير معدلات فائدة مرتفعة لاستقطاب رؤوس الأموال تلك، مما يجعل سياق تحديد هذه المعدلات متصل بمعدلات الفائدة السائدة على المستوى العالمي..

3- **القوانين والتشريعات:** إن العولمة سوف تؤثر في قدرة الحكومات على وضع التشريعات والتنظيمات خاصة المتعلقة بسوق العمل وكذا الحال مع التشريعات والتنظيمات المتصلة بأسواق المال وحركة رؤوس المال والتجارة الخارجية وأسواق التأمين والمال[3] ومن هنا فالقوانين والتشريعات التي تسنها الدول لم نعد منقطعة الصلة بما يحدث على الساحة العالمية، فالضغوطات التي يفرضها المحيط الجديد التي تعمل فيه تلك الدول في ظل العولمة، تجبرها على سن وتبني قوانين وتشريعات وما يتناسب مع ذلك المحيط الجديد. فالسعي إلى الانضمام إلى مختلف المنظمات الاقتصادية والنقدية الدولية يترتب عليه الموافقة المسبقة على سن قوانين وتشريعات جديدة وإجراء التعديلات المناسبة التي تفرضها تلك المنظمات على الدول (مثال: سعي الجزائر إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة). هذا من جهة، من جهة أخرى فان سعي مختلف الدول إلى التنافس من اجل جذب رؤوس الأموال، يؤدي إلى سن القوانين وتشريعات موافقة لمتطلبات رأس المال، خاصة فيما يتعلق بقوانين الاستثمارات وأسواق العمل. ومن هنا فإن الدول لم يعد باستطاعتها سن القوانين والتشريعات بمعزل عما يحدث على الساحة الدولية.

[1] راجع تقديم كتاب فخ العولمة من طرف د.رمزي زكي ص ص 12-13.
[2] محمد الرميحي: العولمة وفخاخها: حتى لا تتحول الرأسمالية إلى حيوان شره، مجلة العربي،العدد 484، مارس 1999.
[3] المجتمع والاقتصاد أمام العولمة، مرجع سبق ذكره، ص 139.

ورغم أن العولمة قد أدت إلى التأثير الواضح على سيادة ودور الدول في اتخاذ القرارات وسن القوانين والسيطرة على أدوات سياساتها الاقتصادية... بما يتناسب و مصالحها الشخصية كما رأينا، فان تلك الدول نفسها، والمتقدمة بالتحديد، كانت سببا في تعمق وتسارع عمليات العولمة على نطاق واسع. فالتشابكات الاقتصادية الحاصلة اليوم على النطاق العالمي لم تكن حدث طبيعي، بمعنى أنها نتيجة حتمية لتطور تكنولوجي واقتصادي، بل كانت نتيجة حتمية للسياسات التي اتبعتها الدول، من خلال حكوماتها وبرلماناتها والتي عملت على توقيع الاتفاقيات وسن القوانين التي ألغت الحواجز أمام حركة السلع ورؤوس الأموال من دولة إلى دولة أخرى.[1] ومن هنا يمكن القول أن " ...العولمة لم تحدث من فراغ، وإنما كانت نتيجة عمل منظم ومستمر من جانب القوى العظمى التي وجدت فيها السبيل الوحيد من اجل تحقيق مزيد من النمو، ومزيد من التوسع، ومزيد من السيطرة،..."[2] كما أن تلك الدول المتقدمة نفسها تعرضت للطعن في سيادتها من طرف العولمة بالرغم من هيمنتها على المؤسسات الاقتصادية والنقدية الدولية بالإضافة إلى كونها الدول الأم لأغلب الشركات المتعدية الجنسية، حيث يقول Martin Khor[3] في هذا الصدد "الدول المتقدمة، أين يكمن اللاعبون الاقتصاديون الرئيسيون، والتي تراقب أيضا سيرورات وسياسات الوكالات الاقتصادية الدولية، هي قادرة بشكل أفضل على الحفاظ على مراقبة سياساتها الوطنية الخاصة وكذلك تحديد سياسات وممارسات المؤسسات الدولية والنظام العالمي. مع ذلك، انه من الصحيح أن الشركات الكبرى قد تملكت جزء كبير من اتخاذ القرار حتى في الدول المتقدمة، على حساب قوة الدولة أو القادة السياسيين والاجتماعيين."

المطلب الثاني : التكتلات الاقتصادية للدول في مجابهة العولمة:

يُعرف د. صالح سليمان عبد العظيم التكتلات الاقتصادية بأنها " تلك المحاولات التي تتم بين أكثر من دولة عبر فترات زمنية ممتدة وضمن حيز جغرافي واحد من أجل تفعيل الجوانب والممارسات والأنشطة الاقتصادية فيما بينهم."[4]

وظاهرة التكتلات الاقتصادية لا تعد ظاهرة حديثة، بل ترجع،على الأقل، إلى بداية القرن العشرين وتحديدا بعد الحرب العالمية الثانية.[5] ويذهب د.صالح سليمان عبد العظيم إلى أن ظاهرة التكتلات الاقتصادية هي ظاهرة قديمة قدم الإنسانية عندما يقول " فمما لاشك فيه أن جوهر التكتلات الاقتصادية هو التعاون والتكامل الإنسانيين، وهو الأمر الذي يعني أننا أمام ظاهرة قديمة قدم الإنسانية..."[6] " ويعتقد

[1] هانس بيتر مارتين وهارالد شومان، مرجع سبق ذكره، ص 33
[2] د. محسن احمد الخضيري، مرجع سبق ذكره، ص 63
[3] Martin Khor : Globalization and the south : some critical issues, Discussion Papers, No.147, April 2000, UNCTAD, P.5, http://www.unctad.org/en/docs/dp_147.en.pdf
[4] د، صالح سليمان عبد العظيم: التكتلات الاقتصادية، على العنوان التالي: http://www.arabrenewal.org/articles/10359/1/CaEBEaCE-CaCPEOCIiE/OYIE1.html،(تم التحميل يوم 2008/01/26)
[5] .محمد الأمين ولد جدو : تنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية عالمياً انعكاسها على تجارب التكامل الإقليمي في العالم الثالث (دراسة على الاتحاد الأفريقي)، على الموقع التالي: http://www.dirasaat.com.ly/2005/23/pages/doc/b5.doc (تم التحميل يوم 2008/01/26).
[6] د. صالح سليمان عبد العظيم، مرجع سق ذكره.

البعض أن جذور الظاهرة ترجع إلى التغيرات التي اعترت الوضع الاقتصادي العالمي في السبعينيات التي تمثلت في انهيار نظام ابريتون وودز لأسعار الصرف الثابتة للعملات، والتحول إلى نظام أسعار الصرف العائمة وما صاحب ذلك من ارتفاع أسعار الطاقة وتقلبات حادة في أسعار العملات الرئيسية وبلوغ أزمة المديونية الخارجية ذروتها في بداية الثمانينيات، الأمر الذي أدى إلى ظهور موجة جديدة من السياسات الحمائية في الدول الصناعية مما أثر سلبا في حرية التجارة والتدفقات السلعية خاصة بالنسبة لصادرات الدول النامية إلى الأسواق العالمية".[1]

وتهدف الدول من خلال إقامة التكتلات الاقتصادية إلى تحقيق جملة من الأهداف:[2]

1- الحصول على مزايا الإنتاج الكبير: حيث إن اتساع حجم السوق يشجع على توجيه الاستثمارات توجيها اقتصاديا سليما، وإعادة تكوين الحركة الحرة للسلع ورأس المال والعمل من دولة إلى أخرى من خلال إزالة العوائق التي تحول دون ذلك؛

2- تيسير الاستفادة من مهارات الفنيين والأيدي العاملة بصورة أفضل على نطاق واسع، حيث من المفروض أن التكتل يؤدي إلى تقسيم العمل الفني والوظيفي؛

3- تسهيل عملية التنمية الاقتصادية: حيث إن هذه العملية تصبح أسهل وأيسر بعد قيام التكتل، إذ إن الاستفادة من اتساع السوق ووفرة عنصر العمل تؤدي إلى خلق فرص جديدة تعمل على النهوض بالإنتاج والاستثمار والدخل والتشغيل؛

4- كما أن التكتل الاقتصادي يؤدي إلى تنويع الإنتاج بطريقة اقتصادية، وهذا قد يحمي اقتصادات الدول الأعضاء من بعض الانتكاسات والتقلبات والسياسات الأجنبية؛

5- رفع مستوى رفاهية المواطنين، حيث يفترض أن التكامل الاقتصادي يمكن المستهلكين من الحصول على السلع الاستهلاكية بأقل الأسعار الممكنة نظراً إلى إزالة الرسوم الجمركية من ناحية وإلى تخفيض تكاليف الإنتاج الناتجة عن توسيع رقعة السوق من ناحية أخرى؛

6- التقليل من الاعتماد على الخارج وهذا ما يؤدي إلى محدودية التأثر بالتقلبات الاقتصادية والسياسية التي تحدث في المجتمعات خارج هذه المنطقة، خصوصا إذا كان العمل التكاملي قد وصل إلى مرحلة متقدمة-اتحاد جمركي على الأقل-حيث يحل التبادل الاقتصادي داخل المنطقة التكاملية محل الانفتاح على العالم الخارجي نتيجة وجود الحواجز الجمركية وغيرها من السياسات المالية والنقدية التي تحد من حرية الانفتاح على الخارج.

ورغم قدم ظاهرة التكتلات الاقتصادية، كما رأينا، إلا أن الجديد الذي يميز هذه الظاهرة اليوم هو التأثير المتبادل بين التكتلات الاقتصادية والعولمة.1 فالسعي نحو الوقاية من الآثار السلبية المتوقعة للعولمة،

[1] د.محمد الامين ولد جدوا، مرجع سبق ذكره.
[2] نفس المرجع السابق.

دفعت إلى تكوين التكتلات الإقليمية منذ منتصف الثمانينات من اجل حماية الدول الأعضاء من تلك الآثار، مثل منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا 1994)، ومبادرة النصف الكرة الغربي والسوق الجنوبي ميركوسور في عام 1991 ومحفل أسيا والباسيفيك (إبيك 1989) و إنشاء السوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي كوميسا (1994) والسوق الأوربية المشتركة وتكتلات إقليمية أخرى.[2] " فكثير من الدول يشعر بان العولمة هي الحركة الدائمة والمتسارعة وفي اتجاهات متضادة، بحيث تصعب الرؤية ويقل وضوح السبيل ويزداد حيز المساحة الرمادية، ويكون المعنى السياسي للتكتل الاقتصادي في هذه الحالة محاولة من جانب الدولة لإيجاد نوع من التحكم في هذا الانفلات المستمر (a means of governance) وتنظيم وتيرته بعض الشيء إذا صعب ضبطه كلياً".[3] ومن هنا فإن "... التكتلات الاقتصادية في زمن العولمة هي رد فعل من جانب الدولة للدفاع عن مصيرها وبقائها في مواجهة التغيرات والتهديدات الجديدة التي تحيق بها، وكذالك هي محطة في نصف الطريق بين الدولة القديمة بسيادتها التقليدية المنغلقة وبين الاتجاه إلى المجهول في عالم بلا سيادة... ".[4] وبعبارة أخرى فان " التكتلات الاقتصادية هي حيلة الدولة لجعل الضرر مكسبا...".[5]

ولقد برزت " ... ظاهرة الإقليمية Regionalism أو الكتل التجارية Trading Block الكبيرة التي تتشكل الآن على خريطة العالم على نحو سريع، وتبدوا كأسواق داخلية عظيمة الاتساع وتميل إلى حماية صناعاتها وزراعتها وخدماتها من المنافسة الأجنبية، وتوظف تبادلها التجاري فيما بينها على نحو يكفل لها تحقيق معدلات مرتفعة من النمو والتوظف والتوازن الاقتصادي"[6].

وتشكل التكتلات الاقتصادية الجديدة اليوم جزءا مما يسمى بالإقليمية الجديدة، كما أنها في الواقع تؤسس لهذه الظاهرة[7] ، وتتميز هذه الإقليمية الجديدة التي انفجرت في التسعينيات مقارنة بالإقليمية القديمة التي ميزت الستينات ب:[8]

1- التعمق الرأسي حيث تعدت الإقليمية الجديدة مرحلة التكتل الضيق والمخيف الذي كان أهم أهدافه إلغاء القيود الجمركية إلى ما هو أكثر، والاقتراب من الاتحاد الجمركي (Customs Union) أو ما يعرف بالتعرفة الموحدة تمهيدا لما قد يليها من عملة موحدة كما هي الحال في الاتحاد الأوربي الآن بالنسبة إلى عملة اليورو (Euro). ولا يخفى تأثير هذا التعمق الراسي في السياسة الضريبية والاقتصادية للدول الأعضاء فيما يتعلق بكثافة التكامل الاقتصادي.

---

[1] العولمة وأثرها في المجتمع والدولة ، مرجع سبق ذكره، ص 91.
[2] د. فؤاد أبو ستيت، مرجع سبق ذكره، ص 116.
3 العولمة وأثرها في المجتمع والدولة ، مرجع سبق ذكره، ص 92.
[4] نفس المرجع السابق، ص ص 100-101.
[5] نفس المرجع السابق، ص 101.
[6] رمزي زكي : ظاهرة التدويل في الاقتصاد العالمي...، مرجع سبق ذكره، ص 39.
[7] العولمة وأثرها في المجتمع والدولة ، مرجع سبق ذكره، ص 93.
[8] نفس المرجع السابق، ص ص 93-94.

2- التطور من إقليمية منغلقة تقوم على إحلال الواردات وبناء الأسوار من الخارج، كما كانت الحال أثناء ذروة القطبية الثنائية وجمودها، إلى إقليمية أكثر انفتاحا متأثرة ومساهمة في الوقت نفسه في السيولة الدولية المتعددة الجوانب التي هي من أهم سمات العولمة.
3- تتطور هذه التكتلات لتضم دولا ذات مستويات دخل، بل وحتى هياكل سياسية متفاوتة كما هي الحال في دراسة ترشيح تركيا للدخول في الاتحاد الأوربي وانضمام بعض دول أوربا الشرقية للاتحاد، ثم وجود المكسيك في منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية وكندا.
4- تعدي عمق التكامل الاقتصادي الراسي...إلى التشعب الأفقي، أي أن هذه التكتلات الاقتصادية الجديدة لا تقتصر على أن تكون اقتصادية فقط بل تهدف إلى أن تكون أنظمة فرعية (International subsystems) تعالج موضوعات متعددة من الاقتصاد بالطبع إلى السياسة والاجتماع، وتبين الإحصائيات والوثائق الدولية تغير جدول الأعمال الدولي ليركز على بعض البنود مثل التحول الديمقراطي، وحقوق الإنسان، وحق التدخل الإنساني.

وتلقى التكتلات الإقليمية، فيما يخص أثرها على العلاقات متعددة الأطراف باعتبار هذه الأخيرة كأحد صور العولمة، عدة أراء، إلا انه، بصفة عامة، هناك رأيان مختلفان:[1]

1- الرأي الأول: وهو الرأي المعارض للتكتلات الإقليمية حيث يرى أنصاره بأن التكتلات الإقليمية من خلال المزايا والأفضليات التي تقدمها للدول الأعضاء تتعارض مع ما تهدف إليه منظمة التجارة الدولية، ومن ثم فإن التكتلات الإقليمية ستؤدي إلى تفتيت النظام التجاري العالمي؛
2- الرأي الثاني: وهو الرأي المؤيد لقيام التكتلات الإقليمية، ويرى أنصار هذا الرأي بأن هذه التكتلات ستسهم في تعزيز حركة التجارة العالمية من خلال تعميم مبدأ الدولة الأولى بالرعاية.

وهناك في الواقع تباين بين العولمة والإقليمية، فالمنظمة العالمية للتجارة تهدف إلى تشجيع وتحرير التجارة العالمية وهذا من خلال وضع القواعد والتنظيمات في الإطار متعدد الأطراف وهذا من اجل تسهيل حركة التجارة، بينما تهدف التكتلات الإقليمية إلى تسهيل حركة التجارة بين الدول الأعضاء وهذا من خلال الكثير من الإجراءات المتفق عليها، وهذا من الممكن أن يسفر عن اتخاذ بعض الإجراءات الحمائية ضد الدول الغير الأعضاء، ومن هنا يمكن ملاحظة التعارض بين المنظمات العالمية التي تسهم في دعم العولمة والتكتلات الاقتصادية كوسيلة تلجأ إليها الدول من اجل تخفيف الآثار المتوقعة للعولمة.[2]

[1] د. فؤاد ابو ستيت، مرجع سبق ذكره، ص ص 128-129.
[2] نفس المرجع السابق، ص 133.

المبحث الرابع: العولمة والتطورات التقنية:

المطلب الأول: العلاقة بين العولمة والتطورات التقنية:

يدعم التطور التقني والعولمة بعضهما البعض بشكل متبادل، حيث أن التغيرات السياسية والاقتصادية الكبيرة التي حدثت على مستوى العالم مثل سقوط الشيوعية وانهيار الاتحاد السوفياتي السابق و الخوصصة وتحرير التجارة وتدويل رأس المال أدت كلها إلى مزيد من الاندماج بين أسواق العالم في نهاية القرن العشرين، كما انه في المقابل، زادت التطورات التقنية من قوة وسرعة تلك العملية، كما انه من جهة أخرى، تدفع العولمة قدما التقدم التقني وهذا في ظل المنافسة ومحفزات السوق العالمية وموارد العالم المالية والعلمية.[1]

ولقد جاء في تقرير الحالة الاجتماعية في العالم 1997 ما يؤكد هذا الترابط بين العولمة والتطورات التقنية حيث يقول "...أن العولمة والتغير التقني مترابطان. وبالفعل فإن التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر وسيلتان رئيسيتان لانتشار التكنولوجيا، بينما تقدم المنافسة الشديدة حافزا قويا للشركات لكي تستعمل تكنولوجيات جديدة."[2]

فالتطورات التقنية الحاصلة اليوم، خاصة فيما يتعلق بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات وكذا تطور وسائل النقل والموصلات ساهمت بشكل ملفت للنظر في تسهيل وتعزيز التشابكات الاقتصادية بين الدول من خلال تسهيل تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال والمعلومات عبر الحدود، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فان هذه التطورات في مجال حرية انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال قد أدت إلى خلق أسواق عالمية لها، مما جعلها تخرج من النطاق الضيق للأسواق الوطنية، وكل هذا أدى إلى زيادة حدة المنافسة على الصعيد العالمي، وكان رد الفعل من الطرف الشركات(المتعدية الجنسية خاصة) هو تعزيز وظائف البحث والتطوير من اجل مواجهة تلك المنافسة، وهو ما يؤدي إلى مزيد من التطورات التقنية. ومن هنا يمكن القول أن " العولمة تتحدث عن كون المنافسة في ظلها لا تقاس بمجرد الزيادة في الإنتاجية، بل تقاس اليوم بزيادة القدرة على الإبداع والابتكار..."[3]

من جهة أخرى فإن " العولمة تلغي حدود الدول، وتقيم مجتمعا كونياً متصلا بدون فواصل زمنية، وجغرافية، مجتمع يختزل حدود المكان وحدود الزمان، وتحقق هذا كله، وتعمل على الارتقاء به التكنولوجيا الاتصالية التي أعطت هذا الجانب لعملية العولمة. فتكنولوجيا الاتصال المتقدمة هي التي ساعدت على توحيد المكان والزمان في وحدة واحدة، وجعلت كل حديث حاضرا ونتاج معرفته لحظة حدوثه".[4]

[1] المجتمع والاقتصاد أمام العولمة، مرجع سبق ذكره، ص 110.
[2] تقرير الحالة الاجتماعية 1997، مرجع سبق ذكره، ص 300.
[3] سمير أمين ،أمير سعد،مرجع سبق ذكره، ص 93.
[4] د. محسن احمد الخضيري، مرجع سبق ذكره، ص 27.

ولقد أكد د. عبد الأمير سعد[1] وجود تلك العلاقة بين العولمة والتطورات التقنية حين يقول أنه " بلا شك هناك ارتباط قوي بين العولمة والتطور التقني" إلا انه يستطرد ويقول "إلا أن هذا الارتباط ليس تاريخيا ، بسبب التمايز بينهما. فالعولمة كقطب تمثل مصالح رأس المال، بينما التطور العلمي والتكنولوجي لا يعدو كونه ضرورة لتغيير معرفي وتقني مجرد...".[2] فهو يرى أن العولمة هي نقلة نوعية في سياسة قوى اجتماعية، في حين أن التطورات العلمية والتقنية لا تصبح منحازة إلا تبعا لطبيعة النقلة النوعية في سياسة القوى الاجتماعية.

لقد أضحت المنافسة المعولمة اليوم حافزا قويا للشركات والدول من اجل تعزيز قدرات البحث والتطوير لديها، خاصة أنه، كما يقول ليستر ثارو[3]، " ففي القرن القادم ستكون الميزة التنافسية من صنع الإنسان" وهذا بعد أن كانت الميزة التنافسية في الماضي، حسب ثارو، دالة لثروات الموارد الطبيعية ولنسب عوامل الإنتاج (نسب رأس المال للعمل). ويضيف لستر ثارو " ولما كانت التكنولوجيا تكمن خلف الميزة التي من صنع الإنسان فإن البحث والتطوير يصبح لهما أهمية حاسمة" ومن هنا، حسب ثارو " إن أهمية الميزة المقارنة التي من صنع الإنسان، والتعجيل بالمنافسة التكنولوجية التي تنشأ عنها، يمكن رؤيتها في الإنفاق القومي على البحث والتطوير". وبالفعل، فما فتئ حجم المبالغ التي تنفق على نشاطات البحث والتطوير يزداد، فلقد ارتفعت تلك النفقات على المستوى العالمي بين 1991 و 1996 من 438 مليار دولار إلى 576 مليار دولار، أي بزيادة سنوية متوسطة ب 4.4%. وقد استمر ذلك الارتفاع خلال أواخر التسعينيات وأوائل الألفية، حيث ارتفع إلى 677 مليار دولار سنة 2002(انظر الجدول رقم 1-5)، أي بمعدل نمو سنوي 2.8% منذ 1996.[4]

وما زالت النفقات المتعلقة بنشاطات البحث والتطوير متمركزة جغرافيا[5]، حيث أن الدول المتقدمة مازالت تمثل النصيب الأكبر، فنفقات البحث والتطوير الإجمالية في الولايات المتحدة الأمريكية تمثل أكثر من 40% من النفقات العالمية، وتمثل الدول الأربعة مجتمعة(انظر الجدول 1-5) أكثر من 72% من مجموع النفقات العالمية. أما في الدول النامية ، جنوب شرق أوربا ورابطة الدول المستقلة، فإن حصتهم، مجتمعين، من نفقات البحث والتطوير العالمية في ارتفاع، حيث أنها كانت تمثل 2.5% سنة 1991، وبلغت حصتهم في 1996 7.7% و8.4% سنة 2002، إلا أن هذه الزيادة كانت متمركزة بشكل أساسي في جنوب، شرق وجنوب شرق أسيا.[6]

---

[1] سمير أمين ،أمير سعد ، مرجع سبق ذكره، ص 92.

[2] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

[3] لستر ثارو: "الصراع على القمة (مستقبل المنافسة الاقتصادية بين امريكا واليابان)، ترجمة احمد فؤاد بلبع،سلسلة عالم المعرفة، الكويت،1995، العدد 204. ص ص 45-46.

[4] UNCTAD : World inevestment report 2005, P.105.

[5] Idem.

[6] Ibid. ,P.6

وتلعب المؤسسات اليوم(سواء الخاصة أو المملوكة للدولة) دورا هاما في نشاطات البحث والتطوير، حيث أنها مسؤولة عن حصة الأسد في نفقات البحث والتطوير على المستوى العالمي. حيث أنفقت تلك المؤسسات مبلغ 292 مليار دولار سنة 1991، وارتفعت إلى 376 مليار دولار سنة 1996 و 450 سنة 2002، أي أنها خلال هذه السنوات كانت تمثل ثلثي نفقات البحث والتطوير العالمية، في حين أن الثلث الأخر مسؤولة عنه جهات أخرى مثل الحكومات... [1]

ولا يخفى على احد أن الشركات المتعدية الجنسية أصبحت تقود نشاطات البحث والتطوير على المستوى العالي. فتلك الشركات أصبحت تمثل اليوم مركز التطور التقني، فنشاطات البحث والتطوير التي تقوم بها تلك الشركات أصبحت تحتل مكانة هامة ضمن وظائف تلك الشركات كما أنها تنفق مبالغ طائلة على تلك النشاطات (انظر الجدول رقم 1-5). فلقد مكنت تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الشركات المتعدية الجنسية من تحقيق أهدافها التسويقية ورفع كفاءتها فيما يخص نوعية الإنتاج وفتح أسواق جديدة، ومن ناحية أخرى فان تلك الشركات قامت بتمويل مراكز البحوث التكنولوجية، ليس من اجل تطور العلم والمعرفة الإنسانية ولكن من اجل الكشف عن تكنولوجيات جديدة تدعم قدراتها التنافسية". [2]

وأصبحت الشركات المتعدية الجنسية تقوم بنشاطات البحث والتطوير، وبشكل متزايد، خارج دولها الأم (انظر الجدول رقم 1-6). فظاهرة تدويل نشاطات البحث والتطوير ليست بالظاهرة الجديدة، إلا أن الجديد هو الوتيرة الأسرع في السنوات الأخيرة وانتشارها إلى الدول النامية وان كان في عدد قليل من تلك الدول وبشكل أساسي في أسيا. بالإضافة إلى ذلك، فان عمليات البحوث والتطوير في الدول النامية لم تعد تهدف فقط إلى تكييف التكنولوجيات مع الظروف المحلية، ولكن أيضا، وبشكل متزايد، على عمليات البحث والتطوير الإبتكارية[3]. فتوسع نشاطات البحث والتطوير للشركات المتعدية الجنسية في بعض الدول النامية، يعكس تغيرات في دوافع ومحددات تدويل نشاطات البحث والتطوير. حيث انه نظرا إلى ضغوط المنافسة المتزايدة، دورات حياة اقصر للمنتجات والحاجة إلى الابتكار أكثر بتكاليف اقل، أصبحت الشركات مدفوعة إلى البحث عن طرق جديدة لتنظيم نشاطات البحث والتطوير فيها.[4]

كما أن الشركات المتعدية الجنسية من الدول النامية نفسها تستثمر في عمليات البحث والتطوير خارج دولها الأم وهذا، بدرجة أولى، من اجل الوصول إلى التكنولوجيات المتقدمة وقدرات البحث في الدول المتقدمة، وكذا تكييف منتجاتهم مع الأسواق الجديدة واستغلال مصادر المهارة المتخصصة في الدول النامية الأخرى[5].

[1] Idem.,

[2] عز الدين اسماعيل، مرجع سبق ذكره.

[3] UNCTAD : World inevestment report 2005,P.119.

[4] Ibid ,P.157.

[5] Ibid., P.119

الجدول رقم 1-4: حجم نفقات البحث والتطوير الكلية ومن طرف المؤسسات في العالم وبعض الدول المتقدمة (مليار دولار)

المنطقة	مجموع نفقات البحث والتطوير		نفقات البحث والتطوير في قطاع الأعمال	
	1996	2002	1996	2002
العالم	575,6	676,5	376,3	449,8
و.م.أ	197,3	276,2	142,4	194,4
اليابان	138,6	133	92,5	92,3
ألمانيا	52,3	50,2	34,6	34,8
المملكة المتحدة	22,4	29,3	14,5	19,6

Source: World investment report 2005,Extracted from table III.1. P.105

الجدول رقم 1-5: نفقات البحث والتطوير في عدد من الشركات المتعدية الجنسية (مليون دولار) (2003)

الشركة	الاقتصاد الأم	نفقات البحث والتطوير
Ford Motors	و.م.أ	6841
Siemens	ألمانيا	6340
Toyota Motors	اليابان	5688
Volkswagen	ألمانيا	4763
IBM	و.م.أ	4614
Nokia	فنلندا	4577
Microsoft	و.م.أ	4249
Intel	و.م.أ	3977
Sony	اليابان	3771
Ericsson	السويد	3715
Motorola	و.م.أ	3439

Source world investment report 2005,P.120, extracted from table IV.1

الجدول رقم 1- 6: حجم نفقات البحث والتطوير من طرف الفروع الأجنبية في بعض الدول (مليون دولار) وحصتها من نفقات البحث والتطوير في قطاع الأعمال

الدولة	1993		1995		1999		2001	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
ألمانيا	4065	13,4	4554	13	5501	15,4	7170	22,1
فرنسا	..	..	3721	17,1	..	..	4006	21,5
اليابان	702	0,9	1319	1,5	3666	3,9	3197	3,4
المكسيك	..	..	58	29,3	238	39,9	248	32,5
و.م.أ	14199	12,3	17542	13,5	24027	13,3	26463	13,3
الأرجنتين	..	..	22	..	26	7,1	43	16,5

Source : world investment report 2005, Annex table A.IV.1. PP.292-293.

المطلب الثاني: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

ارتبطت العولمة ارتباطا وثيقا بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات(ICT)، والتي تعتبر نقلة نوعية في مجال التطورات التقنية التي عرفتها وما زالت تعرفها البشرية. فتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثلها مثل أي تطور تقني، سوف يكون لها تأثير جذري وعميق على كافة المستويات. فمن المسلم به الآن وبشكل واسع في أوساط صانعي السياسات ومؤسسات الأعمال والمجتمع بصفة عامة، أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تمثل محور تحول اقتصادي واجتماعي يمس جميع الدول، كما أن تلك

التكنولوجيات اجتمعت مع العولمة لتشكيل مشهد اقتصادي واجتماعي جديد، كما أنها أحدثت تغييرات رئيسية في الطريقة التي تعمل بها مؤسسات الأعمال والاقتصاديات ككل.[1]

وتتمتع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بإمكانيات كبيرة من اجل النهوض بالتنمية والنمو الاقتصادي، كما أنها قادرة على:تعزيز الابتكار، تحسين الإنتاجية، الحد من كلفة الصفقات ووضع مخزون المعرفة العالمية الوفير في المتناول في غضون ثوان قليلة.[2]

من ناحية أخرى، فإن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تؤثر على أداء الشركات والصناعات من خلال ازدياد تدفق المعلومات، وهو الأمر الذي يؤدي إلى نقل المعارف وتحسين التنظيم، كما أن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بأنواعها، أصبحت، بوجه خاص، أداة مهمة من اجل تحسين القدرة الإنتاجية وزيادة القدرة التنافسية على المستوى العالمي وهذا من خلال: تخفيض تكاليف المعاملات التي ينطوي عليها إنتاج وتبادل السلع والخدمات، زيادة كفاءة وظائف الإدارة وتمكين الشركات من تبادل المزيد من المعلومات ومن الوصول إليه.[3]

من جهة أخرى، فإنه إذا كانت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحسن في الإنتاجية في الأنشطة الإنتاجية القائمة، فإنها أيضا تتيح ظهور أنشطة جديدة، مثل: البحث على شبكة الانترنت مباشرة عن مصادر خدمات في الخارج وإنتاج أنواع مختلفة من السلع المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتمكن هذه الأنشطة الدول، بما فيها الدول النامية، من تحقيق عدد من المزايا منها: تنويع الاقتصاديات، زيادة القدرة على المنافسة وإنتاج خدمات ذات قيمة مضافة عالية تدعم الاقتصاد المحلي.[4]

وإذا نظرنا إلى بعض المؤشرات المتعلقة بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، فإننا نجد أنها في تطور ملحوظ، سواء على مستوى العالمي أم على مستوى المناطق، ومن المؤشرات المستعملة نذكر:

المؤشر الأول : استخدام الحواسيب: ارتفع عدد الحواسيب في العالم بشكل كبير على مدى السنوات الماضية، كما ارتفعت أيضا معدلات تغلغل تلك الحواسيب (لكل مئة ساكن) (انظر الجدول رقم 1-7). ففي سنة 2002 بلغ عدد الحواسيب في العالم أكثر من 5.5 ملايين وحدة، كما انه في نفس السنة كان 9.7% فقط من سكان العالم يملكون حاسوب، وارتفعت تلك الأرقام في سنة 2004، حيث بلغ عدد الحواسيب أكثر من7.5 مليون وحدة، كما ارتفعت أيضا نسبة سكان العالم الذين يملكون حواسيب إلى 12.4% في نفس السنة.

[1] UNCTAD: تقرير التجارة الالكترونية والتنمية 2003 ، استعراض عام باللغة العربية، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف 2003. ص 6 على موقع الانكتاد ((http://www.unctad.org)

[2] UNCTAD: تقرير التجارة الالكترونية 2004، استعراض عام بالغة العربية ، (راجع تصدير هذا الاستعراض) على موقع الانكتاد (http://www.unctad.org))

[3] UNCTAD: تقرير التجارة الالكترونية والتنمية 2003 ، مرجع سبق ذكره، ص ص 6-7.

[4] UNCTAD: تقرير التجارة الالكترونية والتنمية 2003 ، مرجع سبق ذكره، ص 7.

من جهة أخرى، وعلى مستوى المناطق، عرفت جميع المناطق ارتفاعا سواء في عدد الحواسيب أو في نسبة السكان الذين يملكونها، إلا أن هناك تباينات كبيرة بين مختلف تلك المناطق، ففي الدول المتقدمة، بلغ عدد الحواسيب أكثر من 5 ملايين وحدة سنة 2004، في حين بلغ معدل التغلغل 55.1%، بينما في الدول النامية، ورغم ارتفاع عدد الحواسيب إلى أكثر من 2 مليون وحدة سنة 2004، إلا أن معدل التغلغل بلغ 4.3% فقط، وهو ما يعبر عن تعمق الفجوة الرقمية بين هذه الدول والدول المتقدمة. كما أن دول جنوب شرق أسيا ورابطة الدول المستقلة، عرف عدد الحواسيب فيها ارتفاعا إلى أكثر من 2.5 مليون وحدة، في حين أن معدل التغلغل ارتفع إلى 10%.

المؤشر الثاني : استخدام الانترنت: إذا نظرنا إلى إمكانية استخدام هذه التكنولوجيا، فان عدد مستخدميها على المستوى العالمي ما فتئ يتزايد (انظر الجدول رقم 1-8)، فقد ارتفع عدد مستعملي الانترنت في العالم من أكثر من 600 مليون فرد سنة 2002 أي ما نسبته 9.8% من مجموع السكان إلى أكثر من مليار فرد سنة 2005 أي 15.6% من مجموع السكان. أما على مستوى المناطق، فالمشهد متباين بشكل كبير، ففي الدول المتقدمة، زادت نسبة السكان الذين يستخدمون الانترنت من 41.2% سنة 2002 إلى 54.4% سنة 2005، في حين انه في الدول النامية انتقلت فيه تلك النسبة في نفس الفترة من 4.2% إلى 8.5%. إلا أن هذا يبقى اقل بكثير من ذلك المسجل في الدول المتقدمة. مما يساهم مرة أخرى في تعميق الفجوة الرقمية بين العالمين النامي والمتقدم.

المؤشر الثالث : استخدام الهواتف النقالة: كما هو الحال مع المؤشرين السابقين، فإن عدد الهواتف النقالة ما فتئ يزداد، كما أن نسبة من يملكون تلك الأجهزة ازداد أيضا (انظر الجدول رقم 1-9)، فقد بلغ عدد تلك الأجهزة أكثر من 2مليار وحدة سنة 2005، في حين أن نسبة السكان الذين يملكونها بلغت 33.6%. إلا أن الأمر المختلف هو تجاوز الدول النامية للدولة المتقدمة فيما يخص عدد المستخدمين، حيث بلغ ذلك العدد في الدول المتقدمة أكثر من 8 ملايين مستخدم، في حين كان في الدول النامية أكثر من مليار مستخدم، إلا أن نسبة السكان المستخدمين تبقى اقل بكثير حيث بلغت 22.8% في الدول النامية سنة 2004، مقارنة مع 83% في الدول المتقدمة في نفس السنة.

وبالنظر إلى المزايا التي تقدمها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات كما رأينا آنفا، تنامى اعتماد المؤسسات على تلك التكنولوجيات كثيرا خلال السنوات القليلة المنصرمة وتزايد عدد الشركات التي اعتمدت الانترنت، وتستعمل الشركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من اجل: اعتماد النظم الآلية الداخلية مثلا في المكاتب وعمليات الإنتاج، إدارة العلاقات مع الزبائن وإدارة سلسلة الإمداد وإدارة شبكات التوزيع والخدمات اللوجيستية. أما استعمال الانترنت من طرف المؤسسات فانه يمكن أن يتراوح

بين وجود موقع على الشبكة إلى الدمج الكامل لوظائف المؤسسة.[1] وإذا نظرنا إلى بعض الإحصائيات، فإننا سوف نجد أن الكثير من المؤسسات، سواء في الدول المتقدمة أو النامية، تستعمل شبكات الانترنت، حيث أنها تصل في بعض الدول إلى ما يقارب 100% من مجموع المؤسسات التي تستخدم شبكة الانترنت (انظر الجدول رقم 1-10)، فعلى سبيل المثال، فإن 97.5% من المؤسسات اليابانية (100 موظف أو أكثر) تستخدم شبكة الانترنت سنة 2003، كما ان78.4% من تلك المؤسسات لديها مواقع على شبكة الانترنت. كما أن البرازيل مثلا (والتي تعتبر من الدول النامية)، يستخدم 95.1% من المؤسسات(10 موظفين أو أكثر) شبكة الانترنت سنة 2005، كما أن 56.1% من تلك الشركات لديها مواقع على شبكة الانترنت.

ولعل التجارة الالكترونية كانت من بين أهم ما خلصت إليه تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأغلب التجارة الالكترونية على المستوى العالمي تتم بين المؤسسات (B2B)، رغم أن التجارة بين المؤسسات و المستهلكين تنمو بإطراد بين الدول المتقدمة...وعلى سبيل المثال، فإن حجم التجارة الأوربية على الانترنت الذي تتم بين مؤسسات الأعمال ارتفع، حيث انه تقريبا نصف مشتريات الشركات تتم على الانترنت.[2] أما في الولايات المتحدة الأمريكية فلقد مثلت التجارة الالكترونية بين مؤسسات الأعمال والتي كانت تمثل عام 2002 ما يقارب 93% من مجموع التجارة الالكترونية، 16.28% من مجموع الصفقات بين المؤسسات، أما عدد صفقات التجارة الالكترونية بين مؤسسات الأعمال والمستهلكين، فقد بلغت المبيعات في الفصل الأول من عام 2004 نسبة 1.9% من إجمالي مبيعات التجزئة، وهي نسبة تبلغ تقريبا ضعفي النسبة المسجلة عام 2001.[3] أما في الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)، تراوحت نسبة المؤسسات التي تقوم بعمليات الشراء عن طريق الحواسيب بين 20% و 60% سنة 2004.[4]

وبالرغم من اتساع الفوائد التي من الممكن أن تأتي بها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، إلا أن تنمية مثل هذا التكنولوجيات واعتمادها كانا محدودين إلى حد الآن، وقد تم إعداد الكثير من البحوث حول أسباب ذلك، وتتمثل هذه الأسباب في: عدم وجود وعي بما يمكن أن توفره هذه التكنولوجيا، عدم كفاية البنية التحتية للاتصالات اللاسلكية والوصل بشبكة الانترنت، والكلفة الباهظة للوصول إلى شبكة الانترنت، الافتقار إلى الأطر القانونية والتنظيمية المناسبة، نقص القدرة البشرية المطلوبة، عدم استعمال اللغة المحلية والمحتوى المحلي ونقص المبادرة الفردية والافتقار إلى ثقافة أعمال منفتحة على التغير وعلى الشفافية والديمقراطية.[5]

---

[1] تقرير التجارة الالكترونية 2004، مرجع سبق ذكره ، ص 6.

[2] UNCTAD : Information Economy report 2006,PP.14-15 sur le site web suivant : http://www.unctad.org.

[3] تقرير التجارة الالكترونية 2004، مرجع سبق ذكره ، ص 2.

[4] UNCTAD : Information Economy report 2006, op.cit., P.15

[5] UNCTAD: تقرير التجارة الالكترونية والتنمية 2003 ، مرجع سبق ذكره، ص 7.

الجدول رقم 1-7: عدد الحواسيب ونسبة المستعملين

السنة	2002		2003		2004	
المنطقة	عدد المستخدمين		عدد المستخدمين		عدد المستخدمين	
	الكلي	%	الكلي	%	الكلي	%
العالم	584236134	9,7	655414603	10,8	762512282	12,4
الدول المتقدمة	413988000	44,1	448292647	47,5	522785289	55,1
الدول النامية	152361634	3,2	185914170	3,8	213243868	4,3
جنوب شرق أوربا ورابطة الدول المستقلة	17886500	6,7	21207786	7,9	26483125	10

المصدر: Information economy report 2005:UNCTAD، مستخرجة من الجدول رقم 1.6، ص 10.

الجدول رقم 1-8: عدد مستعملي الانترنت الكلي والنسبي

السنة	2002		2003		2004		2005	
المنطقة	عدد المستخدمين		عدد المستخدمين		عدد المستخدمين		عدد المستخدمين	
	الكلي	%	الكلي	%	الكلي	%	الكلي	%
العالم	618038617	9,8	717381946	11,3	854041719	13,2	1020614866	15,6
الدول المتقدمة	395818444	41,2	426734196	44,2	479924204	49,4	531289219	54,4
أوربا	147263444	30,9	169124796	35,3	191273204	39,8	205412718	42,5
أمريكيا الشمالية	174927000	53,8	180059400	54,8	205941000	62,1	219758649	65,7
الدول النامية	207776692	4,2	266677707	5,3	337645107	6,6	441132301	8,5
إفريقيا	10805156	1,2	15711500	1,7	23213421	2,4	35389128	3,6
أسيا	153198459	4,4	197894654	5,6	250121471	6,9	316233484	8,7

المصدر: Information economy report 2006:UNCTAD
البيانات المتعلقة بعدد المستخدمين الكليين مستخرجة من الجدول رقم 1.3،ص 7.
البيانات المتعلقة بعدد المستخدمين لكل 100 ساكن مستخرجة من الجدول رقم 1.4، ص7.

الجدول رقم 1-9: عدد مستعملي الهاتف النقال الكلي والنسبي

السنة	2002		2003		2004		2005	
المنطقة	عدد المستخدمين		عدد المستخدمين		عدد المستخدمين		عدد المستخدمين	
	الكلي	%	الكلي	%	الكلي	%	الكلي	%
العالم	1166240364	18,7	1414414774	22,4	1758549494	27,5	2171179091	33,6
الدول المتقدمة	605557394	63,1	666179919	69	739337908	76,2	809906208	83
أوربا	348642226	73,1	381887975	79,7	422428940	87,8	463582325	96,1
أمريكيا الشمالية	154438848	47,5	174190984	53,1	198771532	60	221828884	66,3
الدول النامية	521231021	10,5	680373258	13,6	894661980	17,6	1174964724	22,8
إفريقيا	37900998	4,2	53321307	5,8	80614609	8,6	134941820	14,1
أسيا	382401952	11	501040238	14,2	638902652	17,9	799936437	22,1

المصدر: Information economy report 2006:UNCTAD
البيانات المتعلقة بعدد المستخدمين الكليين مستخرجة من الجدول رقم 1.1،ص 4.
البيانات المتعلقة بعدد المستخدمين لكل 100 ساكن مستخرجة من الجدول رقم 1.2، ص4.

الجدول 1-10: بعض مؤشرات استخدام الانترنت من طرف المؤسسات

(أكثر من أو يساوي 10 موظفين)

البلد	حصة المؤسسات التي تستعمل الانترنت	حصة المؤسسات التي لديها موقع انترنت
اليابان (2003)*	97,5	78,4
الدنمرك (2004)	97,4	80,9
فنلندا (2004)	97,4	68,9
بلجيكيا (2004)	96	67,6
البرازيل (2005)	95,1	56,1
ألمانيا (2004)	94,1	72,4
سنغافورة (2005)	91	68,3
اليونان (2004)	87,4	49
اسبانيا (2003)	87,4	39,7
فرنسا (2003)	82,9	26,3
هنغاريا (2004)	77,5	34,7
المكسيك (2003)	55,4	7,2
رومانيا (2004)	52,3	19,9

المصدر: UNCTAD:2006 Information economy report، مستخرجة من الجدول 1.5، ص ص 8-9

*أكثر من أو يساوي 100 موظف.

المبحث الخامس: العولمة وقضايا التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر:

المطلب الأول: التجارة:

1- التجارة ودورها في الاندماج العالمي:

بالرغم من أن هناك عدة مظاهر للعولمة- تدفقات رؤوس الأموال والهجرة والمشكلات البيئية - قد استحوذت على الاهتمام العالمي خلال التسعينات، إلا أن القوة الدافعة نحو الاندماج العالمي خلال أكثر من قرن كانت التجارة المتنامية في السلع والخدمات.[1] ولقد كان للتحرير التدريجي للنظم التجارية وترتيبات المدفوعات الخارجية الفضل في اتساع التجارة الدولية.[2] " وعزز انخفاض تكلفة النقل والانجازات الملموسة في تكنولوجيات الاتصال ومعالجة المعلومات اندماج أسواق السلع..."[3]

" ولقد كانت التجارة هي القناة الأولى والمظهر الأول الذي تمت من خلاله عولمة النشاط الإنتاجي عبر التاريخ. فحينما لم تكن الثورة الصناعية قد قامت ولم يكن العالم قد اكتشف أية وسيلة من وسائل الاتصال الحديثة كانت القوافل التجارية البرية باستخدام الحيوانات والبحرية باستخدام السفن الشراعية التقليدية تنقل البضائع المتنوعة من مكان لأخر عبر البلدان. فالتجمعات البشرية أدركت منذ القدم أنها بحاجة ماسة لبعضها البعض وان أي بلد مهما بلغ من تطور في عصره لن يستطيع أن ينتج كل السلع والخدمات التي يرغب سكانه في الحصول عليها وقد وفرت هذه الحقيقة أساسا متينا وقويا للاعتماد المتبادل."[4]

" وتدين التجارة العالمية بنموها القوي للمؤسسات الدولية التي شجعت البلدان على إلغاء أو تخفيض الحواجز التجارية وقامت الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة(الجات) بهذا الدور على مدى خمسة عقود، إلى أن تم إنشاء خليفتها، منظمة التجارة العالمية، في 1995".[5] " وكان إتمام المحادثات الخاصة بجولة أوروجواي للتجارة في1994 علامة بارزة: فقد تم الحد من الحواجز الجمركية؛ وتوسيع نطاق تحرير التجارة ليشمل الخدمات وحقوق الملكية الفكرية والسلع الزراعية والمنسوجات؛ وجرى تثبيت ما نشأ عن المحادثات من قواعد جديدة للعبة في منظمة التجارة العالمية"[6].

ولقد لعبت عمليات التحرير التجاري دورا هاما في زيادة حجم التجارة العالمية. و" تحرير التجارة، أو سيرورة التوجه نحو نظام من التدفقات الغير مقيدة العابرة للحدود للسلع والخدمات ، كان دائما واحدا من العقائد الرئيسية لليبرالية الاقتصادية ومنذ أواخر السبعينات تم اعتبارها كواحدة من أعمدة العولمة.[7]

ولقد كان هناك تحرير معتبر لتحرير التجارة في عصر ما بعد الحرب العالمية الثانية. وكان هذا أكثر

[1] مجلة التمويل والتنمية، العدد4، ديسمبر1999 ص 22.
[2] د. عبد الواحد العفوري، مرجع سبق ذكره، ص 30.
[3] مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر 1999، ص 15.
[4] د.عبد الواحد العفوري، مرجع سبق ذكره، ص 16.
[5] مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر 1999، ص 22.
[6] نفس المرجع السابق، ص 15.
[7] Richard Kozul-Wright and Paul Rayment : GLOBALIZATION RELOADED: AN UNCTAD PERSPECTIVE No. 167 January 2004 ((http://www.unctad.org/en/docs/osgdp20041_en.pdf)

وضوحا خاصة منذ الثمانينات، فأكثر من 100 دولة عبر العالم تبنت بعض إجراءات تحرير التجارة، مثل تخفيض التعاريف، القيود الكمية وعوائق غير تعريفية أخرى للتجارة. وبالنتيجة، فإن المستويات المتوسطة للتعريفات و عوائق أخرى على التجارة قد انخفضت بشكل ملحوظ في اغلب الدول في العالم.[1] وربما تُقدم عدة حجج من طرف مؤيدي تحرير التجارة، على أنها مفيدة للكثير من الأطراف: بالنسبة للمنتجين والموردين هناك فرصة لاتساع الأسواق وزيادة المبيعات، بالنسبة للعاملين، هناك فرص جديدة للعمل و بالنسبة للمستهلكين، فسيتمتعون بفرصة الشراء بسعر اقل مع اتساع فرصة الاختيار بين المنتجات المختلفة، أي أن الاقتصاد بمجمله سوف يكتسب إمكانيات اكبر للنمو.[2]

ويُقدم تحرير التجارة كذلك على انه سوف يؤثر على رفاه الفقراء وهذا من خلال:[3]

1- تغيير أسعار السلع القابلة للاتجار فيها وتحسين فرص الحصول على منتجات جديدة؛
2- تغيير الأجور النسبية للعمال المهرة وغير المهرة وتكلفة رأس المال ومن ثم التأثير على توظيف الفقراء؛
3- التأثير على إيراد الحكومة من الضرائب التجارية، ومن ثم على قدرة الحكومة على تمويل البرامج المخصصة للفقراء؛
4- تغيير حوافز الاستثمار والتجديد والتأثير على النمو الاقتصادي؛
5- والتأثير على تعرض اقتصاد ما للمعاناة من الصدمات الخارجة السلبية.

ولهذه الأسباب، المقدمة سلفا، أو لغيرها " ... تسارعت وتيرة التكامل التجاري في تسعينات القرن العشرين، حيث اندمجت بلدان الكتلة الشرقية السابقة في النظام التجاري العالمي، وقامت أسيا النامية، وكانت واحدة من أكثر المناطق انغلاقا أمام التجارة في عام 1980 بإلغاء الحواجز أمام التجارة تدريجيا"[4].

ولقد لعب التكامل الاقتصادي الإقليمي دورا هاما في نمو التجارة الدولية، ففي أسيا بقي التبادل التجاري قوي، ولقد كان هذا معزز من خلال الاستثمارات التي تمت داخل المنطقة وهذا استجابة لما حدث من تغير في تخصصات البلدان من حيث الإنتاج، أما في دول أمريكيا ألاتينية ، فالتجارة الإقليمية أخذت تتوسع بين عدد متزايد من تلك الدول نتيجة تحرير التجارة و نمو الطلب على الواردات، وفي إفريقيا كذلك أخذت التجارة فيها تصبح ظاهرة ملموسة نتيجة لعدة أسباب: انتشار تحرير التجارة، زيادة القدرة التنافسية التي أدى إليها تخفيض قيمة العملات وخاصة في منطقة فرنك الجماعة الفرنسية الإفريقية[5].

---

[1] Eddy Lee M Trade Liberalization and employment, DESA Working Paper No 5,October 2005, P. 3 (http://www.un.org/esa/desa/papers/2005/wp5_2005.pdf)

[2] جون هاورد، مرجع سبق ذكره، ص5.

[3] مجلة التمويل والتنمية ديسمبر 2001، ص 48.

[4] صندوق النقد الدولي:أفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2007، ص 137 على الموقع http://www.imf.org

[5] تقرير الحالة الاجتماعية 1997، مرجع سبق ذكره، ص 27.

ورغم هذا الانفتاح لمختلف دول العالم على التجارة العالمية فإنه "... لا تزال توجد حماية قوية في الاقتصاد العالمي..."[1] فإفريقيا مثلا، ورغم تحقيقها تقدما كبيرا في تحرير تجارتها في أعوام التسعينيات، إلا أن سياساتها التجارية مازالت في المتوسط أكثر حمائية من اغلب شركائها التجاريين ومنافسيها.[2] كما أن الدول الغنية نفسها، وهي تخفض من حواجزها التجارية على مدى العقود الخمسة الماضية، استمرت في اتخاذ موقف يتسم بنزعة حمائية كبيرة ضد المنتجات كثيفة العمالة التي تصنعها الدول الفقيرة.[3] فمثلا رغم انفتاح الأنظمة التجارية للاتحاد الأوربي والولايات المتحدة وغيرها من الدول الصناعية الأخرى بوجه عام، فإن الزراعة بقيت هي الاستثناء الرئيسي، بالإضافة إلى أن الحماية في قطاع المنسوجات مازالت كبيرة، رغم أن التعاريف في هذا القطاع في طريقها إلى الإلغاء على مراحل وفقا لجولة أورجواي لاتفاقات التجارة متعددة الأطراف، فمتوسط الرسوم الجمركية على المواد الخام الزراعية في الاتحاد الأوربي تبلغ 5% وأكثر من 10% على السلع الزراعية المصنعة.في حين أن متوسط الرسوم الجمركية على السلع الأخرى يبلغ 2%.[4] إلا أن مايكل فينجر و لودجر وجدا بأن الرسوم الجمركية التي تطبقها الدول الفقيرة هي أعلى من تلك التي تطبقها الدول الغنية.[5] كما أن الإجراءات المتعلقة بمكافحة الإغراق التي تتبناها الدول الفقيرة بدأ عددها يتجاوز الإجراءات التي تطبقها الدول الغنية.[6]

2- <u>تحليل اتجاهات التجارة العالمية:</u>

حسب تقرير التجارة العالمية 2007[7] الصادر عن منظمة التجارة العالمية، فان سنة 2006 شهد نموا قويا في الاقتصاد العالمي وكذا توسع قوي في التجارة العالمية، وحسب بيانات أفريل 2007 التي استخدمها التقرير، فان الناتج المحلي الإجمالي العالمي وصل إلى 3.7%، وهو ثاني أفضل نتيجة منذ سنة 2000. وحسب التقرير فان قوة الحالة الاقتصادية الكلية العالمية في 2006، قد وفرت إطارا ملائما لتوسع التجارة الدولية، حيث انه في 2006، زادت الصادرات العالمية من السلع (بالأسعار الثابتة) ب 8%، في حين كان هذا المعدل 6.5% سنة 2005. ويضيف التقرير أن انتعاش النشاط الاقتصادي العالمي كان عاملا محددا للتوسع القوي في التبادلات العالمية في 2006.

ولقد عرفت التجارة العالمية في السلع والخدمات نموا هاما على مدى العقود الماضية. فالتجارة العالمية في السلع زادت بشكل كبير منذ 1948 حيث ارتفعت الصادرات من 59 مليار دولار في 1948 إلى 11783 مليار دولار في 2006(انظر الجدول رقم 1-11) ولقد عرفت بعض المناطق والدول زيادة في حصصها من الصادرات العالمية للسلع، كما أن مناطق ودول أخرى شهدت عكس ذلك الاتجاه. أما

[1] مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر 2001، ص 48
[2] المرجع السابق، ص 7
[3] المرجع السابق، ص 14
[4] المرجع السابق، ص 15
[5] المرجع السابق، ص 14
[6] المرجع السابق، ص 14
[7] WTO : Rapport sur le commerce mondiale 2007, P.2 sur le site web de l'OMC (http://www.wto.org)

الواردات من السلع فقد انتقلت في نفس الفترة من 62 مليار دولار إلى 12113 مليار دولار(انظر الجدول رقم 1-12)، وعرفت كذلك مناطق ودول زيادة في حصصها من الواردات، في حين عرفت أخرى انخفاضا. أما التجارة العالمية في الخدمات فقد عرفت هي أيضا تطورا كبيرا، فالصادرات العالمية من الخدمات ارتفعت من 391.080 مليار دولار سنة 1980 إلى 2735.658 مليار دولار سنة 2006 (انظر الجدول رقم 1-13). في حين أن الواردات العالمية من الخدمات فقد ارتفعت في نفس الفترة من 436.051 مليار دولار إلى 2616.583 مليار دولار (انظر الجدول رقم 1-14).

وقد استمرت الدول المتقدمة في السيطرة على التجارة الدولية في السلع والخدمات، رغم التذبذب والانخفاض في بعض الدول المتقدمة في حصصها في التجارة العالمية، حيث شهدت الولايات المتحدة انخفاضا كبيرا في حصتها من الصادرات العالمية من السلع من 21.7% سنة 1948 إلى 8.8% فقط سنة 2006، في حين زادت حصة وارداتها من 13% إلى 15.8% في نفس الفترة. في حين زادت حصة أوربا من الصادرات السلعية العالمية من 35.1% سنة 1948 إلى 42.1% سنة 2006، في حين أن الواردات انخفضت من 45.3% إلى 43.1%. أما بالنسبة للتجارة الخدمات فإن الدول المتقدمة تهيمن بنسبة كبيرة على هذه التجارة حيث مثلت صادرات تلك الدول من الخدمات نسبة 72.66% سنة 2006، في حين كانت الواردات 69.12% في نفس السنة.

أما في الدول النامية، غم أنها عرفت قفزة كبيرة في حصتها من التجارة العالمة، إلا أن المشهد اختلف من منطقة إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى. فمنذ أوائل التسعينات كان نمو صادرات الدول النامية في مجموعها قوي، فخلال النصف الأول والثاني من التسعينات، كان متوسط النمو السنوي لصادرات الدول النامية خلال الفترة 1991-1995 هو 12.2% مما جعله يتجاوز معدل نمو الصادرات العالمية الذي بلغ في نفس الفترة 8.7% كما شهدت الفترة 1996-2000 نفس الحالة حيث بلغ متوسط النمو السنوي لصادرات الدول النامية 7.7% في حين كان معدل نمو الصادرات العالمية السنوي 4.8%. وقد استمرت هذه الحالة خلال الفترة 2001-2003 حيث كان معدل نمو الصادرات العالمية السنوي 5.8% أما متوسط النمو السنوي لصادرات الدول النامية فكان 7.4%.[1] وكان الاختلاف في حصص الدول النامية في التجارة العالمية للسلع كبيرا، ففي أسيا ارتفعت حصتها من الصادرات العالمية من 14% سنة 1948 إلى 27.8% سنة 2006، في حين ارتفعت الواردات في نفس الفترة من 13.9% إلى 25%. وكان ارتفاع حصة أسيا من التجارة العالمية مدفوعا خاصة بما حققته اليابان والصين، فهذه الأخيرة ارتفعت حصتها من الصادرات العالمية للسلع إلى 9.2% سنة 2006، في حين أن حصتها من الواردات وصلت إلى 6.5%.

[1]World economic and social survey 2005, United Nations, p.63
(http://www.un.org/esa/policy/wess/wess2005files/wess2005web.pdf)

أما في إفريقيا فقد كان المشهد مختلفا، فحصة هذه المنطقة من الصادرات والواردات من السلع انخفضت على التوالي إلى 3.1% و2.4% سنة 2006 من 7.3% و 8.1% سنة 1948.

ولقد عرفت الحصة الكلية للسلع المصنعة (manufactures) في صادرات الدول النامية تنامي مع مرور الوقت، حيث بلغت نسبة تلك الحصة في 1980 20% من الصادرات الكلية، وبلغت تلك النسبة 65% في 2001 و 75% في 2003. وفضلا عن ذلك فان حصة الصادرات ذات القيمة المضافة المتمثلة في السلع المصنعة التي تستخدم مدخلات ذات مهارات وتكنولوجيات مستواها من المتوسط إلى العالي (medium-to high-level skill and technology inputs) قد زادت 20% إلى تقريبا 50% في الفترة من 1980 إلى 2003. ولقد تقاسمت كل من الدول ذات الدخل المتوسط و المنخفض هذا الاتجاه. ولم تكن الصين والهند الدولتين الوحيدتين اللتان تقودان تلك الزيادات، حيث انه إذا تم استثناء هاتين الدولتين، فان حصة الصناعات المحولة تكون قد زادت من 10% إلى أكثر من 60 % من صادرات الدول النامية ذات الدخل المنخفض في الفترة من 1980 إلى 2003.[1]

أما فيما يخص تجارة الدول النامية في الخدمات، فكان المشهد مشابها لم يحدث في تجارة السلع، فالدول الأسيوية زادت فيها صادرات وواردات الخدمات لتبلغ حصتها من التجارة العالمية 18.62% و 20.17% على التوالي سنة 2006 بعد أن مثلت تلك الحصتين 10.77% و 17.35% سنة 1980. في حين أن حصة إفريقيا كانت 2.38% و 3.14% سنة 2006 و 3.42% و6.82% سنة 1980.

الجدول رقم 1-11: الصادرات العالمية من السلع (مليون دولار)

	1948	1953	1963	1973	1983	1993	2003	2006
العالم	59	84	157	579	1838	3675	7371	11783
أمريكيا الشمالية	28,1	24,8	19,9	17,3	16,8	18	15,8	14,2
الولايات المتحدة الأمريكية	21,7	18,8	14,9	12,3	11,2	12,6	9,8	8,8
أمريكيا الوسطى والجنوبية	11,3	9,7	6,4	4,3	4,4	3	3	3,6
البرازيل	2	1,8	0,9	1,1	1,2	1	1	1,2
الأرجنتين	2,8	1,3	0,9	0,6	0,4	0,4	0,4	0,4
أوربا	35,1	39,4	47,8	50,9	43,5	45,4	45,9	42,1
ألمانيا*	1,4	5,3	9,3	11,6	9,2	10,3	10,2	9,4
المملكة المتحدة	11,3	9	7,8	5,1	5	4,9	4,1	3,8
كومنولث الدول المستقلة	-	-	-	-	-	1,5	2,6	3,6
إفريقيا	7,3	6,5	5,7	4,8	4,5	2,5	2,4	3,1
الشرق الأوسط	2	2,7	3,2	4,1	6,8	3,5	4,1	5,5
أسيا	14	13,4	12,5	14,9	19,1	26,1	26,2	27,8
الصين	0,9	1,2	1,3	1	1,2	2,5	5,9	8,2
اليابان	0,4	1,5	3,5	6,4	8	9,9	6,4	5,5
الهند	2,2	1,3	1	0,5	0,5	0,6	0,8	1

المصدر: مستخرج من الجدول I.6 في http://www.wto.org/english/res_e/statis_e/its2007_e/section1_e/i06.xls

*من سنة 1948 حتى سنة 1983 يتعلق الأمر بألمانيا الغربية.

[1] Ibid. , p.64

الجدول رقم 1-12: الواردات العالمية من السلع (مليون دولار)

2006	2003	1993	1983	1973	1963	1953	1948	
12113	7650	3770	1882	595	164	85	62	العالم
21	22,6	21,5	18,5	17,2	16,1	20,5	18,5	أمريكيا الشمالية
15,8	17	16	14,3	12,3	11,4	13,9	13	الولايات المتحدة الأمريكية
2	2,5	3,3	3,8	4,4	6	8,3	10,4	أمريكيا الوسطى والجنوبية
0,8	0,7	0,7	0,9	1,2	0,9	1,6	1,8	البرازيل
0,3	0,2	0,4	0,2	0,4	0,6	0,9	2,5	الأرجنتين
43,1	45,3	44,8	44,2	53,3	52	43,7	45,3	أوربا
7,5	7,9	9,1	8,1	9,2	8	4,5	2,2	ألمانيا*
5,1	5,2	5,6	5,3	6,5	8,5	11	13,4	المملكة المتحدة
2,3	1,7	1,2	-	-	-	-	-	كومنولث الدول المستقلة
2,4	2,1	2,6	4,6	3,9	5,2	7	8,1	إفريقيا
3,1	2,7	3,4	6,2	2,7	2,3	2,1	1,8	الشرق الأوسط
25	23,1	23,3	18,5	14,9	14,1	15,1	13,9	أسيا
6,5	5,4	2,8	1,1	0,9	0,9	1,6	0,6	الصين
4,8	5	6,4	6,7	6,5	4,1	2,8	1,1	اليابان
1,4	0,9	0,6	0,7	0,5	1,5	1,4	2,3	الهند

المصدر: مستخرج من الجدول I.6 في http://www.wto.org/english/res_e/statis_e/its2007_e/section1_e/i07.xls

*من سنة 1948 حتى سنة 1983 يتعلق الأمر بألمانيا الغربية.

الجدول رقم 1-13: الصادرات العالمية من الخدمات(مليون دولار)

2006		2004		2000		1990		1980		السنة
الحصة	القيمة	الحصة	القيمة	الحصة	القيمة	الحصة	القيمة	الحصة	القيمة	المنطقة
100	2735658	100	2249718	100	1529340	100	830805	100	391080	العالم
72,66	1987600	74,91	1685240	75,14	1149189	80,48	668605	79,22	309811	الاقتصاديات المتقدمة
24,48	669748	22,59	508286	23,1	353258	18,58	154347	19,03	74442	الاقتصاديات النامية
1,66	45402	1,45	32589	1,73	26481	1,59	13242	2,28	8908	أمريكيا الجنوبية
18,62	509425	16,92	380582	16,83	257334	12,11	100587	10,77	42131	أسيا
2,38	65203	2,38	53573	2,15	32910	2,58	21474	3,42	13392	إفريقيا
2,86	78311	2,5	56193	1,76	26893	0,95	7853	1,75	6826	الاقتصاديات الانتقالية

Source : UNCTAD HANDBOOK OF STATISTICS 2006-2007,Extracted from table 5.1.1,PP.248-254

http://www.unctad.org/fr/docs/tdstat31_fr.pdf

الجدول رقم 1-14: الواردات العالمية من الخدمات(مليون دولار)

2006		2004		2000		1990		1980		السنة
الحصة	القيمة	الحصة	القيمة	الحصة	القيمة	الحصة	القيمة	الحصة	القيمة	المنطقة
100,00	2616583	100,00	2196614	100,00	1518794	100,00	860477	100,00	436051	العالم
69,12	1808492	71,36	1567412	71,79	1090269	76,69	659935	67,35	293659	الاقتصاديات المتقدمة
27,47	718693	25,61	562474	26,19	397846	21,40	184114	31,09	135569	الاقتصاديات النامية
2,49	65215	2,09	45967	2,90	44105	2,36	20280	4,27	18620	أمريكيا الجنوبية
20,17	527852	19,06	418783	18,58	282221	13,51	116284	17,35	75646	أسيا
3,14	82153	2,79	61308	2,62	39866	3,48	29960	6,82	29749	إفريقيا
3,42	89398	3,04	66727	2,02	30679	1,91	16428	1,56	6823	الاقتصاديات الانتقالية

Source : UNCTAD HANDBOOK OF STATISTICS 2006-2007,Extracted from table 5.1.1,PP.248-254

http://www.unctad.org/fr/docs/tdstat31_fr.pdf

المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر:

1- الاستثمار الأجنبي المباشر: مفهومه وأهميته:

يُعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على انه" تلك الاستثمارات التي يديرها الأجانب بسبب ملكيتهم الكاملة لها أو تملكهم لنصيب منها يبرر حق الإدارة. وغالبا ما تكون هذه المشروعات في شكل مزارع ومصانع ومناجم وغيرها من الأنشطة الإنتاجية "[1]

وينزع الاستثمار الأجنبي المباشر ليأخذ شكلين وفقا لصيغة الدخول(Entry mode) إلى الاقتصاديات المضيفة(Host countries) وهما: الاستثمار التأسيسي أو ما يطلق عليه ب " Greenfield investment" والثانية تتمثل في عمليات الاندماج والاستحواذ العابرة للحدود(Cross-border mergers and acquisitions). فالاستثمارات الأجنبية المباشر التأسيسية تشير إلى مشاريع الاستثمار التي تتمثل في إقامة مرافق إنتاجية جديدة مثل المكاتب، البنايات، المصانع...كما أنها تشمل أيضا حركة رأس المال الغير ملموس خاصة في الخدمات، في حين أن الاندماجات والاستحواذات العابرة للحدود تنطوي على التملك الجزئي أو الكلي أو اندماج رأس المال، الأصول والخصوم لمؤسسات موجودة في دولة ما عن طريق الشركات المتعدية الجنسية من دول أخرى.[2]

ويُعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر احد أهم تدفقات رؤوس الأموال الخاصة لما له من أثار مباشرة على الأداء الاقتصادي للدول، وهو يُعتبر من بين السمات الهامة للعولمة، وتسعى مختلف دول العالم إلى استقطاب أحجام اكبر من تلك التدفقات لعدة أسباب منها أنها:

- تدفقات لا تنطوي على ديون خارجية عكس القروض الأجنبية؛
- مصدر للعملات الأجنبية الصعبة؛
- قناة من قنوات نقل التكنولوجيا؛
- محرك للنمو الاقتصادي؛
- مصدر لتوظيف اليد العاملة وتطويرها.

ولهذه الأسباب وغيرها فان مختلف دول العالم تولي أهمية كبيرة لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فهي تتبني القوانين والإجراءات ألازمة من اجل تهيئة مناخ اقتصاداتها وجعلها أكثر تشجيعا لاستقطاب تلك الاستثمارات، خاصة في حالة ضعف الاستثمارات المحلية الخاصة وتدني أو توقف الاستثمارات الحكومية.

[1] د.محمود يونس محمد و د.عبد النعيم محمد مبارك : "أساسيات علم الاقتصاد" 1985، ص 457.

[2]UNCTAD : Word investment report 2006, P.15.

ولقد قامت غرفة التجارة الأمريكية بوضع مسح حدد ما يطلق عليه "الوصايا الاثني عشر" أو مبادئ الاستثمار الدولي، وتعتبر هذه الوصايا كدليل يمكن أن تتبعه الهيئات الحكومية وهذا من اجل جذب رؤوس الأموال، وباختصار، فإن الشركات والمستثمرون يريدون:[1]

- **سياسة مستقرة يمكن التنبؤ بها على مستوى الاقتصاد الكلي:** يجب أن يكون لدى الشركات الثقة في أن الاقتصاد الذي سيستثمرون فيه أمواله يتم إدارته بأسلوب كفئ غير متذبذب أي ببساطة شديدة يجب أن يقتنع المستثمر بان قواعد اللعبة لن تتغير في منتصف السباق؛
- **حكومة فعالة وأمينة:** يجب أن يكون المستثمر قادرا على الاعتماد على التزام الحكومة المضيفة بتطبيق القانون والنظام؛
- **سوق كبير قادر على النمو:** حجم السوق الداخلي وقدرته على النمو خاصة القوة الشرائية للمستهلكين بهذا السوق.فالشركات لا تريد الاستثمار في سوق احتمالات الربحية فيه ضعيفة؛
- **حرية النشاط في السوق:** من العوامل الهامة هنا قوة المنافسة إلى جانب درجة التدخل الحكومي (سواء كان من حكومة المستثمر أو الحكومة الأخرى) في حرية الدخول إلى سوق دولة ما. فكلما زادت حرية السوق كلما كان أكثر جذبا للمستثمرين الدوليين؛
- **حد أدنى من القواعد الحكومية**: يجب أن تبقى تكلفة التدخل الحكومي والقواعد الحكومية في شئون وربحية القطاع الخاص عند الحد الأدنى؛
- **حقوق وحماية الملكية**: يجب حماية الملكية الخاصة ولذلك يجب تفادى احتمالات سرقة ملكية الشركات سواء كانت تلك الملكية حقيقية أو غير مادية مثل براءت الاختراع أو حقوق النشر، الخ..؛
- **بنية أساسية قوية:** القدرة على إتمام المعاملات وتوصيل المنتجات والخدمات إلى الأسواق. وقد تتمثل تلك البنية القوية في خدمات النقل أو الكهرباء أو التامين أو الخدمات المحاسبية أو النظام المالي أو أي من العوامل الأساسية التي لا يمكن للاستثمار أن يحقق عائد مالي بدونها؛
- **توافر عناصر الإنتاج المرتفعة الجودة:** أي حين يأتي المستثمر ومعه رأس المال والتكنولوجيا والإدارة، يتوقع أن يضيف إليها السوق المحلي العمالة الماهرة والمواد الخام وذلك لاكتمال منظومة النجاح؛
- **عملة محلية قوية**: يجب أن تحافظ العملة المحلية على قيمتها. فإذا وضعت استثمارا بالدولار ثم تم تخفيض قيمة الأصول المحلية (المقيمة بالعملة المحلية) تكون قد خسرت جزء وفي بعض الأحيان كل استثمارك الأصلي بالدولار؛

[1] جون هاورد: حرية التجارة والتنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص ص 1-3.

- **حرية تحويل الأرباح والفوائد وإيرادات الأسهم** : إذا لم تكن للأموال حرية الخروج خارج الدولة فلماذا الاستثمار؟
- **بيئة ضريبية مواتية**: يجب أن تكون الضرائب مشجعة للتوسع في الأعمال. وعلى الرغم من أهمية الحوافز الضريبية المقصود بها جذب الاستثمارات الجديدة، إلا أن قرار الشركة بالاستثمار من عدمه يبنى عادة على كيفية تأثير النظام الضريبي على التشغيل العادي بعد إقامة المشروع؛
- **حرية التشغيل بين الأسواق**: يجب أن تكون الشركة قادرة على استخدام المنتجات والخدمات التي تنتجها في احد الأسواق لخدمة عملياتها الإنتاجية في الأسواق المجاورة من اجل تعظيم كفاءتها الكلية وتحقيق أفضل تشغيل لخطوط إنتاجها في عدة أسواق

ففي 2006 مثلا، ووفقا لمسح سنوي لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية حول التغيرات في القوانين والتنظيمات الوطنية، المتعلق بدخول وعمليات الشركات المتعدية الجنسية، وجدت أن هناك 184 تغييرا في السياسة (policy change)، وكان 80% منها في اتجاه جعل بيئة الدول المضيفة أكثر ملائمة وتشجيعا للاستثمارات الأجنبية المباشرة. ووجد أن من أصل 184 تغييرا كانت الدول النامية مسؤولة عن 109 منها- موزعة كما يلي: إفريقيا 57، غرب أسيا 14، جنوب وشرق وجنوب-شرق أسيا 32، أمريكيا ألاتينية ودول الكاريبي 6 - كما مثلت دول جنوب-شرق أوربا كومنولث الدول المستقلة 38 تغيير، أما الدول المتقدمة فقد مثلث 37 تغيير.[1] والجدول رقم 1- 15 يوضح تطور التغيرات التنظيمية في اتجاه الاستثمارات الأجنبية.

الجدول رقم 1-15: التغييرات التنظيمية الوطنية 1992-2006.

السنة	عدد الدول التي احدث تغيرات	عدد التغييرات التنظيمية		
		الكلية	أكثر تشجيعا للاستثمار الأجنبي المباشر	اقل تشجيعا للاستثمار الأجنبي المباشر
1992	43	77	77	0
1993	56	100	99	1
1994	49	110	108	2
1995	63	112	106	6
1996	66	114	98	16
1997	76	150	134	16
1998	60	145	136	9
1999	65	139	130	9
2000	70	150	147	3
2001	71	207	193	14
2002	72	246	234	12
2003	82	242	218	24
2004	103	270	234	36
2005	93	205	164	41
2006	93	184	147	37

المصدر:World investment report 2007، الجدول رقم I.8، ص 14.

[1] UNCTAD : World investment report 2007, P.14

ولقد لعبت التدفقات من الاستثمارات الأجنبية المباشرة دورا هاما في تحقيق التكامل والتشابك بين مختلف الاقتصاديات العالمية خاصة مع عمليات تحرير حسابات رؤوس الأموال في الدول المتقدمة والنامية وكذلك تطور تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بالإضافة إلى هذا كله، السياسات الحكومية في مختلف دول العالم (كما رأينا آنفا) والتي عملت على تهيئة مناخ اقتصادياتها للمنافسة على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة مثل سن للقوانين المحفزة (تخفيض الضرائب، جعل أسواق العمل أكثر مرونة...الخ)، وتطوير البنية التحتية...الخ.

2- تحليل الاتجاهات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر:[1]

حسب تقرير الاستثمار العالمي 2007 فان حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية الواردة (Inward FDI) قد شهدت في سنة 2006 ارتفاعا أكثر وهو الاتجاه الذي سلكه الاستثمار الأجنبي المباشر منذ سنة 2004 بعد أن عرف انخفاضا كبيرا ابتداء من سنة 2001 واستمر الانخفاض حتى 2003 وقبل ذلك شهد، بصفة عامة، ارتفاعا محسوسا(انظر الجدول رقم 1 في الملحق)، فقد بلغت قيمة تلك الاستثمارات في 2006 مبلغ 1306 مليار دولار أي بزيادة قدرها 38% مقارنة بسنة 2005 وهو مبلغ يمثل ثاني أعلى رقم قياسي بعد ذلك الذي تحقق في سنة 2000 والذي بلغ 1411 مليار دولار، وهو يعكس النمو والأداء الاقتصادي القوي في كثير من أنحاء العالم، ولقد أدت أرباح الشركات العالية والتي أسفرت عن أسعار أسهم عالية إلى زيادة قيمة الاندماجات والاستحواذات العابرة للحدود حيث كانت هذه العمليات مسؤولة عن حصة كبيرة من تلك التدفقات. فلقد زادت قيمة عمليات الاندماج والاستحواذ العابرة للحدود في سنة 2006 ب 23% لتبلغ 880 مليار دولار (أي أنها تمثل أكثر من 67% من مجموع الاستثمارات الواردة)، وقد زاد عدد الصفقات بنسبة 14% لتبلغ 6974 صفقة (انظر الجدولين 1-17 و1-18) وهو ما يعكس، بصفة عامة، نشاط عالمي قوي لهذه العمليات.

[1] هذا التحليل يستند على: World investment report 2007 و الجدولين رقم 1-16 و 1-20.

الجدول رقم 1-16: تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة (مليون دولار جاري)

السنة	العالم	الدول المتقدمة		الدول النامية		دول جنوب شرق أوربا وكومنولث الدول المستقلة	
		القيمة	الحصة(%)	القيمة	الحصة(%)	القيمة	الحصة(%)
1980	55262	47575	86,09	7664	13,87	24	0,04
1981	69437	45322	65,27	24103	34,71	13	0,02
1982	59393	32931	55,45	26461	44,55	0	0,00
1983	50682	33012	65,14	17652	34,83	18	0,04
1984	58956	41228	69,93	17736	30,08	-8	-0,01
1985	57959	43748	75,48	14197	24,49	15	0,03
1986	88613	72931	82,30	15710	17,73	-28	-0,03
1987	140647	119267	84,80	21373	15,20	7	0,00
1988	164932	134635	81,63	30275	18,36	22	0,01
1989	192899	162254	84,11	30630	15,88	15	0,01
1990	201594	165627	82,16	35892	17,80	75	0,04
1991	154803	114617	74,04	39951	25,81	235	0,15
1992	170465	115494	67,75	53188	31,20	1783	1,05
1993	224126	143271	63,92	77585	34,62	3269	1,46
1994	254259	148210	58,29	103550	40,73	2499	0,98
1995	342592	222000	64,80	115963	33,85	4628	1,35
1996	392743	239422	60,96	147048	37,44	6273	1,60
1997	489243	286638	58,59	190569	38,95	12037	2,46
1998	709303	509095	71,77	189642	26,74	10566	1,49
1999	1098896	860151	78,27	228461	20,79	10283	0,94
2000	1411366	1146238	81,21	256088	18,14	9040	0,64
2001	832567	609027	73,15	212017	25,47	11524	1,38
2002	621995	442284	71,11	166318	26,74	13393	2,15
2003	564078	361192	64,03	178699	31,68	24187	4,29
2004	742143	418855	56,44	283030	38,14	40258	5,42
2005	945795	590311	62,41	314316	33,23	41169	4,35
2006	1305852	857499	65,67	379070	29,03	69283	5,31

Source : http://stats.unctad.org/FDI/TableViewer/tableView.aspx

وقام المؤلف بحساب الحصص.

الجدول رقم 1-17: عدد صفقات الشراء و قيمتها(مليون دولار) لعمليات الاندماج والاستحواذ*.

المنطقة/السنة	2004		2005		2006	
	عدد الصفقات	قيمة الصفقات	عدد الصفقات	قيمة الصفقات	عدد الصفقات	قيمة الصفقات
العالم	5113	380598	6134	716302	6974	880457
الدول المتقدمة	4271	341682	5077	627064	5826	752482
الدول النامية	801	37925	979	82426	1041	122941
الاقتصاديات الانتقالية	41	991	78	6812	107	5034

Source : World investment report 2007, Extracted from tables B.4 and B.5 Annex B, PP. 271-277.

* هذه المعطيات تخص فقط الصفقات التي انطوت على الاستحواذ على حصة أسهم بأكثر من 10%.

الجدول رقم 1-18: عدد صفقات البيع و قيمتها(مليون دولار) لعمليات الاندماج والاستحواذ*.

المنطقة/السنة	2004		2005		2006	
	عدد الصفقات	قيمة الصفقات	عدد الصفقات	قيمة الصفقات	عدد الصفقات	قيمة الصفقات
العالم	5113	380598	6134	716302	6974	880457
الدول المتقدمة	3747	317431	4528	604882	5059	727955
الدول النامية	1245	53120	1368	94101	1605	127372
الاقتصاديات الانتقالية	121	10047	238	17318	310	25130

Source : World investment report 2007, Extracted from tables B.4 and B.5 Annex B, PP. 271-277.

* هذه المعطيات تخص فقط الصفقات التي انطوت على الاستحواذ على حصة أسهم بأكثر من 10%.

ومن ناحية أخرى فان عدد مشاريع الاستثمارات التأسيسية والتوسعية قد زادت بنسبة 13% لتصل إلى 11800 مشروع(انظر الجدول رقم 1-19) مشروع، خاصة في الدول النامية وفي قطاع الخدمات.

الجدول رقم 1-19: عدد مشاريع الاستثمارات الأجنبية المباشرة التأسيسية (المصدر والاتجاه)

المنطقة/السنة	2004		2005		2006	
	مصدر	مستقبل	مصدر	مستقبل	مصدر	مستقبل
العالم	10145	10145	10442	10442	11813	11813
الدول المتقدمة	8652	4309	8906	4662	9841	5197
الدول النامية	1302	4845	1335	4473	1745	5218
جنوب شرق أوربا و CIS	191	991	201	1307	227	1398

Source : World investment report 2007, Extracted from table A.I.1, Annex A, P.207-210.

CIS: كومنولث الدول المستقلة.

أما فيما يخص الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة (Outward investment) العالمية فإنها ارتفعت بأكثر من 1215 مليار دولار(انظر الجدول رقم 2 في الملحق)، أي بزيادة حوالي 45,22%.

ولقد شهدت مختلف المناطق الرئيسية في العالم- الدول المتقدمة، الدول النامية، الدول الانتقالية لجنوب شرق أوربا وكومنولث الدول المستقلة- زيادة في التدفقات من الاستثمارات المباشرة الواردة وأيضا الصادرة، إلا أن تلك الزيادة كانت متباينة بشكل كبير بين تلك المناطق وما بين مختلف الدول:

- **الدول المتقدمة:** شهدت الدول المتقدمة ارتفاعا في الاستثمارات الأجنبية الواردة إليها ب 45% في 2006 لتبلغ 857 مليار دولار، وهي بذلك تستقطب ما نسبته 65.67% من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة العالمية، بعد أن كانت تلك النسبة 62.41% في سنة 2005. وبقي الاتحاد الأوربي اكبر مضيف لتلك الاستثمارات بنسبة 41% من المجموع في 2006، إلا انه على مستوى الدول فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية هي اكبر مستقطب في 2006.

ومن جهة أخرى، تمثل الدول المتقدمة اكبر مصدر للاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث بلغ حجمها في 2006 أكثر من 1022 مليار دولار، أي أكثر من 84% من الاستثمارات الأجنبية الصادرة العالمية، وحافظت هذه المجموعة على هذه الصدارة رغم الانخفاض الذي عرفته، حيث انه في سنة 1980 كانت النسبة 94.14% .

- **الدول النامية:** شهدت الدول النامية ارتفاعا في حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة إليها بنسبة 21%، وبلغت أكثر من 379 مليار دولار، وهو ما يمثل حوالي 29.03% من مجموع الاستثمارات الأجنبية الواردة العالمية. وكانت أسيا وأوقيانيا (Oceania) قد استقطبت أكثر من ثلثين من مجموع الاستثمارات إلى الدول النامية بمبلغ 260 مليار دولار، أما في أمريكيا ألاتينية ودول الكاريبي فان حجم تلك الاستثمارات ارتفع ، في المتوسط، ب11%. ، وكانت المكسيك اكبر مستقطب تاليها البرازيل. أما في إفريقيا، فقد حقق حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليها رقما قياسا جديدا في 2006 حيث بلغ 36 مليار دولار، أي بارتفاع ب 20%، وكانت الدول العشرة الأولى المتلقية مسؤولة عن 92% من الحجم الكلي لتلك التدفقات. وأدت زيادة تلك التدفقات إلى إفريقيا إلى أن تمثل تلك الاستثمارات نسبة 20% من تكوين رأس المال الثابت في المنطقة بعد أن كان 18% في 2005. إلا أن اغلب تلك الاستثمارات كانت متمركزة في غرب، شمال ووسط إفريقيا.

أما فيما يخص الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول النامية فإنها بلغت أكثر من 174 مليار دولار في 2006، أي ما نسبته 14.34% من المجموع العالمي لتلك الاستثمارات. ومثلث أسيا وأوقيانيا 117 مليار دولار أي بزيادة ب 50% ومثلث إفريقيا 8 مليار دولار، أي بارتفاع أربع مرات عن 2005، ومثل المستثمرون من جنوب إفريقيا أربعة أخماس المبلغ.

- **الدول الانتقالية لجنوب شرق أوربا كومنولث الدول المستقلة:** شهدت هذه الدول ارتفاعا في حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة إليها في 2006 بنسبة 68% لتبلغ 69 مليار دولار، وهي بذلك تمثل السنة السادسة على التوالي التي يتحقق فيها هذا النمو. ورغم ذلك فان ذلك المبلغ لا يمثل سوى 5.3% تقريبا.

وقد بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من المنطقة نموا للسنة الخامسة على التوالي لتبلغ 18,7 مليار دولار في 2006، وهي نسبة تمثل 1.54% من مجموع الاستثمارات الأجنبية الصادرة العالمية.وكانت روسيا الاتحادية تمثل لوحدها 18 مليار دولار أي أكثر من 96%.

الجدول رقم 1-20: تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة(مليون دولار جاري)

السنة	العالم	الدول المتقدمة		الدول النامية		دول جنوب شرق أوربا كومنولث الدول المستقلة	
		القيمة	الحصة(%)	القيمة	الحصة(%)	القيمة	الحصة(%)
1980	53829	50676	94,14	3153	5,86	...	...
1981	52922	51350	97,03	1572	2,97	...	...
1982	27556	25049	90,90	2508	9,10	...	...
1983	36772	34834	94,73	1938	5,27	...	...
1984	50411	48037	95,29	2374	4,71	...	...
1985	62604	58693	93,75	3912	6,25	...	...
1986	97478	92350	94,74	5128	5,26	...	...
1987	141392	134684	95,26	6701	4,74	6	0,00
1988	180273	168234	93,32	12025	6,67	15	0,01
1989	230451	210705	91,43	19743	8,57	3	0,00
1990	229598	217649	94,80	11913	5,19	35	0,02
1991	195516	182014	93,09	13490	6,90	11	0,01
1992	192249	167423	87,09	23241	12,09	1585	0,82
1993	237634	197228	83,00	39351	16,56	1054	0,44
1994	275212	227341	82,61	47537	17,27	333	0,12
1995	363251	307536	84,66	55079	15,16	636	0,18
1996	397709	332658	83,64	64095	16,12	956	0,24
1997	483079	405814	84,01	73841	15,29	3423	0,71
1998	697051	644998	92,53	50663	7,27	1390	0,20
1999	1108354	1037379	93,60	68650	6,19	2325	0,21
2000	1239190	1102666	88,98	133341	10,76	3183	0,26
2001	745479	662220	88,83	80565	10,81	2694	0,36
2002	540714	488180	90,28	47866	8,85	4668	0,86
2003	560087	503966	89,98	45372	8,10	10748	1,92
2004	877301	745970	85,03	117336	13,37	13995	1,60
2005	837194	706713	84,41	115860	13,84	14620	1,75
2006	1215789	1022711	84,12	174389	14,34	18689	1,54

Source : http://stats.unctad.org/FDI/TableViewer/tableView.aspx

وقام المؤلف بحساب الحصص.

المبحث السادس: العولمة المالية.

المطلب الأول: مفهوم العولمة المالية

"... على الرغم من أن الحديث والكتابات كثيرة عن مظاهر العولمة المتعددة على الأصعدة المختلفة 'الإعلامي، السياسي، الاقتصادي الثقافي، الأمني ...الخ' ، إلا أن واقع حال المرئي الملموس منها يظل محصورا في الزاوية الاقتصادية وتحديدا الجانب المالي".[1] " فقد ارتبطت العولمة المستندة إلى الفلسفة الليبرالية الحديثة بتحرير الأسواق المالية و النقدية، وبالتخلي عن معظم الضوابط التقليدية التي كانت تسير العمل المصرفي و النظم النقدية لعهود طويلة".[2]

ولقد شهد عقد التسعينيات ميلاد العولمة المالية، والتي يراها البعض على أنها ابرز تجليات ظاهرة العولمة، حيث أن رؤوس الأموال الدولية زادت بمعدلات تفوق بكثير معدلات نمو التجارة والدخل العالميين.[3]

وهناك من يرى بأن الموجة الحديثة للعولمة المالية بدأت جديا في منتصف الثمانينات، وحفزتها عمليات تحرير الضوابط على رأس المال في دول كثيرة وهذا توقعا لتحقيق نتائج أفضل للنمو وزيادة استقرار الاستهلاك الذي تجلبه تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود.[4]

وتشير النظرية الاقتصادية إلى أن حرية انتقال التدفقات الدولية من رؤوس الأموال يمكن أن تشجع على توزيع أكثر فعالية للموارد، توفير وسائل تنويع الأخطار والمساعدة على ترقية التطور المالي. ووعيا بهذه المزايا المحتملة، قامت حكومات الدول الصناعية، في 25 سنة الأخيرة، بحملة واسعة لتحرير حركة رؤوس الأموال من القيود.[5] ورغم أن الدول الصناعية الرئيسية بدأت بصورة مؤقتة في تحرير حسابات رأس المال في أواخر السبعينات، إلا أن الكثير من دول الاتحاد الأوربي لم تستكمل هذه العملية حتى سنة 1990، كما انه في عقد التسعينات، بدأ عدد من الدول النامية في تحرير حسابات رأس المال لديها وهذا من اجل جذب رؤوس الأموال.

---

[1] د.عبد الأمير السعد: الاقتصاد العالمي: قضايا راهنة، مرجع سبق ذكره، ص 74.

[2] هانس- بيترمارتين و هارالد شومان ، مرجع سبق ذكره، ص 12.

[3] إبراهيم توهامي وأخرون، مرجع سبق ذكره، ص 27.

[4] مجلة التمويل والتنمية، مارس 2007، ص 10.

[5] Hali J.Edison et autres : Libéralisation du compte de capital et résultats économiques : étude et synthèse, Document de travail du FMI, Juillet 2002, (http://www.afdb.org/pls/portal/docs/PAGE/JAI/RESOURCE_MATERIALS/COURSE_MATERIALS/FIN_POLITICS_MACRO_MGMT_CD/data/pdf/9/ix04.pdf)

ونتيجة لعمليات تحرير حسابات رأس المال إضافة إلى عوامل أخرى، فإن حجم التدفقات المالية عبر الحدود ازداد بشكل كبير، فحجم تلك التدفقات، بما فيها الديون واسهم رأس مال المحافظ والتمويل المستند للاستثمار المباشر تجاوز 6 تريليون دولار في سنة 2005.[1]

المطلب الثاني: العوامل التي ساعدت على تسارع العولمة المالية:[2]

هناك عدة عوامل سارعت في دفع العولمة المالية يُمكن أن نذكر منها:

1- التصاعد في مديات رأس المال المالي الدولي: إن النمو الكبير الذي حدث في رأس المال الدولي وتنوع أنشطته وزيادة درجة تركزه، حيث أصبحت الصناعة والزراعة وباقي قطاع الخدمات خاضعة لهيمنته، وأصبحت معدلات الربح التي يحققها رأس المال المالي الدولي تزيد عدة أضعاف من معدلات الربح التي يحققها قطاعات الإنتاج الحقيقي. هذا الصعود الكبير الذي حدث في الرأسمالية المالية ارتبط أيضا بظهور ما يسمى الاقتصاد الرمزي. والذي يعنينا من ملاحظة النقلة النوعية في وظيفة رأس المال الدولي هو:

- كوننا إزاء حالة واسعة الانتشار في الاقتصاديات الغربية تحركها مؤشرات البورصات العالمية " مؤشر داو جونز، نيكاي، داكس" بهذا نلاحظ أنها شديدة التأثر بأية تغيرات تحدث في أسعار الفائدة وأسعار الصرف الأجنبي وموازين المدفوعات ومعدلات البطالة وتغيرات المستوى العام للأسعار.
- كوننا إزاء اقتصادات تتأثر بالشائعات والعوامل النفسية وبيانات وزارة المالية ومحافظي البنوك المركزية والمسؤولين.
- كوننا إزاء سمة مغايرة في الارتباط، حيث في الأصل ترتبط الثروة المالية بالثروة العينية، إلا أن النقلة النوعية في صعود رأس المال المالي الدولي أدى إلى أن تصبح الثروة المالية مستقلة إلى حد بعيد عن الثروة العينية..وهذا يعني انفصال دائرة العلاقات النقدية عن الدائرة الحقيقية للاقتصاد الوطني. مثل هذا الوضع يسمح بالقول انه لم تعد هناك صلة بين التدفقات المالية والتدفقات الحقيقية. إن هذه السمة النوعية الجديدة من أهم سمات الرأسمالية المعاصرة ومصدر جوهري لازمتها المالية. لقد كانت مهمة أسواق المال تقليديا هي تعبئة المدخرات وإعادة تسليفها لقطاع الإنتاج المادي لتحويلها إلى طاقات إنتاجية، لكنه مع صعود رأس المال المالي بدأت مرحلة نوعية جديدة تتسم بالانفصال بين أسواق رأس المال وتكوين رأس المال الثابت بعد أن أصبحت الأوراق المالية في هذه الأسواق سلعة بحد ذاتها تتميز بعوامل مستقلة تحدد عرضها والطلب عليها.

[1] مجلة التمويل والتنمية، مارس 2007، ص 14

[2] د.عبد الأمير السعد: الاقتصاد العالمي: قضايا راهنة ، مرجع سبق ذكره، ص ص 88-92.

2- **ظهور فائض نسبي كبير لرؤوس الأموال:** من حيث المبدأ لا يختلف اثنان أن ظاهرة الاستثمار المالي في الأسواق المالية الخارجية كانت موجودة وبمستويات متفاوتة ارتباطا بتطور الرأسمالية في المراحل المختلفة، إلا أن الجديد في ظاهرة الاستثمار المالي هو الأتي:

- تعاظم حجمها بمعدلات فلكية؛
- تنوع الأدوات المالية؛
- الارتباط الشديد بين الأسواق المالية لمختلف دول العالم؛
- الاستقلالية الكبيرة نسبيا التي تتحرك بها الأموال بعيدا عن متطلبات حركة التجارة الدولية؛
- كون هذه الزيادة في تدفقات رؤوس الأموال ناجمة أصلا عن اتجاه معدل الربح نحو التدهور في قطاع الإنتاج المادي داخل المراكز الصناعية المتطورة والتي تخرج منها الأموال.

3- **الأدوات المالية الجديدة:** لقد ظهرت الأدوات المالية الجديدة تحث تأثير مستويين من العوامل المرتبطة بالنقلة النوعية في وظيفة رأس المال المالي الدولي:

المستوى الأول: الظروف غير المستقرة التي اتسمت بها أسواق الصرف الأجنبي بعد الاتجاه من التثبيت إلى التعويم وأسعار الصرف... فالاضطرابات في هذه الأسواق أدت إلى ابتكار أدوات مالية جديدة لتامين الحماية للمستثمرين لمواجهة مخاطر تقلبات الصرف الأجنبي وأسعار الفائدة. ومن هنا يمكن القول إن مؤلف " فخ العولمة" على حق حينما يقول " لقد صارت المخاطر نفسها سلعة متداولة في الأسواق"، بمعنى أوضح،إن المخاطر اليوم ليست مجرد إشارات استدلالية للسوق بل إنها نفسها تصبح سلعة متداولة في السوق.

المستوى الثاني: ضغوط المنافسة الحادة بين المؤسسات المالية وبخاصة تلك المؤسسات الجديدة التي دخلت إلى السوق، وكان من نتيجة ظهور تلك الأدوات، تجزئة المخاطر وتحسين السيولة بما وفرته للمستثمرين من إمكانية تغيير مراكزهم المالية بسرعة في حالة حدوث تطورات أو توقعات جديدة.

4- **التقدم التكنولوجي:** لقد لعب هذا التقدم التكنولوجي الهائل في مجال الاتصالات والمعلومات دورا كبيرا في اندماج وتكامل الأسواق المالية حيث عبر أجهزة الكمبيوتر، والفضائيات وشبكة الإنترنت، تم التغلب على الحواجز المكانية والرمانية بين الأسواق الوطنية المختلفة، بالإضافة إلى انخفاض تكلفة الاتصالات السلكية واللاسلكية وعمليات المحاسبة إلى مستويات ضخمة، والزيادة في سرعة حركة رؤوس الأموال من سوق لآخر وزيادة الروابط والصلات بين مختلف الأسواق المالية إلى الحد الذي دفع البعض يقول " لقد ترابطت الأسواق كما لو كانت شبكة مياه في مدينة واحدة". ونتيجة لذلك فإن شبكة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات الحديثة أتاحت القرارات المناسبة لعمليات البيع والشراء وإنجاز المعاملات في لمح البصر. إلا انه بالمقابل عبر هذه التكنولوجيا العالية أصبحت الأموال تدخل

وتخرج بالمليارات عبر الحدود الوطنية خلسة دون أن تتمكن السلطات النقدية والمالية من مراقبتها أو معرفة اتجاهاتها والحد منها والتأثير فيها.

5- مرجعية النمو الانفجاري في أسواق السندات الدولية: لغرض معاينة مكثفة لمرجعية هذا النمو الانفجاري في أسواق السندات الدولية يمكن التأشير على التالي:

- في النصف الثاني من الثمانينيات، بذلت جهود معتبرة للقضاء على التضخم وتحقيق استقرار اقتصادي في عدد كبير من دول العالم جعل سعر الفائدة يتحول إلى موجب؛
- السماح للأجانب بالتعامل في سوق الأوراق المحلية بعد أن كانت مقفلة؛
- استمرار عجز الموازنات العامة وتفضيل الحكومات تمويل عجزها من خلال طرح السندات الحكومية وكذلك شركات القطاع العام لاحتياجاتها التمويلية؛
- تفضيل الشركات الخاصة التمويل من خلال السندات على التمويل بطرح المزيد من الأسهم، لأن السندات تتيح لمالكي هذه الشركات الاحتفاظ بسيطرة اكبر على إدارة شركاتهم؛
- حركة التجديد التي حدثت في إصدار السندات في السنوات الأخيرة، حيث بجانب الشكل الكلاسيكي "المعدل الثابت" هناك سندات بمعدل متحرك ...وسندات قابلة للتحويل إلى أسهم وسندات شراء مؤجل وسندات بعملة مزدوجة؛
- زيادة لجوء الحكومات في البلاد النامية إلى هذا النوع من التمويل الخارجي بعد تدهور حجم القروض المصرفية والمعونات والمساعدات الرسمية.

6- إعادة هيكلة صناعة الخدمات المالية: ثمة ثلاث تحولات ينبغي رصدها في صناعة الخدمات المالية، لعبت دورا هاما في اتساع عملية العولمة المالية.

- تغير المحسوس في أعمال البنوك، ففي ضوء عمليات التحرير المالي التي حدثت في العقدين الأخيرين، تنوعت مصادر أموال البنوك وتنوعت طرق استخداماتها، فعلى سبيل المثال لم يعد المصدر الرئيسي لأرباح البنوك يتحقق من عمليات الإقراض المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بل في الأصول الأخرى المدرة للدخل وبالذات من السندات ومن عمليات إدارة الأصول.
- تحول المؤسسات المالية المصرفية "شركات التامين، صناديق الاستثمار، صناديق المعاشات..الخ" إلى منافس قوي للبنوك التجارية، في مجال الخدمات التمويلية، مما يدلل على تراجع الدور التقليدي للبنوك في مجال الوساطة Disintermediation.

إن اخطر ما يحدث في عملية إعادة هيكلة أسواق رأس المال هو ما يمس آلياتها؛ إذ يتم التحول من عقلية البنوك التجارية المشكلة على أساس مخاطر الائتمان إلى عقلية بنوك الاستثمار والمشكلة على أساس مخاطر السوق.

- تحول في عمليات الاندماج والشراء بين البنوك وشركات التامين. فبينما كانت هذه العملية تتمثل 13.1% فقط من عمليات الشراء والاندماج بين الشركات المتعدية في ثمانينيات القرن العشرين، قفزت إلى 37% في عام 1997، وقد تجاوزت عتبة ألـ 40% من عمليات الاندماج طبقا لأحدث المعلومات.

ومن المتوقع أن تزداد ضراوة المنافسة في صناعة الخدمات المالية على الصعيد العالمي في ظل التخفيض المتزايد للقيود والضوابط المفروضة على نشاط البنوك التجارية والمؤسسات المالية على الصعيد الخارجي. تأسيسا على ما تقدم من الملاحظات المرتبطة في إعادة هيكلة صناعة الخدمات المالية يمكن تثبيت التالي:

إن إزالة الكثير من الفروقات التي كانت موجودة بين المؤسسات المصرفية وغير المصرفية جعلت صناعة الخدمات المالية أكثر تجانسا وتكاملا وارتباطا وأكثر قوة في حركتها على الصعيد العالمي.

7- **العولمة المالية والمديونية الخارجية:** حينما اندلعت أزمة المديونية الخارجية عام 1982 " المكسيك، شيلي، الأرجنتين" كان يمكن مثل هذا الوضع أن يخلق إعسار شديدا للبنوك والمؤسسات المالية "الأمريكية، الأوربية، اليابانية" كان من الممكن أن يدفع بانهيار نظام الائتمان الدولي. إلا أن التدخلات المباشرة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك التسويات سهلت عملية محاصرة الأزمة وإدارتها عبر إعادة جدولة الديون وتقديم قروض جديدة، ولكن بشروط قاسية "شروط برامج التثبيت الاقتصادي وبرامج التكيف الهيكلي" ... بمعنى المقدرة على إدارة الأزمة من خلال التثبيت والتكيف الهيكلي من جهة أخرى. ومنذ ذلك التاريخ أصبحت أزمة المديونية الخارجية للبلاد الضعيفة المدينة تحت السيطرة، وتدار بصرامة شديدة من اجل ضمان تسديد الديون من ناحية. وان يكون هناك ضوابط وقواعد جديدة يتسنى من خلالها تجديد الصلة بين البلاد الضعيفة المدينة وأسواق المال العالمية من ناحية أخرى. ومن هنا تحديدا يمكن القول: أن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك التسويات الدولية، أدركوا أن أزمة المدفوعات الدولية للبلاد الضعيفة ذات العجز المالي منذ تسعينيات القرن العشرين، بل عبر آليات جديدة للوساطة المالية يكون أساسها صعود رأس المال المالي الدولي ومحركها الرئيسي هو صندوق النقد الدولي.

المطلب الثالث: مزايا ومخاطر العولمة المالية:

1- مزايا العولمة المالية:

تنطوي العولمة المالية على عدة مزايا يُمكن ملاحظتها في مستويين[1]:

أولا- المستوى العام: وهو انطباع يمكن إسقاطه على مختلف الاقتصادات من خلال التالي:

[1] د.عبد الأمير السعد: الاقتصاد العالمي: قضايا راهنة، مرجع سبق ذكره، ص ص 92-94.

1- آليات السوق التي ترتكز عليها حركية العولمة المالية سوف تؤدي إلى أسعار فائدة حقيقية ايجابية من دون مغالاة، وأن أسعار الفائدة الحقيقية الايجابية سوف توفر حافزا للمقترضين ليستثمروا في أنشطة إنتاجية؛ وبذلك تتحسن إنتاجية الاقتصاد ككل وهو ما يؤدي إلى زيادة كل من الكم ونوع الوساطة المالية التي يقوم بها النظام المصرفي.

2- استفادة من قابلية التحويل للحساب الجاري وحساب رأس المال الذي توفره العولمة المالية، حيث تمكن البلد المعني من الوصول إلى أسواق المال الدولية، مما يسمح له بالحصول على ما يحتاجه من موارد لسد فجوة موارده المحلية، أي تعويض قصور المدخرات المحلية وهذا سيؤدي إلى زيادة معدلات الاستثمار المحلي وبالتالي معدل النمو الاقتصادي.

3- إجراءات التحرير المالي المصحوبة ببرنامج واسع للخصخصة يخلق بيئة مشجعة للنشاط الخاص، سيؤدي إلى اجتذاب كبير في رؤوس الأموال التي يحتفظ بها المقيمون في الخارج وهذا يعني أن العولمة المالية تحد من ظاهرة هروب رؤوس الأموال إلى الخارج Flight Capital.

4- إمكانية الوصول إلى أسواق المال العالمية التي تتيحها العولمة المالية، هذا يعني سوف يقل ميل هذه البلاد إلى الاستدانة الخارجية بسبب التدفقات الرأسمالية الخاصة والممثلة بانسياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة.. مثل هذا الوضع سيحد من القروض المصرفية؛ وبالتالي يحد من نمو الديون الخارجية ونمو أعبائها.

5- كون العولمة المالية سوف تؤدي إلى خفض تكلفة التمويل بالنسبة للقطاعات المختلفة حيث الحكومات تميل لسد عجزها إلى طرح السندات في الأسواق الدولية نظرا لانخفاض سعر الفائدة الخارجي، كما أن القطاع الخاص يفضل الالتجاء إلى التمويل الأجنبي باعتباره التمويل الأرخص، لان كلفة التمويل سوف تقطع الضريبة على أرباحه كما أن زيادة رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل وكإنعكاس لنجاح العولمة، سوف يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة المحلية.

6- العولمة المالية سوف تؤدي إلى زيادة تدفقات العملات الأجنبية إلى الداخل وبالتالي زيادة قدرة السلطة النقدية على تكوين مستويات عالية من الاحتياطيات الدولية International Reserves. وهي الاحتياطات التي غالبا ما تكون قد استنزفت في خدمة أعباء الديون الخارجية ووصلت إلى مستويات متدنية جدا.

ثانيا – المستوى الخاص: وهو انطباع الخاص بمزايا العولمة المالية والذي يمكن إسقاطه على البلدان الصناعية المتطورة من خلال التالي:

1- العولمة المالية تسمح بخلق فرص استثمارية خارجية واسعة أمام فائض رؤوس الأموال الباحثة عن التراكم.

2- تؤمن أصحاب هذه الأموال ضد الكثير من المخاطر لما توفره من تنوع كبير من الأدوات المالية في الأسواق المختلفة.

3- العولمة المالية عززت التجارة الدولية ومن ثم النمو الاقتصادي في البلدان الصناعية.

4- العولمة المالية وفرت المزيد من القروض الكبرى أمام الشركات المتعدية الجنسية في تدعيم توسعها في مختلف أنحاء العالم.

5- إن زيادة درجة العولمة المالية من المحتمل أن تكون قد أسهمت في خفض معدلات التضخم في البلدان الصناعية المتقدمة من خلال التجارة والتدفقات الرأسمالية.

6- العولمة المالية تتيح فرص واسعة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، فهي قد رفعت من معدل العائد الذي أصبحت تحققه تلك الاستثمارات خارج حدودها الوطنية.

2- <u>مخاطر العولمة المالية:</u>

تنطوي العولمة المالية على عدة مخاطر[1]:

1- **المخاطر الناجمة عن التقلبات الفجائية لرأس المال**: إن تحليل طبيعة الأموال الأجنبية التي اتجهت إلى البلاد الضعيفة اقتصاديا طيلة تسعينات القرن العشرين والى الآن، يسمح بتقديم المؤشرات الآتية:

- السمة المميزة للاستثمار في حافظة الأوراق المالية هو سرعة النمو؛
- الاستثمار في حافظة الأوراق المالية اتسم بضخامة الحركة والتنقل من سوق لآخر وبصورة فجائية فهو يدخل إلى سوق ويخرج منها في آماد قصيرة. وإن هذه الحركة الواسعة والمفاجئة لرأس المال الأجنبي دخولا وخروجا عبر الحدود الوطنية للدول تسبب في حدوث كثير من الآثار والانعكاسات السلبية على الاقتصاد الوطني:

أ.عند تدفق الاستثمارات القصيرة الأجل للداخل وبكميات كبيرة وبشكل مفاجئ، فإنها قد تزيد من عدم استقرار الاقتصاد الكلي عندها يحدث التالي:

←"ضرر بالصادرات← زيادة في الواردات← زيادة في العجز في الميزان التجاري" .

- ارتفاع أسعار الأصول وبالذات " الأراضي والعقارات والأصول المالية"

ب.حينما تخرج تلك الاستثمارات على نحو مفاجئ وبكميات كبيرة، غالبا ما تؤدي الى التالي:

- انخفاض سعر صرف العملة الوطنية؛
- تدهور أسعار الأصول العقارية والمالية؛
- هبوط الأسعار وتدهور معدلات الربح؛
- تزايد العجز في ميزان المدفوعات؛
- فقدان المستثمرين الأجانب ثقتهم في السوق المحلي.

[1] د.عبد الأمير السعد: الاقتصاد العالمي: قضايا راهنة،مرجع سبق ذكره، ص 95-100

- استنزاف الاحتياطات الدولية للبلد، إذا ما حاول البنك المركزي ان يدافع عن سعر صرف العملة الوطنية مع وجود ضغوط قوية لتدهور قيمة العملة.

2- **مخاطر تعرض البنوك للأزمات:** تعد الأزمات القوية التي يتعرض لها الجهاز المصرفي احد أهم مخاطر العولمة المالية، فالآثار الناجمة عندما تتعرض البنوك لأزمات كثيرة:

1) تأثير شديد على الاقتصادات الوطنية التي حدثت فيها تلك الأزمات.
2) الآثار على الأسواق المالية العالمية بعد أن ازدادت درجة اندماجها وتكاملها والاعتماد المتبادل بينها، حيث أصبحت المصاعب التي يعانيها الجهاز المصرفي في بلد ما يمكن أن تمتد إلى سائر القطاعات المصرفية الأخرى.
3) خطورة الأزمات طرحت بقوة ضرورة التحوط لمثل هذه الأزمات وأهمية وضع نظام للإنذار المبكر يعتمد على تطوير مجموعة من المؤشرات التي تحذر من الأزمة قبل وقوعها. وبلا شك فإن الأزمات التي يتعرض لها الجهاز المصرفي متنوعة ولها أسباب كثيرة قد لا يكون لها صلة مباشرة بالعولمة المالية مثل تلك الأزمات التي تحدث بسبب الكساد الاقتصادي الكلي أو نتيجة لأخطاء إدارة البنوك نفسها. والمشكلة انه في جو التحرر المالي كثيرا ما تسرف البنوك في فتح الائتمان للنظام الخاص دون ضمانات كافية وبالنسبة لقطاع العقارات وعلى الأخص في فترة الرواج الاقتصادي المصحوبة بتدفقات كبيرة لرؤوس الأموال الأجنبية من الخارج، وكثيرا ما تستخدم موارد قصيرة الأجل لتمويل طويل الأجل مما يجعلها عرضة لمشكلات مخاطر الائتمان والأسعار والسيولة.

ولقد أكدت الأزمة التي اندلعت في جنوب شرق أسيا صيف 1997 كيف تؤثر العولمة المالية من خلال تحرير حساب رأس المال والانفتاح دون ضوابط على الأسواق المالية العالمية في اندلاع أزمة النظام المصرفي.

3- **مخاطر التعرض لهجمات المضاربة المدمرة:** انهيار نظام بريتون وودز مطلع سبعينات القرن العشرين، وخلق نظام تعويم أسعار الصرف سهل خلق بيئة ملائمة للمضاربات على العملة وعلى نطاق واسع إلى حد احتراف عدد كبير من المستثمرين المؤسسين لهذه المضاربات كنشاط أساسي لهم وجاءت عملية التحرير المالي المحلي الدولي لتسهيل نشاط المضاربات عبر إلغائها الكثير من القيود التي كانت تحد من النشاط المضاربي. حيث يلاحظ اليوم مئات المليارات من الدولارات تتحرك عبر شبكة الربط الالكتروني بحثا عن فرص للمضاربات واقتناص الأرباح الضخمة والذي يتراوح معدلها ما بين " 20%-50%" ومن التجليات الملموسة للنشاط المضاربي:

- الحالة الانفجارية في سوق تداول العملات من 200 مليار/دولار/ يوميا في منتصف القرن الماضي على 1200 مليار/دولار/ يوميا في منتصف ثمانينات القرن الماضي، وحوالي 1500 مليار/دولار/ يوميا نهاية القرن الماضي.

- أصبحت الاحتياطيات الدولية التي تملكها البنوك المركزية في مختلف أرجاء العالم تبدو هامشية إذا ما قورنت بمئات المليارات من الدولارات التي تتعامل بها البنوك وشركات التامين وصناديق التأمينات الاجتماعية والمعاشات.
- انفجار في تداول الأوراق المالية " الأسهم والسندات" وعدد لا يحصى من المشتقات حيث أصبح في الإمكان أن يؤدي انخفاض سعر الفائدة في الاقتصاد الأمريكي إلى ارتفاع أسعار الأسهم في طوكيو وفرانكفورت أو باريس.. هكذا أصبحت تلك العمليات أشبه بالمغامرة المدروسة Educated Gambling.

وبالنظر لضخامة الأرباح المتحققة في هذا المجال، وسرعة تحققها فإن الكثير من الشركات الصناعية الكبرى والشركات المتعدية الجنسية دخلت المجال وأصبحت أرباحها من عمليات المضاربة والحافظة المالية أكثر بكثير مما تحققه أرباح من إنتاجها الحقيقي.

4- **مخاطر هروب الأموال الوطنية للخارج:** من اخطر ما أفرزته عولمة الأسواق المالية على الاقتصادات المتخلفة والنامية هو ظاهرة تدويل مدخراتها الوطنية في ضوء فتح حساب رأس المال على مصراعيه. والمثير للدهشة في هذا المجال هو التالي: إن معظم البلاد المتخلفة والنامية تعاني من اتساع فجوة مواردها المحلية/ الفجوة بين معدل الاستثمار ومعدل الادخار/ وتعاني من عجز ميزان مدفوعاتها وتعاني من ديون خارجية ضخمة. وكل هذا من جهة، ومن جهة أخرى تسارع البلدان المتخلفة والنامية في فتح أبوابها لرأس المال الأجنبي من خلال منحه الكثير من المزايا والإعفاءات والحوافز، إلا أنها من جهة ثالثة سمحت في ضوء العولمة المالية للكثير من أصحاب المدخرات المحلية أن يخرجوا أموالهم للاستثمار في أي بقعة أخرى من العالم. المستويات السابقة تعكس نوعا غريبا من المفارقات مفاده أن مستوى تدفق المدخرات الوطنية للخارج يتخطى كثيرا حجم ما يرد للبلد من رؤوس أموال أجنبية.. ومن المفارقات المدهشة هناك دول تزيد فيها نسبة الأموال الوطنية الهاربة للخارج إلى تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية للداخل 100% مثل حالة فنزويلا في أوائل ثمانينات القرن الماضي، وهناك دول تمثل فيها رؤوس الأموال الوطنية المستثمرة في الخارج نسبة تتراوح ما بين (50%-95%) من إجمالي ديونها في الخارج وان حجم الهروب للأموال الوطنية في البلاد العربية حسب التقديرات الأخيرة تتراوح ما بين (650-850) مليار/دولار/.

5- **مخاطر دخول الأموال القذرة "غسيل الأموال":** تبرز مخاطر العولمة المالية بسبب كونها تسهل عملية تعرض البلد لموجات من دخول الأموال القذرة عبر آليات التحرير المالي المحلي والدولي، وهي من المخاطر المشروعة بشكل فلكي "الاقتصاد السري Under Ground economy"، ولقد سهلت إجراءات دخول هذه الأموال لتلك البلاد.. كما أن ضغط الحاجة إلى النقد الأجنبي لزيادة حجم الاحتياطات الدولية ولرفع أعباء الديون الخارجية وتمويل احتياجات التجارة الخارجية، فان الكثير من حكومات هذه

البلدان أسهمت وسمحت لهذه الأموال باندماجها في السوق المالي المحلي بغض النظر عن مصدر هذه الأموال القذرة. والمشكلة أن غلاة العولمة المالية، يزعمون أن سد المنافذ على دخول هذه الأموال لا ينسجم مع حرية رأس المال في التنقل!!

6- **إضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية والمالية:** في وضع الاقتصادات الضعيفة الراهنة فإن الصيغة الكاملة للعولمة المالية والتي يتم فيها فتح الحساب الجاري وحساب رأس المال وتتزايد درجة اندماج وتكامل السوق المالي المحلي مع أسواق المال الخارجية، من الراجح سيترتب عليه فقدان الدولة لسيادتها الوطنية في مجال السياسة النقدية والمالية.. ومن هنا تحديدا، وكمثال يمكن ملاحظة، أن بلاد مثل الصين، بالرغم من كونها تنفذ سياسات اقتصاد السوق، وبالرغم من التفوق الواسع لاقتصادياتها بالمفهوم الشامل بالمقارنة مع الاقتصادات العربية، إلا أنها مازالت غير ذاهبة بصيغة الدفعة الواحدة للتحرير المالي. ففي ظل حرية انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود بحثا عن أعلى عائد، قد يتدفق للبلد كميات ضخمة من الأموال وبشكل مفاجئ يدفعها في ذلك انخفاض سعر الفائدة وتردي النمو في البلدان الصناعية وسعيا منها لاغتنام فرصة ارتفاع سعر الفائدة المحلي إذا كان سعر الصرف ثابتا، في هذه الحالة تفقد السلطة النقدية سيطرتها على الكتلة النقدية، مما يؤدي إلى حدوث التضخم وتغيير أسعار الفائدة الحقيقية، لاسيما وان طبيعة الاقتصادات الضعيفة، تجعل من مقدرة السلطات المالية والإدارية على دمج الأموال الجديدة في الاقتصاد الوطني ولفترة قصيرة ضعيفة وأحيانا غائبة، ولربما آثارها السلبية تتجاوز حظوظ الاستفادة منه.

الحقيقة مع تزايد درجة العولمة المالية، تخرج مسألة تحديد سعر الفائدة من سلطة البنك المركزي، حيث ارتباطا مع زيادة حرية حركة رؤوس الأموال تصبح أسعار الفائدة المحلية القصيرة الأجل مرتبطة بشكل متزايد مع أسعار الفائدة الخارجية القصيرة الأجل وبتوقعات الحركة القصيرة الأجل لسعر الصرف، أي حالة تكافؤ سعر الصرف المغطى.

وعليه فإن محاولات بلد ما لوضع أسعار للفائدة وأسعار الصرف لا تتفق مع حالة تكافؤ سعر الفائدة، يمكن أن تؤدي إلى تدفقات كبيرة للداخل أو الخارج لرؤوس الأموال القصيرة الأجل. ومن ثم فإن قدرة البلد على استخدام السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف لتحقيق أهداف متصلة بالاقتصاد الكلي ستصبح مقيدة بزيادة حراك رأس المال، وكما تدل التجارب الراهنة، أصبح ليس بإمكان صانعي السياسة الاقتصادية مع اتجاه الأسواق المالية للتكامل أن يجمعوا بين ثلاث سياسات في آن واحد:

- أسعار الصرف الثابتة؛
- حرية حركة رأس المال؛
- زيادة سعر الفائدة المحلي القصير بفارق لا بأس به عن مستوى سعر الفائدة العالمي القصير الأجل.

7- **تأثير العولمة على السيادة الوطنية:** العولمة المالية ركنها الأساسي تحرير حساب رأس المال، وبتحرير حساب رأس المال، يصبح بالإمكان نقل الاستثمارات من أي مكان تبعا لارتفاع معدل العائد المتوقع. إلا أن الاستثمار يتأثر بالاعتبارات الضريبية، لهذا تلجأ الشركات الكبرى وكبار المستثمرين في البلدان الصناعية إلى الخروج باستثماراتهم إلى المناطق والدول التي تنخفض فيها معدلات الضرائب إلى أدنى الحدود كوسيلة لجذب الاستثمارات الأجنبية، الأمر الذي أدى ليس فقط إلى تخفيض حصيلة موارد الدولة السيادية من الضرائب وإضعاف السياسة المالية في تحقيق أهدافها.. بل مع تزايد خروج رؤوس الأموال للاستثمار في الواحات الضريبية خارج الحدود الوطنية تزداد معدلات البطالة في البلدان التي يحدث فيها هذا الخروج، ولمواجهة هذا السلوك تلجأ الحكومات إلى خفض الضرائب على دخول الشركات وهو ما يؤدي إلى زيادة العجز بالموازنة العامة، وإجبار الدولة على التخلي عن برامجها الاجتماعية. وبالتأكيد إسقاط الملاحظات السابقة على الاقتصادات المتخلفة والنامية متباينة، وهو ما يؤكد التالي: لا توجد روشتة عامة للعولمة المالية تصلح لجميع الاقتصادات الضعيفة، إلا أن المهم أن يكون لها مضمون تنموي وان تقاس نتائجها بمعيار كلي شديد الارتباط بمدى فاعليتها في تحسين مؤشرات الاقتصاد الوطني في المجالات المختلفة.

خلاصة الفصل:

رأينا كيف أن العولمة حظيت باهتمام كبير خلال السنوات الماضية، حيث أصبح هذا المصطلح رائجا في مختلف الكتابات وعلى جميع الألسن. ورأينا كيف أن العولمة، بالرغم من الجوانب المتعددة لها، ارتبطت أساسا بالجانب الاقتصادي وهو ما لحظناه من مختلف التعاريف التي قدمناها، وكيف لعبت المنظمات الاقتصادية الدولية دورا هاما في التعجيل بالعولمة من خلال القوانين والشروط التي تفرضها، وكيف أن الشركات المتعدية الجنسية كانت دافعا لعجلة العولمة من خلال عملياتها على الصعيد العالمي. ورأينا كيف أن سيادة الدولة في اتخاذ القرارات خاصة الاقتصادية قد ضعُفت بفعل العولمة، وان التكتلات الاقتصادية أصبحت وسيلة لتلك الدول لمجابهة العولمة . كما رأينا كيف أن هناك علاقة قوية بين كل من العولمة والتطورات التقنية، وكيف اتجهت نفقات البحث والتطوير، بصفة عامة، نحو الارتفاع. ورأينا أيضا، كيف زادت أحجام التدفقات العالمية من التجارة والاستثمارات الأجنبية المباشرة وهذا خاصة بفعل سياسات التحرير الاقتصادي المنتهجة. وفي الأخير، رأينا الجانب المالي للعولمة من خلال مفهوم العولمة المالية، وكيف ساهمت الكثير من العوامل في دفع العولمة المالية، ورأينا كيف أن العولمة المالية، بالإضافة إلى ما تتضمنه من مزايا، فهي تتضمن أيضا الكثير من المخاطر.

الفصل الثاني
البطالـــــة

☜ مباحث الفصل

- ⇦ تمهيد
- ⇦ المبحث الأول: البطالة: مفهومها، أنواعها وقياسها
- ⇦ المبحث الثاني: تفسير البطالة في الفكر الاقتصادي
- ⇦ المبحث الثالث: التضخم والبطالة... صعود وهبوط منحنى فيليبس
- ⇦ المبحث الرابع: معدل البطالة الطبيعي
- ⇦ خلاصة الفصل

تمهيد:

يعتبر موضوع البطالة من بين أهم المواضيع التي تم التطرق إليها من طرف مختلف مدارس الفكر الاقتصادي، ولو بدرجات وأولويات متفاوتة. وقبل التطرق إلى تفسير تلك الظاهرة لدى مختلف تلك المدارس، يجدر بنا أولا تناول بعض المفاهيم الأساسية التي تكنف هذه الظاهرة من مفهومها، أنواعها، و طرق قياسها وبعض المشاكل المطروحة في هذا الصدد. وقبل هذا وذاك، ينبغي التطرق إلى طبيعة مشكلة البطالة وأسباب دراستها. تم نأتي بعد ذلك إلى تفسير تلك الظاهرة لدى أهم مدارس الفكر الاقتصادي بدءا من المدرسة الكلاسيكية حتى المدرسة النقدية مرورا بالمدارس الماركسية، النيوكلاسيكية، الكينزية. ونتطرق في الأخير إلى التفسير التكنولوجي للبطالة من طرف جوزيف شومبيتر. كما أن احد المواضيع الهامة لأي باحث يتناول موضوع البطالة، هو العلاقة بين هذه الظاهرة وظاهرة التضخم، وهو ما سوف نراه من خلال المبحث الثالث من خلال منحنى فيليبس. ويعتبر مفهوم معدل البطالة الطبيعي من بين المفاهيم الحديثة في مجال دراسة موضوع البطالة، لذا، سوف يتم التطرق إلى هذا المفهوم في المبحث الأخير من هذا الفصل. ومن هنا، فسوف ينقسم هذا الفصل إلى 4 مباحث:

- **المبحث الأول**: البطالة: مفهومها، أنواعها وقياسها.
- **المبحث الثاني**: تفسير البطالة في الفكر الاقتصادي.
- **المبحث الثالث**: التضخم والبطالة... صعود وهبوط منحنى فيليبس.
- **المبحث الرابع**: معدل البطالة الطبيعي.

المبحث الأول: البطالة: مفهومها، أنواعها وقياسها:

المطلب الأول: مشكلة البطالة:[1]

" لماذا تعتبر البطالة مشكلة تتطلب حلا؟

للإجابة عن هذا السؤال، سنفترض مؤقتا أن المعنى المقصود بالبطالة هو بقاء بعض من الناس في المجتمع بلا عمل، أو على الأقل لأنهم يقومون بأعمال تستغرق جزءا فقط من طاقتهم أو وقتهم. وبناء على هذا المفهوم، لا بد أن تمثل البطالة مصدر للخسارة الاقتصادية، والاجتماعية، كما لابد أن تمثل قوة العمل والمساهمة في الإنتاج مصدرا للكسب الاقتصادي والاجتماعي. ولعل ابسط ما نقيس به هذه الخسارة هو مقدار الإنتاج الذي " **ضاع** " على المجتمع من بقاء جزء من قواه العاملة متعطلة عن المساهمة في عملية الإنتاج. أضف إلى ذلك ما تمثله البطالة من أذى شخصي يقع عبئه على كاهل تلك الفئة من الناس التي بقيت معزولة عن تلك المساهمة، على الرغم من رغبتها وقدرتها على ذلك.

ما تمثله البطالة من خسارة في الإنتاج والموارد:

يعتبر " العمل "، من وجهة نظر الاقتصاد، احد عوامل الإنتاج الرئيسية. وبالتالي، يعتبر بقاء هذا العنصر الإنتاجي معطلا وغير مستخدم، كليا أو جزئيا، انتقاصا من إمكانيات الإنتاج. ولهذا السبب، تعتبر البطالة ظاهرة مرادفة للحالات التي تنشأ فيها الفجوات الانكماشية، وذلك عندما ينخفض مستوى الإنتاج الجاري (Y) عن مستواه المتاح (Y_e).

ولعل أكثر ما في شأن البطالة من خطورة أن استمرارها لفترة طويلة قد يتسبب في ضياع كفاءة القوى العاملة، وبالتالي ازدياد الحاجة إلى إعادة تأهيل وتدريب القوى، وما يترتب على ذلك من تكاليف أو إهدار للموارد النادرة.

ما تمثله البطالة من خسارة في الإيرادات الحكومية:

نذكر في هذا السياق مجالين يمكن من خلالهما أن تتسبب البطالة في خسارة الحكومة لجزء من إيراداتها المتوقعة. ففي المجال الأول، يتعذر على من لا يعمل، ومن ليس له وظيفة، أن يقوم بدفع ضرائب عن دخله، اللهم إلا إذا كان له مصادر أخرى للدخل غير عمله. وفي المجال الثاني، يستحق من لا يعمل، ومن ليس له وظيفة محددة الحصول على الضمان الاجتماعي وغيرها من التحويلات الحكومية، وبالتالي فإن هذا من شأنه أن يستنزف الموارد الحكومية والتي كان من الممكن استعمالها في تمويل نفقات أخرى.

ما تستلزمه البطالة من تعويضات مالية:

تلزم تشريعات العمل، في البلدان المتقدمة اقتصاديا، منشآت الأعمال بدفع مبالغ نقدية لمن تقوم بتسريحهم من العمل، وخاصة أولئك الذين امضوا مدة محددة في عملهم (أكثر من سنتين)، وذلك

[1] د. اسامة بشير الدباغ و د. اثيل عبد الجبار الجومرد: المقدمة في الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، 2003، دار المناهج للنشر والتوزيع، ص ص 378-377.

كتعويض عن حالة البطالة التي انتهوا إليها (redundancy payments). ومما لا شك فيه أن هذا الأمر سيؤدي إلى زيادة نفقات تلك المنشآت، في الوقت الذي قد تكون فيه في أمس الحاجة إلى تخفيض تكاليفها.

وفي الواقع، قد تؤدي مثل هذه التشريعات إلى خلق مصدرين للتشوه في أسواق العمل، فمن ناحية، قد تتردد منشآت الأعمال في زيادة ما تستخدمه من الأيدي العاملة خوفا مما قد يترتب على ذلك مستقبلا، وخاصة في أوقات الانكماش والركود الاقتصادي، من ضرورة القيام بدفع تعويضات عن البطالة. ومن ناحية أخرى، قد تجد منشآت الأعمال نفسها مضطرة في فترات الركود والانكماش إلى الاحتفاظ بعدد من العمال اكبر مما هي في حاجة إليه، ذلك خشية أن تتحمل، في حالة تسريحهم، الأعباء المالية التي تفرضها تعويضات البطالة. وقد يؤدي ذلك إلى انخفاض الإنتاجية بسبب زيادة عدد المستخدمين عما تحتاجه تلك المنشآت فعلا.

المطلب الثاني: مفهوم البطالة:[1]

لا شك في أن أول سؤال منطقي يواجهنا في...هذه الدراسة هو: من هو العاطل Unemployed؟. ولأن هذا السؤال يبدو لأول وهلة بسيطا جدا، فقد يسارع القارئ بالإجابة عنه بالقول: إن العاطل هو من لا يعمل not working. بيد أننا نبادر بالرد على هذا القارئ بالقول: إن هذا التعريف غير كاف، بل وغير دقيق. حقا، إن من أهم صفات العاطل انه لا يعمل، ومع ذلك، فهناك عدد كبير من الأفراد لا يعملون لأنهم ببساطة لا يقدرون على العمل، مثل الأطفال والمرضى والعجزة وكبار السن والذين أحيلوا إلى التقاعد ويحصلون الآن على معاشات. فهؤلاء لا يصح اعتبارهم عاطلين، لان العاطلين يجب أن يكونوا قادرين على العمل. كذلك تجدر الإشارة إلى انه من المحتمل أن يكون هناك عدد من الأفراد القادرين على العمل والذين لا يعملون فعلا، ومع ذلك لا يجوز اعتبارهم عاطلين لأنهم لا يبحثون عن عمل not seeking work، مثل الطلبة الذين يدرسون في المدارس الثانوية والجامعات والمعاهد العليا، ممنْ بلغوا سن العمل (عادة 16 سنة). فهؤلاء، رغم توافر قدرتهم على العمل لا يبحثون عن العمل، لأنهم يفضلون تنمية قدراتهم ومهاراتهم بالدراسة على النحو الذي يفيدهم مستقبلا في الحصول على وظائف ذات أجور أعلى، ولهذا لا يصح إدخالهم في دائرة العاطلين. كذلك هناك بعض الأفراد القادرين على العمل ولكنهم لا يبحثون عنه لأنهم أحبطوا تماما discouraged، لأن جهودهم في البحث عن العمل في الفترة الماضية لم تُجدِ، ومن ثم أصبحوا متشائمين وكفوا عن البحث عن فرص للعمل. كذلك قد يوجد بعض الأفراد القادرين على العمل ولكنهم لا يبحثون عن عمل لأنهم في درجة من الثراء تجعلهم في غنى عن العمل، فهؤلاء – أيضا – لا يعتبرون عاطلين.

ومن ناحية أخرى، ربما يوجد عدد من الأفراد الذين يعملون فعلا ويحصلون على اجر أو راتب، غير أنهم مع ذلك يبحثون عن عمل أفضل. وهؤلاء، رغم أنهم سجلوا أنفسهم في مكاتب العمل كعاطلين، لا

[1] د.رمزي زكي: الاقتصاد السياسي للبطالة...، مرجع سبق ذكره، ص ص 15-17.

يجوز اعتبارهم كذلك. وهناك بعض العمال والموظفين الذين يعملون لبعض الوقت بغير إرادتهم، ويرغبون في العمل طوال الوقت، ولهذا فهم يبحثون عن مثل هذا العمل. ومع ذلك فإن إحصاءات العمل غالبا لا تعتبر هؤلاء ضمن العاطلين حتى لو كانوا يعملون ساعة واحدة في الأسبوع، فمثل هؤلاء يمكن تصنيفهم بأنهم في حالة نقص للتشغيل Underemployment، ويجب أخذهم بعين الاعتبار عند وضع إحصاءات البطالة. وعليه نستنتج انه ليس كل من يبحث عن عمل يعد عاطلا. كذلك يوجد هناك بعض الأفراد الذين لا يعملون لحظة إجراء التعداد، أو وقت إعداد إحصاء البطالة، ولكنهم لا يصنفون ضمن دائرة البطالة، لان لهم وظيفة أو عملا تغيبوا عنه بصفة مؤقتة، بسبب المرض أو الإجازة، أو لأي أسباب شخصية أخرى.

من ذلك يتبين لن، انه ليس كل من لا يعمل عاطلا. وفي الوقت نفسه، ليس كل من يبحث عن عمل يعد ضمن دارة العاطلين، وان دائرة من لا يعملون اكبر بكثير من دائرة العاطلين...(انظر الشكل رقم 2-1). وعموما هناك شرطان أساسيان ويجتمعان معا، لتعريف العاطل بحسب الإحصاءات الرسمية، وهما:

1- أن يكون قادرا على العمل.
2- أن يبحث عن فرصة للعمل.

وتأسيسا على ذلك يُجمع الاقتصاديون والخبراء - وحسب ما أوصت به منظمة العمل الدولية ILO- على تعريف العاطل بأنه: " كل منْ هو قادر على العمل، وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى". وينطبق هذا التعريف على العاطلين الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة، وعلى العاطلين الذين سبق لهم العمل واضطروا لتركه لأي سبب من الأسباب.

الشكل رقم 2-1: إيضاح من هم العاطلون؟

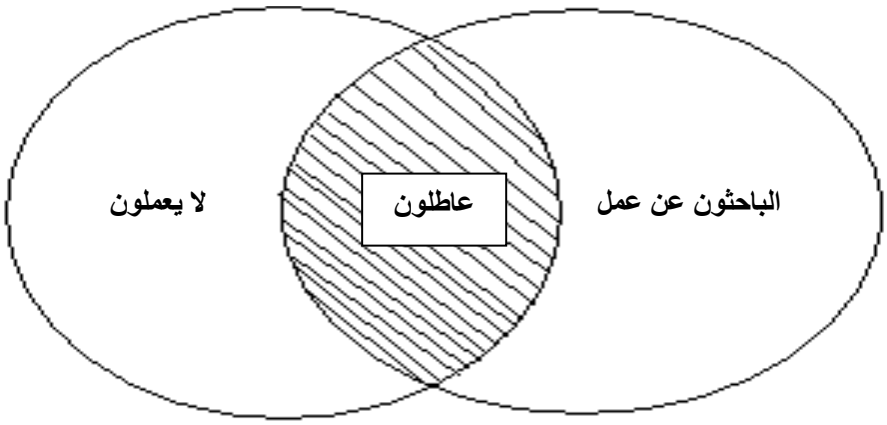

المطلب الثالث : أنواع البطالة

هناك عدة أنواع من البطالة:

البطالة الدورية(Cyclical unemployment):[1]

من المعلوم أن النشاط الاقتصادي، بجميع متغيراته في الاقتصادات الرأسمالية، لا يسير عبر الزمن بوتيرة واحدة منتظمة، بل تنتاب هذا النشاط فترات صعود وهبوط دورية أشبه بحركة " الزجزاج ". ويطلق على حركة التقلبات الصاعدة والهابطة للنشاط الاقتصادي، والذي يتراوح مداها الزمني بين ثلاث وعشر سنين، مصطلح "الدورة الاقتصادية" Business Cycles التي لها خاصية التكرار والدورية. وتتكون الدورة الاقتصادية من مرحلتين ومن نقطتي تحول Turning Points. والمرحلة الأولى هي مرحلة الرواج والتوسع Expansion يتجه فيها حجم الدخل والناتج والتوظف نحو التزايد، إلى أن يصل التوسع منتهاه بالوصول إلى نقطة الذروة Peak أو قمة الرواج، وعندها تحدث الأزمة(وهي نقطة تحول) وبعدها يتجه حجم النشاط الاقتصادي بجميع مكوناته(الدخل والناتج والتوظف...) نحو الهبوط الدوري، ليدخل الاقتصاد القومي مرحلة الانكماش Recession إلى أن يبلغ الهبوط منتهاه بالوصول إلى نقطة قاع الانكماش Trough، وبعدها مباشرة يبدأ الانتعاش Recovery ، (وهي نقطة تحول) يتجه بعدها حجم النشاط الاقتصادي نحو التوسع مرة أخرى... وهكذا...

ورغم انه لا توجد دورتان اقتصاديتان تتشابهان من حيث حدة التقلبات والعمق الزمني لهما، فإن جميع الدورات الاقتصادية لها سمات مشتركة متشابهة. بمعنى انه لو توقع احد الاقتصاديين أن اقتصاد بلد ما سيدخل بعد فترة قصيرة قادمة مرحلة الكساد، فإنه يستطيع أن يرصد مقدما المعالم الأساسية لهذه المرحلة كما يلي:

1- سوف تهبط مشتريات السلع الاستهلاكية بشكل واضح، وسوف تتزايد نتيجة لذلك المحزونات غير المرغوب فيها من السلع الاستهلاكية المعمرة، كالسيارات والأجهزة الكهربائية. وكنتيجة لرد فعل أصحاب الأعمال على هذا الهبوط بخفض حجم إنتاجهم، فإن الدخل القومي الإجمالي سوف يهبط، ويهبط معه أيضا الإنفاق الاستثماري.
2- سينخفض الطلب على العمالة، وسيأخذ هذا الانخفاض في البداية شكل خفض ساعات العمل، ثم في مرحلة تالية تسريح العمال، وبالتالي ارتفاع معدل البطالة.
3- مع هبوط حجم الإنتاج، سيهبط بالتبعية الطلب على المواد الخام والوسيطة، وستنخفض نتيجة لذلك أسعار كثير من السلع. على أن الأجور وأسعار منتجات الصناعات التحويلية لن تهبط بسرعة في بداية الكساد.

[1] د. رمزي زكي: الاقتصاد السياسي للبطالة...، مرجع سبق ذكره، ص ص 26-29.

4- ستتدهور معدلات الأرباح في قطاع الأعمال بسرعة في بداية الكساد، وستهبط معها أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية، ويسيطر التشاؤم على المستثمرين، وسينخفض أيضا الطلب على القروض من الجهاز المصرفي، وتنخفض نتيجة لذلك أسعار الفائدة.

أما مرحلة الانتعاش أو التوسع أو الرواج، فيمكن القول أن سماتها الأساسية تكاد تكون نقيض ما ذكرنا حالا عن حالة الكساد. وما يهمنا في هذا الخصوص، هو أن نلحظ أن أهم سمات حركة الدورة الاقتصادية هي التقلبات التي تحدث في الطلب على العمالة وما يواكبها من تقلبات في معدل البطالة. فقد رأينا أن من أهم سمات مرحلة الكساد ارتفاع معدل البطالة، وان من أهم سمات مرحلة التوسع انخفاض معدل البطالة. وهذا هو المقصود بالبطالة الدورية Cyclical Unemployment.

الشكل رقم 2-2: الدورة الاقتصادية والبطالة

الاقتصاد السياسي للرأسمالية، ترجمة: د.صامويل عبود ، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 86.

البطالة الهيكلية: Structural Unemployment:[1]

وهي بطالة طوعية، تحدث نتيجة لعوامل مختلفة والتي منها:

1. البحث عن وظيفة أفضل تتوافق مع طموحات الأشخاص العاطلين المعنيين في مراكز إدارية واجتماعية معينة أو تتلاءم مع أذواقهم في مواصفات العمل وظروف انجازه.
2. إن تشريعات الأجور الأدنى وضغوط نقابات العمل وأجور الكفاءة Efficiency Wage Rate تفرض على المؤسسات تأكيد مؤهلات عالية تتطابق مع مواصفات الوظائف المعروضة.
3. توافر الوظائف الملائمة في أقاليم أو مواقع جغرافية من الصعوبة الإقامة فيها، لأسباب تتعلق بقيود إدارية أو سياسية أو اجتماعية أو لغوية. مثل استمرار بطالة عمال مناجم الفحم لعدة سنوات في بعض الدول الصناعية مثل الولايات المتحدة بسبب صعوبات انتقالهم مع أسرهم إلى أماكن أخرى للالتحاق بمهن تتناسب مع خبراتهم.
4. تفاوت الأجور بين المناطق أو المنشآت المختلفة، يدفع العاملين إلى ظاهرة دوران العمل (مع بقاء الأمور الأخرى على حالها ...)، وهنا فإن الفترة الواقعة بين ترك العمل الأولي والالتحاق بالعمل البديل فترة تعطل.
5. إن التغييرات التي تحدث في الأذواق أو التكنولوجيا أو الضرائب أو المنافسة والتي تؤثر سلبا في الطلب على مهارات معينة، فمثلا إن تدهور الطلب على الأواني النحاسية بسبب منافسة الأواني المصنوعة من الألمنيوم الخفيف قد أدى إلى انهيار الصناعة الحرفية (للنحاسيات)، ولم يكن باستطاعة العاملين فيها من التحول السريع إلى نشاطات قائمة وهي أصلا تتسم في البلدان النامية بالضييق في استيعاب القوى العاملة العاطلة أو لا تتلاءم مع مؤهلات الحرفيين السابقين. وهكذا الحال بالنسبة لصناعة الملابس الشعبية التقليدية في غالبية بلدان العالم التي تحول الطلب عنها بسبب تغيير الأذواق أو ارتفاع الأثمان.

   وكذلك مع دور تكنولوجيا المعلومات في تطوير الحاسبات الشخصية وشبكات الاتصالات الدولية، حيث أهملت وظائف عديدة بسبب القفزات الكبيرة في كفاءات الأداء لعمليات الإنتاج والتبادل وفي مختلف النشاطات السلعية والخدمية والتي شهدت وتائر متصاعدة من حيث الحجم والسرعة والتكلفة.
6. إدخال تحولات هيكلية في التنظيمات الإدارية والعسكرية، فمثلا إن تقليص عدد العاملين في الجيش بقرار سياسي قد ينعكس على عدد كبير من الناس الذين لا يجدون مؤهلا مناسبا لهم في النشاطات المدنية في فترات قصيرة نسبيا.

[1] أ.د. هوشيار معروف: تحليل الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، 2005، دار صفاء للنشر والتوزيع- عمان، ص ص211-212.

وبشكل عام، قد تستمر هذه البطالة لفترات قد تطول عدة سنوات، وهنا بمرور الزمن تهبط المنفعة الحدية للبحث عن العمل في الأسواق السائدة وخاصة عندما تتناقص الفرص المتاحة محليا أو إقليميا مما يزيد من الإحباط، وقد يرفع ذلك التكلفة الفرصية للدخول المهملة مع توافر بدائل أفضل.

البطالة الاحتكاكية:[1]

تنشأ البطالة الاحتكاكية عندما يجد العاطلون عن العمل صعوبة في الانتقال إلى الوظائف والأعمال الشاغرة والمتوفرة. ولهذا السبب فإن ظاهرة البطالة الاحتكاكية تفسر لماذا يستمر بعض من العمال في حالة بطالة على الرغم من توفر فرص عمل تناسبهم. ويعتبر صغار السن، وخريجو المدارس، والجامعات، والمعاهد المهنية، الذين يتم إضافتهم سنويا إلى سوق العمل جريا وراء وظيفة، احد أهم مصادر البطالة الاحتكاكية. ومن المصادر الأخرى للبطالة الاحتكاكية، أولئك العاملون الذين يتركون الأعمال والوظائف التي يقومون بها بحثا عن أعمال ووظائف جديدة. وقد يكون الحافز الذي دفع هؤلاء إلى ترك الأعمال التي يقومون بها، هو ببساطة عدم الرضا عن ظروف العمل، في حين قد يكون الفصل من العمل هو السبب في البطالة الاحتكاكية. وعلى أية حال، **" فإن المعيار الذي يميز البطالة الاحتكاكية عن غيرها من أنواع البطالة الأخرى هو انه قد يقوم الشخص بالبحث عن عمل خلال فترة عمله.**

وفي الغالب، تنشأ البطالة الاحتكاكية بسبب صعوبة الحركة الانتقالية من موقع أو إقليم إلى موقع أو إقليم جغرافي آخر.

وهنالك العديد من الأسباب التي تعمل على زيادة هذه الصعوبة نذكر منها:

1- الروابط العائلية والاجتماعية.
2- تكاليف الانتقال.
3- عدم توفر المعلومات الكافية حول فرص العمل في الأقاليم الأخرى.
4- المشاكل المتعلقة بترتيبات السكن، والإقامة، والتكيف الاجتماعي، والنفسي.

كما تنشأ البطالة الاحتكاكية بسبب صعوبة الانتقال من وظيفة إلى وظيفة أخرى. وتنشأ هذه الصعوبة لأسباب متعددة نذكر منها:

1- الافتقار إلى المهارة والخبرة اللازمة في الأعمال الجديدة.
2- التغير المستمر في الوصف الوظيفي للأعمال والمهن المختلفة، الأمر الذي يتطلب اكتساب مهارات منوعة ومتجددة باستمرار.
3- صعوبة التكيف الوظيفي الناشئ عن تقسيم العمل والتخصص الدقيق.

[1] د. اسامة بشير الدباغ و د. اثيل عبد الجبار الجومرد، مرجع سبق ذكره، ص 391.

البطالة الاختيارية والبطالة الإجبارية:[1]

البطالة الاختيارية Voluntary Unemployment هي حالة يتعطل فيها العامل بمحض اختياره وإرادته، حينما يقدم استقالته عن العمل الذي كان يعمل به، إما لعزوفه عن العمل وتفضيله لوقت الفراغ (مع وجود مصدر آخر للدخل والإعاشة)، أو لأنه يبحث عن عمل أفضل يوفر له أجرا أعلى High-paying Job وظروف عمل أحسن. فقرار التعطل هنا اختياري، لم يجبره عليه صاحب العمل.

أما حالة البطالة الإجبارية Involuntary فهي الحالة التي يتعطل فيها العامل بشكل جبري، أي من غير إرادته أو اختياره. وهي تحدث عن طريق تسريح العمال، أي الطرد من العمل بشكل قسري، رغم أن العامل راغب في العمل وقادر عليه وقابل لمستوى الأجر السائد. وقد تحدث البطالة الإجبارية عندما لا يجد الداخلون الجدد لسوق العمل فرصا للتوظف، رغم بحثهم الجدي عنه وقدرتهم عليه وقبولهم لمستوى الأجر السائد. وهذا النوع من البطالة يسود بشكل واضح في مراحل الكساد الدوري في البلدان الصناعية. وقد تكون البطالة الإجبارية احتكاكية أو هيكلية...

البطالة المقنعة:[2]

وهي تعطل غير ملموس وغير قابل للقياس الكمي، كما هو في الأنواع الأخرى للبطالة، يستمر خلالها العاطلون في حياتهم الاعتيادية وقد يتلقون دخولهم المحددة (أو غير المحددة) مسبقا دون أي انقطاع، ومن مؤشراتها: انخفاض الناتج الحدي للعمل إلى الصفر وحتى إلى دون الصفر، وتدهور مرونة الإنتاج إلى العمل لتصبح صفرا أو سالبة ويتجاوز حجم العمل حجم الرأسمال بأضعاف.

ويشيع هذا النوع من البطالة في البلدان النامية وفي مختلف القطاعات والأقاليم والمؤسسات، وخاصة في:

1. الزراعة عندما يسود المجتمع الريفي الاقتصاد المعيشي الكفاف Subsistence والاستهلاك الذاتي العائلي للمحصول ويرتفع معدل نمو السكان ويتناقص الوقت المخصص للعمل الإنتاجي وخاصة عندما يعاني النشاط الزراعي من انخفاض خصوبة الأرض وقلة مياه الري، أو صعوبة تصريف المياه وضآلة المكائن الحديثة وتقليدية الأساليب المتبعة والأدوات المستخدمة وتشوه علاقات الإنتاج ما بين الملاك (أي أصحاب الأراضي) والفلاحين.
2. خدمات الإدارة الحكومية، حيث أن السلطات التنفيذية تعمل على استيعاب اكبر عدد من خريجي المدارس والمعاهد والكليات وذلك بغض النظر عن مؤهلاتهم الحقيقية ومدى تناسبها مع مواصفات الوظائف المعروضة.

[1] د.رمزي زكي: الاقتصاد السياسي للبطالة...، مرجع سبق ذكره، ص 34.
[2] أ.د. هوشيار معروف، مصدر سبق ذكره، ص ص 213-214.

ومما يوسع من نطاق البطالة المقنعة ضمن الإدارة الحكومية هو التنظيم غير الرسمي الذي يعتمد سلوكيات غير حضارية (وغير موضوعية) في قرارات الاختيار والتطوير والتنسيب الوظيفي مثل التوسط والتشبث والمحسوبية والمنسوبية. وإحلال مبدأ (الولاءات العائلية أو القبلية أو الإقليمية أو العنصرية) محل الكفاءات الوظيفية (العلمية أو التكنيكية أو المهنية). وبالتالي تتكرر حالات عدم التوافق التام بين المؤهلات الشخصية والمواصفات الوظيفية بالإضافة إلى تكالب الكثير من منتسبي الدوائر الحكومية وحتى المؤسسات الأكاديمية على المراكز العليا وبمختلف الأساليب أو الوسائل غير المشروعة.

وهكذا تكون الإنتاجية الحقيقية دون معدل الأجر ونظرا لتأثير التشوهات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية في البلدان النامية على نشوء واستمرار البطالة المقنعة فإن هذه الظاهرة قد تستمر لفترة إلى أن تحدث تحولات جذرية في الاقتصاد والمجتمع وإدارة الدولة.

البطالة السافرة:[1]

يقصد بالبطالة السافرة، حالة التعطل الظاهر التي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة، أي وجود عدد كبير من الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه عند مستوى الأجر السائد، دون جدوى. ولهذا فهم في حالة تعطل كامل لا يمارسون أي عمل. وليس بخاف، أن البطالة السافرة يمكن أن تكون احتكاكية أو هيكلية أو دورية. ومدتها الزمنية قد تطول أو تقصر بحسب طبيعة نوع البطالة وظروف الاقتصاد القومي. وفي البلدان الصناعية يتزايد حجم ومعدل البطالة السافرة في مرحلة الكساد الدوري. وعادة ما يحصل العاطل على إعانة بطالة وأشكال أخرى من المساعدات الحكومية. أما في البلاد النامية، فإن البطالة السافرة أكثر قسوة وإيلاما بسبب عدم وجود نظام لإعانة البطالة، وبسبب غياب أو ضآلة برامج المساعدات الحكومية والضمانات الاجتماعية.

البطالة الموسمية Seasonal Unemployment:[2]

تسود البطالة الموسمية غالبا في نشاطات البناء والإنشاءات والزراعة والسياحة في أشهر الشتاء في الأقاليم التي تعاني من تقلبات شديدة في المناخ، حيث تهبط الحرارة إلى دون درجات الانجماد وتهطل الأمطار أو تسقط الثلوج بغزارة ولعدة أشهر.

ولا شك أن إدخال وسائل حديثة في الزراعة وخاصة البيوت الزجاجية وتنويع النشاطات السياحية قد يسهمان إلى حد كبير في تقليل حدة البطالة الموسمية، كما وتظهر فرص جديدة للعمل في موسم الشتاء مثل الإفادة من تزايد عطلات أعياد بعض المهن التي تلائم الظروف المناخية السائدة.

[1] د.رمزي زكي: الاقتصاد السياسي للبطالة...، مرجع سب ذكره، ص ص 33-34.
[2] أ.د. هوشيار معروف، مصدر سبق ذكره، ص 214.

المطلب الرابع : قياس البطالة وبعض مشاكل إحصائها:

لقياس معدل البطالة يمكن أن ننطلق من الشكل التالي:

الشكل رقم: 2-3: إيضاح كيفية تقسيم السكان في سن العمل؟

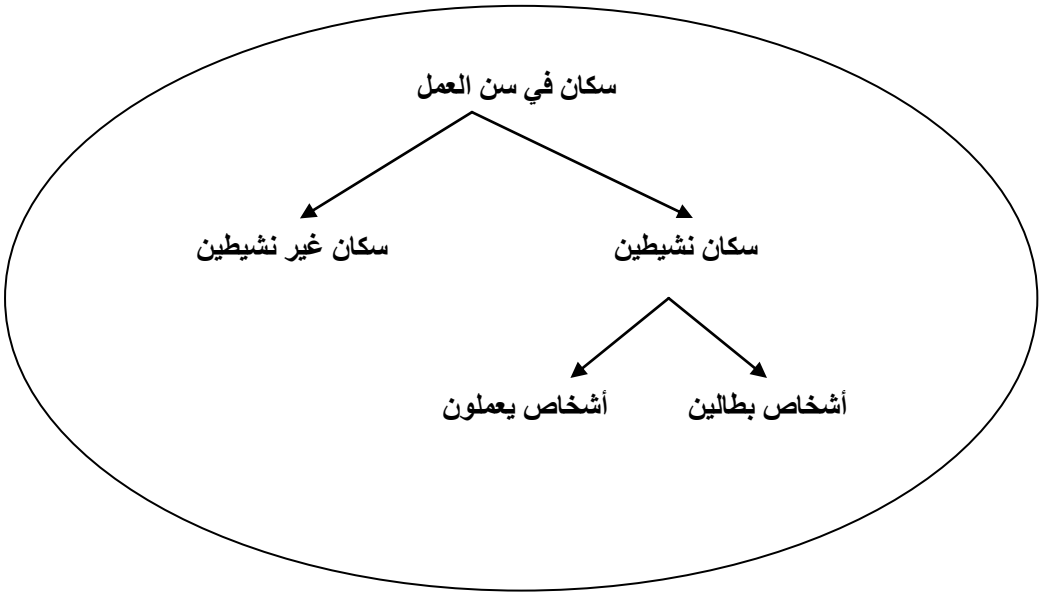

Source : François Rycx : Economie du travail,P.19.
(http://homepages.ulb.ac.be/%7Efrycx/Slides_EcoTrav/S_chap1-2.pdf

ومن خلال هذا الشكل يظهر بوضوح انه ليس كل من يبلغ سن العمل يتم عده ضمن فئة القوة العاملة (السكان النشطين). فهذه الأخيرة تضم الأشخاص الذين لديهم عمل (السكان الناشطين المشتغلين) والذين ليس لديهم عمل ولكن يبحثون عنه (البطالين). وبالتالي فإن أشخاص من قبيل الأطفال، المتقاعدين، والأشخاص في سن العمل الذين لا يبحثون عن عمل، لا يعتبرون ضمن فئة السكان النشطين[1]. وتعتمد فئة السكان الناشطين على متغيرين رئيسيين:[2]

- **الديمغرافيا**: حيث أن السكان الناشطين مستقبلا تعتمد على معدل الولادة في الدولة. فكلما كان هذا المعدل مرتفعا، سيكون السكان النشطين مهم عندما تصل فئات العمر تلك إلى سوق العمل.
- **معدل النشاط**: وهو الذي يمثل العلاقة بين السكان النشطين ومجموع السكان. ويختلف هذا المعدل تبعا لعدة عوامل: معدل التمدرس، معدل نشاط المرأة، سن التقاعد...الخ.

ويمكن القول أن هناك عدة أسباب تؤدي إلى زيادة عرض العمل (السكان النشطين)، منها:[3]

1- زيادة عدد الشباب الملتحقين بالعمل، سواء جمع هؤلاء بين الدراسة والوظيفة أو تركوا الدراسة لظروف اقتصادية غير ملائمة.

[1] LASARY : L'économie générale, P.40.
[2] Ibid., P.41.
[3] أ.د. هوشيار معروف، مرجع سبق ذكره، ص ص 206-207.

2- حدوث هجرة داخلية، وقد تكون مصادر هذه الهجرة بلدان أخرى أو أقاليم أو مناطق أخرى ضمن نفس البلد وبحث هؤلاء المهاجرين عن الوظائف.

3- توفير فرص أوسع أمام النساء لممارسة الوظائف، ويمكن أن يحدث ذلك من خلال تغيير التشريعات المقيدة لعمل المرأة أو اتساع المجالات الأكثر توافقا مع توجهات النساء وقدراتهن البدنية أو استعداداتهن السيكولوجية مثل النشاطات الخاصة بالحاسبات الالكترونية والأعمال المكتبية والبحوث الاجتماعية والتحليلات المختبرية، وهذا ما حدث تماما مع التحولات التكنولوجية التي شهدتها العقود اللاحقة للحرب العالمية الثانية...

ويمكن حساب معدل البطالة كما يلي:[1]

- نرمز لفئة السكان في سن العمل ب PAT؛
- نرمز لفئة السكان الغير نشطين ب PI؛
- نرمز لفئة السكان النشطين (قوة العمل) ب PA؛
- نرمز لفئة العاطلين عن العمل ب CH؛
- نرمز لفئة السكان المشتغلين ب E؛
- نرمز لمعدل البطالة ب TC؛
- نرمز لمعدل العمالة ب TE؛
- نرمز لمعدل النشاط ب TA.

ومن هنا، يمكن الحصول على معدل البطالة، حيث أن هذا الأخير يتم الحصول عليه من خلال قسمة السكان العاطلين عن العمل على السكان النشطين والكل مضروب في مئة. وتكون الصيغة كما يلي:

$$TC = (PC/PA)*100 \longrightarrow \textbf{معدل البطالة}$$

كما يمكن الحصول على معدلات أخرى:

$$TA = (PA/PAT)*100 \longrightarrow \text{معدل النشاط}$$

$$TE = (E/PAT)*100 \longrightarrow \text{معدل العمالة}$$

ويمكن أن نورد المثال التالي حول كيفية حساب معدل البطالة (والمعدلات الأخرى):

لنفترض المعطيات التالية:

[1] Ces calculs sont basés sur: François Rycx, op.cit., PP.20-24.

- السكان في سن العمل (PAT): 20 مليون نسمة؛
- السكان الغير نشطون (PI)(لمختلف الأسباب المشروحة سابقا): 4 مليون نسمة.
- السكان المشتغلون (E): 15 مليون نسمة.

ومن هنا يمكن حساب معدل البطالة (والمعدلات الأخرى) كما يلي:

المتغير	النتيجة
عدد السكان النشطون	PA = PAT-PI = 20- 4=16
عدد البطالين	PC = PA-E = 16-15 = 1
معدل البطالة	TC =(PC/PA)*100 = (1/16)*100 = 6.25%
معدل النشاط	TA =(PA/PAT)*100 = (16/20)*100 = 80%
معدل العمالة	TE =(E/PAT)*100 = (15/20)*100 = 75%

من ناحية أخرى، فإن هناك ثلاث طرق يتم استخدامها من طرف الحكومات لقياس البطالة:[1]

الطريقة الأولى:

وتستعمل بلدان عديدة أسلوب الدراسة الاستقصائية بالعينة لجمع المعلومات عن مراكز الأفراد من حيث العمالة. وتولد الدراسات الاستقصائية للقوة العاملة بيانات بشأن عدد العمال العاطلين ومجموع القوة العاملة، مما يولد معلومات بشأن عنصري معدل البطالة معا. ويُعتقد، بصفة عامة، أن الدراسات الاستقصائية المصممة تصميما جيدا توفر تغطية للعمالة والبطالة تفوق ما توفره الأساليب الأخرى، وان كان تصميمها وتنفيذها يكلفان كثيرا. ويرجح أن تكون الدراسات الاستقصائية التي تبقى أسماء المستجوبين قيد الكتمان انجح ما يُستخدم في قياس العمالة والبطالة في القطاع غير النظامي، إذ يفضل العديد من العمال عدم تحديد شخصياتهم.

الطريقة الثانية:

وتستمد تقديرات البطالة أيضا من البيانات المتعلقة بالأشخاص المسجلين لدى الهيئات التي تصرف مستحقات تامين البطالة. وفي بعض البلدان، تُستخدم أيضا صناديق المستحقات النقابية كمصدر للمعلومات المتعلقة بالبطالة. ولأن هذه المصادر لا تحصي إلا الأشخاص المستحقين للتعويض، فإن التقديرات لا تمثل السكان تمثيلا صحيحا قدر ما تفعل الدراسات الاستقصائية للقوة العاملة.

[1] تقرير الحالة الاجتماعية 1997، مصدر سبق ذكره، الإطار 7-1، ص 211.(مع بعض التصرف)

الطريقة الثالثة:

حساب عدد العاطلين بالنظر إلى البيانات المتعلقة بطالبي الوظائف المسجلين لدى مكاتب التشغيل. وفيما يختص بالبيانات المستمدة من كشوف تعويضات البطالة، تثور الشكوك حول مدى صحة تمثيل هذه العينة للواقع. وفي البلدان التي تزداد فيها فعالية مكاتب التشغيل في إيجاد العمل المناسب للباحثين عنه يحتمل تسجيل نسبة عاطلين أعلى. وعلاوة على ذالك، يرجح أن تتوصل مكاتب التشغيل إلى نسبة من العاطلين في المدن أعلى من نسبتهم في المناطق الريفية. إذ أن من الأرجح أن تحسب البطالة في مجال الزراعة حسابا ناقصا إذا قورنت بالبطالة في مجال الصناعة التحويلية.

واستخدام مثل هذه الأساليب المختلفة من اجل حساب البطالة يمكن أن يؤدي إلى الحصول على نتائج مختلفة. فعلى سبيل المثال، من خلال مسح القوة العاملة بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية في فصل الربيع سنة 1996، اظهر أن البطالة زادة ب 11000 عاطل عن العمل، في حين عرفت البطالة انخفاضا على مدى نفس الفترة ب 46000 عاطل عن العمل حسب تقدير استمد من بيانات تأمينات البطالة. والفارق يُعزى إلى أن البعض من العمال العاطلين توقفوا عن المطالبة باستحقاقاتهم وهذا نظرا لانتهاء مدة استحقاقهم لها أو لأنهم توقفوا عن البحث عن العمل. كما انه في الدول ذات الاقتصاديات الانتقالية، فإن البيانات المتعلقة بمستويات البطالة التي يتم جمعها من مسوح القوى العاملة يمكنها أن تتعدى بمعامل 3 أو أكثر أحجام البطالة التي تم تقديرها بفضل البيانات التي تم جمعها بواسطة مكاتب التشغيل.[1]

من ناحية أخرى، كثيرا ما تثير الإحصاءات الرسمية المقدمة حول البطالة الكثير من الجدل حول مدى دقتها وشمولها والى أي مدى تعكس مشكلة البطالة، فالتعريف الشائع للبطالة والموصى به من طرف منظمة العمل الدولية والذي ينص على أن العاطل هو كل شخص يبلغ سن العمل ويكون قادرا على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند الأجر السائد لكن دون جدوى، ولأخذ بهذا التعريف سوف يؤدي إلى معدلات ضئيلة للبطالة نظرا لان هناك فئات متعطلة لا تشملها الإحصائيات الرسمية.[2] من هذه الفئات نذكر:[3]

1- العمال المحبطين Discouraged Workers أي هؤلاء الذين هم بالفعل في حالة بطالة ويرغبون في العمل، ولكنهم ليأسهم ولكثرة ما بحثوا عن العمل ولم يوفقوا فقد تخلوا عن البحث عن العمل. وقد يكون عدد هؤلاء كبير وبخاصة في فترات الكساد الدوري.

2- الأفراد الذين يعملون مدة اقل من وقت العمل الكامل. وهم يعملون بعض الوقت Part-time بغير إرادتهم في حين أنهم يرغبون في العمل وقتا كاملا Full-time.

[1] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.
[2] د. رمزي زكي: الاقتصاد السياسي للبطالة...، مرجع سبق ذكره، ص 39.
[3] نفس المرجع السابق، ص ص 39-40.

3- العمال الذين يتعطلون موسميا، ولكنهم خلال فترة إعداد مسح البطالة كانوا يعملون. ويوجد هؤلاء بشكل واضح في القطاع الزراعي حيث يعملون بعض الوقت في أوقات الحصاد أو أوقات الخدمة الكثيفة للأرض ويظلون في حالة بطالة طوال السنة. وتتشابه مع هؤلاء حالة الذين يعملون في قطاع السياحة في أوقات معينة من السنة.

4- العمال الذين يعملون في أنشطة هامشية، غير مستقرة، وغير مضمونة، وذات دخول منخفضة جدا. وهم عادة ممن يعملون لحساب أنفسهم Self-employed ويتعرضون لكثير من المشكلات والمتاعب، وعددهم كبير في حالة البلاد النامية.

وبالتالي إذا تم إدماج هؤلاء في إحصائيات البطالة، فإن المعدلات سوف تكون أعلى من المعدلات الرسمية. والجدول رقم 2-1، يوضح ذلك:

الجدول رقم: 2- 1: تعديل معدل البطالة بإضافة العمال المحبطين والعاطلين بعض الوقت في عدد من البلدان الصناعية في عام 1993

من قوة العمل%

البلد	معدل البطالة الرسمي %	العمال المحبطون %	العاطلون بعض الوقت بغير إرادتهم %	معدل البطالة المعدل
كندا	11,2	0,9	5,5	17,6
الولايات المتحدة الأمريكية	6,8	0,9	5	12,7
اليابان	2,5	2,2	1,9	6,6
هولندا	6,5	0,6	5,6	12,7
النرويج	6	1,2	...	7,2
فنلندا	17,9	1,5	2,9	22,3
فرنسا	11,7	0,2	4,7	16,7
أيسلندا	5,3	...	...	...
السويد	8,2	2	6,2	16,4
اسبانيا	22,7	0,2	1	23,9
استراليا	10,9	1,6	6,9	19,4
بلجيكيا	12	1,5	3,8	17,3
النمسا	4,2	...	...	...
نيوزيلندا	9,5	1	6,3	16,8
سويسرا	4,5	...	...	...
المملكة المتحدة	10,2	0,6	3,2	14
الدانمارك	12,4	1,6	4,8	18,8
ألمانيا	8,9	...	1,5	...
ايرلندا	10,6	0,5	3,3	19,4
ايطاليا	10,3	2,6	2,3	15,2
اليونان	9,5	0,3	3,1	13,1
لكسمبورج	2	...	...	...
مالطا	4,1	...	...	...
البرتغال	5,6	0,1	1,8	7,5

المصدر: د. رمزي زكي: الاقتصاد السياسي للبطالة...، مرجع سبق ذكره، ص 41.

المبحث الثاني : تفسير البطالة في الفكر الاقتصادي:

المطلب الأول : المدرسة الكلاسيكية:

تُعتبر المدرسة الكلاسيكية احد أهم المدارس الاقتصادية التي عرفها التاريخ الاقتصادي. ويعتبر ادم سميث (1723- 1790) المؤسس الحقيقي للمدرسة الكلاسيكية في المجال الاقتصادي، وهي مدرسة كان لكتاباتها في الموضوع تأثير أوسع وعلى مدى أطول من أية مدرسة أخرى.[1] ولقد ألف سميث كتاب بعنوان " ثروة الأمم" وهو كتاب علق عنه ادمند برك بأنه ' ربما يعد من حيث نتائجه النهائية أعظم مؤلف خطه قلم إنسان'.[2] ولقد اعتبر سميث أن المصدر الوحيد للثروة هو الإنتاج الذي ينجم من العمل والموارد، وهو بهذا يخالف المبدأ الجوهري الذي قامت على أساسه سياسة المركانتيلين (المدرسة التجارية)، حيث اعتبرت هذه الأخيرة أن ثروة الأمم تنتج من زيادة الصادرات على الواردات[3]. ولقد ذهب سميث إلى أن الوسيلة الأساسية من اجل زيادة الإنتاج تنحصر في تقسيم العمل واستخدام الآلات الميكانيكية.[4] ويرى سميث بان القيمة الحقيقة أو الطبيعية لأي شيء تقاس بكمية أو مقدار العمل الواجب تخصيصه لإنتاج ذلك الشيء.[5]

أما الاقتصادي روبرت توماس مالتس(1766-1834)، الذي ينتمي إلى الجيل التالي، فقد كان تأثيره يعادل تأثير ادم سميث.[6] ولقد اشتهر مالتس بنظريته حول السكان. ولم يكن مالتس الأول الذي اهتم بمشاكل السكان، إلا انه كان الأول الذي صاغ نظرية لنمو السكان والتي تمثل حجر الزاوية لكل فكر كلاسيكي على الاقتصاد السياسي.[7] وجوهر مذهب مالتس هو أن "...التكاثر ان لم يحده قيد يدعو إلى تزايد السكان وفقا لمتوالية هندسية بينما الزيادة في موارد الغذاء ليست بهذه السرعة، أو أنها – بعبارة أخرى – تسير حسب متوالية عددية..."[8]

وإذا بقينا على نفس الترتيب الزمني فان من أعقب ادم سميث ومالتس هو دفيد ريكاردو(1772-1823) والذي يعد أشهر أئمة المدرسة الكلاسيكية باستثناء ادم سميث، وخاصة في أوساط الاقتصاديين

1 جوورج سول: المذاهب الاقتصادية الكبرى، ترجمة دكتور راشد البراوى، مكتبة النهضة المصرية،1957، ص 63.
[2] نفس المرجع السابق، ص 65.
[3] نفس المرجع السابق، ص 66.
[4] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.
[5] نفس المرجع السابق، ص 67.
[6] نفس المرجع السابق، ص 74.
[7]Alain Samuelsonm Les grands courants de la pensée économique (concepts de base et questions essencielles),OPU, P.60. La version original a paru en 1985.

[8] جورج سول، مرجع سبق ذكره، ص 75.

المحترفين.[1] ولقد نشر ريكاردو كتاب " مبادئ الاقتصاد السياسي ونظام الضرائب " عام 1817 وفيه وجه اهتمامه الرئيسي إلى مشكلة توزيع الثروة.[2]

وبالإضافة إلى هؤلاء الرواد الكلاسيكيين الثلاثة، فإن هناك العديد من الاقتصاديين الكلاسيكيين الآخرين مثل جون ستيوارت ميل، جون باتيست ساي،...الخ

ومن خلال ما قدمه ادم سميث، ريكاردو، مالتس، ستيوارت ميل وآخرون من المدرسة الكلاسيكية، فلقد تحقق ما يلي: [3]

1- تكريس التحليل الاقتصادي الكلي في دراسات علمية مستقلة وذلك بعد فترة طويلة من النظرة الجزئية حيث كان الباحثون (والمهتمون) يتناولون الموضوعات الاقتصادية ضمن حقول عديدة، كانت تغطي أحيانا مجالات لا علاقة لها بالاقتصاد.
2- الاهتمام بالتحليل التجريدي وإحلال المحاكاة النمطية والاستنباطات الفكرية محل التفسيرات التجريبية (المبسطة) المباشرة.
3- صياغة مبادئ وقوانين وحتى طروحات نظرية Theorem والتي اعتمدت قواعد علمية في التجريد والاستنباط والتعميم. وبذلك شكلت المدرسة المعنية لأول مرة الأطر النظرية لعلم الاقتصاد.
4- دعم التحليل الاقتصادي ببعض المعالجات الرياضية كما قدمه Cournot في العام 1838 في كتابه الموسوم (بحوث في المبادئ الرياضية لنظرية الثروات). وهذا ما أسبغ على علم الاقتصاد خصائص الاختزال والتحديد والتنبؤ والتعميم.

وقبل أن نتناول تفسير البطالة لدى الكلاسيك، يجدر بنا أن نتعرف على جملة من أهم الافتراضات والاعتقادات التي بنا الكلاسيك فكرهم على أساسها:

1- " امن الكلاسيك بفكرة الحرية الاقتصادية بوصفها دعامة أساسية للنشاط الاقتصادي، وإطارا ضروريا لتحقيق التقدم الاقتصادي. والحرية هنا تشمل: حرية التجارة، الداخلية والخارجية، وحرية العمل، وحرية التعاقد، وحرية مزاولة أي نشاط اقتصادي. وقد بلور الكلاسيك أفكارهم حول الحرية الاقتصادية في الشعار الشهير الذي يقول: " دعه يعمل.. دعه يمر" Laissez Faire..Laissez Passez، الذي أطلقوه كصرخة مدوية في أي وجه من وجه التدخل الحكومي."[4]

[1] جورج سول، مرجع سبق ذكره، ص 79.
[2] نفس المرجع السابق، ص 80.
[3] أ.د. هوشيار معروف، مرجع سبق ذكره، ص 9 (مقدمة)
[4] د. رمزي زكي: الاقتصاد السياسي للبطالة...، مرجع سبق ذكره، ص 168.

2- افترض الكلاسيك سيادة حالة المنافسة التامة، حيث انه " وانطلاقا من فكرة الحرية الاقتصادية، افترض الاقتصاديون الكلاسيك أن المنافسة الكاملة أو الحرة هي الإطار الذي يتعين أن يسود في جهاز السوق. والمنافسة الكاملة، التي هي نقيض الاحتكار، هي جهاز يتمتع بخاصية تنظيم نفسه بنفسه Self-Regulator دون أي حاجة إلى تدخل الحكومة أو الأفراد."[1]

3- قامت النظرية الكلاسيكية على أساس افتراض التوازن الحتمي بين الطلب الكلي والعرض الكلي، وهو توازن يعتمد بدوره على التوازن بين الادخار والاستثمار، وبما أن هذا التوازن الأخير هو حتمي، فإن التوازن الكلي يعتبر حتميا كذلك. فزيادة مدخرات المجتمع سوف تؤدي إلى زيادة الطلب على الاستثمار بنفس المقدار وهذا يرافق نقص في الطلب على السلع الاستهلاكية، ويترتب على ذلك تغير في هيكل الإنتاج: فإنتاج سلع الاستثمار يزداد وإنتاج سلع الاستهلاك ينخفض ، ويحدث العكس في حالة انخفاض مدخرات المجتمع[2]

4- اعتقد التقليديون أن النقود لها دور وحيد في النشاط الاقتصادي وهو أدائها وظيفة وسيط في المبادلة، ولهذا، فلقد استخدموا مفهوم الأسعار النسبية، أي معدل التبادل بين السلع، وهذا بدل مفهوم الأسعار المطلقة، أي الأسعار مقيمة بوحدات من النقود. فعندما يتحصل الفرد أو المشروع على النقود، لا يحققون منها أي نفع حقيقي إلا عندما يتم إنفاقها على الاستهلاك أو الاستثمار. وفيما يخص اختزان النقود أو اكتنازها فهو أمر غير وارد بالنسبة لهم. ومن هنا، فحسب الكلاسيك، فإن الطلب على النقود يأتي من جانب وحد: هو الاحتياجات الخاصة بالمعاملات. والخلاصة هو أن الدور الوحيد التي تقوم بها النقود هو دور حيادي يتمثل في تسيير النشاط الاقتصادي دون التأثير على مستواه.[3]

والآن، كيف كان التفسير الكلاسيكي للبطالة؟

لقد كان إسهام المدرسة الكلاسيكية واضح ومتكامل في تحليل مشكلة البطالة في النظام الرأسمالي، وسبب ذلك يعود إلى أن اقتصاديوا المدرسة الكلاسيكية كانوا يعطون البعد السياسي أهمية كبيرة في تحليلهم، وهذا البعد دفعهم إلى الاهتمام بالتنظيمات والعلاقات الاجتماعية وإعطائها مكانة مركزية في تحليلهم. ولهذا، فإن مسائل توزيع الدخل والصراع الاجتماعي حول هذا التوزيع ودور الحكومة والمصالح الطبقية المتعارضة.. كانت كلها ضمن العوامل الداخلة التي أدمجت في صلب التحليل. ولعل هذا الاهتمام بالبعدين الاجتماعي والاقتصادي، هو الذي ربما يفسر لماذا احتلت البطالة مكانة مهمة في تحليل

[1] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.
[2] د.مروان عطون: النظريات النقدية، دار البعث للطباعة والنشر- قسنطينة (الجزائر)، ص 91.
[3] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

الاقتصاديين الكلاسيك، على اعتبار أن البطالة هي أكثر المشكلات إثارة للاضطرابات الاجتماعية والسياسية.[1]

لقد آمن الكلاسيك في مجال التوازن الاقتصادي العام General Equilibrium بما يسمى بقانون ساي للأسواق Say's Law ، أو بقانون المنافذ.[2] حيث يقوم قانون ساي على فكرة أساسية وهي أن العرض يخلق الطلب، وبالتالي لا يمكن أن توجد في المجتمع طاقات عاطلة لان الاقتصاد يكون دائما في حالة استخدام تام مهما كان مستوى السعر وبالتالي يتحقق التوازن باستمرار في الاقتصاد.[3] " ومن هنا كان الكلاسيك يجزمون بأنه لا يمكن حدوث زيادة عامة في العرض على الطلب، لان كل عرض يقابله طلب بنفس القدر. بعبارة أخرى فان كل سلعة معروضة في السوق تخلق الطلب الخاص بها، وكل طلب يتراءى في السوق ينتج العرض اللازم له. وما دام الأمر كذلك، فلا يمكن أن يحدث إفراط عام في الإنتاج بمعنى الزيادة العامة في العرض على الطلب، أو إفراط عام في الاستهلاك بمعنى الزيادة العامة في الطلب على العرض. وفي مثل هذا الوضع فلا يمكن أن تحدث البطالة في صورتها العامة، وان حدثت فهي بطالة عارضة مؤقتة من الميسور القضاء عليها بأن يعمد المنظمون ورجال الأعمال إلى خفض مستوى الأجور..."[4] " وبمجرد أن يرخص العمل بالدرجة الكافية يجد أرباب الأعمال من الأربح لهم استخدام عدد اكبر من العمال."[5] وافترضت النظرية الكلاسيكية بان لا وجود للبطالة الاختيارية وان استمرار البطالة وانتشارها سببها عناد العمال ورفضهم للأجور المنخفضة.[6]

وحسب الكلاسيك فان توازن التوظف الكامل هو" الوضع العادي والمألوف والطبيعي، وان أي توازن يكون دون مستوى التوظف الكامل لجميع الموارد الاقتصادية والبشرية هو توازن غير مستقر ومعنى ذلك أنهم افترضوا التساوي الدائم بين الادخار والاستثمار واستحالة حدوث البطالة على نطاق واسع.[7] ومن هنا فإن " الكتاب الكلاسيك يؤمنون بلن الحالة السائدة في المجتمع الاقتصادي هي حالة التوظف الكامل للموارد، وان أي بطالة قد تنشأ هي بطالة عارضة مؤقتة سرعان ما تزول بخفض مستوى أجور الطبقات العاملة."[8]

والسؤال الآن: كيف يتحقق التوازن في سوق العمل عند الكلاسيك؟

الطلب على العمل:

يمكن أن نشرح الطلب على العمل لدى الكلاسيك كما يلي[9]:

[1] د.رمزي زكي: الاقتصاد السياسي للبطالة...، مرجع سبق ذكره، ص161.
[2] نفس المرجع السابق، ص 183.
3 د.عمر صخري: التحليل الاقتصادي الكلي (الاقتصاد الكلي) ، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة 1994 ص 40.
[4] الدكتور حسين عمر: التطور الاقتصادي، الطبعة الأولى 1988، دار الفكر العربي ص 63.
[5] جورج سول، مرجع سبق ذكره، ص 179.
[6] نفس المرجع السابق، ص 179.
[7] نفس المرجع السابق، ص 185.
[8] الدكتور حسين عمر، مرجع سبق ذكره ص 62
[9] د. عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص ص 40-43.

إن شرط تعظيم الربح لمؤسسة تنافسية هو عبارة عن ذلك الحجم من الإنتاج الذي تكون فيه التكلفة الحدية Marginal Cost (MC) مساوية للإيراد الحدي Marginal Revenue (MR) أي:

MC =MR (التكلفة الحدية) (الإيراد الحدي)

وبما انه في المدى القصير Short Run يكون العمل هو المتغير الوحيد وبالتالي تصبح التكلفة الحدية كما يلي:

$$MC=W/MP$$

حيث W تمثل معدل الأجر النقدي (الاسمي) Money Wage Rate و MP تمثل الإنتاجية الحدية Marginal Product.

وبما أن المنتجين في حالة المنافسة التامة Perfect Competition لا يستطيعون التأثير على السعر وإنما يتحدد هذا الأخير في السوق بتفاعل قوى العرض والطلب، وهذا يعني أن السعر (P) ثابت ومساوي للإيراد الحدي (MR). إذا:

$$MR=P$$

أو:

$$MR=P=MC$$

أو:

$$MR=P=MC=W/MP$$

أو:

$$P=W/MP$$

ومنه:

$$MP=W/P$$

ومما يلاحظ من العلاقات السابقة هو انه كلها تبين شرط تعظيم الربح لمنتج ما. وإذا عمم هذا الشرط فسوف يصبح هو نفسه شرط تعظيم الربح على مستوى الاقتصاد ككل، أي بالنسبة لجميع المنتجين.

وبما أن:

$$MP.P=W$$

تمثل قيمة الإنتاجية الحدية The Value of Marginal Product إذا: VMP=MP.P=W (قيمة الإنتاجية الحدية)

وتمثل العلاقة الأخيرة معادلة الطلب على العمل. ومنها نلاحظ أن المنتج يتوقف عن استخدام أو توظيف عدد أكثر من العمال عندما تصبح قيمة الإنتاج الحدي مساوية للأجر. وبما أن السعر (P) ثابت (حالة المنافسة التامة) فان شكل منحنى العلاقة الأخيرة يتحدد فقط بالإنتاجية الحدية (MP) وبالتالي فإن الطلب

على العمال سيتوقف على مدى مساهمتهم في الإنتاج. وبهذا يصبح منحنى الإنتاجية الحدية، في المنطقة الاقتصادية للإنتاج أي في المنطقة رقم 2، هو نفسه منحنى الطلب على العمل. إذا يمكن التعبير عن الطلب على العمال على شكل دالة باستبدال (MP) ب (N_d) وذلك كما يلي:

$$N_d=N_d\ (W/P)$$

حيث (W) يمثل الأجر النقدي (الاسمي).

و (P) يمثل المستوى العام للأسعار.

والعلاقة الأخيرة تبين أن الطلب على العمل هو دالة تابعة لمعدل الأجر الحقيقي (W/P). أما شكلها البياني فهو مبين في الشكل أدناه.

الشكل رقم 2-4: الطلب على العمل عند الكلاسيك

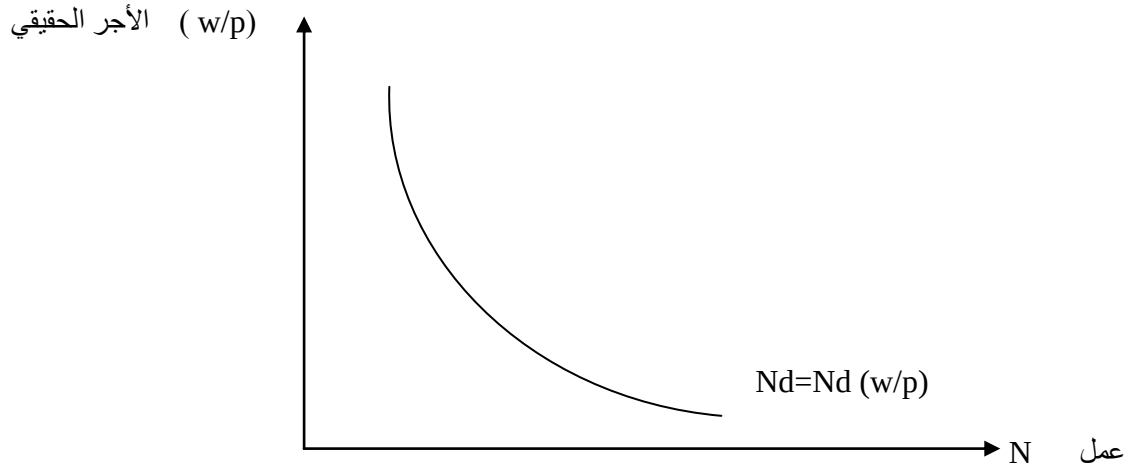

ونلاحظ من الشكل البياني أعلاه أن الطلب على العمل يرتفع كلما انخفض معدل الأجر الحقيقي. والعكس صحيح، كلما ارتفع معدل الأجر الحقيقي كلما انخفض الطلب على العمل لان المنتجين يوظفون العمال إذا كانت قيمة الناتج الحدي، سعر الإنتاج مضروبا في الإنتاجية الحدية للعمل، تتجاوز الأجر المدفوع لهم. ومن الواضح أن مضاعفة الأسعار والأجور في نفس الوقت سوف تترك قرارات المنتجين الخاصة بالتوظيف ثابتة.

عرض العمل:[1]

نفس الشيء يقال بالنسبة لعرض العمل The Supply of Labor. حيث الأفراد يعرضون قوة عملهم إذا كانت قيمة السلعة الممكن شراءها باجر ساعة واحدة تتجاوز قيمة ساعة فراغ واحدة. وبالتالي إذا تغير السعر، سعر الإنتاج، بنفس النسبة التي تغير بها الأجر فان قرارات الأفراد الخاصة بعرض قوة عملهم تبقى ثابتة. نستنتج من ذلك أن عرض العمل سوف يعتمد على المستوى السائد للأجور وعلاقتها بأسعار الإنتاج، أي:

[1] نفس المرجع السابق، ص ص 43-44.

$$N_s=N_s\ (W/P)$$

حيث W تمثل الأجر النقدي.

و P تمثل المستوى العام للأسعار.

وهذه الدالة تعني أن عرض العمل (N_s)هو دالة تابعة لمعدل الأجر الحقيقي وشكلها البياني مبين أدناه.

الشكل رقم 2-5: عرض العمل عند الكلاسيك

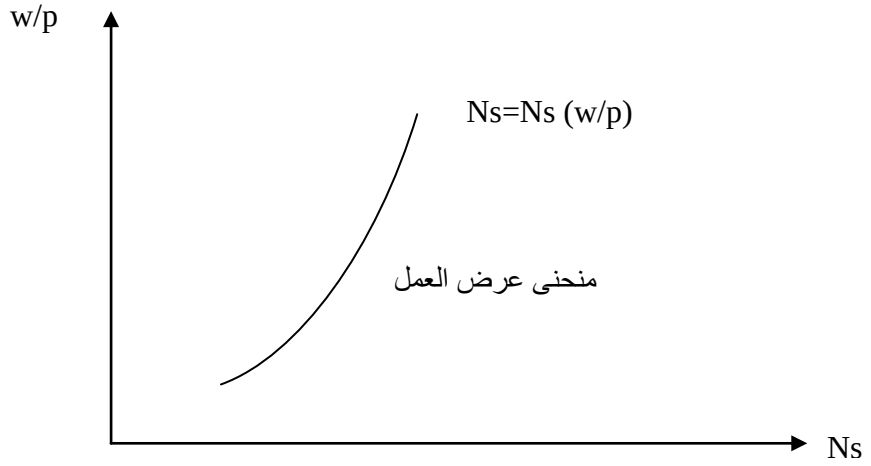

ويوضح الشكل أعلاه العلاقة الموجبة بين عرض العمل ومعدل الأجر الحقيقي. حيث كلما ارتفع معدل الأجر الحقيقي (W/P) كلما ارتفع عرض العمل (Ns). والعكس صحيح، كلما انخفض معدل الأجر الحقيقي كلما انخفض عرض العمل.

توازن سوق العمل:[1]

يتم توازن سوق العمل في النقطة التي يتقاطع فيها منحنى الطلب على العمل مع منحنى عرض العمل كما هو مبين في الشكل أدناه.

الشكل 2-6: توازن سوق العمل عند الكلاسيك

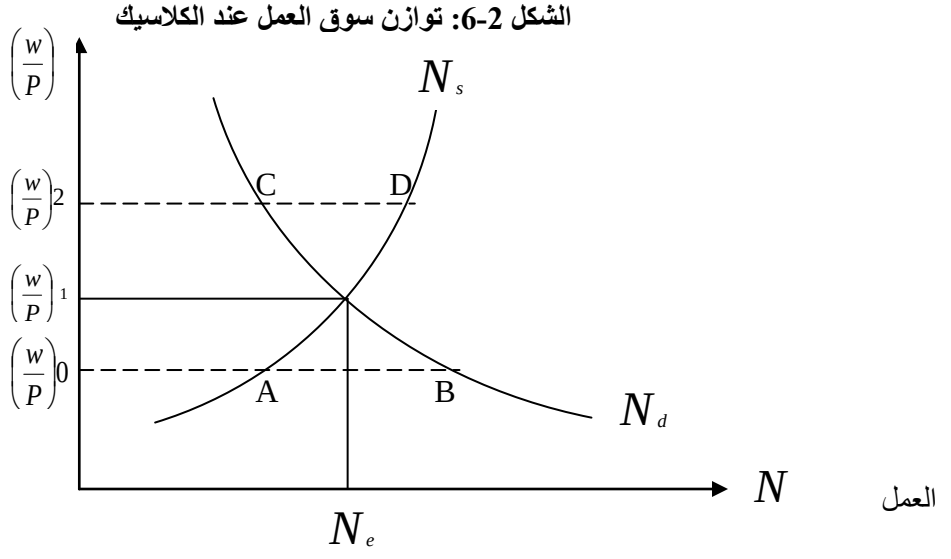

[1] نفس المرجع السابق، ص ص 44-45.

نلاحظ من الشكل أعلاه انه عند معدل الأجر الحقيقي $(W/p)_0$ فان الطلب على العمل يكون اكبر من عرض العمل. و هذا يعني أن سوق العمل يعاني من نقص كبير في عدد العمال القادرين و الراغبين على العمل ويقدر هذا النقص بالمسافة(AB). وهذا يؤدي إلى تنافس المنتجين في الحصول على العمال مما يؤدي إلى رفع أجورهم النقدية وهذا يؤدي في النهاية إلى رفع معدل الأجر الحقيقي (بافتراض أن الأسعار تبقى ثابتة). أما إذا كان معدل الأجر الحقيقي السائد في السوق هو $(W/P)_2$ فنلاحظ أن عرض العمل يكون اكبر من الطلب على العمل وهذا يؤدي إلى خلق فائض في العمل- أي بطالة - ويقدر هذا الفائض أو البطالة بالمسافة(CD). ومن اجل توظيف هذا الفائض في العمل – أي من اجل القضاء على البطالة – لابد من العمال أن يقبلوا بتخفيض أجورهم النقدية(بافتراض دائما أن الأسعار تبقى ثابتة) وبذلك ينخفض معدل الأجر الحقيقي. وهكذا نلاحظ أن هناك نقطة واحدة فقط يتم فيها تعادل الطلب على العمل مع عرض العمل تتمثل في نقطة تقاطع منحنى عرض العمل مع منحنى الطلب على العمل وتسمى هذه النقطة بنقطة التوازن Equilibrium Point. وبواسطة نقطة التوازن هذه يتم تحديد كل من معدل الأجر الحقيقي في التوازن$_1$$(W/P)$) وحجم العمل في التوازن (N_e).

ومما تجدر ملاحظته هو أن حجم العمل في التوازن، في النموذج الكلاسيكي، هو نفسه حجم الاستخدام التام. كما أن معدل الأجر الحقيقي في التوازن يمثل في الوقت ذاته معدل الأجر الحقيقي في حالة الاستخدام التام، وهذا لان أي شخص يقدر ويرغب في العمل يمكن له الحصول على وظيفة عند معدل الأجر السائد. والشخص الذي لا يرغب في العمل عند ذلك المعدل فهو عاطل عن العمل بمحض إرادته. أي أن البطالة السائدة عند ذلك المعدل تكون بطالة إرادية Voluntary Unemployment باختيار الشخص وليست على الرغم منه. وبالطبع ليست هناك حاجة لأي شخص أن يشتغل باجر اقل من معدل الأجر الحقيق السائد لان القوة العاملة متجانسة أي تقدم نفس العمل.

الاستثناء الكلاسيكي: روبرت مالتس[1]

برغم أن نظرية روبرت مالتس في السكان تمثل إحدى الدعائم الأساسية التي قام عليها بنيان الفكر الكلاسيكي، وكانت ضمن الأسس التي أقام عليها ريكاردو نظريته في الريع والأجور، وأثرت في تفكيره فيما تصوره من مال للنظام الرأسمالي؛ برغم ذلك فإن روبرت مالتس قد اختلف مع الكلاسيك في مجال التوازن الاقتصادي العام، حيث اعترض على قانون ساي للأسواق، ومن ثم كان من أوائل الذين قالوا باحتمال تعرض النظام الرأسمالي لازمات إفراط الإنتاج العامة، ومن ثم احتمال ظهور البطالة على نطاق واسع.

صحيح أن الكلاسيك...، كانوا ممن يعتقدون أن النظام الرأسمالي، عبر الزمن، يؤدي إلى خلق فائض سكان نسبي، ومن ثم بطالة واسعة، بسبب زيادة الريع والتهامه للفائض الاقتصادي، ومن ثم توقف التراكم

[1] د.رمزي زكي: الاقتصاد السياسي للبطالة...، مرجع سبق ذكره، ص ص 196-198.

الرأسمالي والنمو الاقتصادي. بيد أن تلك الرؤية كانت تتعلق بالأجل الطويل. أما في الأجلين القصير والمتوسط، فإنه ليس من المحتمل عند الكلاسيك ظهور هذا الفائض وتلك البطالة بسبب انطباق قانون ساي للأسواق.

لكن روبرت مالتس كان قد طور في سنواته الأخيرة ما يشبه النظرية التي تفسر إمكان قيام البطالة في الأجل القصير بسبب الطلب الفعال Deficiency of Effectiive Demand. فقد كان يعتقد انه من المحتمل جدا ألا يتساوى العرض الكلي مع الطلب الكلي بسبب قصور الاستهلاك. وقد رد هذا القصور إلى أن الرأسماليين يستهلكون اقل مما يربحون، لأنهم يدخرون، وان العمال يستهلكون اقل مما ينتجون، وذلك بسبب حصول الرأسماليين على جزء من إنتاجهم في شكل ربح.

والحقيقية أن مالتس قد ركز تحليله لقصور الطلب الاستهلاكي، وانتهى إلى القول بأنه نتيجة لقصور الاستهلاك، فإن المجتمع الرأسمالي من الممكن أن يتعرض لازمة تخمة الإنتاج، حيث لا يوجد تطابق بين عرض السلع المنتجة والطلب عليها، حيث ترتفع المدخرات، وهو الأمر الذي يعني وجود تراكم أكثر من اللازم، أي أكثر مما تستدعيه حاجة السوق. وإذا حدث ذلك، فمن الواضح أن الأسعار ستهبط، والأرباح ستقل، والباعث على الإنتاج سيتدهور، ومن ثم تظهر البطالة.

غير أن ريكاردو وضع مالتس في ورطة شديدة حينما رد عليه بأن الادخار شبيه بالإنفاق الاستهلاكي، لأن الشخص الذي يقوم بالادخار يهدف من وراء ذلك إلى استثماره في الصناعة والحصول على مزيد من الأرباح، ومن ثم فإن الادخار يتحول إلى استثمار، وبالتالي لا يمثل تسربا من دورة الدخل.

وحتى يتلافى المجتمع احتمالات أزمات إفراط الإنتاج العامة والبطالة الواسعة، فقد نادى مالتس بضرورة التغلب على قصور الاستهلاك. ونظرا لأنه ليس من المحتمل أن يتساوى استهلاك الرأسماليين مع حجم ما يربحونه، لأنهم يقومون بالتراكم، كما انه ليس من المتصور أن يتساوى استهلاك العمال مع قيمة ما ينتجونه بسبب وجود الربح الذي هو مصدر التراكم، فقد نادى مالتس بضرورة وجود طرف ثالث، لا يعمل في مجال الإنتاج، وتكون مهمته هي تعويض قصور الاستهلاك، حتى يمكن تحقيق التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي. وكان يعتقد أن هذا الطرف الثالث الذي سيستهلك دون أن ينتج يتكون من ملاك الأراضي الزراعية ورجال الدين ومن يعملون في قطاع الخدمات، ورجال الحاشية بالقصور ورجال الجيش وقوات الأمن.. وهكذا رأى مالتس بساطة شديدة أن أزمة إفراط الإنتاج العامة يمكن حلها من خلال تشجيع الاستهلاك الطفيلي. وفي هذا الخصوص يكتسب مالتس طابعا رجعيا – حسب تعبير المؤرخ الانجليزي إرك رول – لأنه كان يهدف من وراء ذلك إلى إيجاد نوع من التوازن الاجتماعي بين الارستقراطية الاجتماعية المنهارة (ارستقراطية الإقطاع) وبين عناصر البرجوازية الصناعية الصاعدة.

المطلب الثاني: المدرسة الماركسية:

" يصر بعض الاقتصاديين على دراسة نظريات و أفكار كارل ماركس Karl Marx [(1818-1883)] ضمن نطاق المدرسة الكلاسيكية وذلك نظرا لتشابه هذه النظريات والأفكار مع النظام الفكري الكلاسيكي."[1]، وهو ما ذهب إليه جورج سول بقوله " ان النظرية الاقتصادية التي صاغها ماركس في كتابه "رأس المال" تكاد كلها أن تكون كلاسيكية النزعة، وان أدهش ذلك الكشف أتباع سميث وريكاردو، فضلا عن الاشتراكيين أنفسهم، فهو لم يستخدم فرضا لم يرسم الكتاب الكلاسيكيون خطوطه الرئيسية، وهو يماثلهم في طريقة التعليل لأنها قائمة على الاستنباط من عدد قليل من الفروض البسيطة نسبيا. فاذا كانت نظريته خاطئة، وتكاد تكون كذلك حقيقة، أو اذا كانت طريقته قمينة أن تؤدي إلى نتائج لا يمكن احتمالها، فان الأمر ذاته في الحالين ينطبق على كتاب المدرسة الكلاسيكية. والواقع انه كان من الاقتصاديين الكلاسيكيين والفارق الوحيد بينه وبينهم أن منطقه أصبح سلاحا للهجوم على الرأسمالية بدلا من الدفاع عنها."[2] "غير أن أسباب عديدة جعلت الأغلبية من الاقتصاديين يميلون إلى دراسة كارل ماركس كمدرسة مستقلة قائمة بذاتها وهذا بسبب أن النتائج التي توصل إليها الفكر الماركسي كانت مناقضة للنتائج التي وصل إليها الفكر الكلاسيكي من حيث مصير النظام الرأسمالي وبالإضافة إلى ذلك فان تحليل كارل ماركس اتسم بالعمق في دراسة المتغيرات التي تتأثر وتؤثر في الحياة الاقتصادية".[3]

... ولقد خرج كارل ماركس بفلسفة جديدة طموحة من خلال مزج أفكار الكثيرين ممن تقدموه وبين أفكاره الشخصية وأصبحت تلك الفلسفة أساسا لحركة قوية بمرور السنين. وكان ماركس فيلسوفا ومؤرخا وعالما اجتماعيا واقتصاديا. ولقد نشر ماركس في عام 1867 الجزء الأول من كتابه" رأس المال " ثم بعد ذلك قام انجلز بإصدار الجزئين الثاني والثالث في عامي 1885 و 1895.[4]

وقبل التطرق إلى تفسير البطالة لدى ماركس، يتعين علينا الإلمام ببعض المفاهيم التي صاغها:

مفهوم السلعة:

"... ذكر ماركس في بداية الجزء الأول من رأس المال، أن ثروة المجتمع الرأسمالي إنما تتكون من رصيد هائل من السلع. لكن السلعة، كمقولة اقتصادية، لم تظهر إلا بظهور الإنتاج السلعي Commodity Production، وبالتالي لا يمكن الإحاطة بماهية السلعة إلا في ضوء فهم المعنى الذي يشير إليه مصطلح "الإنتاج السلعي". وطبقا لماركس، فإن الإنتاج السلعي هو شكل من أشكال تنظيم الإنتاج الاجتماعي، ظهر خلال مرحلة معينة من تطور قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، وفيه أصبحت المنتجات تنتج في وحدات إنتاجية مستقلة، وتتخصص كل وحدة منها في إنتاج أنواع معينة من المنتجات، وبحيث يكون الغرض من

[1] د.عمر صخري....مرجع سبق ذكره، ص 283.
[2] جورج سول، مرجع سبق ذكره، ص 97.
[3] د.عمر صخري....مرجع سبق ذكره، ص 283.
[4] جورج سول، مرجع سبق ذكره، ص ص 97،95،94.

الإنتاج هو التبادل وليس الاستهلاك الذاتي. ومع ظهور الإنتاج السلعي، ظهر التخصص وتقسيم العمل، الأمر الذي أدى إلى اعتماد المنتجين بعضهم على بعض (وهو ما يعني زيادة الطابع الاجتماعي للإنتاج) وبروز التبادل السلعي باعتباره ضرورة موضوعية لإيجاد الصلة بين المنتجين ولإشباع الحاجات الاجتماعية".[1] والسلعة عند ماركس تعني ذلك الشيء الذي ينتج عن العمل الإنساني ويتميز بوجود طابع مزدوج فيه: القيمة الإستعمالية والقيمة التبادلية.[2]

فائض القيمة:[3]

يدور تحليل كارل ماركس في إطار نظريته الشهيرة عن فائض القيمة أو القيمة الزائدة. فالرأسمالي يشتري من العامل قوة عمله ويدفع له قيمة لقاء ذلك. وتتحدد قيمة قوة العمل، كأي سلعة أخرى، بوقت العمل الضروري لإنتاج السلع التي يحتاج إليها لمعيشته ومعيشة عائلته. فإذا فرضنا أن العامل يحتاج لإنفاق ما قيمته 100 دينار لشراء السلع الضرورية الازمة لحياته وحياة أفراد عائلته. وإذا فرضنا انه ينتج خلال ساعات العمل اليومية بضاعة تقدر 200 دينار فان الرأسمالي يدفع له أجرا يعادل قيمة قوة عمله وهو 100 دينار. ويكون الرأسمالي قد حصل بفضل ذلك على قيمة اكبر من قيمة ما دفعه للعامل. ويطلق على الفرق بين القيمتين اسم فائض القيمة أو القيمة الزائدة.

تراكم رأس المال:

"إن استعمال فائض القيمة باعتباره رأس مال أو التحويل الاسترجاعي لفائض القيمة هو ما يسمى بالتراكم الرأسمالي وهو جوهر النظام الرأسمالي..."[4]. وعند تحليل عملية التراكم الرأسمالي، فإن ماركس يفرق بين عملية إعادة الإنتاج البسيط وبين عملية الإنتاج الموسع[5] و" المقصود بعملية تجديد أو إعادة الإنتاج البسيط هو إعادة الإنتاج من فترة لأخرى ضمن مقاييس وحجوم ثابتة..."[6] في حين "...نعني بالتجديد الموسع أن يتزايد الإنتاج باستمرار وهذا يتطلب بالطبع استخدام كميات جديدة من وسائل الإنتاج".[7] وهناك عدة عوامل تتحكم في حجم تراكم رأس المال وهي:[8]

1- الارتفاع المطلق لفائض القيمة المرتبط ب: معدل الاستغلال لقوة العمل، الحجم المطلق لرأس المال المدفوع، درجة إنتاجية العمل.
2- التوزيع النسبي لفائض القيمة إلى: رأس مال موظف ودخل ينفق على المتطلبات الشخصية.
3- الفرق بين رأس المال المستخدم ورأس المال المستهلك.

[1] د.رمز زكي: الاقتصاد السياسي للبطالة...، مرجع سبق ذكره، ص 206.
[2] نفس المرجع السابق، ص 207.
[3] د.عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص ص 283-284.
[4] أ.د محمد العربي ساكر: محاضرات في الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، 2006، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ص 68.
[5] د.رمزي زكي: الاقتصاد السياسي للبطالة ...، مرجع سبق ذكره، ص 218.
[6] أ.د محمد العربي ساكر، مرجع سبق ذكره، ص 59.
[7] د.عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص 287.
[8] أ.د محمد العربي ساكر، مرجع سبق ذكره، ص 68.

مفهوم الثمن:

ميز ماركس، عند تحديد معدل الربح، بين ثلاثة أنواع من الأسعار في إطار اقتصاد رأسمالي يعمل في ظل المنافسة، وهذه الأسعار هي:[1]

1- سعر التكلفة Cost - Price، وهو عبارة عن ذلك الجزء من قيمة السلعة الذي يغطي قيمة وسائل الإنتاج التي اهتلكت في أثناء الإنتاج، زائدا قيمة قوة العمل (C+V).

2- سعر الإنتاج Production Price، وهو عبارة عن سعر التكلفة مضافا إليه متوسط معدل الربح في النشاط الإنتاجي، وهو متوسط يعبر عن الحالة الوسطية لمختلف المنتجين بغض النظر عن حالة الربح لمنتج بذاته.

3- سعر السوق Market-Price، وهو عبارة عن سعر التكلفة مضافة إليه معدل الربح الذي يحققه المنتج فعلا، وهو يعبر عن السعر الفعلي اليومي الذي تباع به السلعة، وهو يتقلب صعودا وهبوطا حول سعر الإنتاج. وهو يختلف من مؤسسة لأخرى حسب اختلاف التكوين العضوي لرأس المال وحسب معدل الاستغلال (معدل فائض القيمة).

قوة العمل والعمل[2]

يتعين أن نعي أولا الفرق بين قوة العمل والعمل فقوة العمل هي القدرة (أو الصلاحية) للقيام بالعمل أثناء عملية الإنتاج، وهذه القدرة توجد طالما وجد العامل حيا وقادرا من الناحية الجسمانية حتى ولو كان في حالة بطالة. أما العمل فهو البذل الفعلي للمجهود المنتج، أي الإنفاق الفعلي للعضلات والأعصاب والمخ. وهو يتحقق إذا ما استخدمت قوة العمل بجمعها مع الشروط الأخرى لعملية الإنتاج أي مع أدوات العمل والمواد موضوع العمل. الفرق بين قوة العمل والعمل يتضح بالمقارنة من الفرق بين القدرة على الهضم والهضم. فالقدرة على الهضم موجودة طالما كنا بصدد إنسان حي له جهاز هضمي سليم، أما الهضم فلا يحدث إلا في الحالة التي يوجد فيها في المعدة طعام يجري هضمه، إذا توافرت الشروط التي يمكن في ظلها استخدام القدرة على الهضم. وقد كان ماركس أول من أوضح هذا الفرق.

العمل الفردي (الملموس) والعمل الاجتماعي (المجرد)[3]

في إطار العمل يتعين أن نعي الفرق بين العمل الفردي (الملموس) والعمل الاجتماعي (المجرد): الأول هو العمل الذي ينفق في عملية محددة للإنتاج (ولتكن عملية إنتاج الساعات، مثلا) متمثلا في إنفاق القوة الإنسانية في شكل خاص. الأمر هنا يتعلق بعمل ملموس له خصائص محددة (يكتسبها عن طريق إعداد تكويني معين) تميزه عن غيره من العمل الفردي (كعمل العامل الزراعي مثلا). فالصفات التي يتميز بها

[1] نفس المرجع السابق، ص ص 223-224.
2 د.محمد دويدار: مبادئ الاقتصاد السياسي، الجزء الأول: تاريخ الاقتصاد السياسي-الاقتصاد السياسي والرأسمالية الاقتصاد السياسي والاشتراكية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت-لبنان 2002، ص 254.
[3] نفس المرجع السابق، ص ص 254-255.

عمل صانع الساعات تختلف عن الصفات التي يتميز بها عمل العامل الزراعي. وصفات كل عمل تفرده عن غيره من الأعمال الفردية. أما العمل الاجتماعي فهو العمل بصفة عامة، أي ذالك المجهود الواعي المجرد الذي يميز مجهود الإنسان عن المجهود الذي تبذله الكائنات الحية.

العمل البسيط والعمل المركب[1]

في كلامنا عن العمل المجرد يتعين أن نفرق بين العمل البسيط والعمل المركب. فالعمل البسيط (العمل غير الماهر) هو الإنفاق للقوة البسيطة التي يمتلكها جسمانيا كل إنسان دون تطوير خاص لهذه القوة. أما العمل المركب (العمل الماهر أو المدرب) فينتج عن تطوير العمل البسيط، في بذل ساعات عمل في التأهيل والتدريب لرفع المستوى الفني لقوة العمل. فهو العمل البسيط مضروبا في نفسه، أي مضاعفا، على نحو يحقق التقابل بين كمية معينة من العمل المركب وكمية اكبر من العمل البسيط (فساعة مثلا من العمل المركب تساوي 3 ساعات من العمل البسيط) على هذا النحو يمكن التعبير عن عدد وحدات العمل المركب بعدد اكبر من وحدات العمل البسيط.

هذه أهم الأفكار والمصطلحات التي أتى بها ماركس. والآن كيف فسر ماركس البطالة في النظام الرأسمالي؟

حسب ماركس، فإن معدل الربح يلعب دورا هاما في عملية تراكم رأس المال، حيث انه كلما كان هذا المعدل مرتفع بصورة كافية من وجهة نظر الرأسماليين، فإن عمليات التراكم والتوسع في الإنتاج تستمر، والعكس صحيح.[2] ومن هنا، فإن سعي الرأسمالي نحو الربح في نظام تحكمه المنافسة، يكون مضطر إلى التوسيع من مجال إنتاجه وهذا بتحويل جزء من فائض القيمة (أو من الربح) إلى رأس مال. وهنا، لا مناص أمامه إلا اللجوء إلى عملية تراكم رأس المال، إلا أن ذلك التوسع في الإنتاج بهدف زيادة الأرباح لا يتطلب فقط تراكما في رأس المال الثابت المتمثل في الآلات والمباني والمعدات والمواد الخام، ولكن أيضا، يتطلب زيادة في عدد العمال. وتؤدي زيادة طلب الرأسماليين على العمال، في الأجل القصير، إلى ارتفاع مستوى الأجور، وهو الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض في أرباحه.وهنا يكون الرأسمالي قد وقع في ورطة تتطلب حلا... فمن اجل إيقاف مفعول اتجاه الأجور نحو التزايد مع زيادة التراكم الرأسمالي، أشار ماركس إلى أن هناك وسائل معينة يتم اللجوء إليها من طرف الرأسماليون لتحقيق ذلك.[3] وهذه الإجراءات هي:[4]

1- تكثيف العمل عن طريق إطالة يوم العمل.
2- استخدام الآلات التي تحل محل العمل الإنساني.

[1] نفس المرجع السابق، ص 255.
[2] د.رمزي زكي: الاقتصاد السياسي للبطالة ...، مرجع سبق ذكره، ص 223.
[3] نفس المرجع السابق، ص ص 225-226.
[4] نفس المرجع السابق، ص 226.

" وتؤدي الوسيلة الثانية إلى زيادة البطالة ، مكونة ما اسماه ماركس بالجيش الاحتياطي للعمال The Reserve Army ، مشيرا في ذلك إلى أن البطالة، هي جزء لا يتجزأ من أسلوب الإنتاج الرأسمالي، وهي أيضا شرط لوجوده. ذلك أن هناك مصلحة مزدوجة يحققها الرأسمالي من وجود هذا الجيش الاحتياطي. فهو من ناحية يمده بما يحتاج إليه دوما من أيد عاملة بصرف النظر عن معدلات نمو السكان؛ ومن ناحية أخرى لان البطالة التي يمثلها هذا الجيش هي وسيلة ضغط شديدة في يد الرأسمالي ليجبر بها العمال على قبول أجور اقل".[1]

إلا أن الرأسمالي بفعلته تلك، سوف يقع في ورطة أخرى حيث "... يرى ماركس بأن عامل المزاحمة سوف يدفع الرأسماليين إلى تبني كل فكرة تؤدي إلى التخفيف من كلفة الإنتاج وهذا لإيمانهم ببيع كمية اكبر ممكنة من السلع للتعويض عن خسارتهم من جهة فائض القيمة وهم بذلك سيزيدون من رأس المال الثابت (متمثلا في الآلات كما اشرنا سابقا) على حساب رأس المال المتغير"[2]، إلا انه، و "... بفعل التطور العلمي والتقني سيحدث هناك تحسن في فعالية الإنتاج فيسعى صاحب المصنع إلى تخفيض عدد العمال تحت ضغط المنافسة فيتم استبدال العمال بالآلات فعوض إنفاق صاحب المصنع قيمة 400 على الوسائل المادية وقيمة 200 على العمال يصبح الإنفاق مثلا 500 على الوسائل المادية و100 فقط على العمال. وعكس ما يتصوره البعض لا يعود عليه ذلك بارتفاع الربح بل بالانخفاض وسبب ذلك هو أن فائض القيمة مرتبط بالعمل الحي وبانخفاض حجم العمل الحي ينخفض فائض القيمة."[3] " وهكذا يصل ماركس إلى قانون اتجاه معدل الربح نحو التدهور، مشيرا إلى أن هذا الاتجاه ينجم عن تراكم رأس المال وما يسببه ذلك من ارتفاع في التركيب العضوي لرأس المال. ذلك انه إذا كان معدل الربح – حسب ماركس له – هو عبارة عن ناتج قسمة فائض القيمة على إجمالي رأس المال (الثابت + المتغير)، فإن افتراض ثبات معدل فائض القيمة عند ماركس قد أدى به بالضرورة لان يستنتج أن معدل الربح يتجه للتناقص كلما أمعن الرأسمالي في زيادة تراكم رأس المال".[4]

تنبؤات ماركس:[5]

من المعايير المعترف بها في الحكم على أية نظرية علمية المقدرة على التنبؤ السليم عن طريق استعمال منطقها، ولم يتردد ماركس في استخدام نظريته على هذا النحو.

لقد كان يعتقد أن القوانين الطبيعية التي تحكم التطور الرأسمالي ستظل، كما بدا أنها تفعل ذلك، تؤدي إلى استبعاد العناصر المحايدة في الصراع الطبقي بحيث يقف عدد قليل نسبيا من الرأسماليين وجها لوجه أمام الطبقة العاملة التي لا تملك شيئا أي "البروليتاريا"، وهي التي تضم الشعب بأسره باستثناء

[1] نفس المرجع السابق، ص 226
[2] أ.د محمد العربي ساكر، مرجع سبق ذكره، ص 70.
[3] نفس المرجع السابق، ص 68.
[4] د.رمزي زكي : الاقتصاد السياسي للبطالة...،مرجع سبق ذكره، ص 227.
[5] جورج سول، مرجع سبق ذكره، ص ص 102-104.

قلة ضئيلة. والسبيل أمامها للاستحواذ على السلطان إما بممارسة حقوقها الديمقراطية في التصويت إذا ما كانت هذه الحقوق عامة ولا تخضع لعوامل الإفساد والرشوة وإما صراع عنيف إذا ما عملت الطبقة الحاكمة على مقاومة إرادة الأغلبية. ان ماركس لم يؤمن كثيرا بأن المالكين سيتنازلون عما يملكون بصورة سليمة، وان اعترف بإمكانية ذلك مثل بريطانيا والولايات المتحدة.

إن انقسام الناس إلى قوتين متعارضتين سيتحقق عن طريق انتشار الصناعة والأعمال الكبيرة التي تمتص تدريجيا الفلاحين من الأرض، وتنتزع المهن التي يزاولها أرباب الحرف وصغار التجار، وتركز ملكية رأس المال في أيدي عدد قليل يتناقص باطراد. وكان يرى أن الزراعة ذاتها ستصطبغ بالطابع الآلي وتصبح عرضة لتركز الملكية.

وثمة نبوءة أخرى لماركس وهي أن الطبقة العاملة سيزداد البؤس الذي تعانيه كلما قارب تطور الرأسمالية ذروته. وعنده أن الرأسمالية ستجد نفسها مضطرة إلى خفض الأجور وإطالة ساعات العمل لأنها ستعجز عن إيجاد الأسواق لتصريف إنتاج طاقتها الإنتاجية المطردة الزيادة، ويتعين عليها في هذه الحالة أن تستخلص من العمال اكبر درجة من "فائض القيمة" حتى لا تصاب بالإفلاس.

وفي النهاية تضعف الرأسمالية وتتداعى نتيجة المتناقضات الكامنة فيها. انها لا تستطيع المحافظة على كيانها إلا بمد رواقها باستمرار إلى ميادين جديدة من الإنتاج في البلدان التي تكون فيها الغلبة، والى مناطق جديدة من العالم، والنتيجة أنها تنشر ظلمها إلى درجة لا تجد بعدها أراضي للغزو والاستغلال. وفي الوقت نفسه يزداد تعرضها لازمات حادة سببها تشبع الأسواق بالسلع ويصحبها انتشار البطالة.

وفضلا عن هذا كله فقد توقع ماركس أن تقع أزمة الرأسمالية النهائية في المستقبل القريب نسبيا، وربما خلال حياته، ولو كان تحليله للموقف صحيحا لما كان الأمر خلاف ذلك.

المطلب الثالث : المدرسة النيوكلاسيكية:

ويُطلق عليها أيضا بالمدرسة الحدية Marginal School وتُعرف أحيانا تحت مصطلح المدرسة التقليدية الجديدة. [1] ورغم تبلور هذا الفكر في السبعينات من القرن التاسع عشر، إلا انه، في الواقع، بدأ في الوجود والتطور قبل ذلك التاريخ، حيث تم رؤية بعض بذور ذلك الفكر عند بعض التجاريين. ويرجع الفضل في تبلور هذا الفكر الاقتصادي إلى جهود الجيل الأول من الكتاب الحديين واهم هؤلاء نجد: ويليام استانلي، جفونس W.S.Jevons، ماري- ليون فالراس M.L.Walras وكارل منجر C.Menger. ويزداد هذا الفكر اكتمالا من ناحية فنون التحليل على يد كتاب الجيل الثاني، ثم يتتابع عليه التغيير حتى يومنا هذا بفضل جهود الاقتصاديين الحديين.[2] " وقد تبلور هذا الفكر الاقتصادي في وسط تاريخي يتطور

[1] د.رمزي زكي : الاقتصاد السياسي للبطالة...، مرجع سبق ذكره، ص 271.
[2] د.محمد دويدار، مرجع سبق ذكره، ص ص 261-262.

فيه النظام الرأسمالي ليكون النظام العالمي حيث طريقة الإنتاج الرأسمالية تتطور لتغطي الأجزاء المختلفة من العالم".[1] وكانت المدرسة الحدية "... تمثل ثورة مضادة للفكر الاقتصادي الكلاسيكي، ونجحت في تصفية المحتوى الاجتماعي لعلم الاقتصاد وانشغلت أساسا بالتحليل الجزئي، وحصرت مهمة هذا العلم في البحث في شروط التوازن المستهلك وتوازن المنتج، وأنكرت بشدة تناقضات النظام الرأسمالي".[2] وبهذا فإن "اقتصاديي المدرسة الكلاسيكية الجديدة...، خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين قد ركزوا اهتمامهم على التحليل الاقتصادي الجزئي Microeconomic Analysis للظواهر الاقتصادية كدراسة حالة التوازن الجزئي للمنتج وتوازن المستهلك وتوازن السوق لسلعة أو خدمة واحدة. وكان معظم اقتصاديي هذه المدرسة ينظرون إلى التوازن الكلي على انه مجموعات من التوازنات الجزئية يتحقق مباشرة عندما يتحقق التوازن في كل من هذه الجزئيات".[3] " وقد انتهت المدرسة النيوكلاسيكية، في مرحلتها المبكرة لها، إلى القول، بأن الرأسمالية من حيث هي نظام اجتماعي مستقر في الأساس، وما يحدث به من اضطرابات واختلالات في التوازن - إنما ترجع إلى العوائق التي تحول دون عمل قوانين السوق بحرية تامة والى التدخل الحكومي، وتزمت نقابات العمال وإصرارهم على زيادة الأجور. وعليه، ساد لدى أنصار هذه المدرسة وهم أساسي فحواه، انه لو توافرت حرية حركة الأسعار والأسواق وانحصرت مهمة الحكومات في حماية هذه الحركة، من ضغوط نقابات العمال والاحتكارات والدولة نفسها، فإن النظام يمكن أن يسير بسهولة ويسر بعيدا عن الأزمات"[4].

ولقد أحالت المدرسة النيوكلاسيكية علم الاقتصاد إلى علم جاف يبحث في التوازنات الساكنة (مثل توازن المنتج والمستهلك)، ولم تهتم هذه المدرسة أبدا بفكرة الأزمة في النظام الرأسمالي ومصيره عبر الزمن. إلا أنها في نفس الوقت بقيت محتفظة بالمقولات الأساسية الكلاسيكية: الإيمان بفلسفة الحرية الاقتصادية والتنديد بالتدخل الحكومي، الاعتقاد في فاعلية القوى التلقائية للسوق في تحقيق التوزيع الأمثل للموارد، الإيمان بصحة قانون ساي وإنكار إمكان حدوث أزمة اقتصادية عامة في النظام الرأسمالي، والإيمان بقدرة الرأسمالية على تحقيقها المستمر للتوظف الكامل.[5]

ونتيجة لإيمان النيوكلاسيك بقانون ساي للأسواق، فهم أنكروا إمكانية تعرض النظام إلى أزمات إفراط الإنتاج العامة، وبالتالي نفوا احتمالات وجود البطالة على نطاق واسع، وأكد ذلك بشكل واضح الفرد مارشال... كما اتفق النيوكلاسيك على افتراض حالة المنافسة التامة وتوافر مرونة أسواق العمل وعدم وجود جمود في الأجور وهذا لعلاج ما عسى ن يحدث من بطالة جزئية في بعض القطاعات. وعليه، فالبطالة التي تسود في أي فترة، عند النيوكلاسيك، هي إما بطالة اختيارية أو بطالة هيكلية وهو ما أكده

[1] نفس المرجع السابق، ص ص 262-263.
[2] د.رمزي زكي : الاقتصاد السياسي للبطالة...، مرجع سبق ذكره، ص 380.
[3] د.عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص ص 8-9.
[4] د.رمزي زكي: الاقتصاد السياسي للبطالة...، مرجع سبق ذكره، ص 380.
[5] د.رمزي زكي: هل انتهى عصر التوظف الكامل؟، مجلة العربي، العدد 424، مارس 1994.

أ.س.بيجو A.C.Pigou، في كتابه "نظرية البطالة" الذي صدر سنة 1933. ولهذا، فالنيوكلاسيك، باستثناء الفترات التي تحدث فيها كوارث طبيعية أو حروب أو اضطرابات نقدية شديدة، كانوا يعتقدون أن هناك ميل كامن في النظام يدفعه نحو تحقيق التوظف الكامل.[1]

التوازن في سوق العمل:[2]

يعتبر العمل عند النيوكلاسيك عامل من عوامل الإنتاج، وبالتالي فهو يخضع للعرض والطلب في السوق. وبالتالي، سوف نتناول تباعا مركبات هذا السوق: الطلب على العمل من طرف المؤسسات، عرض العمل من طرف العمال والتوازن في هذا السوق.

الطلب على العمل من طرف المؤسسات:

يعتمد الطلب على العمل من طرف المؤسسات على ثلاثة عناصر: الأجر، الكمية المنتجة من طرف كل عامل وسعر بيع المنتج.

1- **دالة الإنتاج:**

نربط أولا مستوى الإنتاج بعوامل الإنتاج، ويكون لدينا ثلاثة عوامل: العمل N، الآلاتK، والتكنولوجيا A. لنتحصل على دالة الإنتاج والتي تترجم، بشكل عام، العلاقة التكنولوجية بين الكميات المنتجة والكميات من عوامل الإنتاج المستخدمة لإنتاج السلع وتكون دالة الإنتاج كما يلي:

$$Y=Y\ (N, K, A)$$

وفي التوازن الستاتيكي، تكون الطاقة الإنتاجية للمؤسسات معلومة والتي لا يمكن أن تتغير على المدى القصير. وعلى المدى القصير أيضا، فإنه في نموذج التوازن على المدى القصير تكون كل من K وA معلومتين. وبالتالي فإن دالة الإنتاج لا تعتمد إلا على متغير وحيد وهو عدد العمال الموظفون، وبالتالي تصبح دالة الإنتاج كما يلي:

$$Y=Y(N)$$

والمعادلة السابقة تتميز بخاصتين:

- أنها دالة متزايدة مع N، بمعنى انه كلما زاد توظيف العمال زاد الإنتاج، أي:

$$Y'(N)>0$$

- أنها مقعرة، بمعنى أننا نأخذ بالفرضية التي تقول بأن تغير الإنتاج عند كل توظيف لعامل جديد هو موجب في الفترة الأولى، ومن ثم ينخفض كلما تم توظيف عمال جدد، وبالتالي فإن الإنتاجية الحدية للعمل هي متناقصة:

[1] د.رمزي زكي: الاقتصاد السياسي للبطالة...، مرجع سبق ذكره، ص 302.

[2] Alain Samuelsonm, op.cit.,PP.176-181.

$$Y''(N)<0$$

والشكل التالي يوضح منحنى الإنتاج:

الشكل رقم 2-7: العلاقة بين حجم الإنتاج وعنصر العمل عند النيوكلاسيك

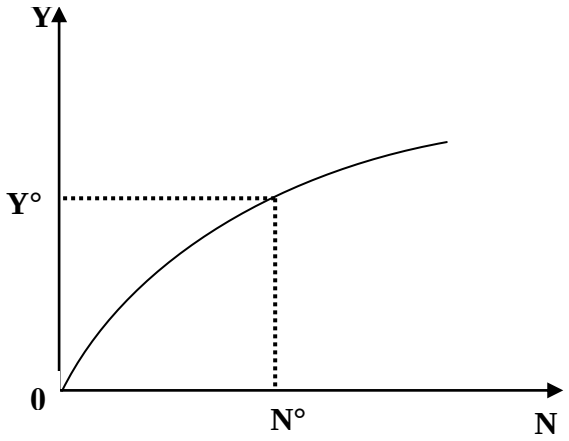

منحنى الطلب على العمل:

بعد تحديد العلاقة التقنية بين مستوى الإنتاج وعامل الإنتاج، لابد من اختبار عند أي مستوى يتحدد التوظيف، أي الطلب على العمل من طرف المؤسسة تبعا للأجور w و الأسعار p. ووفقا للنيوكلاسك، فإن المؤسسة تقارن لامنفعة نفقات الأجور التي تتحملها مع زيادة في الإنتاج (dY) التي يضمنها زيادة التوظيف (dN). وهذا يرتبط بالإنتاجية الحدية للعمل. ومن هنا لابد أن تكون:

$$Pd[Y(N)]>w.dN$$

تكلفة الإنتاج< الإيراد

ووفقا للمنتج العقلاني، فإن تعظيم الطلب على العمل يتم الحصول عليه حسب مبدأ تساوي الإيراد والتكلفة، بمعنى تساوي الإنتاجية الحدية للعمل والأجر الحقيقي. أي:

$$p.dY=w.dN$$

$$dY/dN=W/P$$

وفي حالة المنافسة التامة، فإن المؤسسة، من اجل تعظيم أرباحها، فإنها تقوم بتوظيف عدد من العمال حتى تصل إلى النقطة التي يتساوى فيها الناتج الحدي للعمل وسعر ذلك العامل، بمعنى، الأجر الحقيقي. وهذا الشرط يؤدي إلى استنتاج دالة الطلب من طرف المؤسسة:

$$N\ (\text{مطلوب})=N^d\ (W/P)$$

ويكون بالتالي منحنى الطلب على العمل كما يلي:

الشكل رقم2-8: الطلب على العمل عند النيوكلاسيك

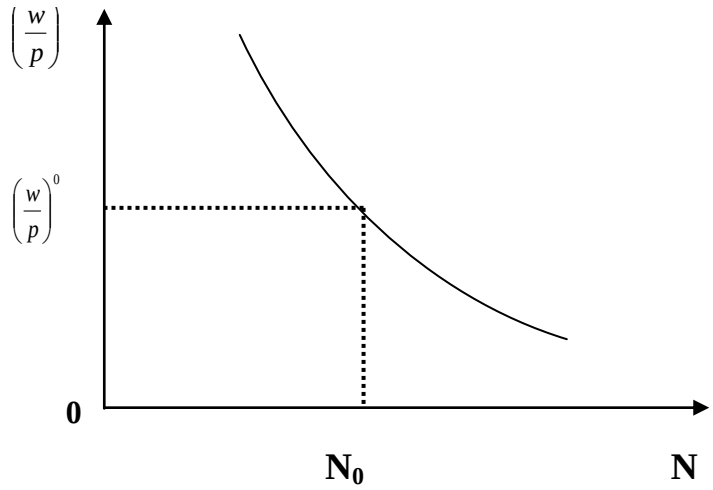

ومن هنا يتجلى أن الطلب على العمل هو دالة لمعدل الأجر الحقيقي، حيث أن منحنى طلب المؤسسة ينخفض عندما يزيد الأجر الحقيقي.

عرض العمل من طرف الأجراء:

أما بالنسبة لعرض العمل، فالعامل لا ينخدع بالتضخم ، فهو متأثر بالأجر الحقيقي الذي يحدد قوته الشرائية الفعلية، وليس بالأجر الاسمي. ومن هنا، فإننا نستنتج دالة عرض العمل طبقا للتعظيم عند النيوكلاسيك كما يلي:

$$N^s = N^s(\frac{w}{p})$$

ويكون منحنى عرض العمل كما يلي:

الشكل رقم2-9: عرض العمل عند النيوكلاسيك

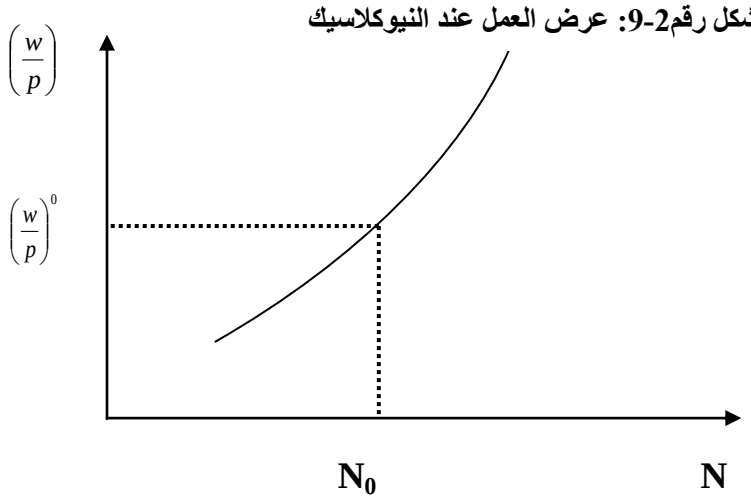

ومن هنا يظهر أن منحنى عرض العمل يرتفع كلما زاد الأجر الحقيقي.

توازن سوق العمل:

وبعد تحديد كل منحنى الطلب على العمل ومنحنى عرض العمل، يمكن تحديد التوازن في سوق العمل من خلال تساوي الطلب على العمل وعرض العمل.

الشكل رقم: 2-10: التوازن في سوق العمل عند النيوكلاسيك

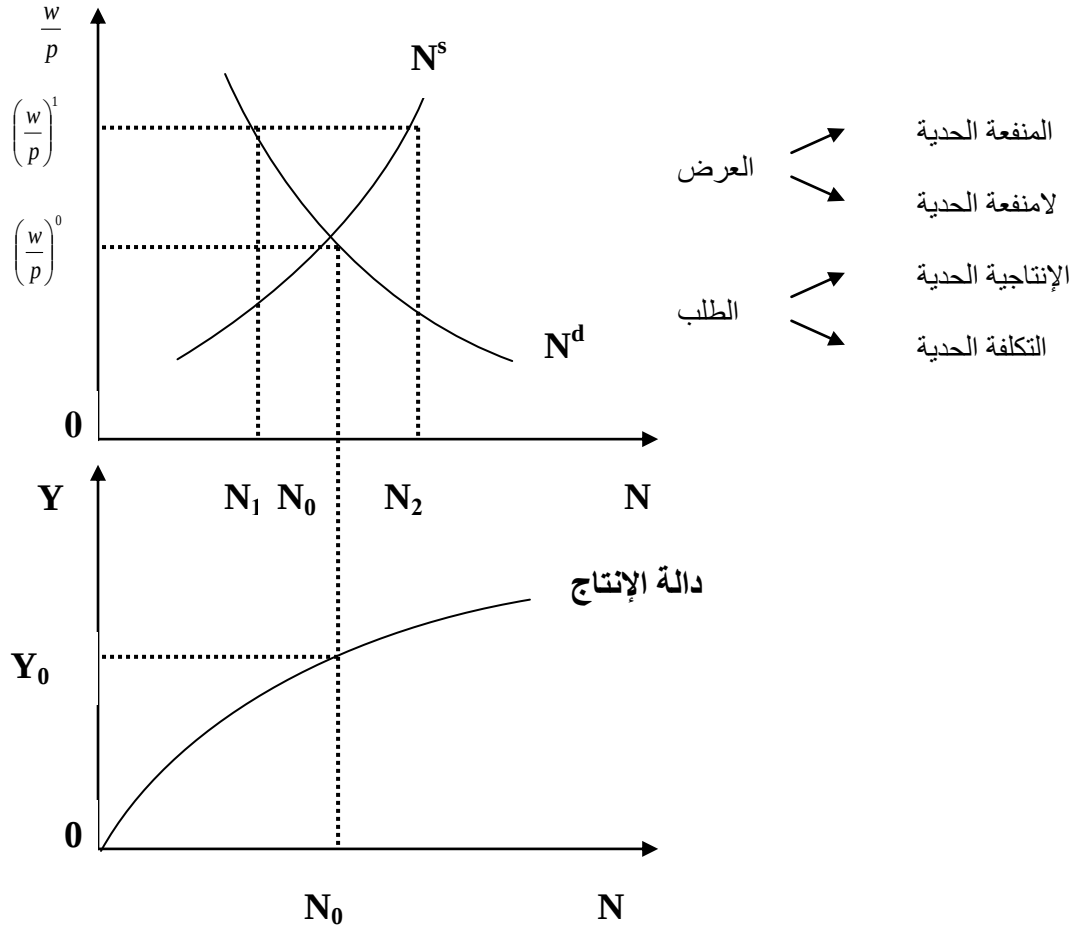

ومن هنا، وحسب فرضية المنافسة الكاملة والبحثة عند النيوكلاسيك، فإنه إذا كان عرض العمل أعلى من الطلب عليه، يحدث هناك منافسة بين العمال وهو ما يؤدي إلى انخفاض الأجور.

التوازن الذي يحدث نتيجة تساوي عرض العمل والطلب عليه يحدد المقادير التالية:

- مستوى الأجر الحقيقي $(w/p)^0$ ؛
- مستوى أو حجم التوظيف N_0 وهذا الحجم في حالة المنافسة الكاملة يعتبر مستوى التوظف الكامل؛
- مستوى الإنتاج Y_0.

وحسب النيوكلاسيك الليبراليين، فإن كل اختلال في التوازن ينبغي أن يحل محله توازن التوظف الكامل، إذا كان هناك تغير في الأجر الحقيقي: فإذا افترضنا أن الأجر الحقيقي $(w/p)1$ أعلى من اجر التوازن $(w/p)0$، هذا سوف يؤدي إلى أن يكون الطلب على العمل $N1<N0$ وعرض العمل $N2>N0$، وينتج

عن هذا بطالة من جراء كون عرض العمل N2 يفيض على الطلب على العمل N1، وتسمى هذه البطالة ب"البطالة الاحتكاكية"، وهذا النوع من البطالة لا يمكنه أن يستمر، حيث انه بسبب العرض الفائض من العمل، فإن العمال البطالين يمارسون منافسة تؤدي إلى تخفيض سعر العمل، أي الأجر الاسمي.

وهذا الانخفاض في الأجر الاسمي لا تحفز المؤسسات على التوظيف إلا في شروط سعر معينة:

1- إذا انخفضت الأسعار بشكل تناسبي أو حتى أكثر من تناسبي مع الأجور الاسمية، لا ينتج عن هذا أي تحفيز لزيادة الإنتاج وبالتالي التوظيف: ففي الواقع، فالعلاقة (W/P)، أي الأجر الحقيقي، تبقى ثابتة.

2- بالنسبة للكلاسيك إذا، فإن وضع التوظف الكامل يعود إذا كان انخفاض الأسعار اقل من انخفاض الأجور أو تبقى مستقرة، مما يعني انخفاض في الأجر الحقيقي، وبالتالي ضغط تكاليف المنظم.

المطلب الرابع: المدرسة الكينزية:

تعتبر المدرسة الكينزية من بين أهم وأكثر المدارس الاقتصادية تأثيرا على الصعيدين الفكري والعملي، وهي مدرسة تنسب إلى جون ماينرد كينز John M. Keynes (1883-1946) والذي اصدر كتابه الشهير "النظرة العامة في التوظف وسعر الفائدة والنقود" سنة 1963، وهو كتاب احدث به ما يشبه الثورة في عالم الاقتصاد السياسي.[1] ولقد أصبح علم الاقتصاد، مع كينز، علما للتسيير الاقتصادي، بمعنى اقتصادا سياسي بمعنى الكلمة لا يكتفي فقط بتحليل الأوضاع وإنما أيضا بالسعي لإيجاد واقتراح الحلول للمشاكل الاقتصادية، فأصبح العلم الاقتصادي، مع كينز، أداة تسيير حكومية وأصبح الاقتصاديون مستشارين للحكومات ثم وزراء والى غير ذلك من المناصب السياسية.[2]

لقد أدى ظهور كتاب كينز إلى حدوث تغييرات كبيرة في الفكر الاقتصادي، منها:[3]

1- تناول المشكلة الاقتصادية في إجماليات قيمها وبالتالي تحول الفكر المذكور من التحليل الجزئي إلى التحليل الكلي.

2- عمد إلى استقراءات واقعية (أو ميدانية) لمعالجة بعض المشكلات الاقتصادية وبالتالي مزج في أكثر من حالة أو موضوع بين الأسلوبين: الاستنباطي والاستقرائي وذلك دون المبالغة في التجريد النموذجي أو المعياري الذي اعتمده الكلاسيك والكلاسيك المحدثون.

3- حول اهتمامات التحليل الاقتصادي من موضوعات العرض والقيمة والتكاليف إلى الطلب والمضاعف والمعجل. فبعد أن كان الطلب تابعا للعرض (حسب قانون Say) أصبح متغيرا

[1] د.رمزي زكي: الاقتصاد السياسي للبطالة، مرجع سبق ذكره، ص 319.
[2] راجع تقديم احمد هني لكتا ب كنز: النظرية العامة في الاقتصاد ،ترجمة: نهاد رضا، الأنيس سلسلة العلوم الإنسانية تحت إشراف علي الكنز، موفم للنشر 1991.
[3] أ.د. هوشيار معروف، مرجع سبق ذكره، ص ص 10-11 (مقدمة).

مستقلاً لتحديد مستوى الناتج والتشغيل وأهمل دور آلية السوق القائمة على اليد الخفية في تحقيق التوازن الاقتصادي عند مستوى التشغيل الكامل كما واستبعد مبدأ (حيادية النقود).

4- اهتم بالتنبؤ الاقتصادي وأهمية التوقعات في تحريك مستويات الناتج الحقيقي والتشغيل والتوازن.

5- أعطى أكثر من مبرر لتدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي وخاصة عندما يصعب التوافق بين الادخار والاستثمار Saving Investment Inconsistency ويتفاقم تدهور الكفاءة الحدية لرأس المال Marginal Efficiency of Capital، فيصبح الاعتماد على الاستثمار المستقل Autonomous Investment أمراً ضرورياً للخروج من الأزمة الاقتصادية.

ولقد ذهب الكثير من الاقتصاديين إلى حد وصف النظرية العامة لكينز بأنها نظرية للكساد والبطالة، حيث أن القضية المحورية التي بحثها كينز هي كيف يمكن إنقاذ النظام الرأسمالي من ويلات البطالة وضمان تحقيق التوظف الكامل، وهذا صحيح إلى حد كبير نظرا لان مشكلة البطالة احتلت ما يمكن أن يمثل القلب في جسد تلك النظرية.[1] ومن هنا، فلقد كان من أهم ما تمخض عن النظرية العامة لكينز من نتائج هو تركيز التحليل الاقتصادي والسياسات الاقتصادية على قضية البطالة والتوظف، وهو أمر منطقي نظرا لان النظرية العامة كانت في الحقيقة انعكاسا لمشكلة البطالة وافتقادا للتوظف الكامل خلال أزمة الكساد الكبير(1929-1933).[2]

ويمكن أن ننطلق من تفسير البطالة في الفكر الكينزي والحلول المقترحة من خلال الشكل رقم 2-11:

الشكل رقم 2-11: محددات مستوى التوظيف عند كينز

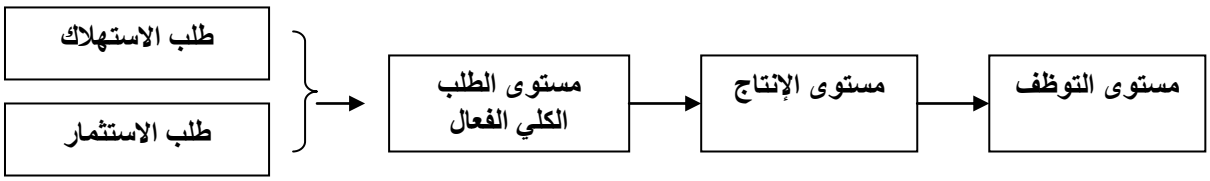

Source :Alain Samuelsonm, op.cit., P.297.

حيث يتبين من الشكل أن مستوى التوظف حسب كينز يعتمد على مستوى الإنتاج، وهذا الأخير يعتمد على مستوى الطلب الكلي الفعال، والطلب الكلي الفعال هو بدوره محكوم بعنصرين: الاستهلاك والاستثمار. ولقد انتهى كينز في نظريته إلى أنه كلما تزايد الدخل القومي، ازداد الميل للادخار وبالتالي ينقص الميل للاستهلاك، وتنخفض في نفس الوقت الكفاية الحدية لرأس المال أي معدل الربح المتوقع، ومن هنا تلوح بوادر عدم التوازن بين الادخار والاستثمار ومن تم يظهر الكساد والبطالة وانخفاض

[1] د.رمزي زكي: الاقتصاد السياسي للبطالة، مرجع سبق ذكره، ص 319.
[2] نفس المرجع السابق، ص 399.

معدلات النمو الاقتصادي. ومن اجل الخروج من هذه الأزمة، والتي تعبر في التحليل النهائي، عن وجود فجوة بين قوى الطلب الكلي الفعال وقوى العرض الكلي، ذهب كينز إلى ضرورة التدخل في التأثير في حجم الطلب الكلي، ويرى أن الدولة هي الجهاز الوحيد الذي بمستطاعه إحداث مثل ذلك التأثير، ولهذا، فإن جوهر نظريته تعتمد على التدخل الحكومي وهذا بعد انتهاء عصر المنافسة الكاملة وسياسة دعه يعمل...دعه يمر. وحسب كينز، فإن الحكومة، عندما تكون هناك بوادر أزمة كساد وما تنذر به من بطالة واسعة، يتعين عليها أن تطبق مجموعة من السياسات المالية والنقدية من اجل الحيلولة دون وقوع الكساد، وبهذا فهو دعا إلى خفض الضرائب وزيادة النفقات العامة وتشغيل العمال في الأشغال العامة حتى ولو أدى ذلك إلى حدوث عجز في الموازنة العامة للدولة، كما دعا أيضا إلى تخفيض سعر الفائدة من طرف البنك المركزي وهذا من اجل زيادة الطلب على القروض والاستثمارات. وبهذا فإن مستوى الطلب الكلي يرتفع. إلا انه في حالة وجود مخاطر تضخمية بعد وصول الاقتصاد القومي إلى التوظف الكامل، فإنه دعا إلى تبني سياسات انكماشية : خفض الإنفاق العام وزيادة الضرائب وزيادة سعر الفائدة وهذا لتخفيض حجم الطلب الكلي ويتوازن مع العرض الكلي عند مستوى التوظف الكامل.[1]

ولقد اعتبر كينز أن تخفيض معدل الفائدة هو أهم العوامل على الإطلاق لرفع مستوى النشاط الاقتصادي وتحقيق التوظف الكامل.[2] وحسب كينز، فإن الاستثمار يتوقف على عاملين:[3]

- الكفاية الحدية لرأس المال؛
- سعر الفائدة.

ومن هنا، يرى كينز أن الاستثمار(الذي هو احد مكونات الطلب الكلي الفعال) يتوقف على العلاقة بين الكفاية الحدية لرأس المال ومعدل الفائدة على المدى الطويل. فالمستوى التوازني للإنفاق الاستثماري يتحدد عندما يحدث التعادل بين الكفاية الحدية لرأس المال مع سعر الفائدة، حيث انه في حالة ما إذا كانت الكفاية الحدية لرأس المال أعلى من معدل الفائدة فإن المستثمر يميل إلى التوسع في الإنفاق الاستثماري، وهذا التوسع سوف يؤدي إلى الانخفاض في الكفاية الحدية لرأس المال (" تميل الكفاية الحدية إلى التناقص مع زيادة حجم الاستثمار لان زيادة الاستثمار ستؤدي إلى زيادة تكلفته وبالتالي انخفاض العائد المتوقع منه.")[4] وهذا حتى يتحقق التساوي بينه وبين معدل الفائدة، وفي الحالة المعاكسة، فإنه إذا كانت الكفاية الحدية لرأس المال اقل من معدل الفائدة فان المستثمر يميل إلى تقليص إنفاقه الاستثماري، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع في الكفاية الحدية لرأس المال وهذا حتى يتحقق التساوي بينها وبين معدل الفائدة.[5]

[1] د.رمزي زكي: هل انتهى عصر التوظف الكامل؟، مرجع سبق ذكره.
[2] د.مروان عطون: النظريات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص 117.
[3] نفس المرجع السابق، ص 158.
[4] نفس المرجع السابق، ص 160.
[5] نفس المرجع السابق، ص 163.

" وهكذا فان (كينز) يؤكد على أهمية سعر الفائدة في التأثير على الاستثمار وبالتالي على مستوى التشغيل والإنتاج والدخل القومي".[1]

وفيما يخص التوازن في سوق العمل حسب كينز، فإنه يذهب على نحو ما ذهب إليه الكلاسيك (والنيوكلاسيك) ، إلى أن الطلب على العمل يعتمد على الأجر الحقيقي (انظر الشكل رقم 2-12)، في حين أن الاختلاف بينها يكمن في عرض العمل، فهو عند الكلاسيك (والنيوكلاسيك) يعتمد على الأجر الحقيقي أيضا، إلا أن كينز يعتبر أن عرض العمل يتبع الأجر الاسمي وليس الحقيقي (انظر الشكل رقم 2-13)، أي أن عرض العمل يخضع لخداع النقود.[2] ومن هنا فإن النظرية الكينزية ترى:[3]

1- أن عرض العمل يعتمد على معدل الأجور الاسمية (w) وليس الحقيقية (w/p). وهذا يعتمد على أن العمال هم خاضعون للوهم النقدي، حيث أن ارتفاع مستوى الأجور الاسمية لدى العمال هو بالنسبة لهم معيار تحسن وضعيتهم مهما كان مستوى الأسعار.
2- أن معدل الأجر الاسمي ليس مرنا كليا باتجاه الهبوط، حيث أن النقابات العمالية تمنع نزول الأجور عن حد ادني يعتبر حيويا وضروريا.

وجاءت فكرة جمود الأجور في النموذج الكينزي لتوضح وجود بطالة إجبارية (وهي بطالة أنكر وجودها الكلاسيك والنيوكلاسيك) على صعيد الاقتصاد ككل، وتتضمن تلك الفكرة إمكانية جمود معدل الأجر نحو الأسفل، أي أن هناك عدم إمكانية لمعدل الأجر أن ينخفض دون مستوى معين.[4] ويعود سبب ذالك إلى:[5]

1- وجود قوى احتكارية مؤسسية في سوق العمل تحول دون انخفاض معدل الأجر بعد بلوغه مستوى معين. إذ أدى اتساع رقعة العمل النقابي في القرن العشرين إلى جعل النقابات العمالية قادرة على تحديد الأجور الاسمية لفترات زمنية طويلة. وعلى ذلك أصبحت المؤسسات غير قادرة قانونا من تخفيض الأجور الاسمية، عندما تأخذ الأسعار بالانخفاض في ظروف الانتكاس الاقتصادي.
2- أن الطبيعة التنظيمية للنقابات العمالية تخلق عند الزعماء العماليين الرفض التام لقبول التخلي عن الزيادات في الأجور التي أحرزوها بعد بذل جهد كير.
3- يعاني العمال من ظاهرة "الوهم النقدي"، أي أن العمال لا يقيمون أجورهم على أساس الأجر الحقيقي، ولكن على أساس الأجر الاسمي، فعند انخفاض مستوى السعر، وحتى يبقى سوق العمل عند مستواه التوازني الأول، لابد من حصول انخفاض مناسب في الأجور الاسمية، إلا أن

[1] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.
[2] د.عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص 275،
[3] د. محمود نيربي: المذاهب والنظريات الاقتصادية،السنة الرابعة للعام الدراسي 1975-1976، منشورات جامعة حلب- كلية العلوم الاقتصادية، ص 354.
[4] ضياء مجيد الموسوي: النظرية الاقتصادية: التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الثالثة 2005، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 329.
[5] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة

العمال يرفضون مثل هذا الانخفاض في أجورهم الاسمية نتيجة معانتهم من ظاهرة الوهم النقدي، إذ يعتقدون أن انخفاض أجرهم النقدي يعني بالضرورة انخفاض أجرهم الحقيقي.

4- في الوقت الحاضر تعمد الدولة إلى تحديد الحد الأدنى للأجور الذي يشمل تقريبا مجالات الاقتصاد. وان مثل هذا التحديد لا يسمح بانخفاض الأجور دون مستوى الأجر النقدي المحدد قانونا.

ونلاحظ من الشكل 2-12، كيف أن الطلب على العمل حسب كينز هو دالة في الأجر الحقيقي، على نحو ما ذهب إليه الكلاسيك والنيوكلاسيك، كما اشرنا إليه سابقا، وشكل المنحنى يبين أن هناك علاقة عكسية بين الطلب على العمل والأجر الحقيقي.

الشكل رقم 2-12: الطلب على العمل عند كينز

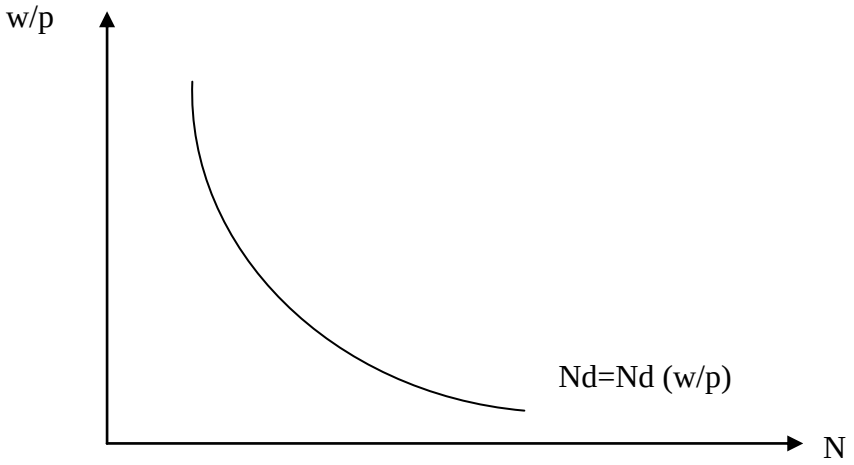

المصدر: د.عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص 274

أما من خلال الشكل رقم 2-13، فإن العمال يقومون بعرض خدماتهم مابين 0 و *N، وهذا عند معدل اجر اسمي قدره (W_0)، وهو ما أدى بمنحنى عرض العمل لان يأخذ خطا أفقيا عند ذالك الحد الأدنى من الأجر النقدي. وعندما يتم توظيف جميع الراغبين في العمل، يصبح، بعد ذلك، توظيف عدد عمال اكبر يتطلب رفع معدل الأجر النقدي السائد وهو ما يعطي لمنحنى عرض العمل ميل موجب ابتداء من النقطة (G).[1]

[1] د.عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص 275.

الشكل رقم 2-13: عرض العمل عند كينز

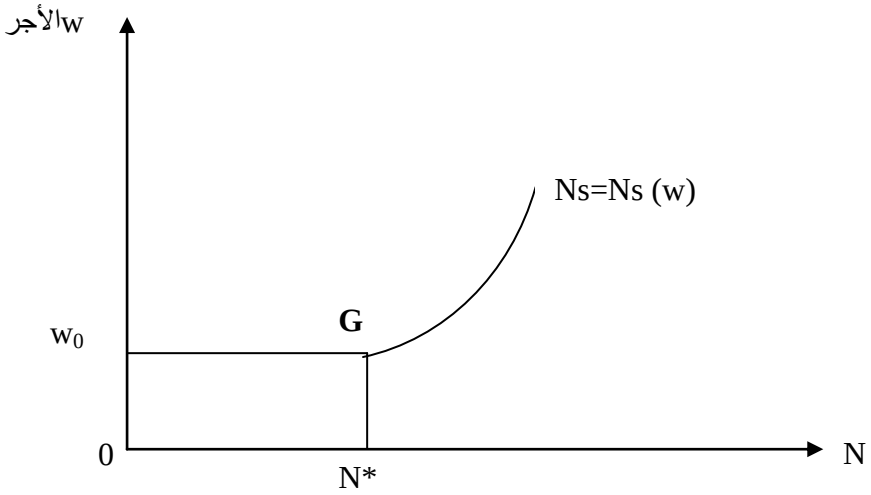

المصدر: د.عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص 275

ويتحقق التوازن في سوق العمل عند تقاطع منحنى الطلب على العمل مع منحنى عرض العمل (انظر الشكل رقم 2-14).

الشكل رقم 2-14: التوازن في سوق العمل عند كينز

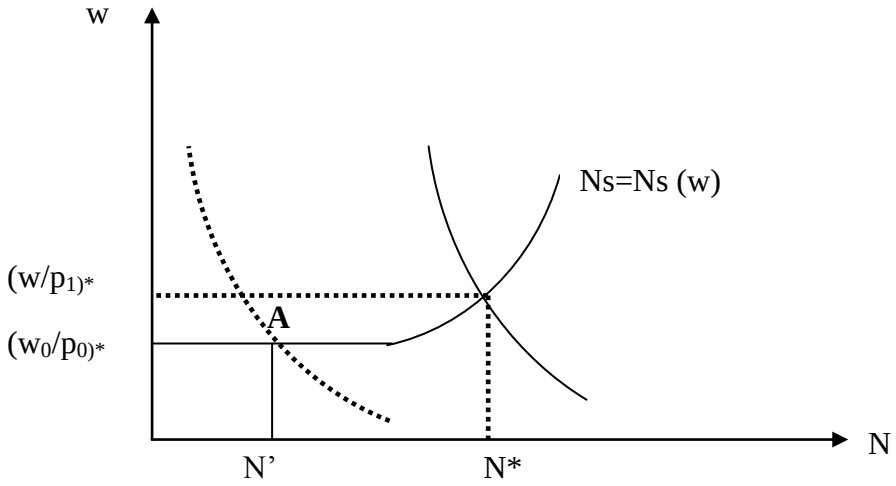

المصدر: د.عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص 276

ومن خلال هذا الشكل، نلحظ أن معدل الأجر الحقيقي التوازني هو $(w/p_{1)*}$، كما أن حجم العمل في التوازن هو (N*). وإذا تم اعتبار أن منحنى الطلب على العمل يقطع منحنى عرض العمل في النقطة (A)، فإنه سيكون هناك بطالة غير إرادية مقدرة بالمسافة (N'N*).[1]

[1] نفس المرجع السابق، ص 276.

المطلب الخامس : المدرسة النقدية

"... لقد فجر كينز هيكل الاقتصاد الكلاسيكي والنيوكلاسيكي حينما أوضح عدم صحة الدعائم النظرية التي قام عليها هذا الهيكل، واليات توازنه وانفصامها تماما عن واقع الرأسمالية التي عايشها آنذاك، وخاصة واقع الكساد والبطالة. على أن كينز وهو يهدم هذا الهيكل لم يستطع أن يقيم هيكلا أكثر قوة من الهيكل الكلاسيكي والنيوكلاسيكي، بسبب العيوب الكثيرة التي شابت نظريته، وهو الأمر الذي أثبته واقع الرأسمالية منذ بداية السبعينيات وحتى الآن، واسهم من ثم، في موت النظرية العامة وانزوائها الآن في إحدى زوايا الفكر الاقتصادي، على الرغم من الضجة الفكرية التي أثارتها، وعلى الرغم من طغيانها لمدة ثلاثة عقود زمنية متوالية..."[1] ولقد وجد النقديون الفرصة سانحة أمامهم للانقضاض على الفكر الكينزي، خاصة من خلال عجزها عن تفسير ظاهرة الركود التضخمي، ومن بين ابرز أنصار تلك المدرسة هو الاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان. و" يمثل ميلتون فريدمان وأنصاره تيارا شهيرا يُعرف الآن تحت **مصطلح المدرسة النقدية** Monetarism أو مدرسة شيكاغو، نسبة إلى الأساتذة الذين حملوا لواء الدعوة لهذا التيار، وكانوا يعملون بجامعة شيكاغو بالولايات المتحدة. وهو تيار اكتسب شهرته، في ربع القرن الأخير، من إحيائه لمعادلة كمية النقود الكلاسيكية بعد تطويرها، وإعطائه النقود أهمية ارتكازية للدور الذي تؤديه في النشاط الاقتصادي، وانه يمكن تفسير التقلبات التي تحدث في مستويات الدخل والناتج والتوظف، صعودا وهبوطا،من خلال ما يطرأ على عرض النقود من تغيرات. كما اكتسب هذا التيار شهرته أيضا من عدائه الشديد للكينزية، حيث انتقد بلا هوادة كينز، سواء في تحليله النظري، أو فيما أوصى به من سياسات. كما أن شهرته ترجع كذلك إلى تبني حكومات أقوى الدول الصناعية الرأسمالية لأفكاره، باعتبارها سلاحا يجري منذ فترة تجريبه في مواجهة مشكلات التضخم والبطالة والركود. كما أن المنظمات الدولية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، تتبنى - بشكل عام- أفكاره وسياساته".[2]

ونظرا للاهتمام الكبير للنقديين بالنقود والسياسة النقدية، فإنه لا بد ، قبل تناول أرائهم في موضوع البطالة، أن نتطرق أولا إلى بعض إسهاماتهم في هذا المجال.

لقد وجه النقديون عدة انتقادات إلى سياسات كينز وأنصاره المجددين، مقترحين استخدام السياسة النقدية والائتمانية وهذا للتأثير على مجرى النشاط الاقتصادي، ولذلك، قام النقديون بتطوير النظرية الكمية للنقود وهذا في محاولة لجعلها أكثر قدرة على التأثير في النشاط الاقتصادي، حيث أن تلك النظرية كانت تهتم

[1] د.رمزي زكي: الاقتصاد السياسي للبطالة...، مرجع سبق ذكره، ص 339.
[2] نفس المرجع السابق، ص 379.

فقط بالعلاقة المباشرة بين كمية النقود ومستوى الأسعار.[1] ومن أهم التغييرات الأساسية التي تم إدخالها على مضمون النظرية الكمية للنقود هي:[2]

1- لقد استبعدوا العلاقة التناسبية والتامة بين التغيرات النقدية ومستوى الأسعار واكتفوا بالتأكيد على العلاقة السببية بينهما.
2- لقد اعترفوا بإمكانية تغير سرعة تداول النقود، لكنهم لم يولوا ذلك أهمية كبيرة.
3- كما أنهم عارضوا الفرض المتعلق بثبات حجم الإنتاج في معادلة التبادل.
4- ركزوا الاهتمام على العلاقة بين النظرية النقدية وعملية إعادة الإنتاج. لذلك فان التغيرات النقدية ذات أهمية بالغة بالنسبة ل (النقديين) في شرح وتفسير التقلبات في العملية الإنتاجية لهذا يمكن استخلاص النتيجة التالية: تعتبر السياسة النقدية والائتمانية من أهم وسائل الرقابة وإدارة النشاط الاقتصادي.

ويرى أنصار المدرسة النقدية بأن النقود تعتبر احد أهم العوامل على الإطلاق في تحقيق التطور الاقتصادي، وهذا لكون كمية النقود هي التي تحدد مستوى الأسعار وحجم الدخل القومي على المدى القصير، كما أن التغيرات التي تحدث في الدخل النقدي على المدى الطويل والمرتبطة بالدورات الاقتصادية ترجع إلى تغيرات الأرصدة النقدية الاسمية وكذا سرعة التداول، ومن هنا فهم يعطون الدور الأول في ضمان زيادة الإنتاج ومعالجة الأزمات الاقتصادية وبشكل خاص التضخم للنقود والسياسات النقدية.[3] ومن هنا فإن النقديين يولون أهمية كبيرة للسياسة النقدية ، حيث يعتبرون أن البنك المركزي عليه أن يزيد من كمية النقود بما يتناسب ومعدلات النمو في الناتج القومي الحقيقي، وهذا سوف يكون كفيلا بجعل الاقتصاد بعيدا عن أخطار الأزمات مثل التضخم والكساد.[4] و" لقد تصور النقديون أن ميل منحنى الإنفاق الاستثماري يتسم بميل منخفض وبالتالي اعتقدوا بأن عرض النقود هو أساس السياسة النقدية الذي يمكن الاعتماد عليه بدلا من السياسة المالية وتمويل العجز بالقروض فوجدوا بأن تغيير السياسة النقدية القائم على تغيير عرض النقود سيحوّل منحنى الطلب الإجمالي (AD)، مما ينعكس بالتالي على كل من المستوى العام للأسعار والناتج المحلي الإجمالي GDP الحقيقي وتشغيل القوى العاملة"[5].

ونتيجة لهذا التركيز على النقود والسياسة النقدية، فلا عجب أن نجد أن النقديون يفسرون التقلبات التي تحدث في البطالة عن طريق عوامل نقدية. ولهذا سوف نرى كيف فسر فريدمان والنقديون، بصفة عامة، مشكلة البطالة في الاقتصادات الرأسمالية المعاصرة؟

[1] د. مروان عطون: النظريات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص 119.
[2] نفس المرجع السابق، ص 114.
[3] نفس المرجع السابق، ص 117.
[4] نفس المرجع السابق، ص 119.
[5] أ.د. هوشيار معروف، مرجع سبق ذكره، ص 54.

مشكلة البطالة عند النقديون:[1]

إن نقطة البداية لديهم،...هي أنهم يعتقدون أن النظام الرأسمالي بطبيعته مستقر في الأساس، وانه لا يتعرض بالضرورة للتضخم والبطالة والركود إلا من خلال التقلبات الكبيرة التي تحدث في الرصيد النقدي، بمعنى أن التقلبات التي تحدث في مستوى الدخل والناتج والتوظف ، وانحرافها عن اتجاهها العام الممكن، إنما ترتبط بمعدلات التغير في عرض النقود. وهنا يميز النقديون بين أثار السياسة النقدية في الأجل القصير وأثارها في الأجل الطويل.

ولشرح فكرتهم، افترض ألان أن البنك المركزي سوف يتبع **سياسة نقدية توسعية**، وانه في سبيل ذلك سوف ينزل السوق مشتريا للسندات الحكومية. وطبقا لفريدمان وآنا شفارتز ستكون نتيجة ذلك أن ترتفع أسعار الأوراق المالية، وبذلك ينخفض العائد عليها. وسيترتب على ذلك، أن تركيبة محفظة الأوراق المالية لدى الأفراد ستتغير. فالأفراد الآن أصبحوا يملكون مزيدا من النقود وكمية اقل من الأصول المالية. ولما كانت دالة الطلب على النقود عند فريدمان ثابتة في الأجل القصير والمتوسط، فإن الأفراد في هذه الحالة سوف يزيدون من إنفاقهم، سواء إنفاقهم على الاستهلاك الجاري، أو إنفاقهم على شراء أوراق مالية جيدة أو أصول عينية مثل الأراضي والعقارات، مما يرفع من أثمانها. وباختصار، سوف تتسبب الزيادة في عرض النقود زيادة في الإنفاق على الأصول المالية والعينية والخدمات، وهو ما يعني زيادة الإنفاق على الاستهلاك والاستثمار، أي زيادة الطلب الكلي. وإذا كان الاقتصاد القومي يعمل عند مستوى اقل من مستوى التوظف الكامل، فإن هذه السياسة التوسعية سوف تؤدي إلى زيادة الإنتاج الحقيقي، وتقل البطالة عن مستواها العادي (بفضل تشغيل الطاقات العاطلة)، وربما لا ترتفع الأسعار بسبب مرونة الجهاز الإنتاجي عند هذا المستوى. أما إذا استمرت هذه السياسة التوسعية في عرض النقود، فإنها ستؤدي إلى حدوث التضخم في الأجل الطويل دون أن تتمكن من تحقيق خفض دائم في معدل البطالة.

أما إذا حدث **انكماش نقدي** متعمد من جانب السلطة النقدية، بأن لجأ البنك المركزي إلى خفض عرض النقود بمعدلات محسوسة، عن طريق نزوله بائعا للسندات الحكومية، فإن الطلب الكلي ولو انه سينخفض، إلا أن الأسعار ربما لا تستجيب بالانخفاض فورا، إذ لابد أن تمضي فترة حتى يقتنع رجال الأعمال بان هذا الانخفاض حقيقي وليس عابرا، وحتى يعدّلوا من خطط إنتاجهم. كما أن العاطلين الباحثين عن عمل لن يقتنعوا فورا بانخفاض الطلب الكلي على خدماتهم، وعلى ذلك فربما يرفضون الأعمال التي تعرض عليهم وتعطيهم أجورا اقل اعتقادا منهم بأنهم سيجدون عملا أفضل في القريب، وهو الأمر الذي يمدد من فترة تعطلهم.

[1] د.رمز زكي: الاقتصاد السياسي للبطالة...، مرجع سبق ذكره، ص ص 386-388.

وعلى هذا النحو قد تطول فترة البطالة والانكماش. ومعنى ذلك إذن ' أن معدلات الأسعار والأجور لن تتكيف فورا مع انخفاض عرض النقود، والانخفاض المصاحب له في الطلب الكلي. ومن هنا ينشا الارتفاع في مستوى البطالة وانكماش مستوى الأعمال بسبب الانكماش النقدي'

من ناحية أخرى، رفض النقديون فكرة كينز حول التوظف الكامل وهذا نظرا لاعتقادهم أن البطالة بنسبة غير كبيرة وانخفاض الإنتاج بمعدلات معقولة يمكن أن يكونا مفيدين في محاولات الحد من التأثير على الأجور من طرف الاتحادات العمالية.[1] " وترى هذه المدرسة أن السياسة المالية التي اعتمدها J.M.Keynes لمعالجة مشكلة الأزمة العالمية لا تعدّ أداة فعّالة في تحقيق التشغيل الكامل. وذلك لأنها رفضت مبدأ(ارتفاع درجة حساسية منحنى الاستثمار لتغييرات أسعار الفائدة) وبالتالي فإن التأثير الصافي لثبات العرض النقدي سيكون عدم تغيير الطلب الإجمالي بدلاً من زيادة هذا الطلب أثناء الكساد واستعادة التشغيل الكامل عند انخفاض أسعار الفائدة".[2] ولقد أطلق ميلتون فريدمان اسم معدل البطالة الطبيعي (انظر المبحث الخامس من هذا الفصل) على معدل البطالة عند ثبات معدل التضخم السائد وهذا تميزا له عن معدل البطالة الفعلي والذي يعبر عن معدل البطالة في قوة العمل. فمعدل التضخم الذي يتجاوز المستوى المرغوب فيه، يمكن تخفيضه عن طريق تحقيق معدل اقل من إجمالي الناتج القومي الحقيقي الفعلي، وبالتالي رفع معدلات البطالة. أما إذا ما أريد تخفيض معدلات البطالة وخلق اكبر لفرص العمل، ففي هذه الحالة سيرتفع معدل التضخم.[3]

المطلب السادس : شومبيتر والتفسير التكنولوجي للبطالة:

كان للاقتصادي المشهور جوزيف شومبيتر(1883-1950) إسهام واضح في نظرية الدورة الاقتصادية، وما يحدث في مراحل تلك الدورة من تغيرات في الناتج، الدخل، التوظف والهيكل الاقتصادي، حيث قدم شومبيتر تحليلا يعتمد أساسا على الابتكارات والمخترعات التكنولوجية. إلا أن أفكار شومبيتر في هذا الخصوص لا تقدم نظرية في الحتمية التكنولوجية. فتحليل شومبيتر يتسع لأكثر من عامل ومتغير. كما لا يتم تحليله في فراغ اجتماعي، حث أعطى أهمية خاصة للعوامل الاجتماعية والسياسية والثقافية والنظمية. والحياة الاقتصادية عند شومبيتر تسير في محيط اجتماعي وطبيعي قابل للتبديل.[4]

ولابد من الإشارة إلى أربع منطلقات أساسية اعتمد عليها شومبيتر في تحليله، وهي كما يلي:[5]

هناك، **أولا**، الأهمية الخاصة التي يحتلها المنظم Entrepeneur في تحليله. فهو الفرد المغامر الذي يقيم المشروعات، والذي يمتلك الشجاعة والنظرة بعيدة المدى وحب التجديد والمغامرة. إنه ليس مجرد إنسان عادي، وإنما نوعية خاصة من البشر التي قام التطور الاقتصادي والاجتماعي على جهودها. فالمنظم يقوم

[1] د.مروان عطون: النظريات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص 117.
[2] أ.د. هوشيار معروف، مرجع سبق ذكره، ص 54.
[3] ضياء مجيد الموسوي: النظرية الاقتصادية: التحليل الاقتصادي الكلي، مرجع سبق ذكره، ص 19.
[4] د. رمزي زكي: الاقتصاد السياسي للبطالة...، مرجع سبق ذكره، ص 446.
[5] د. رمزي زكي: الاقتصاد السياسي للبطالة...، مرجع سبق ذكره، ص ص 446-448.

بحشد الموارد، ويؤلف بين عوامل الإنتاج، ويجدد في إنتاجه إما من خلال تقديم سلع جديدة، أو مواد خام جديدة، أو طرائق إنتاجية مستحدثة، أو فتح أسواق حديثة، أو تغيير طريقة التنظيم الصناعي. انه شخص مبدع يزيد من كفاءة الموارد المستخدمة. وهنا يفرق شومبيتر بين الرأسمالي والمنظم. فالرأسمالي هو الشخص الذي يقدم رؤوس الأموال اللازمة لتنفيذ المشروع، بينما المنظم يديرها. وليس شرطا أن يكون الاثنان شخصا واحدا. كما شدد شومبيتر على أن الرأسمالية نظام عقلاني، يقوم على الحساب المنطقي، وان ميزة المنظم انه قادر على اتخاذ القرارات المستندة إلى هذه العقلانية، رغم المخاطر التي تكتنفها.

وهناك **ثانيا**، نقطة الخلاف الجوهرية التي أثارها شومبيتر مع الكلاسيك ومع النيوكلاسيك، حول موضوع الأرباح غير العادية (الاحتكارية). فقد نظر هؤلاء الاقتصاديون إلى تلك الأرباح على أنها تمثل انحرافا في طريقة عمل السوق، وخروجا على المنافسة الحرة، وقد تعبر عن ممارسات احتكارية، وأن الوضع الطبيعي هو سيادة الأرباح العادية. أما عند شومبيتر فإن لهذه الأرباح غير العادية دورا مهما، لأنها محفزة للمنظم على إقامة المشروعات وتطويرها ولكي يبدع. ونظر إليها على أنها عائد للمغامرة والابتكار وإن كان يرى انه عبر الزمن، سرعان ما تختفي هذه الأرباح تحث تأثير المنافسين الذين يدخلون ساحة التقليد والإنتاج. وعند شومبيتر، تنبع أهمية المنافسة ليس في مجال السعر؛ ولكن في مجال السلع الجديدة. كما انه يعتقد أن الربح ليس هو وحده الدافع المحرك للمنظم، فبجانب هذا العامل، هناك الرغبة في خلق مملكة خاصة به، وحب التنافس، والرغبة في الانتصار، والتمتع بالابتكار والخلق والتجديد. كذلك اختلف شومبيتر مع النيوكلاسيك حول دور ما يُسمى بسيادة المستهلك، حيث انه قلل من أهمية هذا الدور، وفي ظنه أن عمليات التجديد والتحديث في السلع والخدمات المعروضة بالسوق، هي في النهاية من صنع المنظم ودوره الحيوي في التنمية.

وهناك، **ثالثا**، تفرقته بن طبيعة الاختراع Invention والابتكار innovation. فالمصطلح الأول يشير إلى انجازات العلماء والباحثين في مجال تطوير السلع والآلات والمواد وطرائق الإنتاج. أما المصطلح الثاني، فيشير إلى جمهور المنظمين في استخدام المخترعات في الإنتاج التجاري في شكل سلع جديدة بغرض تحقيق الربح. وبينما يتسم الاختراع بأنه نشاط متسق وتراكمي ومستمر عبر الزمن، تتسم عملية الإبداع بأنها طفرية ولا تنساب في الزمن بشكل متسق ومتساو. وعموما فقد نظر شومبيتر إلى الابتكار على انه مصدر الرخاء والتجديد والحيوية في النظام الرأسمالي، وان الدورات الاقتصادية هي نتيجة للتقدم الاقتصادي، وما الأزمات التي حدث فيها سوى نوع من التدمير الخلاق Creative، الذي يقضي على القديم المتآكل في سبيل الجديد الواعد.

وهناك، **رابعا**، أهمية الائتمان المصرفي في تحليل شومبيتر. فعلى خلاف الكلاسيك والنيوكلاسيك الذين اعتبروا الادخار الحقيقي هو مصدر تمويل الاستثمارات، إلا أن المنظم يستطيع عند شومبيتر أن يحصل على الادخار، من خلال الائتمان الذي يخلقه الجهاز المصرفي، مما يعني أن الاستثمار يمكن أن يزيد

بسرعة من خلال اقتراض المستثمرين من البنوك. وإذا كان التوظف الكامل يسود الاقتصاد القومي، فإن زيادة نشاط المنظمين عن طريق الاقتراض سوف تؤدي إلى زيادة أسعار عوامل الإنتاج. وإذا كانت هذه العوامل مستغرقة في إنتاج السلع الاستهلاكية، فلن يمكن جذبها لقطاع الاستثمار الجديد إلا عن طريق زيادة الدخول الممنوحة لها، حتى تترك قطاع الصناعات الاستهلاكية، الأمر الذي يؤدي إلى خفض إنتاج هذا النوع من السلع. وبذلك يجبر المجتمع على تكوين ادخار إجباري يمول حركة التوسع الاستثماري.

وعلى ضوء تلك المنطلقات، يمكن أن نرى وجهة نظر شومبيتر فيما خص الدورة الاقتصادية واليات حدوثها وتفسير للبطالة:

لنفترض كون الاقتصاد القومي في حالة توازن مستقر وانه يعمل عند مستوى التوظف الكامل أو قرب ذلك المستوى، ولنفترض أن هناك ثبات في كل من حجم العمالة ورأس المال وحجم الموارد والطرائق الفنية للإنتاج. فإذا ما لاحت، مثلا، فرص للابتكار المربح لبعض المنظمين، أي أنهم سوف يحولون بعض المخترعات إلى ميدان الإنتاج السلعي وهذا بغرض تحقيق الأرباح المرتفعة. وهنا سوف يحتاج هؤلاء المنظمين إلى الموارد المالية من اجل القيام ببعض التجديدات، وسوف يحصل هؤلاء المنظمين على تلك الموارد من خلال الاقتراض من البنوك. وإذا ما نجح هؤلاء المبتكرون في إنتاج سلع جديدة مفيدة، فإنهم بذلك سوف يحقون أرباحا مرتفعة، وهو ما يدفع إلى دخول منظمين جدد في حلبة الإنتاج وتقليد هؤلاء المنظمين الذين نجحوا وهذا يعني أن الاستثمار الأولي قد جلب معه استثمارا تابعا. وكلما نجح هؤلاء، يؤدي إلى إغراء عدد آخر من اجل القيام بإنتاج نفس السلعة. وتسري ، هكذا، موجة من التغيير والانتعاش بسبب ذلك الابتكار والذي تكون له عادة أثار تكاملية للأمام والخلف* وهذا يقود إلى إنتاج سلسلة عديدة من السلع والخدمات. وبشكل عام، سيزيد الاستثمار والإنفاق الكلي، ويتجه الناتج المحلي الإجمالي نحو الارتفاع، وسوف تنخفض البطالة إلى أدنى مستوى في ظل ذلك المناخ المنعش اقتصاديا. أما أسعار السلع الاستثمارية فسوف ترتفع وهذا بسبب عدم مرونة عرضها في الأجل القصير، وكذلك الحال بالنسبة للسلع الاستهلاكية بعد مغادرة قدر ما من عناصر الإنتاج لإنتاجها، وهي عناصر تم جذبها بسبب الدخول المرتفعة في صناعة السلع الاستثمارية بعد ظهور السلع الجديدة. كما أن الائتمان المصرفي الإضافي سيباشر تأثيره في مجال دفع المستوى العام للأسعار إلى أعلى. [1]

وفي ظل ذلك المناخ الذي خلقته الابتكارات، كما رأينا، تحدث على النقيض من ذلك عملية تدمير خلاقة صعبة. فالمنتجون القدامى سيضطرون إلى تغيير منتجاتهم بعد انخفاض الطلب والأسعار على تلك المنتجات، وسعيهم إلى مواكبة الوضع الجديد وهذا بإدخالهم هذه التكنولوجيا الحديثة إلى مؤسساتهم، وهذا بعد يكونوا مهددين بفقد أسواقهم بسبب المنتجات الجديدة المنافسة، أو تحت تأثير الأسعار المنخفضة

[1] نفس المرجع السابق، ص 449.

* لتوضيح طبيعة الآثار الأمامية والخلفية، انظر المطلب الثاني من المبحث الرابع من الفصل الثالث.

الناجمة عن تلك التكنولوجيا. وقد تضطر بعد المؤسسات القديمة للإغلاق والإفلاس وهنا تحدث بطالة بين العمال الذين كانوا يعملون في تلك المؤسسات...ونجد من هنا انه، في حين أن الابتكار الجديد يخلق موجة من الانتعاش لبعض القطاعات، فهو في نفس الوقت خلق موجة من الانكماش والركود والبطالة في قطاعات أخرى. وسوف تمر فترة عصيبة حتى يمكن إعادة التوازن التي تم فقدانه والتكيف مع هيكل الإنتاج القومي الجديد.[1]

وسوف ينتهي الانتعاش الذي خلقته الابتكارات الجديدة، إن عاجلا آو آجلا. فالسوق سيزدحم بالسلع الجديد، وخاصة بعد إتمام الاستثمارات الإضافية. والأسعار تبدأ في الانخفاض، وهو ما يؤدي إلى التقليل من عدد المنظمين الجدد الذين يدخلون ساحات التقليد والإنتاج، وهذا نظرا لبداية هبوط معدلات الربح، في وقت بقاء ارتفاع الأجور والتكاليف. وهنا ينخفض الاستثمار وهذا لعدم ملائمة البيئة الاقتصادية. ومما يخلق أثارا انكماشية أخرى تعمق من حدة الأزمة هو بداية سداد المستثمرون لديونهم إلى الجهاز المصرفي.[2]

وتبدأ مرحلة الركود بخصائصها المعروفة: انخفاض الأسعار، تدهور الأجور والدخول والأرباح، ارتفاع البطالة، كثرة حالات إغلاق وتصفية المؤسسات، وخروج عدد من المنظمين من ساحات الإنتاج والاستثمار. وتحدث عملية تراكمية في الاتجاه الهبوطي للنشاط الاقتصادي، إلى أن يتم استعادة التوازن الاقتصادي، ويصير الحساب الاقتصادي ممكنا بعد هدوء موجة التدمير الخلاق، لتبدأ عوامل الانتعاش في الظهور من جديد، وهذا بإدخال مبتكرات جديدة في ميدان الإنتاج، لتحدث دورة اقتصادية أخرى... وهكذا دواليك.[3]

ولابد من الإشارة إلى أن شومبيتر أولا عناية خاصة في تحليله إلى نقطة مهمة وهي انه عند حدوث التوازن الجديد، فإنه يحدث عند مستويات أعلى من الدخل مقارنة بالوضع القديم. ففي كل دورة جديدة يرتفع الناتج المحلي الإجمالي، الدخل القومي والدخل الشخصي الحقيقي. وفي غمار عملية النمو الاقتصادي والتغير الدوري للنشاط الاقتصادي، فإن جميع أصحاب عوامل الإنتاج وبالأخص العمال، يستفيدون بشكل عام. وشومبيتر، لم يعط أهمية كبيرة لمشكلة البطالة في تحليله للدورات، بل هو يعتقد، أنها مشكلة هينة ومؤقتة، خلافا لعدد كبير من الاقتصاديين.[4]

ورغم أن شومبيتر يرى في الدورة الاقتصادية مظهرا من مظاهر الحيوية والتجدد للنظام الرأسمالي... إلا انه توصل، في آخر الأعمال الفكرية التي قام بها، أن الرأسمالية مآلها إلى الاختفاء، وان اختفائها لن يكون بسبب العوامل الاقتصادية وإنما إلى العوامل الاجتماعية والثقافية والسياسية، والتي تخلق لها عبر

[1] نفس المرجع السابق، ص ص 449-450.
[2] نفس المرجع السابق، ص 450.
[3] نفس المرجع السابق، ص ص 450-451.
[4] نفس المرجع السابق، ص 451.

الزمن موجة متزايدة من العداء، وهو ما سيمهد لظهور الاشتراكية[1]. واهم عوامل تدمير الرأسمالية لنفسها، والتي أولاها شومبيتر أهمية خاصة هي : [2]

1- اختفاء فرص الاستثمار تدرجيا، بسبب التشبع، وانخفاض معدل نمو السكان، وعدم اكتشاف أراض جديدة، وان ما يتبقى من فرص للاستثمار هو أكثر صلاحية للمشروعات العامة منها للمشروعات الخاصة (الصحة العامة، تجميل المدن، أرصفة الموانئ...).

2- اختفاء طبقة المنظمين عبر الزمن بالمعنى التقليدي الذي أضفاه شومبيتر على هذه الطبقة العصامية الجسورة التي جُبل أفرادها على حب المغامرة والتجريب والابتكار، لان التطور احل محلهم طبقة إدارية بيروقراطية، تعمل بشكل روتيني ومهني محض في مجالات الإنتاج والتسويق والتمويل. وبذلك اختفى قادة الصناعة والتحديث في ظل الرأسمالية المعاصرة.

3- انه مع زيادة تركز رأس المال وكبر حجم المشروعات، فقدت الرأسمالية الإطار التنظيمي الذي قامت عليه، حيث فقدت الملكية الخاصة وحرية التعاقد تلك الفاعلية التي كانت لها في الماضي، أمام زحف حملة الأسهم وطبقة الموظفين المحترفين.

4- تداعي وتدهور الفئات الاجتماعية التي تحمي الرأسمالية في المجال السياسي.

5- ظهور أعمال عدائية ضد النظام الرأسمالي، يقوم بها العمال والمثقفون (خاصة هؤلاء الذين لا توجد لهم فرص للتوظف). ويذكر شومبيتر، أن طبيعة النظام الرأسمالي وما يقوم عليه من معقولية وحرية، هي التي تعطي المثقفين حرية ووسائل اكبر لأداء هذه الأعمال.

6- انحلال الروابط الأسرية البرجوازية.

" وهكذا يتضح أن شومبيتر قد توصل إلى نفس النتيجة التي توصل إليها ماركس، ولكن عبر مسارات تحليلية مختلفة، وهي أن النظام الرأسمالي سيعمل على تدمير نفسه، ممهدا بذلك الطريق إلى الاشتراكية."[3]

[1] نفس المرجع السابق، ص ص 451-452.
[2] نفس المرجع السابق، ص 452.
[3] نفس المرجع السابق، ص 453.

المبحث الثالث: التضخم والبطالة: صعود وهبوط منحنى فيليبس:

المطلب الأول: منحنى فيليبس ... العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة

يجدر الإشارة أولا إلى أن I.Fisher أشار إلى العلاقة بين التضخم والبطالة في بداية القرن العشرين وذلك قبل فيليبس بعدة عقود، حيث بين فيشر أن هناك معضلة Paradox تتلخص في أن العوامل التي تسهم في زيادة معدلات التضخم وهذا مثل العجز المتراكم وتزايد الكمية النقدية سوف تترك المتغيرات الحقيقية مثل التشغيل والناتج المحلي الحقيقي بدون أي تأثير.[1] " ولا شك بأن عدم انتشار الفكرة في البداية، جاء لان أي رأي يقترح (بان مستويات أعلى للطلب الإجمالي AD تحفز على نمو الناتج وتخفيض البطالة) كان يعد مناقضا للتحليل الكلاسيكي السائد آنذاك".[2]

وفي سنة 1958، نشر البروفيسور أ.و.فيليبس A.W.Phillips دراسة هامة في مجلة الايكونوميكا Economica بعنوان " العلاقة بين البطالة ومعدلات تغير الأجور النقدية في المملكة المتحدة خلال الفترة 1861- 1958". وتوصل فليبس إلى أن هناك علاقة إحصائية قوية بين نسبة العاطلين إلى إجمالي السكان ومعدل التغير في اجر الساعة للعامل وهذا خلال فترة زمنية تقترب من القرن. وتنص تلك العلاقة على أن الأجور النقدية ترتفع في الفترات التي تقل فيها معدلات البطالة في حين أنها تنخفض في حالة ارتفاع معدلات البطالة.[3] وسرعان ما أصبحت العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة تعرف بمنحنى فيليبس (انظر الشكل رقم2-15)،[4] " وما لبث أن أصبح منحنى فيليبس إحدى الأدوات التحليلية المهمة في شرح أهداف ومشكلات السياسة الاقتصادية الكلية، ووصفه الاقتصادي المعروف جيمس توبن James Tobin بأنه أكثر الأعمال الاقتصادية الكلية تأثيرا على امتداد ربع قرن كامل".[5]

[1] أ. د. هوشيار معروف، مرجع سبق ذكره، ص 214.
[2] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.
[3] د. رمزي زكي: الاقتصاد السياسي للبطالة...، مرجع سبق ذكره، ص ص 399-400.
[4] نفس المرجع السابق، ص400.
[5] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

الشكل رقم 2-15: منحنى فيليبس

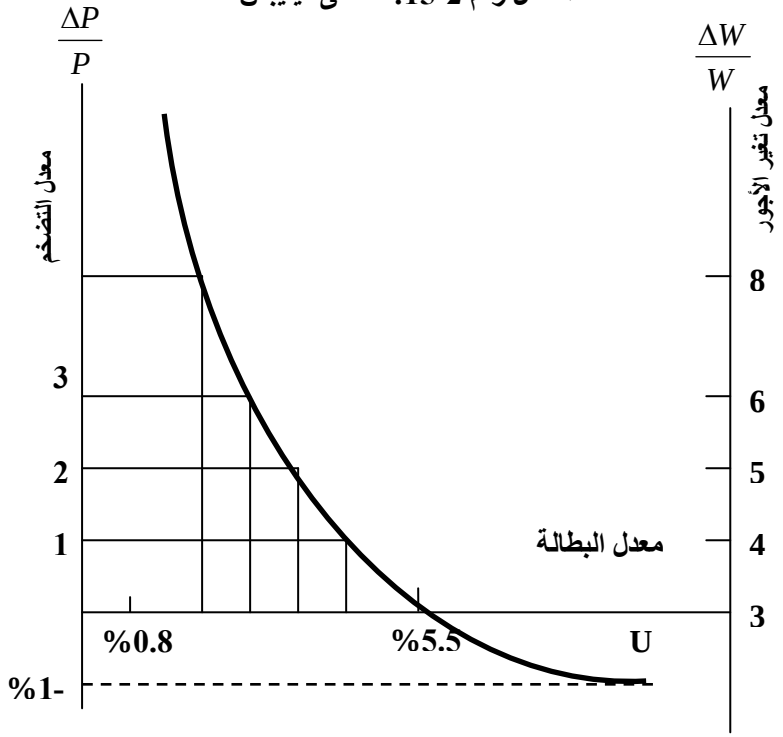

المصدر: د. رمزي زكي: الاقتصاد السياسي للبطالة، مرجع سبق ذكره، ص 402.

ونذهب الآن إلى شرح منحنى فيليبس (الشكل 2-15): فعلى المحور الراسي على الجانب الأيسر، نقيس معدل التضخم السنوي، أما على المحور الراسي على الجانب الأيمن، نقيس معدل الزيادة السنوي في الأجور النقدية. وحسب الشكل أعلاه، نجد أن المحور الراسي على الجانب الأيمن يزيد على المحور الراسي على الجانب الأيسر بمقدار ثابت هو 3% سنويا. وهذا الأمر يعني أن معدل التضخم السنوي يقل بمقدار 3% سنويا عن معدل الزيادة السنوي للأجور النقدية. وسبب ذلك هو كون إنتاجية عنصر العمل تزيد سنويا بمعدل 3%، وان الأسعار، في التحليل النهائي، تتحدد بمتوسط تكلفة عنصر العمل لكل وحدة منتجة (وهذا الافتراض يهمل عناصر التكاليف الأخرى) وعليه فإن: معدل التضخم = معدل زيادة الأجور – معدل نمو إنتاجية العمل. وعليه، إذا ما زادت الأجور النقدية بمعدل 6% سنويا، وكانت إنتاجية العمل تنمو بمعدل 3% سنويا، فإن الأسعار سوف ترتفع بنسبة 3% في السنة. وفي حالة ما إذا كان هناك تساوي في معدل الزيادة في الأجور النقدية ومعدل الزيادة في إنتاجية العمل، فإن معدل التضخم سيكون صفرا. وفي حالة حدوث زيادة في إنتاجية العمل بمعدل اكبر من الزيادة في الأجور النقدية، فمن المفترض، والحال هذه، أن تنخفض الأسعار، أي أن يكون معدل التضخم سالبا. غير أن هذا نادر الحدوث. ويتضح من الشكل أن معدل البطالة إذا كان يساوي 5.5% من قوة العمل، وإذا كانت الأجور النقدية تزيد بنسبة

3% سنويا، وأيضا تزيد إنتاجية عنصر العمل بنسبة 3% سنويا، فإن معدل التضخم الذي سوف يسود في هذه السنة هو صفر. ويمكن تخفيض معدل البطالة إلى اقل من 5.5% وهذا مقابل السماح بزيادة معدل البطالة، وهذا يعني أن هناك مقايضة تحدث بين البطالة والتضخم. فصناع السياسة الاقتصادية إذا قرروا، على سبيل المثال، تخفيض معدل البطالة إلى 2%، فإن معدل التضخم سيرتفع إلى 3% سنويا، والزيادة في الأجور النقدية ستزداد ب 6%. وفي هذه الحالة، كأن الاقتصاد القومي، قد قايض خفضا في معدل البطالة مقداره 3.5 % بقبوله زيادة في معدل التضخم مقدارها 3% سنويا. ومن هنا فمنحنى فيليبس يوضح إمكانية خفض معدل البطالة، لكن بثمن وهو قبول معدل أعلى للتضخم. وميل منحنى فيليبس، عند كل نقطة، يوضح شروط المبادلة بين البطالة والتضخم في المدى القصير. والمبادلة هنا تستند على شرط مهم وهو عدم توقع تضخم الأسعار والأجور، أي أن الاقتصاد القومي يكون قد استقر عند معدل ثابت لتضخم لأسعار والأجور.[1]

ولقد استنتج فيليبس من تحليله النتيجة التالية: " يجب وقف الارتفاع في الأسعار الداخلية لتمكين أسعار السلع الوطنية من المنافسة في الأسواق الدولية، وحيث أن الأجور تشكل الجزء الأهم من تكاليف الإنتاج، فإنه لا بد من تحديد ارتفاعها، والوسيلة الأكثر فعالية لتحقيق ذلك – هي ترك معدل البطالة يرتفع..."[2] " وهكذا فإن (فيليبس) يعطي الموضوع أبعادا اقتصادية واجتماعية خطيرة للغاية إذ يدافع عن البطالة ويرى فيها الطريقة الأفضل لدعم مركز الدولة، متجاهلا بذلك أهداف الخطط الاقتصادية الرامية إلى حشد كافة الموارد في المجتمع لتوجيه الفعاليات الاقتصادية نحو تخفيض نسبة البطالة وتحقيق التشغيل الكامل لمختلف الطاقات في الاقتصاد".[3]

ولقد شجعت الدراسة التي أجراها فيليبس قيام الكثير من الدراسات العملية حول العلاقة بين معدل التغير في الأجور النقدية، التضخم، والبطالة. وبشكل عام، بينت اغلب تلك الدراسات التي تم انجازها في عقد الستينات عن وجود علاقة مهمة غير خطية بين تضخم الأجور وحجم البطالة.[4] فلقد ذهب الاقتصادي ريتشارد ليبسي R.Libsey، في مقالة له في مجلة الايكونوميكا سنة 1960، إلى إثبات وجود علاقة بين معدلات التغير في الأجر النقدي ومعدلات التغير في الطلب على سوق العمل، واستخدم " ليبسي" بيانات البطالة كمؤشر لقياس فائض الطلب في سوق العمل، وتبين له، انه كلما ارتفع فائض الطلب على العمل في كل صناعة (ما يعني انخفاض حجم البطالة فيها)، ارتفع معدل الأجر. ثم بعد ذلك، بين ليبسي وجود

[1] نفس المرجع السابق، ص ص 401-403.
[2] د.مروان عطون: أسعار صرف العملات...، مرجع سبق ذكره، ص 226.
[3] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.
[4] ضياء مجيد الموسوي: النظرية الاقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي)، مرجع سبق ذكره، ص 352.

نفس العلاقة هذه العلاقة في عدد من الدول الصناعية.[1] كما أكد أيضا P.A.Samuelson و R.Solow سنة 1960، وجود ارتباط سلبي بين معدل البطالة ومعدل التضخم.[2]

استنتاجات:[3]

استدل فيلبس من دراسته أن معدل الأجر النقدي الكلي يبقى مستقرا عند مستوى بطالة 5.5%. وعلى افتراض أن إنتاجية العمل تنمو بمعدل 2% سنويا تقريبا، وان العلاقة بين w'/w (أي معدل الزيادة في الأجور النقدية) وحجم البطالة علاقة غير خطية، وحتى يبقى مستوى السعر مستقرا، لابد من الحفاظ على معدل بطالة 2.5%. وذهب اقتصاديون آخرون إلى اعتبار منحنى فيلبس انه عبارة عن مؤشر يمكن أن يستفيد منه المسؤولون عن رسم الخطط الاقتصادية والسياسية في تحديد الاختيار بين معدل التضخم وحجم البطالة.

ومن الملاحظ أن العلاقة بين ارتفاع معدل التضخم وانخفاض معدل البطالة يتنافى والتحليل الكلاسيكي...، إذ لا يتغير مستوى الإنتاج الحقيقي، ومن ثم لا يتغير مستوى البطالة مع التغير في مستوى السعر، طالما أن ارتفاع مستوى السعر معبرا عنه بإنتقال دالة الطلب الكلية إلى أعلى جهة اليمين لا تؤثر على الناتج الحقيقي في الأمد الطويل. إلا أن تحليل منحنى فيلبس يوفر دعما للنموذج الكنزي، إذ تؤدي الزيادة في الطلب الكلي إلى ارتفاع مستوى السعر عند معدل الأجر النقدي، وهذا من شأنه أن يتسبب في توسع مستمر في مستوى الاستخدام والإنتاج.

" ويبدو أن ذيوع منحنى فيليبس وانتشاره في التحليل، راجع إلى انه قد أعطى ردا على مشكلة اختيار السياسة الاقتصادية الكلية في عقد الستينيات (حينما كانت الكينزية هي الفلسفة الاقتصادية المسيطرة)، وحينما كان هناك تشاؤم بشان السرعة التي يمكن من خلالها أن يصل الاقتصاد القومي إلى مرحلة التوظف الكامل عبر تغيرات الأجور والأسعار، مع المحافظة على الاستقرار النقدي كلما أمكن. ففي ضوء المنطق الذي انطوى عليه منحنى فيليبس ساد اعتقاد راسخ بأن البطالة هي الثمن الذي يدفعه المجتمع من اجل مكافحة التضخم، كما أن وجود معدل معين للتضخم هو الثمن الذي يدفعه المجتمع من اجل تحقيق التوظف الكامل. وبناء عليه تكون مشكلة السياسة الاقتصادية بالبلدان الرأسمالية الصناعية، في كيفية الوصول إلى "التوليفة المثلى" بين معدل البطالة المقبول ومعدل التضخم المعتدل. لا عجب، والحال هذه، أن ساد التفاؤل بين الاقتصاديين خلال عقد الستينيات بشأن إمكان تخفيض معدلات البطالة، مقابل السماح بوجود معدل متواضع للتضخم. هناك إذن مقايضة...يمكن أن تحدث بين البطالة والتضخم، وان هناك ، على منحنى فيليبس، عدة نقاط ممكنة تعبر عن أوضاع توازنية."[4] على أن منحنى فيليبس وقع،

[1] د. رمزي زكي: الاقتصاد السياسي للبطالة...، مرجع سبق ذكره، ص 400.
[2] أ.د، هوشيار معروف، مرجع سق ذكره، ص 214.
[3] ضياء مجيد الموسوي: النظرية الاقتصادية:التحليل الاقتصادي الكلي، مرجع سبق ذكره، ص 353.
[4] د. رمزي زكي: الاقتصاد السياسي للبطالة...، مرجع سبق ذكره، ص ص 400-401.

وعلى نحو ما حدث للفكر الكينزي، في ورطة كبيرة عندما عرفت الاقتصاديات الرأسمالية الصناعية ظاهرة الركود التضخمي (تزامن التضخم والبطالة)، وهو ما أدى إلى تعرضه للكثير من الانتقادات.

المطلب الثاني: هبوط منحنى فيليبس:

رغم تلقي تحليل فيليبس تأييدا من قبل بعض الاقتصاديين، إلا انه أثار جدلا كبيرا، وظهرت دراسات عدة تثبت خطأ الفرضيات التي قام عليها. وهذا بالنظر إلى أن إثبات العلاقة بين الأجور والأسعار يقتضي توفر مجموعة واسعة من الشروط[1]، من أهمها:

1- أن يكون نصيب الأجور من المداخيل في الاقتصاد ثابت.

2- أن تتطور تكاليف الإنتاج الأخرى (المواد الأولية وغيرها...) بنفس معدل تطور الأجور.[2]

وفي الواقع، فإن هذان الشرطان قلما يجتمعان معا. بالإضافة إلى ذلك، لابد من أخذ بعين الاعتبار تطور إنتاجية العمل، ذلك أن الحديث عن الأجر النقدي بصرف النظر عن إنتاجية العمل يبقى مجرد من أي معنى واقعي. وبالفعل، بدأ الشك يحوم حول صحة هذا التحليل، وهذا عندما شهدت معظم الدول الصناعية البطالة والتضخم في آن واحد[3]. ف"... في السبعينات لوحظ غياب العلاقة – المذكورة بين انخفاض البطالة وارتفاع معدل التضخم. وبدأ اقتصاد البلدان الغربية يعاني من مرض جديد اقترن فيه ارتفاع نسبة البطالة مع عدم انخفاض معدل التضخم ... وهذا ما نسف تماما التوقعات والافتراضات التي قام على أساسها ما يسمى " منحنى فيليبس" والتي تؤكد بأن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي يؤدي إلى انخفاض نسبة البطالة – وعندما تصل إلى مستوى أدنى من هذا المستوى " المعقول" فإن الأجور سترتفع ...وينتج عن ذلك إن عاجلا أم آجلا ارتفاع الأسعار".[4]

وفي نقده لمنحنى فيليبس، وصف الاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان ذلك المنحنى بأنه مضلل تماما، وهذا لكون المحور الرأسي في المنحنى يشير إلى معدل الأجر الاسمي بدلا من الإشارة إلى معدل الأجر الحقيقي. وحسب اعتقاد فريدمان، فإن سبب تلك المشكلة تعود إلى أن فيليبس اخذ بالافتراض الكينزي والذي ينص على أن التغييرات المتوقعة في الأجور الاسمية تكون مساوية للتغيرات المتوقعة في الأجور الحقيقية. ورفض فريدمان ذلك الفرض، واقترح أن يكون المحور الراسي لمنحنى فيليبس مشيرا إلى معدل التغير في الأجور الاسمية مطروحا منها المعدل المتوقع لتغيرات الأسعار. وبناء على هذا، يجب إعادة صياغة معادلة تكوين الأجور بحيث تأخذ بعين الاعتبار التوقعات التضخمية. ولهذا، إذا كانت معادلة الأجور المفترضة عند فيليبس هي:

$$W=f(u)$$

[1] د.مروان عطون: أسعار صرف العملات...، مرجع سبق ذكره، ص 224.
[2] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.
[3] نفس المرجع السابق، ص 225.
[4] نفس المرجع السابق، ص 235.

فإن معادلة الأجور عند فريدمان هي:

$$W=f(u)+P^e$$

حيث W= الأجور

U= البطالة

P^e = المعدل المتوقع لتغيرات الأسعار

وإدخال التوقعات التضخمية في التحليل، يجعلنا نتصور بان هناك عدة منحنيات لمنحنى فيليبس، بحيث أن كل منحنى يعبر عن توقعات تضخمية معينة، وكل منحنى منها يعبر عن مدى قصير معين. [1]

وإدخال التوقعات التضخمية، انتهى بكثير من الاقتصاديين إلى إنكار وجود علاقة بين البطالة والتضخم في المدى الطويل، فقد حاول هؤلاء إثبات أن منحنى فيليبس يأخذ شكلا عموديا في الأجل الطويل، ووجهة نظرهم هذه يمكن أن نراها في الشكل رقم 2-16، حيث يشير المحور الراسي إلى نسبة التغير السنوي في الأجور النقدية والمحور الأفقي إلى معدل البطالة. [2]

الشكل رقم 2-16: منحنى فيليبس في الأجل الطويل

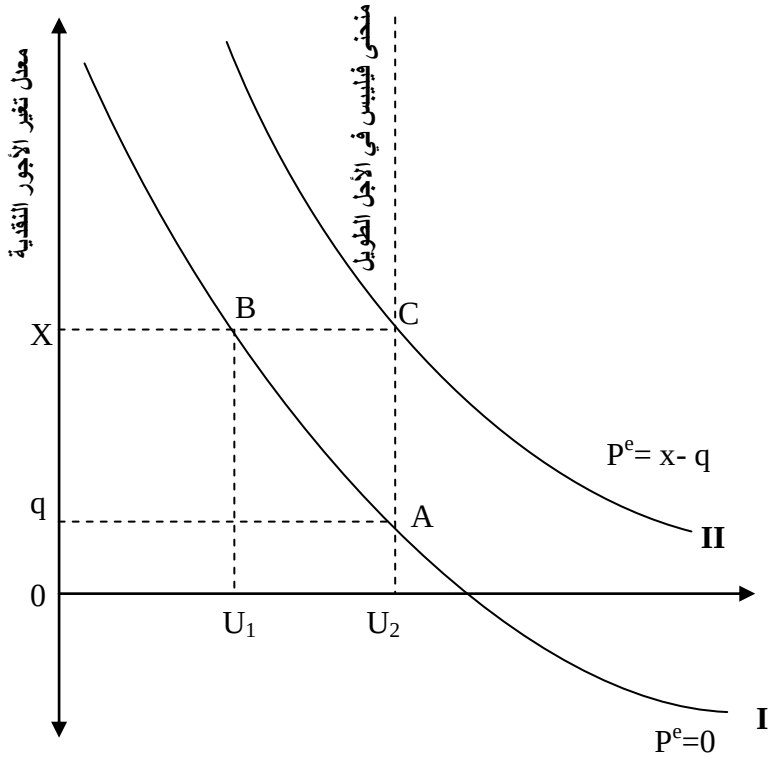

المصدر: د. رمزي زكي: الاقتصاد السياسي للبطالة...، مرجع سبق ذكره، ص 410.

[1] د. رمزي زكي: الاقتصاد السياسي للبطالة...، مرجع سبق ذكره، ص 408.
[2] نفس المرجع السابق، ص 409.

ولنفترض في البداية أن منحنى فيليبس الأصلي كان هو المنحنى (I) (اوP^e= 0)، وان النقطة A كانت تمثل نقطة التوازن، وعند هذه النقطة كان كلا من المعدل الفعلي والمعدل المتوقع لتغير الأسعار مساويين للصفر. وهذا يعني انه لا توجد مفاجآت تتعلق بجانب العرض الكلي وجانب الطلب الكلي. وعند تلك النقطة كانت تكلفة وحدة العمل ثابتة، وان كلا من معدل الأجر النقدي ومعدل الأجر الحقيقي يتزايدان بنفس معدل زيادة الإنتاجية (oq)، كما أن معدل البطالة في الاقتصاد القومي، وهو معدل البطالة الطبيعي، يساوي (ou_0). وإذا تم افتراض الآن أن توسعا اقتصاديا في الاقتصاد القومي قد حدث لأي سبب، وأدى ذلك التوسع إلى انخفاض معدل البطالة إلى المستوى (ou_1)، فإن حالة الرواج وانخفاض معدل البطالة، في مثل تلك الحالة، سوف يدفعان رجال الأعمال إلى التسابق نحو توظيف عمال إضافيين والى تشغيل طاقاتهم الإنتاجية عند مستويات عالية، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع معدل الأجر النقدي إلى المستوى ox، ويكون بذلك الاقتصاد القومي قد انتقل على منحنى فيليبس قصير المدى لينتقل إلى النقطة B. وبالنظر إلى تزايد الأجور بمعدل اكبر من معدل نمو الإنتاجية، فإن هذا سوف يؤدي ، إن عاجلا أم أجلا، إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار. ولنفترض أن ذلك المستوى سوف يرتفع بمعدل (x-q) كنسبة مئوية في السنة. وهنا، يمكن نرى أن منحنى فيليبس القديم (I) لم يعد منطبقا على الحالة الجديدة للاقتصاد القومي. وإذا بدأت التوقعات التضخمية الجديدة تتكيف مع معدل التضخم السائد، نجد أن منحنى فيليبس سوف يتحرك كلية إلى أعلى وهذا إذا حدثت مثل تلك التوقعات. ويكون منحنى فيليبس الجديد هو (II) (pe=x-q)، وهذا المنحنى، في الواقع، لا يمثل وضع مستقر، حيث أن بقاء معدل البطالة في الاقتصاد القومي اقل من معدل البطالة الطبيعي أي اقل من OU_0، فإن الأجور سوف تستمر في الارتفاع بمعدل اكبر من ox، ومعدل التضخم سوف يواصل ارتفاعه، الأمر الذي سيؤدي إلى تغيير المعدل المتوقع للتضخم. ومن هنا، فإن منحنى فيليبس سيواصل انتقاله إلى أعلى مادام المعدل المتوقع للتضخم سيتغير. ولن تكون هناك إمكانية للوصول إلى نقطة التوازن على منحنى فيليبس الجديد (II)، إذا لم يرجع معدل البطالة إلى مستواه القديم أي إلى المستوى OU_0 . وعنده يتساوى كل من المعدل المتوقع لتغير الأسعار والمعدل الفعلي لتغير الأسعار، وهو ما توضحه النقطة C والتي تمثل الوضع التوازني الجديد. ويسمى معدل البطالة المحدد عند المستوى OU_0 بمعدل البطالة الطبيعي. وهو معدل تكون فيه التوقعات متطابقة مع ما يحدث فعلا، وهذا يعني عدم وجود ضغوط إلى أعلى أو إلى أسفل على معدل التضخم، بمعنى أن معدل البطالة OU_0 يمثل ما يسميه الاقتصاديون بمعدل البطالة غير التضخمي non-accelerating inflation rate of unemployment. وفي حالة ما ذا كان معدل التضخم المتسق مع معدل البطالة الغير التضخمي أعلى من اللزوم، فيمكن تخفيضه وهذا من خلال السماح بزيادة معدل البطالة، وهو الأمر الذي سيؤدي إلى تخفيض الأجور الاسمي، وهنا تبدأ التغيرات السابقة في العمل بالاتجاه المعاكس.[1]

[1] نفس المرجع السابق، ص ص409-412.

" وهكذا يشير التحليل، إلى انه يوجد فقط تبادل بين البطالة والتضخم في الأجل القصير، وان معدل البطالة سوف يعادل المعدل الطبيعي للبطالة في الأجل الطويل، بصرف النظر عن معدل التضخم، وهو ما يعني أن منحنى فيليبس في الأجل الطويل يتخذ شكلا راسيا، وهو ما يشير ليه الخط U0AC في الرسم."[1]

[1] نفس المرجع السابق، ص 412.

المبحث الرابع: معدل البطالة الطبيعي:

المطلب الأول: مفهوم معدل البطالة الطبيعي:

قبل التطرق إلى مفهوم معدل البطالة الطبيعي، بجدر بنا أولا التطرق إلى مصطلح هام مرتبط بذلك المعدل ومساعدا على فهمه وهو: مفهوم التوظف الكامل.

1) ماذا يعني التوظف الكامل؟[1]

قد يبدو لأول وهلة أن مصطلح التوظف، أو العمالة الكاملة Full-Employment يعني اختفاء البطالة تماما، أي الوصول إلى معدل بطالة مساو للصفر. لكن ذلك غير صحيح. فهناك دوما قدر ما من البطالة يسود في الاقتصاد القومي في أي فترة من الفترات، وهو القدر الذي ينجم عن البطالة الاحتكاكية والبطالة الهيكلية. وهذان النوعان من البطالة، لا يمكن القضاء عليهما أو تجنبهما تماما، لأنهما ينتجان عن التغيرات الديناميكية والظروف الهيكلية للبنيان الاقتصادي. ولهذا يُجمع الاقتصاديون والخبراء على أن حالة التوظف الكامل لا تعني أبدا أن يكون معدل عمالة (أو تشغيل) قوة العمل 100%، بل اقل من ذلك بقدر ما. وهذا القدر يحدده حجم البطالة الاحتكاكية والبطالة الهيكلية، وهو ما يطلق عليه أحيانا معدل البطالة الطبيعي Natural Rate of Unemployment (سوف نتناول هذا المصطلح فيما بعد). كما يمكن القول، أن التوظف الكامل يتحقق إذا ما كان معدل البطالة الدورية مساويا للصفر.

وعندما يصل اقتصاد ما إلى مستوى التوظف الكامل، فإنه يحقق عند هذا المستوى وفي ضوء موارده المتاحة واستغلالها الأمثل، ما يسمى بالناتج القومي الإجمالي الممكن Potential GNP الذي يمثل أفضل مستوى يمكن بلوغه من الناتج القومي، يتناسب مع حجم الموارد المتاحة والفن التكنولوجي المستخدم وحجم قوة العمل الإنساني وإنتاجيته والمعدل العادي أو الطبيعي للبطالة، في مرحلة زمنية معينة. ولهذا فإن تحقيق هذا المستوى يمثل وضعا مرغوبا فيه. ولا عجب، والحال هذه، أن كان تحقيق التوظف الكامل هدفا عزيزا، سعت إليه مختلف بلدان العالم في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية.

2) ماذا يعني معدل البطالة الطبيعي؟

كما رأينا، فإن تحقيق مستوى التوظف الكامل لا يعني أن البطالة أصبحت مساوية للصفر، بل تبقى نسبة من البطالة تُدعى بمعدل البطالة الطبيعي (The natural rate of unemployment). ولقد تم اقتراح مصطلح " معدل البطالة الطبيعي" من طرف الاقتصادي الأمريكي " ميلتون فريدمان"، حيث يشير هذا المصطلح إلى معدل البطالة الذي يحدث عندما تكون كل الأسواق في وضع توازني. ومعدل البطالة الطبيعي لا يمكن أن يُخفض عن طريق زيادة في الطلب الكلي (aggregate demand). ولا يُمكن للبطالة أن تُخفض تحت معدل البطالة الطبيعي، نظرا لان ذلك من المتوقع أن يؤدي إلى تسريع التضخم.

[1] د. رمزي زكي: الاقتصاد السياسي للبطالة...، مرجع سبق ذكره، ص ص 34-35.

ومن هنا فإن مصطلح المعدل الطبيعي للبطالة يُشار إليه أيضا بمعدل البطالة الغير مسرع للتضخم The non-accelerating inflation rate of unemployment (NAIRU).[1]

ويمكن توضيح معدل البطالة الطبيعي من خلال الشكل رقم 2-17. حيث أنه عند مستوى اجر حقيقي W1، فإن عدد العاملين هو E1، لكن تبقى قوة العمل الكلية أعلى من قوة العمل الموظفة. وبذلك، فإن معدل البطالة الطبيعي يساوي: AB، ويتمثل في البطالة الاحتكاكية والبطالة الهيكلية.[2]

الشكل رقم: 2-17: توضيح معدل البطالة الطبيعي

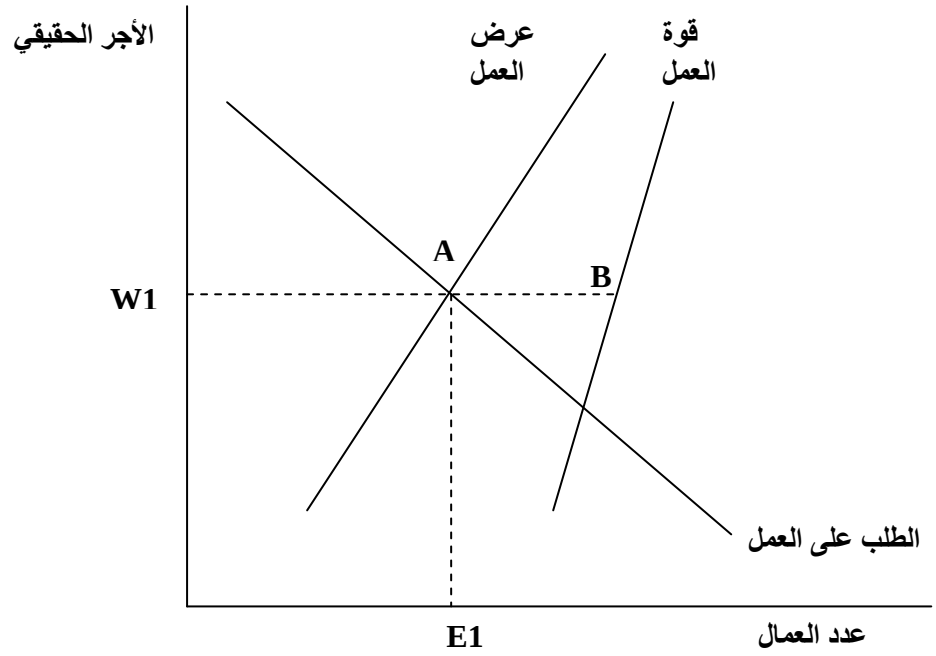

Source : http://tutor2u.net/economics/content/topics/unemp/natural_rate.htm

ويمكن للحكومات أن تخفض من معدل البطالة الطبيعي عن طريق تخفيض المسافة الأفقية بين منحنى عرض العمل ومنحنى قوة العمل. ويمكن لأي سياسة سوق عمل من جانب العرض (Supply-side labour market policy) أن ترفع من عدد الأشخاص الراغبين والقادرين على إيجاد وظيفة في سوق العمل سوف تؤدي إلى انتقال منحنى عرض العمل إلى اليمين (انظر الشكل رقم 2-18) وبالتالي تخفيض الفجوة بين منحنى عرض العمل ومنحنى قوة العمل(وبالتالي انخفاض معدل البطالة الطبيعي).[3]

[1] http://www.economyprofessor.com/economictheories/naru.php , (Téléchargé le 12/03/08)
[2] http://tutor2u.net/economics/content/topics/unemp/natural_rate.htm
[3] Idem.,

الشكل رقم: 2-18: اثر تغير منحنى عرض العمل على معدل البطالة الطبيعي

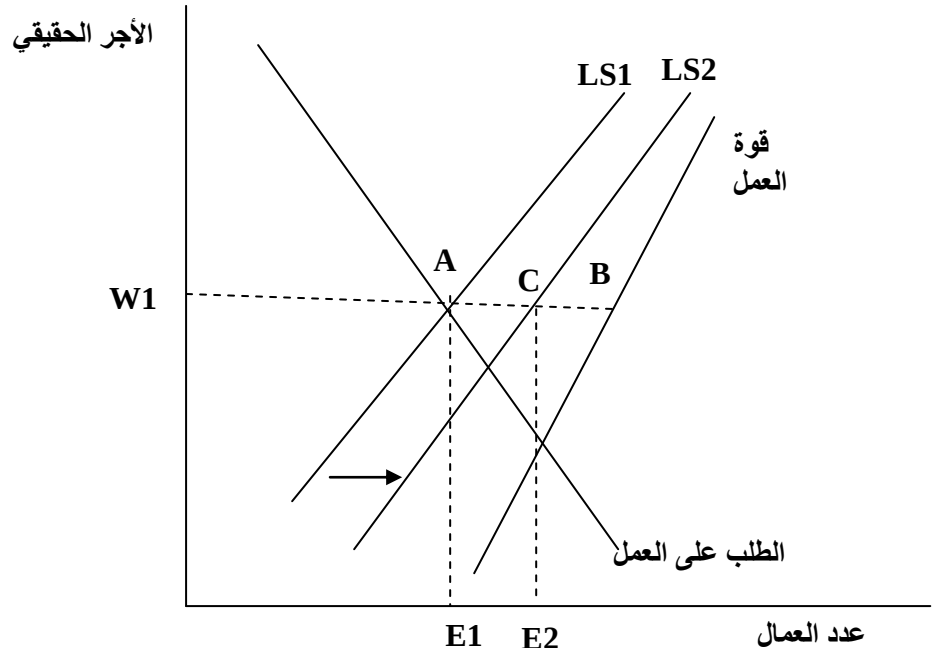

Source : http://tutor2u.net/economics/content/topics/unemp/natural_rate.htm

ومن الشكل رقم 2-21، نلحظ أن انتقال منحنى عرض العمل قد أدى إلى انخفاض معدل البطالة الطبيعي من المسافة AB إلى المسافة CB.

" وعلى الرغم من اتساع استخدام "معدل البطالة الطبيعي" في التحليل الاقتصادي الكلي، ودمجه في كثير من النماذج الاقتصادية، والاعتماد على ارتفاع هذا المعدل بوصفه مبررا أو مفسرا لتفاقم أزمة البطالة في الاقتصادات الرأسمالية المعاصرة، إلا أن التحديد الدقيق لحجم هذا المعدل هو أمر تكتنفه كثير من الصعوبات. ذلك أن تقدير هذا المعدل يحتاج إلى توافر بيانات تفصيلية زمنية معقولة عن حجم ومعدلات البطالة، وأنواعها المختلفة، مما يعني ضرورة توافر قاعدة بيانات على درجة عالية من الدقة والتفصيل، وهو أمر قد لا يتسنى وجوده، وبخاصة فيما يتعلق بالبيانات الخاصة بأنواع البطالة. كما أن هناك خلافات كثيرة بين الاقتصاديين حول التحديد الدقيق لكل من البطالة. ولهذا، فإن تحديد معدل البطالة الطبيعي يكون عادة تقريبيا، وينطوي على هامش للخطأ في التقدير".[1] ورغم هذا، فقد تمت محاولات من اجل قياس هذا المعدل في البعض من الدول الصناعية المتقدمة.[2] وفي هذا الصدد يوضح الجدول رقم 2-2) بعض تلك التقديرات، ومعدلات البطالة الفعلية.

[1] د. رمزي زكي: الاقتصاد السياسي للبطالة...، مرجع سب ذكره، ص ص 428-429.
[2] نفس المرجع السابق، ص 429.

الجدول رقم 2-2: معدلات البطالة الطبيعية والفعلية في بعض الدول المتقدمة (1995)

البلد	معدل البطالة الطبيعي المقدر	معدل البطالة الفعلي
كندا	10,91	9,5
فرنسا	10,33	11,5
ألمانيا	7,92	8,1
ايطاليا	11,77	12
اليابان	4,38	3,2
المملكة المتحدة	9,88	8,6
الولايات المتحدة الأمريكية	5,75	5,6

Source : Richard K. Vedder and Lowell E. Gallaway : Unemployment and jobs in international perspective, prepared for the Joint Economic Committee Vice Cairman Jim Saxton, April 1999, extracted from table 7, PP. 12-13, sur l'adresse électronique suivant: http://www.house.gov/jec/employ/intern.pdf

المطلب الثاني: أسباب تغير معدل البطالة الطبيعي:

هناك عدة أسباب يمكن تؤدي إلى حدوث تغيرات في معدل البطالة الطبيعي، يمكن أن نذكر منها:

1- جمود الأجور والأسعار وعدم استجابتها للتغيرات الاقتصادية:[1]

يعتبر جمود كل من الأجور النقدية والأسعار، وعدم استجابتها بسرعة للتغيرات الاقتصادية، من بين العوامل الهامة والمؤثرة في المعدل الطبيعي للبطالة (NARU)، وخاصة في البلدان المتقدمة اقتصاديا. فكل ما من شانه أن يبطء من عملية تكيف الأجور والأسعار للأحوال المستجدة في الاقتصاد سوف يساهم في زيادة المعدل الطبيعي للبطالة (NARU)، وذلك من خلال زيادة حجم البطالة الهيكلية. ففي بلدان أوربا الغربية مثلا، حيث تمارس نقابات العمال نفوذا واسعا بالنسبة إلى تحديد الأجور النقدية، نلاحظ مدى جمود هذه الأجور وعدم انخفاضها بالمقدار الكافي خلال أوقات الكساد، مما يؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة الطبيعي (NARU) في تلك البلدان.

2- التخلفية: أو الآثار المتأخرة للبطالة:[2]

تفيد بعض النماذج الرياضية الحديثة، والتي تبحث في مسألة الاستخدام، أن من الممكن لمعدل البطالة الطبيعي (NARU) أن يتأثر أحيانا " بالمستوى السائد " لمعدل البطالة الفعلي. وقد اكتسبت هذه النماذج تسمية خاصة وذلك بالرجوع إلى التعبير الإغريقي (hysteresis) الذي يفيد معنى " التخلفية "، أو الآثار المتأخرة للبطالة.

وتتوفر في الاقتصاد عددا من الآليات التي تؤدي إلى ظاهرة " التخلفية " في أسواق العمل. فمثلا قد تنشأ ظاهرة التخلفية كانعكاس لأهمية التدريب والخبرة المكتسبة أثناء العمل. ويمكن توضيح هذه الآلية بأكثر من مثال.

[1] د. اسامة بشير الدباغ و د. اثيل عبد الجبار الجومرد، مرجع سبق ذكره، ص ص 395-396.
[2] نفس المرجع السابق، ص 396.

لنفترض مثلا أن أوضاع الانكماش الاقتصادي قد خلقت صعوبات أمام العمال المستجدين في إيجاد فرص عمل مناسبة. وبذلك تكون ظروف الانكماش قد ساهمت في حرمان هؤلاء المستجدين من العمال من فرصة اكتساب الخبرات والمهارات التي يكتسبها العمال عادة من خلال الممارسة، بحيث انه، إذا تحسنت الظروف الاقتصادية وزاد الطلب على العمال، وجد هؤلاء المستجدين أنفسهم في وضع سيئ بالمقارنة مع العمال المتمرسين وذوي الخبرة، فيرتفع بالتالي معدل البطالة بينهم بالمقارنة مع معدل البطالة العام. وبناء على ذلك، من المتوقع أن يرتفع معدل البطالة الطبيعي (NARU) بسبب ظروف الكساد إلى مستوى أعلى مما يمكن أن يكون عليه في الأحوال العادية.

ومثال آخر على هذه الآلية ما يحدث خلال فترات الكساد وتفشي البطالة، عندما تستغل الفئة العاملة من العمال نفوذها وقدرتها على المساومة لدى منشآت الأعمال لتأمين مصالحها ومكاسبها، وذلك بوضع العراقيل أمام المستجدين في سوق العمل، وإضعاف قدرتهم على المنافسة من خلال الاستعداد للعمل بأجور منخفضة.

فعلى أساس هذه النماذج، القائمة على أساس العلاقة بين الفئة العاملة من العمال وبين الفئة المستجدة منهم، نلاحظ أن الاقتصاد سوف يقع أسيرا لهذه الحالة المستمرة من البطالة. فإذا نجحت الفئة العاملة من العمال في إبقاء المستجدين من العمال خارج أسواق العمل، فإن حالة البطالة بين هؤلاء المستجدين لن تكون سببا لانخفاض الأجور النقدية بدرجة كافية لامتصاص البطالة، وبالتالي سيميل المعدل الطبيعي للبطالة (NARU) نحو الارتفاع.

والجدير بالذكر انه على الرغم من أن الشواهد التجريبية قد قدمت بعض الدعم لمقولات هذه النماذج وذلك عند تطبيقها على البيانات الخاصة ببلدان أوربا الغربية، إلا أن هذه النماذج لم تحظ بمثل هذا الدعم عند تطبيقها على الاقتصاد في الولايات المتحدة الأمريكية.

3- التغيرات الهيكلية في الاقتصاد الدولي:[1]

لقد شهد الاقتصاد المعاصر منذ حقبة السبعينات من القرن الماضي وحتى الوقت الحاضر تغيرا مضطردا في نمط توزيع الموارد بين القطاعات الإنتاجية، وبين الأقاليم الجغرافية في العديد من البلدان المتقدمة. وكانت ظاهرة العولمة...وتنامي الاتجاه نحو تكامل الأسواق الدولية، من بين أهم الأسباب التي هيئت الفرصة لحدوث هذه التغيرات. وعلى الرغم من قناعة البعض بأن هذه الظاهرة قد أفرزت نتائج ايجابية على صعيد زيادة الفعالية الإنتاجية، إلا أن الكثير من الاقتصاديين من ذهب إلى حد التحذير من الآثار السلبية لهذه التغيرات والتحولات الهيكلية، وخاصة بالنسبة إلى أسواق العمل المحلية، التي صارت أكثر حساسية وتأثرا بأوضاع العرض والطلب العالمي.

[1] نفس المرجع السابق، ص ص 396-397.

وفيما يلي أمثلة على هذه التحولات الهيكلية، التي صارت تستدعي عملية تكيف مستمرة في الاقتصاد المحلي:

- الارتفاع الكبير في أسعار المنتوجات النفطية خلال حقبة السبعينات وبداية الثمانينات من القرن الماضي وما تلاه من انخفاض كبير في تلك الأسعار استمر خلال حقبة التسعينات.
- تنامي القوة الاقتصادية لكل من اليابان وألمانيا، وبروز هذين البلدين كمنافس رئيس للاقتصاد الأمريكي والأوربي بشكل عام.
- الثورة التكنولوجية في قطاع الاتصالات وما تسببت به من تراخي المركزية في التنظيم الصناعي.
- تنامي أهمية " المؤسسات المتعددة الجنسية" ... وانتشارها في أقطار العالم.
- التوسع في استخدام البرمجة الآلية في خطوط الإنتاج، مما أدى إلى زيادة الإنتاج وانخفاض الطلب على الأيدي العاملة.
- نمو الصناعات المعتمدة على الاستخدام المكثف للمعرفة العلمية، مما أدى إلى زيادة الطلب على الأيدي العاملة ذات التحصيل العلمي المتميز(انظر المبحث الثالث من الفصل الثالث)، والتي يسهل نسبيا انتقالها من بلد إلى آخر.
- بروز ظاهرة العولمة، وتنامي الاتجاه نحو التكامل بين الأسواق الدولية.
- تعاظم شأن الاستخدام في قطاع الخدمات.

والمهم في أمر هذه التغيرات والتحولات وخاصة ما تعلق منها بسرعة التطور التكنولوجي، ما يؤكده البعض من أنها قد ساهمت منذ حقبة السبعينات من القرن الماضي، في زيادة مستوى البطالة الهيكلية في معظم البلدان المتقدمة اقتصاديا (وتلك الزيادة أدت إلى ارتفاع معدل البطالة الطبيعي).

خلاصة الفصل:

رغم شيوع تعريف البطالة المقدم من طرف المنظمة الدولية للعمل، إلا انه أصبح تعريف تشوبه الكثير من النواقص بالنظر إلى انه يتجاهل الكثير من الفئات التي يمكن أن تُحدث فرقا واضح بين معدلات البطالة المعلنة ومعدلات البطالة التي يمكن أن تكون لو تم احتساب هؤلاء. ولقد رأينا كيف اختلفت مختلف المدارس الاقتصادية في تفسيرها للبطالة، والدعائم النظرية التي قدمتها لتبرير حججها في هذا الصدد. ورأينا كيف أن منحنى فيليبس، الذي كان احد الأدوات التحليلية الأساسية في شرح أهداف ومشكلات السياسة الاقتصادية الكلية، سقط كما سقط الفكر الكينزي، وهذا بعد الظهور المتزامن للبطالة والتضخم. كما رأينا أيضا مفهوم معدل البطالة الطبيعي وبعض العوامل التي تؤثر في تغيره.

الفصل الثالث
العولمة وأثرها على البطالة

☜ مباحث الفصل

- ⇦ تمهيد
- ⇦ المبحث الأول: العولمة وأسواق العمل
- ⇦ المبحث الثاني: الدولة ودور مكافحة البطالة في ظل العولمة
- ⇦ المبحث الثالث: العولمة والتطورات التقنية بين توظيف العمالة والبطالة
- ⇦ المبحث الرابع: حرية التجارة، الاستثمار الأجنبي المباشر، والبطالة
- ⇦ المبحث الخامس: العولمة المالية والبطالة... تجربة جنوب شرق أسيا
- ⇦ خلاصة الفصل

تمهيد:

إن من أكثر ما يعطي للعولمة كل هاته الأهمية في النقاشات والكتابات الدائرة اليوم، هو الآثار التي يمكن أن تتركها هذه الظاهرة على مختلف مجالات الحياة الإنسانية، والاقتصادية والاجتماعية خاصة. ولقد كانت البطالة احد المواضيع التي تم تناولها في هذا الصدد. فالبطالة ولما لها من أثار سلبية على المجتمع تكون في اغلب الأحوال من ضمن أولويات السياسات الاقتصادية والاجتماعية. ومن هنا، فلنا أن نتساءل عن اثر العولمة على مثل هذه الظاهرة الخطيرة، خاصة إذا علمنا أن العولمة اليوم لم تُعولم أسواق السلع والخدمات ورؤوس الأموال فحسب بل أيضا "أسواق العمل" تلك الأسواق التي أصبح فيها العمال يتنافسون فيها على المستوى العالمي مثلهم مثل السلع والخدمات ورؤوس الأموال، خاصة مع تنامي حجم قوة العمل العالمية وكل هذا كان من بين أسباب فقدان الوظائف. كما أن الحكومات كانت تلعب دورا هاما في تأمين الوظائف سواء عن طريق التوظيف الحكومي أو عن طريق تعزيز النمو الاقتصادي من خلال الاستثمارات الحكومية وتشجيع الاستثمارات الخاصة، لكن تلك الحكومات، مع تنامي العولمة النيوليبرالية المرتكزة على السوق، تراجع احد أهم تلك الأدوار التي كانت تلعبها وهي مكافحة البطالة وهو ما يستدعي بحث تلك العلاقة الموجودة بين العولمة ودور الدولة من اجل فهم مدى تقلص دور هذه الأخيرة في معالجة مشكلة البطالة. ولقد لعبت التكنولوجيا الحديثة خاصة في مجال المعلومات والاتصالات دورا كبيرا في دفع عجلة العولمة. والتكنولوجيا لما لها من دور في تعزيز النمو الاقتصادي، كانت، كم يُعتقد، من أسباب ما تشهده أسواق العمل من تنامي معدلات البطالة، لكن السؤل الذي يمكن أن يُطرح في هذا الصدد والذي يحتاج إلى إلقاء الضوء عليه هو: هل حقا أن التطورات التقنية نفسها سببا في ارتفاع معدلات البطالة أم أن استخدام هذه التطورات التقنية من طرف رأس المال المُعولم كانت هي السبب؟ كما لا يمكن إغفال احد الجوانب الأكثر أهمية المتعلقة بالعولمة وهي سياسات التحرير الاقتصادي المتمثلة خاصة في تحرير التجارة والاستثمارات الأجنبية المباشرة ، ومدى مساهمة مثل هاته السياسات في معالجة مشكلة البطالة، وهل أن الاتجاهات الحالية تؤدي إلى ذالك فعلا. كما أن احد أهم الجوانب التي ارتبطت بها العولمة وهو الجانب المالي من خلال العولمة المالية، كانت أثاره واضحة على مستويات البطالة، وهو ما يستدعي تناول هذه النقطة من خلال الأزمات المالية التي تسببها تلك العولمة المالية. هي إذا بعض الجوانب التي سوف نحاول تناولها في هذا الفصل من خلال المباحث الخمسة التالية:

- **المبحث الأول:** العولمة وأسواق العمل.
- **المبحث الثاني:** الدولة ودور مكافحة البطالة في ظل العولمة.
- **المبحث الثالث:** العولمة والتطورات التقنية بين توظيف العمالة والبطالة.
- **المبحث الرابع:** التجارة الحرة، الاستثمار الأجنبي المباشر، والبطالة.
- **المبحث الخامس:** العولمة المالية والبطالة...تجربة جنوب شرق أسيا.

المبحث الأول : العولمة وأسواق العمل.

المطلب الأول: العمالة والعمل على الصعيد العالمي:[1]

1- تحليل الاتجاهات العالمية للعمالة والبطالة:

استمر نمو الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2007، حيث بلغ 5.2% على المستوى العالمي. مما أدى، مرة أخرى، إلى تحقيق استقرار في أسواق العمل في العالم سنة 2007. فقد ارتفع عدد الأشخاص العاملين(15 سنة فأكثر)، إلى 3 مليارات شخص أي بارتفاع ب 1.6% مقارنة بسنة 2006، و17.4% منذ سنة 1997. و45 مليون وظيفة تقريبا التي تم خلقها في العالم بين 2006 و2007، كان اغلبها في جنوب أسيا. وزادت الإنتاجية أكثر من زيادة مستويات التوظيف.

ولقد سجلت النسبة من السكان في سن العمل (15 سنة فأكثر) والذين يملكون وظيفة انخفاضا بين سنتي 1997 و 2007، حيث بلغ في الأولى 62.6% وفي الثانية 61.7% (انظر الجدول رقم 3-5) وكان الانخفاض أكثر ملاحظة عند الشباب (15 إلى 24 سنة)، حيث انه داخل هذه المجموعة، انخفض ذلك المعدل من 50.6% سنة 1997 إلى 47.8% سنة 2007. ويمكن تفسير هذا، جزئيا، إلى النسبة المتزايدة للشباب في التعليم. إلا انه في بعض المناطق، الإحباط المتزايد للشباب في المشاركة في سوق العمل يساهم أيضا في ذلك الانخفاض. وبلغت تلك النسبة عند النساء 49.1% سنة 2007 مسجلة انخفاضا عن سنة 1997 حيث بلغت 49.5%.

وبلغ معدل نشاط الرجال في سنة 2007 نسبة 78.8%، أي أن 78.8% من الرجال في سن العمل كانوا، إما يبحثون عن عمل أو أنهم موظفون. وتعتبر تلك النسبة اقل مما كانت عليه في سنة 1997 حيث بلغت 80.4%. وبلغت تلك النسبة عند النساء 52.5% في سنة 2007. وبلغت تلك النسبة لدى الشباب 54.6%، في حين بلغت النسبة الكلية 65.6%.

ولقد بلغ حجم البطالين في العالم 189.9 مليون عاطل عن العمل سنة 2007 (انظر الجدول رقم 3-6)، أي بزيادة عن سنة 2006 حيث بلغ في هذه السنة 187 عاطل. وبقي معدل البطالة العالمي ثابت عند 6 % ، وبلغ عند النساء 6.4%، وعند الشباب 12.3%. أما عن تقديرات سنة 2008، فمن المتوقع أن تزيد عدد الوظائف ب 40 مليون وظيفة، إلا أن عدد البطالين من المتوقع أن يرتفع أيضا، حيث من المتوقع أن يرتفع ب 5 ملايين عاطل عن العمل، أي بزيادة طفيفة في معدل البطالة الذي من المتوقع أن يبلغ 6.1% سنة 2008.

[1] ILO : Tendance mondiale de l'emploi, janvier 2008, sur l'adresse électronique suivant: http://www.ilo.org/public/french/employment/strat/download/get08.pdf

واستمرت الفجوة بين الرجال والنساء، حيث بلغت نسبة النساء العاملات 49.1% من مجموع النساء في سن العمل سنة 2007. في حين كانت نسبة الرجال الذين لديهم عمل 74.3% من مجموع الرجال في سن العمل في نفس السنة.

الجدول رقم 3-1: بعض مؤشرات أسواق العمل ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

المتغير	معدل البطالة			معدل العمالة/السكان**		معدل النمو السنوي لليد العاملة (%)	معدل النمو السنوي ل PIB (%)
السنة	1997	2006	2007*	1997	2007*	1997-2007*	1997-2007*
العالم	6,1	6	6	62,6	61,7	1,7	4,2
الاقتصاديات المتطورة والاتحاد الأوربي	7,4	6,3	6,4	56,2	56,4	0,7	2,6
أوربا الوسطى(بخلاف الاتحاد الأوربي) ورابطة الدول المستقلة	10,7	8,5	8,5	53,7	54,1	0,6	5,3
شرق أسيا	3,7	3,4	3,3	74,9	71,9	1	8,4
جنوب شرق أسيا والمحيط الهادئ	4	6,2	6,2	67,2	66,4	2,5	4,1
جنوب أسيا	4,7	5,1	5,1	58,2	56,7	2,4	6,4
أمريكا ألاتينية والكاريبي	8	8,5	8,5	59	60	2,4	3,3
الشرق الأوسط	13	11,8	11,8	46	50,1	4,9	4,5
شمال إفريقيا	11,7	11	10,9	43,7	45,3	3,3	4,9
إفريقيا جنوب الصحراء	8,5	8,2	8,2	69,1	68,1	3	4,1

Source: Tendance mondiale de l'emploi, op. cit., extrait du tableau 3, P.39.

* تمهيدي

** السكان في سن العمل (15 سنة فأكثر)

الجدول رقم 3-2: عدد العاطلين الكلي وحسب الجنس 1997-2007

السنة	عدد البطالين		
	الكلي	الرجال	النساء
1997	164,8	70,2	94,6
2002	188,9	79,6	109,2
2003	185,9	79,3	106,7
2004	190,8	80,9	109,9
2005	189,6	81,0	108,7
2006	187,0	80,2	106,8
2007*	189,9	81,6	108,3

Source : Tendance mondiale de l'emploi, op. cit. tableau 1, P.39

الاقتصاديات المتطورة والاتحاد الأوربي: سجل معدل العمالة إلى السكان في سن العمل انخفاضا طفيفا ليبلغ 56.4% سنة 2007 من 56.5% سنة 2006، لكن بارتفاع طفيف عن سنة 1997 حيث كان يبلغ 56.2%. وبلغ ذلك المعدل لدى الشاب 44.2% سنة 2007، ولدى النساء 49.1% في نفس السنة.

وبلغ معدل النشاط في هذه المنطقة 60.2% سنة 2007، وبلغ في نفس السنة لدى الشباب والنساء 50.9% و52.7% على التوالي.

وزاد عدد البطالين في هذه المنطقة بين 2006 و2007 ب 600000، ليبلغ 32.1 مليون عاطل عن العمل في 2007. وكانت تلك الزيادة اكبر بشكل طفيف لدى الرجال عنه لدى النساء. وبلغ معدل البطالة 6.4%. وموازاة مع ذلك، زاد عدد الوظائف ب1.9 مليون وظيفة، أي بمعدل 0.4%. وكان نصيب النساء من تلك الوظائف اكبر من نصيب الرجال. فمن 1.9 مليون وظيفة التي تم خلقها، 1.6 مليون وظيفة كانت من نصيب النساء، في حين كان نصيب الرجال 300000 وظيفة فقط. وارتفع معدل بطالة الشباب ب 2.1% بين 2006 و2007، حيث ارتفع عدد العاطلين عن العمل في هذه الفئة ب 175000 بطال، وكان الرجال أكثر تعرضا من النساء، حيث كان نصيب الرجال 168000 و النساء 7000 فقط. وبلغ معدل بطالة الشباب الرجال 13.8% في حين بلغ ذلك المعدل لدى الشباب من النساء 12.5%. إلا أن معدل البطالة الكلي للشباب ارتفع ب 0.3 نقطة مئوية ليصل إلى 13.2%

وسط وجنوب شرق أوربا (بخلاف الاتحاد الأوربي) ورابطة الدول المستقلة: شهد معدل العمالة إلى السكان في سن العمل ارتفاعا طفيفا بين 1997 و 2007 من 53.7% إلى 54.1%. وكان عند الرجال اكبر ب 0.4 نقطة مئوية عن سنة 1997 وعند النساء اكبر ب 0.5 نقطة مئوية ليبلغا على التوالي 63.8% و 45.6%. كما بلغ هذا المعدل لدى الشباب 36%، وهو ما يمثل ثالث اضعف معدل في العالم بعد شمال إفريقيا والشرق الأوسط. ويعود ضعف هذا المعدل إلى المشاركة الأقل ارتفاعا للشباب في أسواق العمل، بشكل أساسي بسبب الإحباط.

وبلغ معدل النشاط الكلي 59.1% سنة 2007، وبلغ لدى الشباب 43.5%ن في حين بلغ لدى النساء 49.7% في نفس السنة.

وبقيت معدلات البطالة مرتفعة في هذه المنطقة، ففي 2007، بلغ معدل البطالة 8.5%، حيث أن الكثير من البطالين هو من الشباب الذين يبحثون عن عمل لأول مرة، وحتى إن نجحوا في إيجاد وظيفة فإنها تكون وظيفة مؤقتة ووظيفة قصيرة المدى. وبلغ معدل البطالة لدى الشباب 17.3% في 2007. في حين بلغ معدل البطالة لدى النساء 8.3% في نفس السنة.

شرق أسيا: ارتفع عدد الوظائف في هذه المنطقة ب 7.5 مليون وظيفة سنة 2007، أي بزيادة قدرها 0.9% عن سنة 2006، وتمثل هذه الزيادة 16% من مجموع الوظائف التي تم خلقها في العالم سنة 2007.

وبقيت معدلات العمالة إلى السكان في سن العمل الأكثر ارتفاعا في العالم سنة 2007، حيث بلغت نسبة 71.9%، وبلغ ذلك المعدل لدى الرجال 78.4% ولدى النساء 65.2%. ولقد استمرت كل معدلات العمالة المذكورة في الانخفاض. وفي فئة الشباب فإن هذه المنطقة تعتبر الوحيدة في العالم التي لديها معدلات عمالة إلى السكان في سن العمل عند النساء اكبر منه عند الرجال.

وبلغ معدل النشاط في هذه المنطقة 74.4% سنة 2007، ولدى النساء فقد بلغ من 67.1% في نفس السنة ، في حين انه لدى الشباب، فقد بلغ 67.6%

وانخفض معدل البطالة بين سنتي 2006 و 2007 ليبلغ 3.3% سنة 2007، أي المعدل الأقل في جميع المناطق، والأقل في أي سنة بين 1997 و 2007. وبلغ معدل بطالة الشباب 6.9% سنة 2007، وهو أيضا اقل معدل في العالم. كما بلغ لدى النساء 2.7%.

جنوب شرق أسيا والمحيط الهادئ: شهد معدل العمالة إلى السكان في سن العمل انخفاضا طفيفا بين سنتي 1997 و2007، منتقلا من 67.2% إلى 66.4%. ويعود هذا خاصة إلى الانخفاض الكبير في ذالك المعدل لدى الشباب، حيث انخفض ب 4.7 نقطة مئوية ليصل إلى 47.1% سنة 2007 ، ويرجع هذا جزئيا إلى النسبة العالية للتمدرس. في حين بلغ لدى النساء 55.1%.

وبلغ معدل النشاط الكلي 70.8% سنة 2007، في حين بلغ لدى الشباب 56.2%، ولدى النساء 59.1%.

أما عن حالة البطالة فقد بلغ معدل البطالة سنة 2007 نسبة 6.2%، وكان عند النساء 6.9% ، بينما كان عند الرجال 5.6%، في حين أن الفجوة بين الجنسين كانت تمثل فقط 0.3 نقطة مئوية منذ عشرة سنوات. وبين 1997 و2007، ارتفع معدل البطالة لدى الشباب ب 6.3% نقطة مئوية، أي اكبر ارتفاع في العالم. كما انه في تلك الفئة، فإن معدل البطالة عند الرجال بلغ 16% وعند النساء 16.7% سنة 2007.

جنوب أسيا: تعتبر معدلات العمالة إلى السكان في سن العمل في هذه المنطقة دائما منخفضة جدا، وهذا راجع إلى معدلات النشاط الضعيفة لدى النساء. ففي 2007، كان 3.5 من أصل عشرة نساء في سن العمل يعملون. في حين أن نسبة العمالة إلى السكان في سن العمل لدى الرجال تبلغ 78.1% سنة 2007. وبلغ، في نفس السنة، ذلك المعدل لدى الشباب نسبة 42.4%، وكان هذا المعدل عند النساء في تلك الفئة 26.2% وعند الرجال 57.2%.

وبلغ معدل النشاط الكلي 59.7% سنة 2007، في حين بلغ لدى الشباب 47%، ولدى النساء 36.2%.

وبلغ معدل البطالة الكلي في هذه المنطقة 5.1% سنة 2007، في حين بلغ معدل بطالة الشباب 9.8% في نفس السنة، ولدى النساء 5.8%، والرجال 4.8%.

أمريكا ألاتينية والكاريبي: ارتفع معدل العمالة إلى السكان في سن العمل في هذه المنطقة بنقطة مئوية واحدة خلال العقد الماضي، ولم يشهد تغيرا خلال سنة 2007. ويعود هذا خاصة إلى معدل العمالة إلى السكان في سن العمل الأكثر ارتفاعا بكثير عند النساء. فلقد ارتفع ذلك المعدل لدى النساء من 42.1% سنة 1997 إلى 47.1% سنة 2007، وبلغ 44.4% لدى الشباب في نفس السنة، في حين بلغ المعدل الكلي 60%.

كما ارتفع معدل نشاط النساء من 47.2% سنة 1996 إلى 52.9% سنة 2007، في حين انه لدى الشباب، فقد بلغ 53.6%، وبلغ معدل النشاط الكلي 65.6%.

وبلغ معدل البطالة 8.5% سنة 2007، وهو ما يعني ارتفاعا مقارنة بسنة 1997 حيث بلغ نسبة 8%. وبلغ ذلك المعدل لدى الشباب نسبة 17.2% سنة 2007، كما بلغ لدى النساء، في نفس السنة، 10.9%.

الشرق الأوسط: شهدت هذه المنطقة زيادة في معدل العمالة إلى السكان في سن العمل خلال الفترة بين 1997 و 2007، حيث انتقل من 46% سنة 1997 إلى 50.1% سنة 2007. ولم يتجاوز ذلك المعدل لدى الشباب 32.2%، حيث انه في داخل هذه الفئة، من كل عشرة نساء، فقط اثنتان تعملان، كما انه بالكاد أكثر من 4 من كل عشرة رجال يعملون.

وبلغ معدل النشاط في هذه المنطقة 56.8% سنة 2007، وكان معدل نشاط الشباب 42.3%، في حين أن معدل نشاط النساء فقد بلغ 33.3%.

أما عن مستوى البطالة، فإنه مقلق للغاية، حيث انه في سنة 2007، ازداد عدد البطالين بثلث عما كان عليه منذ عشرة سنوات، كما أن بطالة النساء زادت ب50% ليبلغ معدل البطالة في هذه الفئة 15.6%. وقد بلغ معدل البطالة الكلي في 2007 نسبة 11.8%، مما يجعل هذه المنطقة الأولى من حيث معدلات البطالة في العالم، رغم أنها شهدت انخفاضا ب 1.2 نقطة مئوية مقارنة بسنة 1997.

شمال إفريقيا: تعتبر منطقة شمال إفريقيا المنطقة التي تسجل اضعف نسبة عمالة إلى السكان في سن العمل في العالم رغم ارتفاعها من 43.7% سنة 1997 إلى 45.3% سنة 2007. وهذه النسبة الضعيفة مرتبطة بالعدد الضعيف للنساء والشباب في العمل. حيث انه من كل عشرة نساء في سن العمل، اثنتان فقط لديهما عمل، في حين انه من كل عشرة شباب، اقل من ثلاثة منهم لديهم عمل.

وبلغ معدل النشاط في هذه المنطقة 50.9% سنة 2007، وكان معدل نشاط الشباب 36.3%، في حين أن معدل نشاط النساء فقد بلغ 26.1%.

أما البطالة فتعتبر تحد كبير لهذه المنطقة، حيث ارتفع عدد البطالين في السنوات العشرة الأخيرة (1997-2007) ب 25% تقريبا، وبلغ معدل البطالة في 2007 نسبة 11%، أي ثاني أعلى معدل في العالم. وعرف هذا المعدل انخفاضا مقارنة مع الحد الأقصى الذي بلغه سنة 2001 حيث بلغ 13.9%. وتبدو صورة البطالة عند النساء أكثر قتامة منه عند الرجال، حيث بلغ معدل بطالة النساء في 2007 نسبة 16.2% في حين بلغ معدل بطالة الرجال في نفس السنة 9%، في حين بلغ معدل بطالة الشباب 24.5%.

إفريقيا جنوب الصحراء: يعتبر معدل العمالة إلى السكان في سن العمل في هذه المنطقة مرتفعا (اكبر ثاني مستوى في العالم)، بالرغم من الانخفاض الطفيف بين 2007 و 2006. وهذا المستوى المرتفع مرتبط بشكل كبير بمعدل الفقر، حيث يجبر الفقر غالبا الناس للقبول بعمل دون الاهتمام بنوعيته، كما أن غياب

الحلول التعليمية تجبر جزء كبير من الشباب إلى الدخول إلى الحياة النشطة. ولقد بلغ ذالك المعدل 68.1%، وكان لدى الشباب 56.2%، ولدى النساء 56.9%.

وبلغ معدل النشاط في هذه المنطقة 74.2% سنة 2007، وكان معدل نشاط الشباب 65.2%، في حين أن معدل نشاط النساء فقد بلغ 62.6%.

ومازالت هذه المنطقة تعاني بشكل كبير من البطالة. ففي 2007، كان 8.2% من الأشخاص في سن النشاط يبحثون عن عمل. وهذا المعدل لم يتطور بين 2006 و2007، وهو بالكاد اقل من ذلك المتحقق منذ عشرة سنوات (8.5%). إلا انه ورغم ذلك، فإن المنطقة سجلت ارتفاعا في عدد البطالين ب 24.3% سنة 2007 مقارنة بسنة 1997. وبلغ معدل البطالة لدى الشباب 13.7%، ولدى النساء 9.1%.

2- تحليل التغيرات القطاعية للعمالة العالمية:

شهدت العمالة على المستوى العالمي، على مدى العشرة سنوات الماضية، إعادة توزيع مستمرة ما بين مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي : الزراعة، الصناعة والخدمات (انظر الجدول رقم 3-7). فلقد استمر الانخفاض في نسبة العمالة في القطاع الزراعي، حيث انتقل من 41.4% سنة 1997 إلى 34.9% سنة 2007. في حين أن القطاعين الصناعي والخدمي عرفا زيادة في نسبة العمالة التي يمثلانها، ففي الأول، ارتفعت تلك النسبة بشكل طفيف من 21.1% سنة 1997 إلى 22.4% سنة 2007. أما في الثاني، فقد ارتفعت النسبة في العشرة سنوات الأخيرة لتنتقل من 37.5% سنة 1997 إلى 43.7% سنة 2007. ولقد عرفت مختلف مناطق العالم تباينا فيما يخص التوزيع القطاعي للعمالة فيها.

الجدول رقم 3-3: التوزيع القطاعي للعمالة (%)

القطاع	الزراعة				الصناعة				الخدمات			
السنة	1997	2005	2006	2007*	1997	2005	2006	2007*	1997	2005	2006	2007*
العالم	41,4	37,1	36,0	34,9	21,1	21,4	21,9	22,4	37,5	41,5	42,1	42,7
الاقتصاديات المتطورة والاتحاد الأوربي	6,1	4,2	4,2	3,9	28,3	25,0	24,7	24,5	65,6	70,8	71,2	71,5
وسط وجنوب شرق أوربا (بخلاف الاتحاد الأوربي) ورابطة الدول المستقلة	27,0	21,1	20,4	19,5	28,3	25,6	25,8	26,1	44,7	53,3	53,8	54,4
شرق أسيا	47,9	12,9	40,9	38,4	24,3	24,3	25,6	26,9	27,8	32,7	33,5	34,7
جنوب شرق أسيا والمحيط الهادئ	48,8	45,5	45,2	43,9	17,1	18,2	18,5	19,0	34,1	36,3	36,3	37,0
جنوب أسيا	59,4	50,9	49,4	48,0	15,3	20,2	21,0	21,7	25,2	28,9	29,6	30,3
أمريكا ألاتينية والكاريبي	23,5	19,6	19,7	19,1	20,7	21,7	21,8	22,0	55,8	58,7	58,5	58,9
الشرق الأوسط	21,4	18,7	18,1	17,5	25,6	25,5	25,4	25,5	52,9	55,9	56,5	57,0
شمال إفريقيا	35,4	33,6	33,8	32,8	19,9	20,0	20,3	20,6	44,7	46,4	45,9	46,6
إفريقيا جنوب الصحراء	72,1	67,1	65,2	64,7	8,5	9,0	9,4	9,6	19,4	23,9	25,4	25,7

Source: Tendance mondiale de l'emploi, op. cit. , extrait du tableau 4, P.40.

* تمهيدي

الاقتصاديات المتطورة والاتحاد الأوربي: استمرت نسبة العمالة التي يمثلها القطاع الزراعي في هذه المنطقة في الانخفاض حيث بلغت 3.9% سنة 2007، بعد أن كانت 6.1% سنة 1997، مما يجعلها اقل نسبة، وبفارق كبير، عن كل المناطق الأخرى. كما أن القطاع الصناعي ، بدوره، استمرت نسبة تمثيله للعمالة الكلية في الانخفاض، حيث انتقلت من 28.3% سنة 1997 إلى 24.5% سنة 2007. في حين أن قطاع الخدمات استمرت نسبة العمالة إلى العمالة الكلية فيه في الازدياد حيث انتقلت من 65.6% سنة 1997 إلى 71.5% سنة 2007. وهو ما يضع هذه المنطقة في المرتبة الأولى، وبفارق كبيرعلى مستوى كل المناطق الأخرى.

وسط وجنوب شرق أوربا (بخلاف الاتحاد الأوربي) ورابطة الدول المستقلة: شهدت نسبة العمالة في القطاع الزراعي في العشرية الأخيرة في هذه المنطقة، انخفاضا من 27% سنة 1997 إلى 19.5% سنة 2007. كما أن القطاع الصناعي عرف بدوره انخفاضا لكن بشكل طفيف حيث انتقل في نفس الفترة من 28.3% إلى 26.1%. في حين عرفت نسبة العمالة في قطاع الخدمات ارتفاعا كبيرا في نفس الفترة من 44.7% إلى 54.4%.

شرق أسيا: شهدت نسبة العمالة في القطاع الزراعي انخفاضا ب 9.5 نقطة مئوية بين 1997 و2007 لتنتقل من 47.9% إلى 38.4%، مما يجعلها ثاني منطقة تشهد انخفاضا سريعا بعد جنوب أسيا. أما القطاع الصناعي فقد شهد ارتفاعا في نسبة العمالة فيه من 24.3% سنة 1997 إلى 26.9% سنة 2007. وعرف قطاع الخدمات زيادة في نسبة العمالة فيه لتبلغ 34.7% سنة 2007 مقارنة مع 27.8% سنة 1997.

جنوب شرق أسيا والمحيط الهادئ: يعتبر الخروج من الزراعة في هذه المنطقة أكثر بطئا من مناطق أخرى في أسيا وحتى في إفريقيا جنوب الصحراء. ففي 2007، كان القطاع الزراعي يمثل 43.9% من مجموع الوظائف، أي ،بالكاد، اقل ب4.8 نقطة مئوية عن سنة 1997. وتمثل تلك النسبة ثالث اكبر نسبة في العالم بعد إفريقيا جنوب الصحراء وجنوب أسيا. ويمثل القطاع الصناعي 19% من مجموع العمالة، مما يجعلها ثاني اضعف نسبة في العالم بعد إفريقيا جنوب الصحراء. وكان نمو العمالة في قطاع الخدمات بدوره بطئ. وكانت زيادة حصة الخدمات من العمالة مردها أساسا إلى وصول المرأة إلى هذا القطاع.

جنوب أسيا: تمثل الزراعة في هذه المنطقة 48% من مجموع العمالة، وهي ثاني أعلى نسبة بعد إفريقيا جنوب الصحراء. مما يعكس تبعيتها للقطاع الزراعي وبالتالي إلى التغيرات المناخية، الطلب على المنتجات الزراعية وأسعارها. إلا أنها رغم ذلك شهدت اكبر انخفاض في العالم في العشر السنوات الأخيرة ب 11.4 نقطة مئوية. ولقد مس الانخفاض النساء أكثر من الرجال في هذا القطاع. أما القطاع الصناعي فهو يمثل 21.7% من مجموع العمالة سنة 2007، وهو ما يمثل ارتفاعا للعمالة في هذا القطاع بعد أن كانت تلك النسبة تمثل 15.3% سنة 1997، وهي بالتالي تعتبر اكبر زيادة في جميع المناطق، كما

أن نسبة النساء في هذا القطاع زادت أكثر من نسبة الرجال. أما قطاع الخدمات فهو يمثل 30.3% من مجموع العمالة سنة 2007 بعد أن كان 25.2% سنة 1997

أمريكا ألاتينية والكاريبي: إن التوزيع القطاعي يعكس المستويات المتطورة العالية للمنطقة مقارنة مع مناطق أخرى نامية، ف 19.1 % فقط من الأشخاص العاملين يعملون في الزراعة، مما يمثل ثالث اضعف نسبة في العالم بعد الاقتصاديات المتطورة والاتحاد الأوربي و الشرق الأوسط. ويمثل القطاع الصناعي 22% من مجموع القوة العاملة. أما قطاع الخدمات فهو يمثل 58.9% ، وهذه النسبة تعتبر الأكبر في العالم النامي.

الشرق الأوسط: استمرت نسبة العمالة في القطاع الزراعي في هذه المنطقة في الانخفاض، حيث انتقلت من 21.4% سنة 1997 إلى 17.5% سنة 2007. في حين أن نسبة العمالة في القطاع الصناعي لم تنخفض إلا بشكل طفيف جدا من 25.6% سنة 1997 إلى 25.5% سنة 2007. كما أن قطاع الخدمات شهد ارتفاعا مستمرا في نسبة العمالة منذ 1997، من 52.9% في هذه السنة إلى 57% سنة 2007.

شمال إفريقيا: إعادة التوزيع القطاعي هو بطئ جدا في هذه المنطقة، فعدد الوظائف في القطاع الصناعي بقي عمليا بدون تغير خلال السنوات العشرة الأخيرة حيث انتقل من 19.9% سنة 1997 إلى 20.3% سنة 2007، كما أن العمالة في قطاع الخدمات لم ترتفع إلا بنقطتين مئويتين. وتمثل الزراعة 32.8% من مجموع العمالة، مما يبين أن هذه المنطقة مازالت مستمرة في اعتمادها على المنتجات الزراعية وبالتالي على تطور أسعار المنتجات الأساسية.

إفريقيا جنوب الصحراء: مازال القطاع الزراعي في إفريقيا جنوب الصحراء يستوعب النسبة الأكبر من العمالة، حيث بالرغم من انخفاض نسبة العمالة في هذا القطاع إلى العمالة الكلية من 72.1% سنة 1997 إلى 64.7 سنة 2007، إلا أنها تبقى اكبر نسبة في جميع المناطق. كما أن القطاع الصناعي، بدوره، ورغم انتقال نسبة العمالة فيه من 8.5% سنة 1997 إلى 9.6% سنة 2007، إلا انه يبقى بشكل كبير بعيد عن تلك المستويات المتحققة في جميع المناطق الأخرى. أما في قطاع الخدمات، فقد استمرت نسبة العمالة فيه في الازدياد حيث انتقلت من 19.4% سنة 1997 إلى 25.7% سنة 2007، إلا أنها رغم ذلك تبقى اقل من تلك المستويات المتحققة في جميع المناطق الأخرى.

المطلب الثاني: العمالة: هل هي مُعولمة؟

" شهدت أسواق العمل في شتى أرجاء العالم تكاملا متزايدا بشكل مستمر في العقدين الماضيين. فقد أدت التغيرات السياسية والإصلاحات الاقتصادية إلى إحداث تحول في الصين والهند وبلدان الكتلة الشرقية السابقة، مما انطوى من الوجهة الفعلية على إشراك قواها العاملة الكبيرة في اقتصادات السوق

المفتوحة"[1]. وكون الحجم السكاني للهند والصين يمثل أكثر من 2 مليار نسبة، فان زيادة اندماج هاتين الدولتين في نظام التجارة العالمي يوفر عرض عمل وفير.[2] " وقد لفتت هذه العولمة المستمرة لسوق العمل انتباه صانعي السياسات ووسائل الإعلام بشكل يتزايد باستمرار وخصوصا في الاقتصادات المتقدمة".[3] " فحسب النظرية السائدة تحول العالم بفضل تكنولوجيا الاتصالات العالمية... وانخفاض تكاليف النقل وحرية التجارة الدولية إلى سوق واحد، الأمر الذي أدى إلى منافسة اشد وطأة وأكثر شمولية ، ليس في سوق السلع فقط ، بل في سوق العمل أيضا..."[4]. ومن هنا، فلنا أن نعرف ما هي أهم القنوات التي أدت إلى حدوث مثل هاته العولمة في سوق العمل.

1- هجرة اليد العاملة:

تُعتبر الهجرة احد الوسائل التي يستخدمها الأفراد من اجل البحث عن العمل والبحث عن ظروف معيشية أفضل، وهي تتمثل في السفر إلى الدول الأخرى سواء بسبب عدم وجود فرص العمل في الدولة التي ينتمي إليها و/أو التفاوت في الأجور ما بين الدول (انظر الشكل رقم 3-1)، وتنزع الهجرة إلى أن تأخذ نمطين(انظر الشكل رقم 3-1): الأول وهو دفع الهجرة حيث ينتقل جزء من قوة العمل إلى البلاد الأخرى للأسباب المذكورة أنفا، والثاني وهو جذب الهجرة حيث تسعى الدول المستقبلة إلى فتح المجال للهجرة من الدول الأجنبية وتختلف أسباب ذلك إلا انه من الواضح أن الأسباب الاقتصادية تلعب الدور الأساسي، منها على الخصوص نقص اليد العاملة الماهرة و/أو الغير ماهرة.

الشكل رقم 3-1: أسباب الهجرة وأنماطها

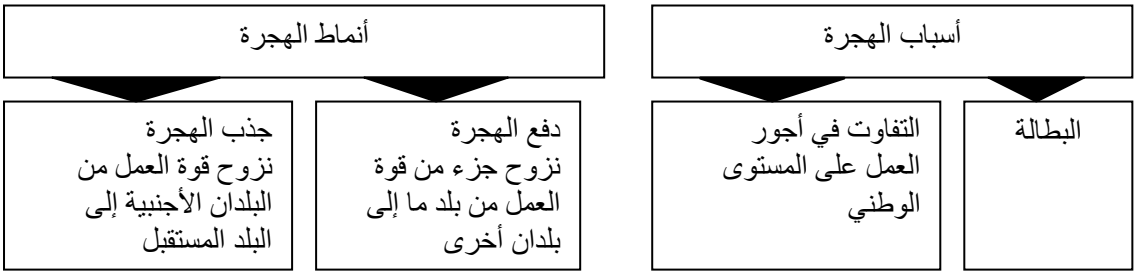

المصدر: الاقتصاد السياسي للرأسمالية، مرجع سبق ذكره، ص 84.

وفيما يخص العلاقة بين العولمة والهجرة، هناك فكرتين أساسيتين حول هذا الموضوع: الأولى وهو أن العولمة تخفض من تدفقات الهجرة والثانية وهي أن العولمة تزيد من هجرة الأشخاص المتعلمين من الدول

[1] صندوق النقد الدولي: أفاق الاقتصاد العالمي، أفريل 2007، ص 161.
[2] United Nations : World social situation 2007, P.14, sur le site web suivant : http://www.un.org
[3] صندوق النقد الدولي: أفاق الاقتصاد العالمي، أفريل 2007 ،مرجع سبق ذكره، ص 161.
[4] هانس- بيترمارتين و هارالد شومان ، مرجع سبق ذكره، ص 29.

النامية إلى الدول المتقدمة. [1] وبهذا المعنى فان هناك قيود على النمط الأول للهجرة المشروح سابقا و تسهيلا للنمط الثاني. وهذا صحيح إلى حد ما إذا نظرنا إلى الواقع حيث أن " العولمة المتزايدة للاقتصاد العالمي وتزايد عناصر الفوضى والاضطراب فيه وضعف موقع البلاد النامية داخله، قد اقترنت أيضا بتطور آخر يتناقض مع المعنى العام لفكرة العولمة... ونعني بذلك الصعوبات والقيود التي بدأت تواجه هجرة القوة العاملة من دول الجنوب إلى دول الشمال الصناعي. فالعولمة حُدد مضمونها في منطق الرأسمالية العالمية على أنها الحراك الحر وغير المقيد للسلع ولرؤوس الأموال. أما الحراك الحر لقوة العمل فممنوع. فإذا كان مسموحا لرأس المال و للسلع أن تقتحم الأسواق والحدود دون أي عقبات، فان العمل غير مسموح له. إن رأس المال يمكن أن ينتقل إليه، لكن العكس غير جائز. بل انه حتى في أشكال التكامل والتكتل التي قامت بين بعض البلدان الصناعية المتقدمة وبعض البلاد النامية، فان عنصر العمل يُستثنى من حرية الحركة والتنقل. وهو ما حدث في اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك(النفتا)، ...إذ مع تفاقم مشكلات الركود والبطالة في البلدان الصناعية الرأسمالية لجأت حكومات هذه البلدان إلى مقاومة الهجرة إليها من خلال تغيير قوانين الهجرة والإقامة فيها. وأصبحت الأحزاب اليمينية المتطرفة تعارض بشدة استقبال المزيد من العمال الأجانب، بل وتسعى إلى طردهم خارج الحدود. وهكذا، فانه بعد أن كانت الهجرة لبلاد الشمال منفذا، وان كان ذا طاقة محدودة، لفائض العمالة بالبلاد النامية، ومصدرا مهما من مصادر النقد الأجنبي لكثير من البلاد النامية... فان هذا المنفذ يكاد يكون الآن قد أغلق."[2] " فالعولمة الآن تعني فتح أسواق الجنوب لفائض رأس المال والإنتاج السلعي والخدمي والمعرفي لدول الشمال ولكنها تتزامن أيضا مع الإقرار بحق دول الشمال في غلق أسواقها في مواجهة فائض العمالة الموجود لدى دول الجنوب...".[3] " ويرى الكثيرون أن (الجات) شغلت العالم بما يحقق مصالح الشمال بتقرير الانتقال الحر للسلع والخدمات مما يزيد من سيطرة القوى الاقتصادية للشمال وأغفلت مصالح الجنوب متجاهلة حرية الانتقال للأفراد وقصرت هذا الحق على رعايا دولها فيما بينها."[4]

ولقد أشار مؤتمر العمل الدولي الذي عقد سنة 2004 تحت عنوان " نحو نهج عادل للعمال المهاجرين في الاقتصاد العالمي" إلى أن حوالي نصف المهاجرين واللاجئين في العالم أي نحو 86 مليون راشد هم نشطون اقتصاديا أو يعملون أو يمارسون نشاطا مقابل اجر،كما أشار التقرير أيضا بأن عدد المهاجرين

[1] Labour Market Trends and Globalization's Impact on Them, sur le l'adresse électronique suivant: http://www.itcilo.it/actrav/actrav-english/telearn/global/ilo/seura/mains.htm (Téléchargé le 27-08-2007)

[2] د.رمزي زكي: الاقتصاد السياسي للطالة...، مرجع سبق ذكره، ص ص 110-112.

[3] راجع تقديم كتاب انهيار العولمة من طرف أ.د. احمد جمال الدين موسى ، مرجع سبق ذكره، ص 11.

[4] منظمة العمل العربية: أوضاع القوى العاملة العربية داخل وخارج الوطن العربي في ضوء الأحداث والمستجدات الأولية، على الموقع الالكتروني التالي:http : //www.alolabor.org/nArabLabor/images/stories/derasat/awda3%20alkwa%20alamela.pdf

الذين يعبرون الحدود للبحث عن العمل والأمن الإنساني هو مرشح للارتفاع بشكل كبير في العقود المقبلة بسبب فشل العولمة في تأمين الوظائف والفرص الاقتصادية.[1]

ولقد ذهب تقرير التنمية البشرية 2005 إلى وصف موضوع هجرة العمالة الغير ماهرة والقيود التي تفرضها الدول الصناعية عليها حيث يقول " في حالة العمالة الغير الماهرة، تشكل قيود الهجرة حاجزا أكثر مناعة في وجه الدخول. ففوارق الأجور هائلة بين ميكانيكي في زامبيا أو عامل زراعي في هوندوراس، مثلا وبين نظيريها في أوربا وأمريكيا الشمالية؛ إذ يبلغ معدل نسبة الفارق في الأجور بين البلدان المتطورة والنامية عشرة إلى واحد – أي خمسة أضعاف الفارق في أسعار السلع. يعني ذلك أن الوصول المؤقت إلى أسواق العمل الأعلى أجرا يُوفر امتيازات كبيرة، إلا أن سياسات الهجرة تُغلق الباب في وجه هذه الامتيازات."[2] أما فيما يخص العمال دوي المهارات فانه " ومع العولمة، اتسع كثيرا نطاق 'نزوح الأدمغة' - أي هجرة المهنيين المؤهلين ذوي المهارات من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو"[3]

2- حرية انتقال رؤوس الأموال والتجارة:

أصبح العالم اليوم يشهد تغيرا في نمطية انتقال اليد العاملة بين الأسواق، فالعامل لم يعد في حاجة للانتقال إلى مكان عمل جديد بحثا عن فرص للعمل، بل إن العمل أصبح يصل إليه في موقعه وفي الموطن الذي يعيش فيه وهذا إذا توافرت في العامل المؤهلات المطلوبة للأداء. فالكثير من الأعمال أصبح يتم انجازها اليوم من طرف اليد العاملة في الدول النامية لمصلحة الدول المتطورة وللشركات الكبرى وهذا دون الحاجة إلى انتقال هؤلاء العمال.[4] فلقد أدى التطور التكنولوجي إلى جانب الإلغاء التدريجي للقيود على التجارة وتدفقات رؤوس الأموال إلى التمكين من تفكيك العمليات الإنتاجية ونقلها إلى أسواق أخرى...وأصبحت عملية توطين الإنتاج أكثر استجابة بكثير لتكاليف العمالة النسبية عبر الدول.[5] " وقد يسر التحرير من الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي شكل جزءا من اتجاه لجعل الإنتاج نشاطا عابرا للحدود، بحيث تتمكن المؤسسات المتعددة الجنسيات من نقل الإنتاج، ومن ثم نقل العمالة، من موقع إلى أخر بشكل سريع وتكلفة قليلة."[6] فرخص تكاليف اليد العاملة في الدول النامية (إضافة إلى عوامل أخرى) دفعت الكثير من الشركات عالمية النشاط، في ظل المنافسة المتنامية من جراء العولمة، إلى نقل أجزاء أو عمليات إنتاجية بأكملها إلى تلك الدول. فاليد العاملة اليوم، وفي ظل سوق العمل المُعولم وبفضل حرية تنقل رؤوس الأموال، لم يعد بإمكانها الاحتماء وراء الحدود الوطنية وتحت حماية الحكومات، فالقوة التي

[1] مجلة عالم العمل ، عدد سبتمبر 2004، ص10، على العنوان التالي:
http://www.ilo.org/public/arabic/region/arpro/beirut/infoservices/wow/wow2004-05/issue51/iloissue51.pdf
[2] تقرير التنمية البشرية 2005، مرجع سبق ذكره، ص 238.
[3] الأمم المتحدة: موجز حول تقرير الحالة الاجتماعية 2007، ص 10. على موقع الأمم المتحدة http://www.un.org
[4] العولمة وأثرها في المجتمع والدولة، مرجع سبق ذكره، ص ص 125-126.
[5] صندوق النقد الدولي: أفاق الاقتصاد العالمي، أفريل 2007، مرجع سبق ذكره، ص 161.
[6] موجز لتقرير الحالة الاجتماعية 2007، مرجع سبق ذكره، ص 9.

يكتسبها رأس المال والسرعة التي يتحرك بها اليوم جعلت اليد العاملة في مختلف أرجاء العالم في وضع تنافسي، فمن يقدم اقل اجر، يأتيه العمل." ... فمبدأ السوق [أي السعي للحصول على اكبر ربح] يعني، أصلا، نقل الإنتاج إلى الموطن الذي تصل فيه التكاليف إلى أدنى مستوى ممكن."[1] ومن هنا فإن "السوق الحرة تعاقب في اليوم الراهن كل من تسول له نفسه زيادة الأجور"[2]، ففي الواقع فإن " من يكسب الرهان ذلك البلد الذي لديه ادني مستوى اجر. ومعنى هذا، هو أن البلد سيظل يتمتع بهذه الميزة إلى حين يظهر على الساحة بلد أخر يتصف بأجور أدنى."[3] وما حدث في كوريا الجنوبية اصدق مثال على ذلك، فعندما رفض العمال فيها قبول أجور لا تزيد على دولار واحد في اليوم، قامت صناعة الأحذية بمفردها بتسريح 30 ألف عامل وهذا في الفترة مابين 1987 و 1992. ففي عام 1985، كانت شركة الأحذية ريبوك (Reebok)، تنتج جميع الأحذية الرياضية في كوريا الجنوبية وتايوان على وجه التحديد، إلا أن الأمر تغير بصفة كلية في سنة 1995، فمنذ تلك السنة اختفت تقريبا كل المصانع الخاصة بتلك الشركة من كوريا الجنوبية وتايوان، حيث أوكلت تلك الشركة إلى الشركات الاندونيسية والصينية بإنتاج 60% من الأحذية. [4] والمثال الأخر على ذلك هو ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية في قطاع الكمبيوتر، فاستعانة شركات من قبيل هقلت-باكارد Hewelett-Packard أو موتورلا Motorala أو اي.ي.م IBM بخبراء هنود ذات أجور منخفضة أدى إلى ممارسة بعض التضييق على هؤلاء الخبراء من طرف الحكومة الأمريكية من خلال عدم منح الترخيص بدخول هؤلاء الخبراء إلا في حالات استثنائية فقط، إلا أن تلك الشركات قامت بنقل أجزاء مهمة من نظم المعلومات إلى الهند مباشرة.[5] ومن هنا، فلولا حرية حركة رأس المال ما كان في مستطاع شركة ريبوك أو شركات الكمبيوتر أن تنقل إنتاجها من دولة إلى أخرى والاستفادة من العمالة الزهيدة الثمن. ومن هنا نجد أن التنافس على استقطاب مناصب العمل اليوم أصبح يعني تخفيض الأجور إلى الحد الممكن. فقيام ماليزيا مثلا برفع الحد الأدنى لمعدلات الأجر لديها سوف يؤدي إلى أن تنقل شركة نايك Nike إنتاجها إلى الصين دون تردد.[6]

من جهة أخرى، فإن التدفقات الحرة للسلع والخدمات عبر الحدود تمثل احد القنوات التي يمكن من خلالها وضع العمال في مختلف مناطق العالم في وضع تنافسي، على أساس أن المزايا التنافسية لليد العاملة سوف تنعكس في تلك السلع والخدمات من خلال التكاليف المنخفضة و/ أو الجودة العالية، ومن تم فإن المنافسة بين تلك السلع والخدمات في الأسواق العالمية، تمثل في الواقع، منافسة بين اليد العاملة.

[1] هورست افهيلد: اقتصاد يغدق فقرا (التحول من دولة التكافل الاجتماعي إلى المجتمع المنقسم على نفسه)، ترجمة: د. عدنان عباس علي، سلسلة عالم المعرفة، العدد 335 ، يناير 2007، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب-الكويت، ص 254.
[2] نفس المرجع السابق، ص 184
[3] نفس المرجع السابق، ص 191.
[4] نفس المرجع السابق، ص 193.
[5] هانس بيتر مارتين و هارالد شومان، مرجع سبق ذكره، ص188.
[6] هورست افهيلد ، مرجع سبق ذكره، ص 237.

المطلب الثالث: العولمة ومرونة أسواق العمل... تنامي أشكال التشغيل الناقص:

لم يحض التوظيف الناقص إلا بانشغال قليل وبقي هامشي في الدول الصناعية نظرا لان تلك الدول عرفت مستويات من التوظيف قريبة من التوظيف الكامل، إلا انه في العقود الأخيرة أخد منعرجا أخر ارتباطا بعدة ظواهر: زيادة العمل لبعض الوقت، ازدياد الأعمال الفرصية (occasionnels)، المؤقتة أو ذات المدة القصيرة...[1] فلقد انخفض عدد ونسبة الموظفين الذين يعملون لكل الوقت والذين لديهم عقود عمل ذات مدة غير محدودة في الدول المتقدمة بشكل مستمر منذ منتصف الثمانينات، حيث تعددت أشكال العمل مع كون أسواق العمل أصبحت أكثر مرونة.[2] فلقد أدت إعادة هيكلة أسواق العمل بصورة متزايدة إلى انتشار علاقات العمل الغير مستقرة وخاصة انتشار مختلف الأنماط من انعدام الأمن الوظيفي، وعلى المستوى العالمي انتشر استخدام العقود ذات المدى القصير وهي عقود لا تمنح العمال إلا استحقاقات ضئيلة وإحساس ضعيف بدوام عمالتهم.[3]

ويشير تقرير الحالة الاجتماعية في العالم لسنة 1997 بأن العقدين الماضيين (العقدين الذين سبق سنة 1997) زادت فيه نسبة من يعملون لبعض الوقت في الدول المتقدمة من مجموع العمالة، حيث انه في 1995 استطاعت 10 اقتصاديات متقدمة النمو من تشغيل أكثر من 20% من قوتها العاملة بأسلوب العمل لبعض الوقت. وهذا الأسلوب يُعتبر دليل على مرونة أسواق العمل. ويضيف التقرير بأن الكثيرين من الذين يعملون لبعض الوقت يفعلون ذلك بحكم الضرورة وليس باختيارهم، حيث أنهم يفضلون العمل لكل الوقت، وان جزء كبير من الذين يعملون بأسلوب العمل لبعض الوقت هو جزء غير طوعي، فهو نتيجة لسعي الشركات من اجل خفض تكاليف العمل التي تتكبدها، وهذا في الوقت الذي لا يوجد فيه إلا بدائل قليلة أمام الموظفين.[4] ومن هنا "... تتيح العمالة لبعض الوقت والعمالة المؤقتة للشركات مرونة اكبر في تخصيص وقت العمل والحد من التكاليف المتصلة بالعمال"[5]. كما أن احد الأسباب التي أدت إلى زيادة التشغيل الناقص في الدول الصناعية هو لجوء الكثير من الشركات، مع وجود جيش احتياطي ضخم من البطالين في العقدين الماضيين، إلى الاتفاق مع العمال والموظفين ذوي الأجور والمرتبات العالية الذين تم طردهم من طرف تلك الشركات وهذا للعمل لبعض الوقت أو بعقود مؤقتة.[6] ونجد أن مستويات العمالة الجزئية في الدول المتقدمة مرتفعة (انظر الجدول رقم 3- 4)، ففي هولندا مثلا، فإن 35% من العاملين هم مستخدمون استخداما جزئيا سنة 2006، كما نجد أن الأعمال المؤقتة زادت هي كذالك في بعض تلك

[1] Patrick Bollé : Perspectives (Du nouveau pour les statistiques du travail), Revue international du travail, vol. 138 (1999), n°1, sur l'adresse électronique, P.77 :
http://www.ilo.org/public/french/revue/download/pdf/persp99.pdf
[2] ILO: Labour market trends and globalization's impact on them, op. cit.,
[3] موجز لتقرير الحالة الاجتماعية 2007 ، مرجع سبق ذكره، ص 7.
[4] تقرير الحالة الاجتماعية 1997، مرجع سبق ذكره، ص 295.
[5] نفس المرجع الساق، ص 297.
[6] د.رمزي زكي: الاقتصاد السياسي للبطالة...، مرجع سبق ذكره، ص 63.

الدول (انظر الجدول رقم 3- 5).كما نجد في فرنسا على سبيل المثال أن 70% من مناصب العمل التي تم خلقها في 1994 هي مناصب مؤقتة.[1]

ولم يقتصر الأمر على الدول المتقدمة فقط. فلقد شهدت العديد من دول أمريكيا ألاتينية مثلا بإدخال تغييرات كبيرة على تشريعات العمل وهذا لكي تصبح أكثر قدرة على المنافسة الشرسة التي تشهدها الأسواق العالمية المتكاملة، ولقد كانت تلك التعديلات القانونية التي مست العمالة فيما يخص تحقيق المرونة والنصوص التي طالت المزايا التي يتمتعون بها تهدف بدرجة أولى إلى تخفيض تكاليف العمالة وهذا بسبب الاعتقاد أن تخفيض تلك التكاليف سوف تؤدي إلى تخفيض الأسعار النهائية للسلع ومن تم تمكين المؤسسات من زيادة القدرة التنافسية لها وهذا على أساس أن تكاليف العمالة تمثل نسبة كبيرة من إجمالي تكلفة الإنتاج. ولقد أصبحت تلك الشركات في أمريكيا ألاتينية أكثر قدرة على المنافسة بفعل تخفيض تكلفة العمالة المقرونة بالمرونة الكبيرة في توظيف وفصل العمال، بحيث أن تلك الشركات أصبحت تقدم أسعار أفضل في الأسواق العالمية.[2] وبهذا، أصبح أرباب العمل في أمريكيا ألاتينية بفضل تلك الإصلاحات يتمتعون بمرونة اكبر في جبهات كثيرة، فلقد أصبح في وسعهم توظيف العمال لمدة محدودة، كما أصبح بإمكانهم تخفيض الأجور وهذا تبعا للتغيرات الاقتصادية أو تقلبات السوق أو الظروف التكنولوجية...[3]

من ناحية أخرى، تنشأ مناصب العمل المؤقتة في الدول ذات الأجور المنخفضة من خلال الشركات المتعدية الجنسية. فحسب ناعومي كلاين Naomi Klein فإن الشركات العالمية العملاقة في سعيها للتخلص من توظيف العمال بصفة دائمة، تقوم بنقل الإنتاج إلى الدول التي تكون فيها الأجور ادني ما يمكن وتستخدم أزهد المقاولين الثانويين كلفة وهذا للنهوض بأعباء الإنتاج، وبهذا تنشأ فرص عمل مؤقتة.[4] مؤقتة.[4]

لا احد يشك إذا أن ما أفرزته العولمة من تكامل في أسواق السلع والخدمات ورؤوس الأموال وما أدى إليه ذلك من تعاظم المنافسة على المستوى العالمي، أدى إلى تعميق مرونة أسواق العمل. فرغبة الحكومات وأصحاب العمل في البقاء منافسين أو أن يصبحوا كذلك على الصعيد الاقتصادي، دفعتهم إلى اتخاذ خطوات وهذا من اجل زيادة مرونة أسواق العمل، وعززوا بذلك حالة عدم الأمان في صفوف معظم فئات العمال.[5] كذلك لا يمكن أن نغفل أن إصلاحات أسواق العمل وما تنطوي عليه من زيادة مرونة

[1] هانس بيتر مارتين وهارالد شومان، مرجع سبق ذكره، ص ص 232-233.
[2] يرجيليو ليفاجى: خلق فرص العمل الجيدة .. احد التحديات في أمريكيا ألاتينية، مركز المشروعات الدولية الخاص، على العنوان الالكتروني التالي: http://www.cipe-arabia.org/files/pdf/art0809.pdf
[3] نفس المرجع السابق، ص 4.
[4] هورست افهيلد، مرجع سق ذكره، ص 191.
[5] موجز حول تقرير الحالة الاجتماعية 2007، مرجع سبق ذكره، ص3

مرونة أسواق العمل هي جزء من البرامج الإصلاحية التي تفرضها المؤسسات الدولية. فبرامج التعديل الهيكلي مثلا التي يفرضها صندوق النقد الدولي تشمل أيضا تلك الإصلاحات. فصندوق النقد الدولي يوصي بجعل أسواق العمل مرنة نظرا لان مظاهر الجمود المؤسساتية يمكن أن تحد من تنقل وإعادة توزيع اليد العاملة وتكون بذلك مصدرا للبطالة.[1]

الجدول رقم 3-4: نسبة العمالة الجزئية إلى العمالة الكلية في بعض الدول

	1994	2003	2004	2005	2006
ايرلندا	13,5	19,3	19,3	19,6	19,9
هولندا	28,9	34,6	35,0	35,7	35,5
نيوزيلندا	21,0	22,3	22,0	21,7	21,3
فرنسا	13,8	12,8	13,2	13,5	13,3
الدنمارك	17,3	15,7	17,3	17,6	18,1
بولونيا	..	11,5	12,0	11,7	10,8
البرتغال	9,5	10,0	9,6	9,8	9,3
المملكة المتحدة	22,4	23,7	24,0	23,5	23,4
اليونان	7,8	5,6	6,0	6,1	7,5

Source : PERSPECTIVES DE L'EMPLOI DE L'OCDE 2007, Annexe statistique, données extraites du tableau E, PP291-29, sur : http://www.oecd.org/dataoecd/53/2/38863871.pdf

الجدول رقم 3-5

تغير تردد العمل المؤقت في العمالة الاجرية الكلية 1994-2004(نقطة مئوية)

الدولة	التغير
البرتغال	10,44
ايطاليا	4,62
هولندا	3,71
بلجيكيا	3,56
النمسا	2,87
اليونان	2,1
ألمانيا	1,87
فرنسا	1,29
السويد	0,53
المملكة المتحدة	-0,73
فنلندا	-2,1
الدنمارك	-2,17
اسبانيا	-3,29

Source : François Rycx , op. cit., P.37.

[1] Patrick Lenain, op. cit., P.112.

المبحث الثاني: الدولة ودور مكافحة البطالة في ظل العولمة:

المطلب الأول: الدولة ودورها في مكافحة البطالة في الدول المتقدمة:

1- الأزمة الاقتصادية العالمية وبزوغ الفكر الكينزي وأثرهما على دور الدولة في مكافحة البطالة:

قبل نشوب الأزمة الاقتصادية العالمية في 1929، كان الفكر السائد آنذاك هو الفكر النيوكلاسيكي، وكان الاعتقاد السائد لدى هؤلاء أن النظام الرأسمالي هو نظام مستقر وليس هناك إمكانية لحدوث أزمات عامة، وكان موقف هؤلاء من الدولة هو موقف عدائي فلقد كانوا ينادون بضرورة عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وان تنحصر مهمتها في المهام التقليدية. وحجتهم في ذلك أن مثل ذلك التدخل من شأنه أن يعيق العمل الحر للأسواق. " وظلت هذه المفاهيم[وغيرها] تسيطر على أذهان الاقتصاديين وعلى صناع السياسات الاقتصادية في دول الغرب الصناعي إلى أن جاء زلزال الكساد الكبير (1929- 1933) فأطاح بشدة بهذه المفاهيم ومزقها تمزيقاً عنيفاً، سواء على صعيد الواقع الأليم الذي كشفت عنه أحداث الكساد الكبير أو على صعيد الفكر النظري الجديد الذي قدمه اللورد الإنجليزي جون ما ينرد كينز"[1]. " فقد أثبتت أحداث الكساد الكبير فساد المنطق النظري الذي استندت إليه النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية في عدم إمكان تصور حدوث الأزمات الاقتصادية العامة وأماطت اللثام عن البون الشاسع بين الفكر الاقتصادي السائد والواقع الأليم".[2] خاصة إذا علمنا أن ذلك الكساد أدى إلى: حدوث بطالة على نطاق واسع في مختلف أنحاء المعمورة قدرت بحوالي 100 مليون عاطل، انخفاض حجم الناتج القومي في كبريات الدول الصناعية بنسب تتراوح ما بين 45-60%، إغلاق العديد من المصانع وإفلاس الكثير من البنوك والشركات وانهيار البورصات وتدهور قيم العملات الوطنية، انهيار نظام النقد الدولي، انكماش التجارة الدولية وانتشار الفقر والجوع والبؤس بين جموع غفيرة من السكان في مختلف أنحاء العالم.

وخلال سنوات الكساد تلك، لم تقف حكومات الدول الصناعية الرأسمالية موقف اللامبالاة أو المتفرج وهي ترى ذلك التدهور الذي مس مستويات الإنتاج والدخول والعمالة، بل اندفعت بكل قواها، وفي حدود رؤيتها للازمة، إلى تطبيق سياسات جديدة لم تألفها الرأسمالية من قبل، وهي سياسات انطوت على التدخل السافر للدولة في النشاط الاقتصادي، وهي بهذا، سبقت بكثير فكر كينز نفسه، الذي قدم فيما بعد التبرير النظري لهذا التدخل. ومن هنا شعرت حكومات تلك الدول بالحاجة الملحة للقيام بعمل ما، من اجل إنقاذ النظام الرأسمالي من السقوط بسبب الكساد الكبير.[3] ولقد كانت " النيوديل " New Deal دليل على ذلك. والنيوديل هي " مجموعة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الأمريكية أثناء حكم الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت (حكم من 1933 إلى 1945) من أجل تخليص الولايات المتحدة من الكساد الذي

[1] د.رمزي زكي: هل انتهى عصر التوظف الكامل؟، مرجع سبق ذكره.
[2] نفس المرجع السابق.
[3] د.رمزي زكي: الاقتصاد السياسي للبطالة...، مرجع سبق ذكره، ص 325.

صاحب الأزمة الاقتصادية الكبرى لسنة 1929، بحيث يسترجع الاقتصاد حيويته ويقضى على البطالة."[1] ومن هذه الإجراءات يمكن أن نذكر: مراقبة إسناد القروض من طرف البنوك ليقع تفادي توجيهها للمضاربة في البورصة، إقامة فصل ما بين البنوك الاستثمارية و البنوك التجارية و منح تعويضات للفلاحين الذين يتركون جزءا من أراضيهم بورا للتقليص من تضخم الإنتاج، قيام الدولة بدعم أسعار المواد الفلاحية، منع تشغيل الأطفال و التخفيض من الدوام اليومي للعمل، فرض أجر أدنى مضمون للعمال مع منح إعانات اجتماعية للعاطلين، تولي الدولة إنجاز مشاريع ضخمة تهمّ البنية الأساسية، كالسدود، و الطرقات ، والمطارات من أجل تشغيل ملايين العاطلين عن العمل. وبالرغم من أن هذه الإجراءات تتعارض مع مبادئ الليبرالية الكلاسيكية نظرا لم تنطوي عليه من تدخل كبير للدولة في سوق الإنتاج والعمل بشكل لم يعهده الأمريكيون من قبل، إلا أنهم تحمسوا لها لأنه في نظرهم الوحيدة التي مكنت من تسريع وتيرة خروج الولايات المتحدة من أزمة الكساد.[2] وبالفعل، نجحت هذه السياسة الاقتصادية نجاحا تاما في مساعدة الاقتصاد الأمريكي من تجاوز مشاكله، وهذا بالرغم من أنها لم تستطع أن تصل إلى ذلك المستوى المتحقق قبل الأزمة إلا إبان الحرب العالمية الثانية، حيث أنها حتى عام 1937، كانت لا تزال تعاني من بطالة لا يستهان بها .[3]

هذا على مستوى السياسات العملية، أما على مستوى الفكري، فقد جاءت النظرية العامة لكينز كتبرير لتدخل الدول في النشاط الاقتصادي،" ففي هذه النظرية، أثبت كينز بأدواته التحليلية، وعلى خلاف ما كان يؤمن به الفكر الكلاسيكي والنيوكلاسيكي، أن النظام القائم على حرية السوق والمبادرات الفردية يمكن أن يتعرض لأزمات اقتصادية كبرى على غرار ما حدث في أزمة الكساد الكبير "1929- 1933" بسبب التقلبات التي تحدث في الطلب الكلي "الطلب على الاستهلاك والطلب على الاستثمار"، ومن هنا دعا لضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية باعتبارها الجهاز التعويضي الوحيد الذي يمكن له أن يعوّض فشل السوق ويواجه هذه التقلبات، ولهذا أوصى كينز بضرورة إعطاء الحكومات دوراً فاعلاً في النشاط الاقتصادي، وإلا فإن الكوارث الاقتصادية ستحدّق بالنظام الرأسمالي وربما تهدد بزواله. وبذلك أعطى كينز "صك غفران" لخطيئة تدخل الدولة، وهي الخطيئة التي لم تكن تغتفر لدى الاقتصاديين الكلاسيك والنيوكلاسيك ولدى الليبراليين عموماً."[4] ومن هنا " جاءت أفكار كينز على أثر الأزمة الاقتصادية العالمية في الثلاثينات، لتوضح أن الاستقرار الاقتصادي وتحقيق مستوى معقول من النشاط قد يتطلب تدخلا مباشرا من جانب الدولة في الإنفاق العام لضمان مستوى كاف من الطلب الفعال. وهكذا أصبح تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية مطلوبا من اجل حماية مستوى النشاط الاقتصادي والدخل القومي. فقد

[1] معجم المصطلحات الجغرافية: http://histoiregeographie.iquebec.com/mostalahat.htm
[2] نفس المرجع السابق.
[3] هورست افهيلد:، مرجع سبق ذكره، ص 81.
[4] د. رمزي زكي: صعود وهبوط الكينزية العربية، مجلة العربي، العدد 493، ديسمبر 1999.

اعتبر كينز أن أزمة النظام الرأسمالي تكمن في القوانين التقليدية التي تحكم النظام والتي من بينها الحد من دور الدولة في الميدان الاقتصادي، لذا كان أول ما دعا إليه كينز هو ضرورة تدخل الدولة من خلال تشجيع ما اسماه بالطلب الفعلي أو الفعال The Effective demand."[1] (انظر الفصل الثاني في تفسير البطالة عند كينز).

وبعد الحرب العالمية الثانية وحتى سنة 1970، كان الفكر الكينزي في أوج عطائه، متمثلا في التوسع الحكومي الكبير، وزيادة الخدمات ذات الطابع الاجتماع مثل التعليم، الصحة، التوسع في إعانات البطالة... الخ. كما زاد الإنفاق العسكري والتوظف الحكومي، بالإضافة إلى ذلك تملك الحكومات بعض المشروعات الأساسية كالنقل والمواصلات والفحم ومشروعات الطاقة.[2] ونتيجة لهذه الأسباب وغيرها، فإن معدل البطالة في تلك الفترة لم يتعدى 3% من مجموع القوة العاملة... وساد في هذه الفترة اعتقاد بأن الرأسمالية يمكنها النمو بشكل مستقر وتكفل الرفاه للجميع، كما ساد الاعتقاد بأن الأزمات الاقتصادية العامة وحالات البطالة الواسعة أصبحت من مخلفات الماضي.[3]

2- صعود الفكر النيوليبرالي وأثره على دور الدولة في مكافحة البطالة:

بعد حوالي ثلاث عقود من سيادة ما يُسمى بالتوظف الكامل في تلك الدول فإنه " منذ نهاية الستينات بدأت تحدث في هذه البلدان تغيرات مهمة جدا ومشكلات جديدة لم تعرفها في عالم ما بعد الحرب[الحرب العالمية الثانية] ، حيث بدأت معدلات النمو الاقتصادي في التراجع، وزادت معدلات البطالة والتضخم في آن واحد(ظاهرة الركود التضخمي Stagflation)، وزاد العجز الداخلي(عجز الموازنة العامة) والدين المحلي. وكان جوهر المشكلة يتمثل في أزمة تراكم رأس المال الناجمة عن اتجاه معدل الربح في قطاعات الإنتاج المادي(الصناعة والزراعة) نحو الانخفاض. وكان من الجلي آنئذ أن النموذج الكينزي قد كف عن فاعليته في ضمان التوازن الاقتصادي العام وتخفيف حدة الأزمات الدورية. وفقد التدخل الحكومي مفعوله في ضمان استقرار النمو وتحقيق التوظف الكامل. وآنذاك نشب صراع فكري حاد بين الكينزيين والنيوكلاسيك، وهو الصراع الذي انتهى بهزيمة الكينزية وانتصار الليبرالية النيوكلاسيكية التي دعا أنصارها إلى نبذ التدخل الحكومي، والقضاء على دولة الرفاه، والعودة بالرأسمالية إلى آليات السوق الحرة الطليقة. وهو الانتصار الذي أخذ سبيله نحو التطبيق تحت شعارات الليبرالية الجديدة، وأدى إلى وصول اليمين المتطرف إلى قمة الحكم في كثير من هذه البلدان."[4] ومنها على الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. ففي هذين البلدين فاز المحافظون في بريطانيا عام 1979 ممثلين برئيسة الوزراء مسز تاتشر وفي الولايات المتحدة الأمريكية عام 1980 ممثلين بالرئيس ريغان وتبنى هؤلاء المحافظون

1 د. رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 37
2 د.رمزي زكي: هل انتهى عصر التوظف الكامل؟، مرجع سبق ذكره.
3 نفس المرجع السابق.
4 الاقتصاد السياسي للبطالة...، مرجع سبق ذكره، ص 53.

عقيدة اقتصادية مختلفة كلية كمبدأ لسياستهم وهي الليبرالية الجديدة والتي نادى بها مستشار ريغان الاقتصادي ميلتون فريدمان أو مستشار تاتشر فريدرش فون هايك وهو اقتصادي يُمكن اعتباره من ممثلي المدرسة النقدية بناءا على أرائه حول السياسة النقدية.[1] وتلك المدرسة ترى " ... ضرورة حصر دور الحكومات في مجال توجيه السياسة النقدية والائتمانية وتقييد حقوق نقابات العمال في نضالها من اجل زيادة الأجور، وان تترك الأمور تجري في اعنتها على نحو ما كانت أيام المراحل الأولى لنمو الرأسمالية."[2] ومن هنا، أوكلا هؤلاء المنظران إلى الحكومة مهمة الحفاظ على الإطار العام للنظام الرأسمالي حيث أكدوا على انه كلما تمتعت المشروعات بحرية اكبر فيما يخص استثماراتها واستخدامها للأيدي العاملة، كان النمو اكبر والمستوى الاقتصادي أعلى للجميع، ولقد راحت الحكومات الغربية الليبرالية النزعة في غالبيتها، بناءا على هذا الاعتقاد، تبذل في الثمانينات قصارى جهدها من اجل رفع القيود على تحرك رأس المال، فألغت، على جبهة عريضة، الرقابة والتدخلات الحكومية التي كانت سائدة، كما أنها راحت تضغط على كل الشركاء الرافضين لتطبيق هذا النهج مهددين إياهم بالعقوبات التجارية وبوسائل الضغط الأخرى.[3] ولعل ما يميز تلك الحقبة هو بروز ظاهرة الخوصصة (التي سوف تصبح عنصرا أساسيا في البرامج الإصلاحية المفروضة على الدول النامية والاشتراكية فيا بعد). فلقد أثارت تاتشر، الذي ارتبط اسمها بذلك المصطلح منذ الثمانينات، عاصفة سياسية واقتصادية في ذلك الوقت بهجومها الشديد على التوسع في دور الدولة، وذلك بسبب بدء مظاهر الترهل في الاقتصاد منذ نهاية الستينيات وبداية السبعينيات حيث بدا أن دولة الرفاه غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها، ومن هنا بدأت الدعوة لإعادة النظر في طبيعة النظام الاقتصادي ودعت تاتشر إلى العودة إلى السوق وتخلي الدولة عن التدخل المباشر في الإنتاج وبيع بعض مؤسسات القطاع العام للأفراد والمشروعات الخاصة، وبهذا ظهرت الخوصصة كتعبير جديد في السياسة الاقتصادية وهذا لاستعادة دور اقتصاد السوق.4 ومن هنا"... كان الدافع الأساسي إلى اعتماد الخصخصة (الخوصصة) منطلقا من مقولة (إن الدولة ليست أفضل رب عمل)، وإن هذه الدولة غير مؤهلة لتملك وإدارة الشركات الإنتاجية، وإن دورها ينبغي أن يقتصر على سن التشريعات والرقابة والإشراف على تطبيق القوانين ومنع الاحتكار.. إلخ. في حين أن القطاع الخاص، بمرونته المعهودة وسعيه إلى الربح الذي يشكّل الحافز الرئيسي لتطوير الإنتاج والاستخدام الأمثل للموارد، مؤهل أكثر لتأمين قدرة تنافسية أكبر للمشروع الاقتصادي، ولحثّه على التطوير التكنولوجي للعملية الإنتاجية..."[5]. وبالفعل فقد شهدت بريطانيا ودول غربية أخرى سلسلة من عمليات خوصصة القطاع العام. وأدى ذالك التحول على نطاق واسع إلى القطاع الخاص وإزالة القيود إلى

[1] هانس بيتر مارتين وهارالد شومان،، مرجع سبق ذكره، ص ص 201-202.
[2] د. رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 42.
[3] هانس بيتر مارتين وهارالد شومان ، مرجع سبق ذكره، ص 202.
[4] العولمة وأثرها في المجتمع والدولة ، مرجع سبق ذكره، ص ص 58-59.
[5] محمد دياب: الخصخصة من الاحتكار العام إلى الاحتكار الخاص، مجلة العربي، العدد507، فيفيري 2001.

إعاقة الحفز المباشر للوظائف، حيث أن المشاريع التي تمت خوصصتها والتي لم تعد خاضعة للحماية التنظيمية تميل إلى خفض احتياجاتها من الأيدي العاملة.[1] من ناحية أخرى، فإن الضغوط المبذولة للحد من توسع الميزانيات الحكومية في البرامج التي تخلق الوظائف أثرت على قطاعات أو مناطق معينة.[2] من جهة أخرى، فإن فتقليص الضرائب على المشاريع وتخفيض المعدلات الضريبية القصوى المفروضة على الفئات ذات الدخول العليا والتي من شأنها خلق فرص العمل، كما تزعم الأفكار الليبرالية، باءت بالفشل في ألمانيا.[3] فلقد قامت هذه الأخيرة مثلا لدعم النمو وتشغيل الأيدي العاملة بإجراءات منها خفض الضرائب على المشاريع وتقليص في الإنفاق الحكومي المخصص للرعاية الاجتماعية، إلا أن ذلك لم تظهر أثاره على مستوى تشغيل اليد العاملة.[4]

وبصفة عامة يمكن القول أن تطبيق السياسات الليبرالية أدت إلى تفاقم مشكلة البطالة في الدول الصناعية الرأسمالية من خلال:[5]

1- خصخصة Privatization المشروعات العامة التي كانت تملكها الدولة ونقل ملكيتها للقطاع الخاص، وما أدى إليه ذلك من تسريح أعداد هائلة من العمال والموظفين العموميين.
2- تخفيض حجم التوظف الحكومي في الوزارات والإدارات الحكومية.
3- إعادة هيكلة أو هندسة Re-engineering الوظائف بالوزارات والإدارات الحكومية على النحو الذي أدى إلى إلغاء كثير من الوظائف والمهن والدرجات.
4- السياسة الانكماشية التي طبقتها الحكومات من اجل خفض عجز الموازنة، والتحكم في الدين العام الداخلي من خلال خفض الإنفاق العام الجاري والاستثماري، وزيادة معدلات الضرائب غير المباشرة، وزيادة أسعار الفائدة وتقييد نمو عرض النقود..الخ، حيث كان لتلك السياسة تأثير انكماشي قوي في الطلب على العمالة في مختلف أسواق العمل.
5- كذلك إن تخفيض معدلات نمو الإنفاق الحكومي على التعليم والصحة والمرافق العامة ومشروعات الضمان الاجتماعي، قد أدى بشكل مباشر إلى تخفيض العمالة الحكومية الموظفة في هذه المجالات.

ومما سبق، وأمام هذا التخبط الذي أصبحت تعيشه مجموعة الدول الرأسمالية المتقدمة، هل يا ترى مازال يمكن الحديث عن العودة إلى التوظف الكامل في تلك الدول؟

يذهب فولفغنغ انغلير Wogfgang Engler ، في الحديث عن الحالة الألمانية إلى القول ' مقارنة بكل الأساطير المتداولة بين الناس في الوقت الراهن، فإن التأكيد على إمكان تحقيق الاستخدام الكامل، ثانية،

[1] تقرير الحالة الاجتماعية 1997، مرجع سبق ذكره، ص 308.
[2] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.
[3] هورست افهيلد، مرجع سبق ذكره، ص 41.
[4] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.
[5] الاقتصاد السياسي للبطالة...، مرجع سبق ذكره، ص 67.

هو أكثر هذه الأساطير شيوعا - انه أفيون يراد منه تخدير الشعب. وتتأتى هذه المناورة التضليلية من خداع النفس للنفس."[1]

ويذهب د. رمز زكي إلى القول "هكذا قالت الدول الرأسمالية الصناعية: وداعاً للتوظف الكامل. وفي النهاية يمكن بلورة ورطة الرأسمالية في مرحلتها الراهنة في التناقض التالي: أنه في الوقت الذي أصبح فيه ممكناً زيادة الإنتاج زيادات هائلة ومستمرة، إلا أن هذا الإنتاج أصبح يتم بأعداد قليلة جداً من العمالة، مما يعني التزايد المستمر للعاطلين. وهو مأزق خطير، لا حل له، فيما أتصور، إلا بتجاوز الرأسمالية نفسها."[2]

المطلب الثاني: الدولة ودورها في مكافحة البطالة في الدول النامية:

1- الدولة ودورها في مكافحة البطالة في فترة ما بعد الاستقلال:

شهدت الدول النامية في النصف الثاني من القرن العشرين تناميا كبيرا لدور الدولة فيها، وكانت اغلب الدول قد حصلت على استقلالها في تلك المرحلة بعد زوال الاستعمار، وهو ما جعل الاهتمام يتجه نحو تثبيت الدولة بوصفها فكرة ومؤسسات وخدمات وهذا في ظل اهتمام عالمي مماثل بالدولة في الشرق والغرب في ذلك الوقت وهو ما يفسر كيف أن الدول النامية تبنت احد هذين النموذجين في بناء الدولة وفي الأدوار التي أعطيت لها، حيث انه رغم الفوارق الأيديولوجية بين النموذجين ، فان دور الدولة كان أساسيا في كليهما وكان الفارق بينهما في حجم الاعتماد على الدولة وعلى خدماتها، ففي حين كان الاعتماد على الدولة شاملا في النموذج الشرقي، كان في النموذج الغربي مترافقا مع ادوار أخرى للقطاع الخاص وللمؤسسات الخاصة الاقتصادية والتجارية والاجتماعية...الخ[3] . ومن هنا، فلقد"... واجهت كل تلك المجتمعات رغم اختلافها مهمة إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية متسارعة فيها. وهي مهمة تقضي إحداث تغييرات متزامنة في كل نواحي الاقتصاد والمجتمع بما في ذلك بناء وتطوير الهياكل التحتية للاقتصاد، وتطوير القاعدة الإنتاجية ومعالجة الإختلالات الهيكلية فيها، وتطوير القوى البشرية وإقامة نظام إداري قادر على إدارة الاقتصاد والمجتمع بكفاءة تسمح بتعبئة الموارد لإحداث التنمية المطلوبة. وإعادة تشكيل الهياكل المؤسسية في المجتمع وإحداث تغييرات في القيم لتصبح محاباة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي ودفعا له."[4]

ومن هنا، نجد أن الدولة في المجتمعات النامية لعبت دورا هاما وأساسيا في دفع عجلة التنمية، وكانت الاستثمارات العامة تكوّن نسبة هامة من مجموع الاستثمارات[5] ، كما أن " دور الدولة كان أكثر اتساعا

[1] هورست افهيلد، مرجع سبق ذكره، ص ص 45-46.
[2] د.رمزي زكي: هل انتهى عصر التوظف الكامل؟، مرجع سبق ذكره.
[3] العولمة وأثرها في المجتمع والدولة ، مرجع سق ذكره، ص 57.
4 مجموعة خبراء (تحرير د.علي نصار): الدولة ودورها في النشاط الاقتصادي في الوطن العربي، الطبعة الأولى، دار الرازي للطباعة والنشر، بيروت-لبنان. بحوث ومناقشات ندوة عُقدت بالكويت في الفترة 27-29 ماي 1989،ص 294.
[5] نفس المرجع السابق، ص 297.

اتساعا وشمولا حيثما هدفت السلطة القائمة إلى استعادة المجتمع لموارده من سيطرة القوى الاستعمارية"[1] ويكون تحقيق ذلك في اغلب الحالات عن طريق التأميم [كما حدث في الجزائر ودول نامية أخرى] كما يتسع دور الدولة عندما تهدف السلطات القائمة إلى إحداث قدر من عدالة التوزيع. حيث أن هذا اقتضى في الكثير من الحالات التدخل المباشر للدولة في إعادة توزيع الثروة وفي تنظيم الأسواق.[2]

ونتيجة هذا التدخل الواسع للدول النامية في النشاط الاقتصادي واضطلاعها بمسؤولية التوظيف، فإن تلك الدول عرفت مستويات متدنية من البطالة. فجهود التنمية التي بذلتها تلك الدول امتصت الكثير من اليد العاملة المحلية سواء كان ذلك في مشروعات البنية التحتية، أو في التوسع في الخدمات الأساسية، أو في مشاريع التنمية الزراعية والصناعية.[3]

2- أزمة المديونية والإصلاحات الليبرالية والأثر على دور الدولة في مكافحة البطالة:

أن ما حققته الدول النامية من مكاسب اقتصادية واجتماعية كان أهمها كما رأينا استيعاب اليد العاملة، بفضل التدخل السافر للدولة في توجيه وتخطيط النشاط الاقتصادي لم يستمر. فتحول تلك الدول إلى النظام الرأسمالي غير بصورة جذرية من طبيعة دور الدولة في النشاط الاقتصادي وبالتالي في التأثير على مستويات التوظيف. ولقد شجعت المؤسسات المالية الدولية وهي صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، بطريقة نظامية، على تغلغل الرأسمالية في إفريقيا وأمريكيا ألاتينية، حيث أن تلك المنظمات تموقعت في موقع قوة بسبب أزمة الديون التي ضربت تلك المناطق في بداية الثمانينات، ومن هنا وضعت تلك المؤسسات كل قوتها في خدمة إصلاح السياسات والمؤسسات الاقتصادية للدول المدينة، وهي إصلاحات هدفها الصريح هو نشر منطق السوق.[4] " وقد نشأت أزمة المديونية الخارجية المستحقة على دول العالم الثالث وتطورت وتفاقمت... بفعل الموقع الضعيف وغير المتكافئ الذي تحتله مجموعة هذه الدول في نظام التخصص وتقسيم العمل الدولي وما ينجم عن هذا الموقع من علاقات تبعية وتبادل غير متكافئ وخسائر ضخمة. كما كان لهذه الأزمة علاقة واضحة بالتشكيلات الاجتماعية المسيطرة في الدول النامية حيث كان لممارستها الاقتصادية وتوجهاتها الاجتماعية والإنمائية بالغ الأثر في ظهور تلك الأزمة والعجز عن مواجهتها."[5] كما أن هناك عدة عوامل حالت دون تدفق رؤوس الأموال إلى تلك الدول في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية حتى سبعينات القرن العشرين:[6]

1- إن مشروعات إعادة إعمار أوربا امتصت فائض رؤوس الأموال المتاحة للتصدير؛

---

[1] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة

[2] نفس المرجع السابق، ص ص 297-298.

[3] الاقتصاد السياسي للبطالة...، مرجع سبق ذكره، ص 101.

[4] Jaques Adda, op.cit., P.3.

5 رمزي زكي، التدويل في الاقتصاد العالمي وآثارها على البلدان النامية ... مرجع سبق ذكره، ص ص 60-61.

[6] د.أمير سعد: الاقتصاد العالمي (قضايا راهنة)، مرجع سبق ذكره، ص 82.

2- الزيادة التي حدثت في الإنفاق العسكري، ارتباطا بمقتضيات الحرب الباردة أخذت حيزا معتبرا في استخدام فائض رؤوس الأموال المتاحة داخليا في إطار تغطية حاجات الإنفاق العسكري؛

3- استقرار نظام النقد الدولي "ثبات أسعار الصرف" حيث نمت السيولة الدولية بمعدلات منضبطة، مما سهل انضباط الأوضاع المالية والنقدية في غالبية دول العالم.. ومثل هذا المؤشر لعب دورا هاما في الحد من النزعة المضاربية لرأس المال المالي الدولي.

4- الإشارات الملموسة للمردودية، من جهة ارتفاع معدلات الربح في البلدان الصناعية المتطورة، ومن جهة أخرى انتشار موجة العداء في البلاد المتخلفة والنامية بالضد من الاستثمار الأجنبي في خمسينيات وستينيات القرن العشرين، بالإضافة إلى الإجراءات الداخلية التي اتخذتها الكثير من هذه البلدان في تعبئة الفائض الاقتصادي.

ولقد ترتب على أزمة المديونية التي ضربت تلك الدول النامية:[1]

1- استنزاف احتياطيات النقد الأجنبي وتدهور أسعار الصرف؛

2- إضعاف قدرة البلاد النامية على الاستيراد.

ومن هنا فإن الأوضاع المضطربة التي أصبحت تعيشها تلك الدول المدينة تدفعها إلى انتهاج احد الخيارات التالية:[2]

1- أن يتوقف البلد عن سداد أقساط ديونه ويسدد مستحقات خدمة الديون وهذا الخيار صعب لأنه يحرم البلد من الاقتراض مستقبلا فضلا عن احتمال إعلان إفلاسه وما يترتب عن ذلك من إمكانية مصادرة ممتلكاته بالخارج من اجل الوفاء بالدين؛

2- أن يخفض البلد من وارداته ويستمر في خدمة دينه وهذا الخيار صعب لأنه يعتمد على وجود ثقة كبيرة بين الحكام والمحكومين ونحن نعلم أن معظم أنظمة الحكم في البلدان النامية تفتقد إلى هذا العنصر الذي يجعل الشعوب تتقبل التضحية وتتحمل التكاليف، مما يجعل ارتباط هذا الخيار باضطرابات اجتماعية وسياسية كبيرة تهدد مصالح الأنظمة الحاكمة فيصبح هذا الخيار صعب التطبيق إلا إذا ترافق مع الديمقراطية حقيقية تقلل من الفساد والانحرافات؛

3- أن يتجه البلد نحو إعادة جدولة ديونه وإعادة ترتيبها أو إعادة تمويلها وهذا هو الخيار الذي اتبعته معظم البلدان النامية رغم مخاطره الكبيرة التي تؤدي عبر الزمن إلى زيادة التدخل الأجنبي في صياغة برامج التنمية والإشراف على تنفيذها في هذه البلدان بما يخدم مصلحة الاقتصاديات المتطورة [ورأس المال العالمي].

[1] الاقتصاد السياسي للبطالة... ، مرجع سبق ذكره، ص 107.
[2] صالح صالحي: ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي؟ (ملف العدد)، مجلة دراسات اقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 120.

إلا أن إعادة جدولة الديون الخارجية للدول النامية تنطوي في الواقع على فرض شروط من طرف الدائنين من اجل قبول إعادة الجدولة وهي:[1]

1- يتحمل البلد المدين دفع فوائد التأخير على أقساط الدين المؤجل حتى لا يتمادى في طلبات إعادة الجدولة، وتكون أسعار فوائد التأخير اكبر من أسعار الفوائد الرسمية على القروض التي تعاد جدولتها؛

2- تعهد البلد المدين بإجراء سلسلة من التغيرات الاقتصادية اللبرالية انطلاقا من توصيات برامج صندوق النقد الدولي يبين فيه كيفيات التغيير ومدته ويترجم البلد المدين هذا الاتفاق في شكل خطاب للنوايا يرسل للصندوق للموافقة عليه ليتحول إلى اتفاق ملزم يتابع خبراء الصندوق تنفيذه بدقة.

ولقد كان الاتجاه لنادي لندن ونادي باريس من اجل إعادة جدولة الديون الخارجية مشروط بتنفيذ تلك الدول النامية لبرامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي [ذات التوجه الليبرالي] [2] وهي برامج قال عنها د.رمزي زكي " أول مشروع أممي، تقوم به الرأسمالية العالمية في تاريخها لإعادة دمج بلدان العالم الثالث في الاقتصاد الرأسمالي من موقع ضعيف، بما يحقق مزيدا من إضعاف جهاز الدولة، وحرمانها من الفائض الاقتصادي، وهما الدعامتان الرئيسيتان اللتان تعتمد عليهما الليبرالية الجديدة"[3] كما يصفها في موضع أخر بأنها " البرامج التي ترتكز أساساً على معاداة الكينزية والتحيز بقوة لليبرالية الجديدة."[4] وبرامج التثبيت والتكيف الهيكلي "...تمتد الآن لتشمل كافة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية(برامج الاستثمار، التجارة الخارجية، سياسة العمالة والأجور، سعر الصرف وسعر الفائدة، الموازنة العامة للدولة، الشكل المؤسسي والأطر القانونية لإدارة النظام الاقتصادي...إلى آخره)."[5] وتجد الدول نفسها، عند قبول مثل هذه البرامج، أنها تخلت عن الكثير من أدوات السياسة الاقتصادية التي كانت تؤثر بها على النشاط الاقتصادي، كما أن قبول تلك البرامج يجبرها على التخلي عن الكثير من التوجهات والأهداف الاجتماعية. [6]

والسؤال المطروح الآن: ماذا حققت الدول النامية من الانفتاح؟

1- ارتفعت مديونية الدول النامية من 603.3 مليار دولار سنة 1980 إلى 2172 مليار دولار سنة 1997، ومع نمو تلك الديون ارتفعت معها أسعار الفائدة ومعدل خدمة الدين الذي وصل في بعض تلك الدول إلى ما يزيد عن 100%.[7]

---

[1] نفس المرجع السابق، ص 121.
[2] الاقتصاد السياسي للبطالة ...، مرجع سبق ذكره، ص 107.
[3] المجتمع والاقتصاد أمام العولمة، مرجع سبق ذكره، ص 30.
[4] د.رمزي زكي: صعود وهبوط الكينزية العربية، مرجع سبق ذكره.
[5] د.رمزي زكي: التدويل في الاقتصاد العالمي وآثارها على البلدان النامية...، مرجع سبق ذكره، ص ص 88-89.
[6] نفس المرجع السابق، ص 89.
[7] المجتمع والاقتصاد أمام العولمة ، مرجع سبق ذكره، ص 33.

2- عدم استفادة الدول النامية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي زعم دعاة العولمة والتحرير المالي والتجاري على أن تلك الدول سوف تستفيد من التدفقات من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث أن أكثر من 90% من تلك الاستثمارات ذهبت إلى الدول المتقدمة(الولايات المتحدة، أوربا اليابان والصين)، في حين أن بقية الدول النامية لم تستفد إلا بأقل من 10% من تلك التدفقات.[1]

3- أن عولمة الأسواق المالية وما انطوت عليه من تدابير التحرير المالي كانت ذات أثار هامة وخطيرة على الدول النامية، فلقد أدت إلى إلغاء الحظر على المعاملات التي يتضمنها حساب رأس المال والحسابات المالية لميزان المدفوعات... كما أن تلك التدابير أدت إلى تعريض الجهاز المصرفي للازمات والى تدفق الأموال القذرة (غسيل الأموال)، وأدت كذلك إلى التعرض إلى هجمات المضاربين والى إضعاف السيادة الوطنية سواء في المجال السياسة المالية أو النقدية، كما شجعت هروب كبير لرؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج.[2]

ومن هنا نجد ' أن الدول النامية تعاني من وضع غير متكافئ لها في الاقتصاد العالمي، وان هذا الوضع يتدهور فترة بعد أخرى تحت تأثير سرعة اندفاع قطار العولمة والتحرر المتسارع لاقتصادات هذه البلاد، وإدماجها في الاقتصاد العالمي، إن هذا الدمج، والتحول المفاجئ والالتزام المبكر بقواعد العولمة والليبرالية والتحرير الاقتصادي، كانت له نتائج سلبية، وأحيانا مدمرة على اقتصاد البلدان النامية، حيث وضعت الكثير من العقبات في وجه تنميتها، وأفقدتها القدرة على حماية صناعتها الوطنية، وأدت إلى ارتفاع تكلفة المعرفة التكنولوجية، وتعرضها إلى المنافسة غير المتكافئة مع الواردات الأجنبية، واحتمال استيلاء الشركات العملاقة المتعددة الجنسية على المشروعات الوطنية والمجالات الأساسية، مما سيدفع، وذلك هو الأخطر إلى تقليص قدرة البلاد النامية على صياغة وتصميم سياستها التنموية والتجارية بعد أن انتقلت عملية صنع القرارات من مستواها الوطني إلى منظمة التجارة العالمية.'[3]

ومما سبق نلحظ جيدا كيف أن الدول النامية النى كانت في وقت سابق تسعى إلى تملك الوسائل السيادية التي مكنتها فعلا من تحقيق برامجها التنموية، أصبحت اليوم في ظل العولمة تفقد تلك الوسائل شيئا فشيئا. ونتيجة لكل هذا، كان الأثر واضحا على وظيفة الدول النامية في توظيف العمالة التي لم تسلم هي الأخرى من الإصلاحات الليبرالية التي تبنتها تلك الدول. فلقد اعتمدت الحكومات في العادة في البداية الإصلاحات التي لها قدر اقل من الأثر السياسي السلبي. فلقد ذهبت تلك الحكومات في بادئ الأمر إلى تخفيض مستوى الإنفاق على الأجور دون تقليص العمالة، إلا أن العمالة في القطاع العام استمرت في النمو، ولم يتم البدء في اتخاذ إجراءات فيما يخص مستويات العمالة إلا في النصف الثاني من الثمانينيات. ففي إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، كان لإصلاح القطاع العام اثر سلبي كبير في معدل نمو العمالة النظامية، ليس لان

[1] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.
[2] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.
[3] نفس المرجع السابق، ص 34.

فرص العمل في القطاع العام تم تقليصها بقدر ما هو بسبب أن ازدياد فرص العمل في القطاع النظامي لم تنمو بنفس المعدل الذي يتسع به نطاق قوة حضرية تتألف، في الغالب، من شباب متعلم. فلقد تم تجميد التعيينات في بينين، جمهورية تنزانيا المتحدة، سيراليون، الصومال، غامبيا وموريتانيا. كمان انه تم إلغاء نظام التوظيف التلقائي لخريجي المدارس في بنين، جمهورية إفريقيا الوسطى، رواندا، السودان، الصومال، غينيا الكونغو ومالي. وشهدت غانا، مثلا، تخفيضات معتبرة في قطاعها العام، حيث تم فصل 45000 من موظفي الخدمة المدنية على اقل تقدير في النصف الثاني من الثمانينات.[1] وحدثت اتجاهات مماثلة منذ أواخر الثمانينات في شمال إفريقيا وبلدان غرب أسيا حيث انه أصبح من المتعذر الاستمرار في التوسع في التوظيف الحكومي من خلال تزايد استدانة القطاع العام. كما أن التخفيضات في النفقات الحكومية أثرت على القطاع الخاص الذي كان يعتمد كثيرا على القطاع العام في الحصول على عقود الخدمات[2]. كما ترتب على إجراءات التصحيح الاقتصادي وإعادة الهيكلة في البعض من الدول العربية الاستغناء عن خدمات بعض العاملين وكذا تقليص الدعم الحكومي وأيضا خفض الحماية نتيجة لتحرير التجارة الخارجية، وهو الأمر الذي أدى إلى إغلاق الكثير من المؤسسات وبالتالي فقدان العاملين فيها وظائفهم.[3] ولقد أدى حل المؤسسات في الجزائر مثلا، في حصيلة تم إعدادها في السداسي الأول من عام 1998، إلى تسريح 212960 عامل وهذا من جراء حل أكثر من 800 مؤسسة منذ 1994.[4] وفي أمريكا ألاتينية بقيت العمالة في القطاع العام تنكمش حتى مستهل التسعينات مع فقدان القطاع العام لأهميته النسبية في أورغواي، بنما، بوليفيا، فنزويلا وكولومبيا. ففي بيرو، مثلا، فقد ما يقرب من 200000 عامل حكومي عملهم في الفترة بين 1990 و 1992. كما انه من ناحية أخرى، أدت موجة التحول إلى القطاع الخاص المقترنة بإعادة هيكلة القطاع العام إلى الإضرار بالعمالة النظامية في تلك الاقتصاديات.[5]

المطلب الثاني: الدولة ودورها في مكافحة البطالة في الدول الاشتراكية السابقة:

1- الدولة الاشتراكية ودورها في مكافحة البطالة:

إن وجود الدولة في النظام الاشتراكي هو الوجود الأكثر وضوحا من أي نظام أخر لا لسبب إلا لأن النظام الاشتراكي يقتضي ملكية الدولة لوسائل الإنتاج واضطلاعها بتخصيص الموارد ولذلك " فإن دور الدولة في إقامة الاشتراكية وفي تسيير المجتمع الاشتراكي وقيادة النشاط الاقتصادي فيه هو دور أساسي يبدأ مع بدأ مرحلة التحول للاشتراكية ويظل ما بقي ذلك النظام"[6] ومن هنا نجد أن " الدولة تبقى في النظام الاشتراكي مسؤولة ضمن أشياء أخرى عن تحديد وتطوير نظم الإدارة الاقتصادية في المجتمع

[1] تقرير الحالة الاجتماعية 1997، مصدر سبق ذكره، ص 232.
[2] نفس المرجع السابق، ص 233.
[3] العولمة وأثرها في المجتمع والدولة، مرجع سبق ذكره، ص123.
[4] الانعكاسات الاقتصادية لبرنامج التعديل الهيكلي على القطاع الصناعي والزراعي، مجلة دراسات اقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 194.
[5] تقرير الحالة الاجتماعية 1997، مصدر سبق ذكره، ص 233.
[6] مجموعة خبراء (تحرير د.علي نصار):، مرجع سبق ذكره، ص 292.

ووضع إستراتيجية النمو والتطور الاقتصادي والاجتماعي ومراقبة تنفيذها كما أنها مسؤولة عن رصد التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتناقضات الجديدة التي تنشا في المجتمع والسعي إلى حلها لمصلحة المجموع وتكون مسؤولة بصفة خاصة عن السعي للتوفيق بين المصالح العامة للمجتمع ومصالح الفئات المختلفة فيه، وعلى الأخص مجاميع العاملين والشغيلة"[1]. ومن هنا، فلا عجب أن مستويات البطالة في الدول الاشتراكية هي مستويات متدنية، إن لم تقل منعدمة. فلقد نجحت الاقتصادات المخططة مركزيا في الوصول إلى العمالة الكاملة، وهذا بعد أن وظفت الحكومة كل المواطنين الراغبين في العمل والقادرين على أدائه، والذين ما كان يمكن أن يحدث هذا لولا ذلك التدخل الحكومي.[2] فعلى ضوء نموذج النمو الستاليني الذي قامت عليه تجارب البناء الاشتراكي، استطاعت تلك الدول أن تحقق معدلات مرتفعة للاستثمار والنمو والتوظف خلال فترة العصر الذهبي 1945-1970، حيث كانت الوظائف فيه مأمونة بشكل تام لليد العاملة.[3] وابرز ملامح ذلك النموذج هي:[4]

1- اعتصار الفائض الاقتصادي من القطاع الزراعي لمصلحة تمويل التراكم في البنية الأساسية والقطاع الصناعي، وذلك بشكل قسري من خلال تأميم الملكيات الزراعية وسياسات الأسعار الحكومية والتسليم الإجباري للمحاصيل.

2- تسريع عمليات التراكم بوتائر عالية، وذلك باستثناء الاستثمار بأنصبة متزايدة باستمرار من الدخل القومي ومن الزيادة التي تحدث فيه. وكان ذلك على حساب نمو الأجور والاستهلاك المحلي، وان كان ذلك لا يخفي الارتفاع المحسوس الذي حدث في مستويات المعيشة مقارنة بأوضاع هذه الدول قبل الحرب العالمية الثانية.

3- إعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة وصناعة بناء الماكينات لتوفير القاعدة المادية اللازمة لتنويع وتغيير بنيان الإنتاج القومي.

4- إلغاء الملكية الفردية لأدوات الإنتاج (إلا في أضيق الحدود)، وتشغيل وسائل الإنتاج في القطاعات المختلفة للدولة طبقا للخطط الاقتصادية التي تضعها أجهزة التخطيط المركزية.

5- نظرا لان الرأسمالية العالمية قد فرضت حصارا شاملا، ماليا وتجاريا وتكنولوجيا، على هذه الدول، فقد ترتب على ذلك الاضطرار لإنتاج بدائل الواردات في ظل سوق شبه مغلقة، تسعى للاكتفاء الذاتي. وكان لذلك تأثير سلبي واضح في الإنتاجية والجودة في هذه البدائل.

6- الاعتماد على التخطيط المركزي الصارم في عمليات تخصيص الموارد وتوزيع الدخل، وإهمال علاقات السوق وقانون القيمة. وترتب على ذلك الاهتمام بالكم دون الكيف.

---

[1] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.
[2] تقرير الحالة الاجتماعية 1997، مرجع سبق ذكره، ص 199.
[3] د.رمزي زكي: الاقتصاد السياسي للبطالة...، مرجع سبق ذكره، ص 80.
[4] نفس المرجع السابق، ص ص 80 -81.

7- وجود سلطة ذات بناء هرمي صارم تعتمد على الأوامر من اعلي إلى أسفل، في ضوء اندماج الحزب الحاكم بالدولة، وإخضاع منظمات المجتمع المدني لهذه السلطة. وقد ترتب على ذلك غياب الديمقراطية، والنقد الذاتي، وتداول السلطة، والتضييق على الحريات والمبادرات الفردية.

ولقد وصل نموذج النمو الستاليني هذا إلى ذروة عطائه في نهاية الستينات وهذا من خلال ما تم تحقيقه من استخدام موسع في الموارد المتوافرة ومن تسريع لعمليات التراكم والتصنيع، إلا انه منذ ذلك التاريخ برزت مجموعة من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.[1] فلقد انتهت فاعلية الوفرة في الموارد في تحقيق المزيد من النمو والتقدم، وظهرت مشاكل التحول من النمو المكثف والذي يحتاج إلى تكنولوجيا ارقى وأساليب متقدمة فيما يخص التخطيط والتنظيم والإدارة والتسعير. وبرزت كذالك الحاجة إلى أخد يعين الاعتبار الحوافز وإشارات السوق، والتحول في الإنتاج من سياسة الكم إلى سياسة الكيف والانفتاح على الاقتصاد العالمي. كما ظهرت أيضا الحاجة إلى الانفراج الديمقراطي. إلا أن تلك المشاكل لم تجد حلا مناسبا لها، وهو ما أدى إلى تفاقم تدهور الأمور وعلى النحوي الذي أدى إلى الأحداث الدراماتيكية في نهاية الثمانينات وهذا بتحطيم سور برلين وتفكك الاتحاد السوفياتي.[2]

2- الإصلاحات الليبرالية وأثرها على دور الدولة في مكافحة البطالة:

عقب انهيار سور برلين وانهيار الاتحاد السوفيتي، اتجهت دول المنظومة الاشتراكية السابقة إلى تبني إصلاحات ليبرالية. ففي الواقع فإن الحالة التي كانت عليها تلك الدول عقب الأحداث المذكورة آنفا، جعلتها في حاجة إلى التمويل والمساعدة. ولقد كانت حالة اغلب تلك الدول تتميز ب:[3]

1- استدانة خارجية معتبرة لأغلبها وحتى انقطاع عن الالتزامات التعاقدية للتسديد بالنسبة لبولونيا و بلغاريا؛

2- إفراط في السيولات النقدية التي تنذر بحدوث ضغوط تضخمية جامحة عند تحرير الأسعار؛

3- تشغيل ناقص ضخم مُقنع (déguisé) عن طريق وظائف غير منتجة في المؤسسات؛

4- تخصص قطاعي غير ملائم في التبادلات الدولية، مشددا على الصناعات الثقيلة وعلى التسلح؛

5- نظام ضريبي غير متكيف يلجأ أساسا إلى التحويلات المتأتية من المؤسسات العامة.

ففي سنة 1991، قررت الدول الخمسة لأوربا الشرقية في الشروع في تبني برامج تحول جذرية وهذا تحت وصاية صندوق النقد الدولي من اجل عبور فترة الانتقال وبأقصى سرعة ممكنة من التخطيط المركزي إلى السوق.[4] فمنذ سنة 1991، لجأت جميع حكومات تلك الدول من اجل تعديل وضعيتها المالية وتنفيذ إصلاحات هيكلية في إطار برامج الانتقال، حيث طلبت جميعها من صندوق النقد الدولي، البنك

[1] نفس المرجع السابق، ص 82.
[2] د.رمزي زكي: آليات الفوضى في الاقتصاد العالمي الراهن، مجلة العربي، العدد 482، جانفي 1999.
[3] Patrick Lenain , op.cit., P.59.
[4] Patrick Lenain, op.cit., P.58.

العالمي والبنك الأوربي لإعادة البناء والتنمية (BERD) دعم تقني ومالي من اجل دعم مجهوداتها لتحيق الاستقرار الاقتصادي والتحول نحو السوق.[1] وفي جانفي 1992، وعلى أساس نصائح صندوق النقد الدولي والبك العالمي، قامت روسيا بتطبيق إصلاحات مكرسة نحوى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وإدخال آليات السوق بشكل سريع.[2]

إن إعادة الهيكلة، التي يعتبر التحول إلى اقتصاد السوق والى القطاع الخاص ابرز سماتها، والتي شهدتها المنظومة الاشتراكية السابقة[3]، كان أثرها واضح على مستويات البطالة في دول تلك المنظومة. فلقد أدى التخلي عن النهج الاشتراكي والتخطيط المركزي والتوجه نحو الإصلاحات الليبرالية القائمة على السوق في تلك الدول إلى ظهور مستويات عالية من البطالة غيرت بشكل كبير من الصورة الاجتماعية السائدة في تلك الدول، فالعمل الذي كان مضمون ويُعتبر احد أركان السياسة الموجهة من الدولة التي هدفت إلى خلق طلب غير محدود من العمالة دون الاهتمام بكفاءة استعمالها، لم يُصبح له وجود[4]. "... فقد فرض الانتقال ، من ناحية عملية، عبئا اجتماعيا اكبر وطأة مما توقعه صانعو السياسة أو السكان. فقد ارتفعت البطالة إلى مستويات عالية في جميع البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية..."[5] ولقد كان اثر تلك الإصلاحات على دور الدولة واضحا، نظرا لان الدولة كانت هي المخططة والموجهة للنشاط الاقتصادي بشكل كلي تقريبا واختفاءها كان واضحا على مستويات البطالة. ففي تلك الدول "... وبعد انهيار التجربة الشيوعية كان اللجوء إلى الخصخصة(الخوصصة) بالدرجة الأولى، تعبيراً عن الرغبة في التخلص من أحد أهم أسس البناء الاشتراكي، أي الملكية العامة لكل وسائل الإنتاج، والانتقال من هيمنة الدولة الكاملة على العملية الاقتصادية والتحوّل من المركزية المطلقة في الاقتصاد إلى اقتصاد السوق. وكان هذا يعني تفكيك القطاع العام من أجل خلق قطاع خاص كان غائباً عملياً في ظل النظام الاشتراكي وإعداد التربة المناسبة للانتقال إلى الرأسمالية. وقد اتسمت هذه العملية في تلك البلدان بالتسرّع وعدم مراعاة الشروط الضرورية، القانونية والاقتصادية، الكفيلة بجعل عملية إعادة توزيع الثروة عادلة اجتماعياً وذات جدوى اقتصادية. وكأنه كان المطلوب هو إنجاز هذه العملية بأسرع ما يمكن وتسهيل عملية تراكم الرأسمال الخاص وخلق الطبقة الرأسمالية الجديدة، لقطع الطريق أمام احتمال العودة عن التحوّلات الاقتصادية والاجتماعية في هذه البلدان."[6] وبالنتيجة "أدت التغييرات في هيكل الملكية نتيجة للتحول إلى القطاع الخاص، في جميع البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، إلى انكماش دور قطاع الدولة في العمالة. وقد انخفضت مشاركة الدولة إلى حد كبير. وتوقف عن الوجود وفي وقت قصير للغاية احتكار الدولة

[1] Ibid., P.60.
[2] Ibid., P. 64.
[3] ضياء مجيد الموسوي: الخوصصة والتصحيحات الهيكلية "أراء واتجاهات"، طبعة 2001، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 27.
[4] تقرير الحالة الاجتماعية 1997، مرجع سبق ذكره، ص 245.
[5] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.
[6] محمد دياب : الخصخصة من الاختيار العام إلى الاختيار الخاص، مرجع سبق ذكره.

الكامل تقريبا للنشاط الاقتصادي. وكان السعي إلى تحقيق الكفاءة الاقتصادية وتنشئة الاقتصاد في بلدان أوربا الشرقية وبلدان رابطة الدول المستقلة هو السبب الأولي في تحولها إلى القطاع الخاص".[1] ومن هنا فان تلك التحولات التي عرفتها الدول الاشتراكية السابقة قد أدت إلى تدني إن لم نقل اختفاء البطالة المقنعة، التي كانت سائدة في مختلف تلك الدول، وفي المقابل ارتفاع مستويات البطالة الظاهرة أو السافرة. والجدول التالي يوضح بعض المؤشرات المتعلقة بالعمالة والناتج المحلي الإجمالي:

الجدول رقم: 3-6: بعض المؤشرات الكلية في دول المنظومة الاشتراكية السابقة.

	الناتج المحلي الإجمالي		العمالة		البطالة	
الدولة	1994-1990	1999-1995	1994-1990	1999-1995	1994	1999
بلغاريا	-3,91	-2,99	-5,53	-1,64	20,5	17
جمهورية كازاخستان	-2,63	0,32	-2,27	-1,63	4,1	9
هنغاريا	-3,29	3,81	-7,17	0,88	10,7	6,5
بولندا	1,03	5,45	-2,92	1,6	13,9	16,3
رومانيا	-4,29	-2,77	-1,95	-2,95	8,2	7,2
سلوفاكيا	-5,21	4,59	-3,92	-2,33	13,7	17,1
سلوفينيا	-1,73	4,21	-4,69	0,35	9	7,7
استونيا	-8,76	4,47	-4,3	-1,64	7,6	12,3
لاتفيا	-15,89	3,93	-6,35	-0,17	16,7	14,4
ليتوانيا	-13,43	3,11	-2,48	0,06	17,4	14,1
أرمينيا	-16,16	4,93	-2,25	-2,78	5,8	11,6
كازاخستان	-9,57	0,49	-4,18	-1,75	7,5	14,1
روسيا الفيدرالية	-10,3	-1,1	-2,34	-0,95	8,1	12,2
أوكرانيا	-14,09	-3,91	-2,44	-2,07	5,6*	12,9

Source: http://www.ilo.org/public/english/employment/strat/download/ep23.pdf, Table 1.
* 1995

وإذا نظرنا إلى الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الصين (وهي إصلاحات بدأت قبل انهيار المنظومة الاشتراكية بعدة سنوات)، نجد أنها كانت إصلاحات مغايرة عن تلك الإصلاحات التي تبنتها الدول الاشتراكية السابقة، فهي إصلاحات لم تؤد إلى تخلي الدولة الصينية عن مسؤولياتها إزاء عمالتها. ففي الواقع، لا تخوصص الصين إلا قدرا قليلا ومحدودا من مشروعاتها.[2] فلقد حافظت على المشرعات المملوكة للدولة والتي تتسم بالعجز وربما تبلغ حد الإفلاس، وقامت بذلك من اجل الحيلولة دون بزوغ أي اضطرابات اجتماعية ينجم عن أسلوب العلاج بالصدمات.[3] فالمشروعات المملوكة للدولة الصينية توظف حوالي 125 مليون فرد.[4] " معنى هذا أن إغلاقها فجأة ودفعة واحدة، سيترك عشرات الملايين عاطلين بغير عمل أو مأوى."[5] " والملاحظ على المستوى الرفيع لكبار رجال الدولة، بل وفي مراكز الفكر ودوائر التفكير الحر الليبرالي، أن الصينيين لم يهتز إيمانهم بأن أسلوب ادم سميث للرأسمالية الجامحة،

[1] تقرير الحالة الاجتماعية 1997، مرجع سبق ذكره، ص 247.
[2] دانييل بورشتاين و أرنيه دي كيزا: التنين الأكبر (الصين في القرن الواحد والعشرين)، ترجمة: شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، العدد 271، يوليو 2001، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ص 132.
[3] نفس المرجع السابق، ص 111.
[4] نفس المرجع السابق، ص 248.
[5] نفس المرجع الساق، ص 252.

ليس هو ما يحتاج إليه بلدهم الآن، لقد كانوا صرحاء تماما مع العالم الخارجي، إذ أعلنوا مرات ومرات،... أن الصين تحاول بناء ' اشتراكية صينية الخصائص' – نظام جديد يحاول الجمع بين مؤسسات الاشتراكية، ممتزجة بعناصر السوق."[1]

[1] نفس المرجع السابق، ص 134.

المبحث الثالث: العولمة والتطورات التقنية بين توظيف العمالة والبطالة:

المطلب الأول: التوازن بين العمل ورأس المال من زاوية التطورات التقنية:

شهدت فترة الحرب الباردة ميلا نحوى التوازن بين العمل ورأس المال، إلا انه في الواقع، فإن ذلك التوازن لم يكن حركة تلقائية ذات ميل نحوى ذلك التوازن، وإنما " هي اقرب لحالة مساومات السياسة العامة لرأسمالية الدولة في كلتا النظامين [الرأسمالي والاشتراكي]." ففي الواقع، اختلفت الأساليب التي انتهجها كل نظام من اجل تحقيق ذلك التوازن: فمن زاوية العمل، من المؤكد أن عمليات الإنفاق الاستثماري في مجال التطورات التقنية والتكنولوجية سوف تؤدي ، إلى إحدى هاتين الحالتين: خلق فائض عمل والتي يجب إخراجه من العملية الاقتصادية وبالتالي حالة البطالة أو إبقاء العمل وتطوير مهاراته وبالتالي تحميل الدورة الاقتصادية والأعباء الإضافية المتصلة بالإنفاق الاستثماري في ميدان التطور التقني. إلا انه، مع ضعف التراكم الرأسمالي للعمليات الاقتصادية في اقتصاديات النظام الاشتراكي من جهة، وسرعة وضوح حساسية التأثير السلبية على العمل من جهة أخرى، وخاصة أن اغلب تلك الأنظمة يتميز عجزها في مجموعة من الانسدادات: الفساد الإداري، السياسات الاقتصادية المتبعة... مثل هذا الوضع أدى إلى محدودية وضعف الإنفاق على التطورات التقنية والتكنولوجية، باستثناء الإنفاق على العسكرة، من طرف رأسمالية الدولة الوطنية في النموذج الاشتراكي، والهدف من ذلك هو تحقيق إمكانية التوازن بين العمل ورأس المال. ومن هنا يمكن القول أن " الميل لحالة التوازن بين العمل ورأس المال طيلة مرحلة الحرب الباردة يرتكز في مدياته الأساسية على ضعف المقدرة لدى رأسمالية دولة "النموذج الاشتراكي على خلق التراكم الرأسمالي والمعرفي الذي يسمح بتوسيع دائرة الإنفاق الاستثماري في مجال التطور التقني - التكنولوجي". أما من زاوية رأس المال، فمن الأكيد أن هناك وفرة في التراكم الرأسمالي في النظام الرأسمالي ومن تم فإن ذلك يسمح بإنفاق استثماري واسع في مجال التطور التقني والتكنولوجي، ومثل تلك العملية تؤدي، موضوعيا إلى تشكيل سلسلة من الحلقات: إنفاق استثماري في مجال التطور التقني- التكنولوجي← زيادة في الطاقة الإنتاجية←زيادة في حجم الإنتاج ←← زيادة في حجم المبيعات زيادة في الأرباح الكلية← انخفاض في الأسعار ← انخفاض في الربح على الوحدة الواحدة، ومن هنا تحدث توترات في العلاقة مع العمل تتجلى في الواقع في فائض العمل. إلا أن إيقاف ذالك التدهور المستمر في الربح الوحدوي من جهة والحفاظ على إمكانية الميل للتوازن بين العمل ورأس المال تطلب من رأس المال أن يحد من الإنفاق الاستثماري في مجال التطور التقني- التكنولوجي. وهذا الإنفاق ما زال لا يؤدي لا إلى ارتفاع الأسعار في السوق الدولية من جهة ولا إلى موقف جديد يسمح بتخفيض فاض العمل الذي ينجم بسبب الإنفاق الاستثماري في مجال التطور التقني- التكنولوجي من جهة أخرى.[1]. ومن هنا يمكن

[1] د.عبد الأمير السعد: مقاربة نظرية/ في التوازن بين العمل ورأس المال/، مجلة التواصل (جامعة عنابة)، عدد 17 ديسمبر 2006، ص ص 20-22.

القول أن الرأسمالية تعاملت مع حالة التوازن بين العمل ورأس المال في فترة الحرب الباردة على أساس الحد من النفقات الاستثمارية في مجال التكنولوجيا والتقنيات، وذالك الإنفاق الذي يعتبر عبئ تكاليفي قد لا يترتب عنه تقليص في فرص العمل ولا إلى تخفيض في الأجور وهذا في ظل موازنات الحرب الباردة.[1] ومن هنا و" في ظل هكذا ظروف، فان تعظيم الربح يتوقف على حدود الإمكانات المتاحة في ترشيد عناصر التكاليف الأخرى من جهة، وعلى إمكانية رفع الأسعار من جهة أخرى. وفي كل الحالات، يظل ذلك محدود الأثر نظرا للآثار الواسعة التي يتركها التوازن بين العمل ورأس المال على دائرتي الإنتاج والتبادل."[2]

لقد بينت مرحلة الحرب الباردة بوضوح، كما رأينا سابقا، أن التطورات التقنية هي سلع تحت السيطرة، ومع كون تلك التطورات تحت السيطرة، فإنه أصبح هناك إمكانية تغيير هيكل رأس المال في الإنفاقات الاستثمارية في مجالات التقانة والمعلومات بين مرحلة الحرب الباردة ومرحلة ما بعد الحرب الباردة.[3] وهو ما يتبدى فعلا. فلقد شهد التوازن بين العمل ورأس المال ميلا نحوى الاختلال خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة[4]. وكانت إحدى الوسائل الموظفة لإخلال ذلك التوازن هو تحرير وتحفيز الإنفاق في المجال العلمي والتقني[5] " ولما كان هذا النوع من الإنفاق الاستثماري هو "وسيلة تحت السيطرة"، فالرأسمالية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة لديها مجال مرن لإخلال التوازن بين قطبي العمل ورأس المال لصالح الثاني." [6] فالإنفاقات الاستثمارية في مجال التكنولوجيا يمكن لها أن تسهم في تخفيض تكاليف جميع عوامل الإنتاج وخاصة العمل وبالتالي الاستفادة من تعظيم فائض القيمة بين أسعار البيع المرتفعة والتكاليف المنخفضة، هذا من جهة. من جهة ثانية، لا يمكن للمؤسسة أن ترفع من إنتاجها إلا ما لانهاية حتى تحافظ على العمل في إطار التكنولوجيا المتطورة، كما انه، من جهة ثالثة، السوق لا يستطيع استيعاب منتجات المؤسسة إلى ما لانهاية إلا بتخفيض مستمر في الأسعار، وبالتالي انخفاض في الأرباح الكلية والنسبية. ومن هنا فإن الحلول دون تدني قيمة رأس المال لا يكون إلا من خلال الإخلال القسري في التوازن بين العمل ورأس المال وهذا سواء بالقيام بتخفيض الأجور أو من خلال تقليص عدد العاملين أو القيان بالإجراءين معا، وهو ما يمكن أن يسمى بضياع فرص العمل.[7] " والعولمة بهذا الصدد كمرحلة متقدمة وجديدة في تطور الرأسمالية العالمية تتجلى بشكل واضح في هذه الحقبة من التطور التقني الذي تديره الرأسمالية، والتي في ظلها تنمو الإنتاجية بوتيرة أسرع من نمو الناتج المحلي الإجمالي، وحصيلة

[1] سمير أمين ،أمير سعد، مرجع سبق ذكره، ص ص 86-87.
[2] نفس المرجع السابق، ص87
[3] د.عبد الأمير السعد: مقاربة نظرية/ في التوازن بين العمل ورأس المال/، مرجع سبق ذكره، ص 22.
[4] سمير أمين ،أمير سعد، مرجع سبق ذكره ، ص 87.
[5] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.
[6] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.
[7] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

هذا اللاتوازن نمو لكنه لا يفضي إلى زيادة فرص العمل، وبالتالي اختلال التوازن بين العمل ورأس المال".[1]

فالبطالة اليوم أصبحت تحدث وتتزايد بالرغم من ارتفاع معدلات النمو الاقتصادية، وما يحدث في الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوربا واليابان إلا دليل على ذالك، ومن هنا فالحديث اليوم هو عن النمو بلا فرص للتوظف Jobless Growth، وهذا يعني أن البطالة تطورت اليوم لتصبح مسألة هيكلية وطويلة المدى وليس لها علاقة بالدورة الاقتصادية، فالمشكلة في الدول الصناعية لم تعد اليوم تتعلق بانعدام أو تباطأ النمو ولكن أصبحت تكمن في انعدام فرص العمل المنتجة والمجزية رغم تحقق معدلات نمو اقتصادية لا بأس بها. ولقد بددت هذه الحقيقة الوهم الذي كان مسيطرا على الاقتصاديين والذي مفاده أن النمو الاقتصادي في حد ذاته يؤدي بصورة تلقائية إلى معالجة مشكلة البطالة وتوسيع فرص العمل وتحسين الأجور، فالصلة بين النمو الاقتصادي وزيادة العمالة ضعفت إن لم تكن انقطعت تماما.[2] والجدول التالي يظهر مثل هذا التطور:

الجدول رقم 3-7: التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ومعدل نمو العمالة في بعض الدول المتقدمة.

	2001		2002		2003		2004		2005		2006	
	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%)	العمالة (%)	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%)	العمالة (%)	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%)	العمالة (%)	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%)	العمالة (%)	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%)	العمالة (%)	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%)	العمالة (%)
الاقتصاديات المتقدمة	1,2	0,6	1,6	0,3	1,9	0,5	3,3	0,9	2.5	1,2	3,1	1,5
الولايات المتحدة الأمريكية	0,8	-	1,6	-0,3	2,5	0,9	3,9	1,1	3,2	1,8	3,3	1,9
ألمانيا	1,2	0,4	-	-0,6	-0,2	-0,9	1,2	0,4	0,9	-0,2	2,7	0,8
فرنسا	4,0	1,8	1,8	0,6	1,1	0,1	2,0	-	1,2	0,5	2,0	0,8
اليابان	0,2	-0,5	0,3	-1,3	1,4	-0,2	2,7	0,2	1,9	0,4	2,2	0,4
المملكة المتحدة	2,4	0,8	2,1	0,8	2,7	1,0	3,3	1,0	1,9	0,9	2,7	0,8
كندا	1,8	1,2	2,9	2,4	1,8	2,4	3,3	1,8	2,9	1,4	2,7	2,0

المصدر: أفاق الاقتصاد العالمي، أفريل 2007، مرجع سبق ذكره، فيما يخص البيانات المتعلقة بإجمالي الناتج المحلي الحقيقي مستخرجة من الجدول رقم 2 في الملحق الإحصائي، ص 212، البيانات المتعلقة بتغيرات العمالة من الجدول رقم 4 من الملحق الإحصائي، ص 215.

العلامة – تعني أن الرقم هو صفر أو لا يذكر.

المطلب الثاني: التكنولوجيا المعاصرة والبطالة:

لا احد يشك في أن احد أسباب تفاقم مشكلة البطالة في الدول الصناعية هو الثورة التكنولوجية المعاصرة، فارتفاع كلفة عنصر العمل في تلك الدول في السبعينات والثمانينات من القرن العشرين، مع ميل معدل الربح نحوى الانخفاض في قطاعات الإنتاج المادي، أديا إلى لجوء الكثير من الشركات الكبرى إلى تسريع وتيرة البحث والتطوير وهذا بغرض ابتكار العديد من الطرق الإنتاج وفنونه التي من شأنها أن

[1] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

[2] د.رمزي زكي: الاقتصاد السياسي للبطالة...، مرجع سبق ذكره، ص ص 501-502.

تستغني عن العمال وتستخدم الماكينات الحديثة بدلا منهم، وهذا التحول يتميز بتزايد استخدام التكنولوجيا العالية وزيادة العلماء والمهندسين والباحثين في مجالات البحث والتطوير، وغزت طرائق الإنتاج الجديدة، التي أزاحت بسرعة ملحوظة عنصر العمل من العمليات الإنتاجية، الكثير من الميادين مثل الصناعات التحويلية، الزراعة، البنوك،...الخ [1]. ففي الواقع " إن رأس المال باستخدامه التقانة الحديثة يحاول المزاوجة والاستفادة بين متناقضين: ما تفرزه التقنية الحديثة من ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي من جهة، وما يريده رأس المال بتحويل مستويات عديدة من العمل إلى حالة "فائض عمل" وبالتالي البطالة، بمعنى أن الثورة التقانية التي تتحدث عنها العولمة هي ثورة في معدلات النمو دون أن تحدث تنمية، وهي حالة غير معروفة من قبل".[2] فالإنفاق الاستثماري في الدول الصناعية في مجال تطوير التقانة، لا يساهم إلا في حجم محدود من المهارات الإضافية التي تستجيب لشروط التطور التكنولوجي[3]. خاصة إذا علمنا أن الابتكارات التكنولوجية في تلك الدول" ... أسبغت قيمة خاصة على المهارات وحولت الطلب بعيدا عن اليد العاملة الأقل مهرة. وأدى التغير التقني المتحيز للمهارات إلى حدوث تنافر بين مواصفات اليد العاملة المطلوبة في الأسواق، والمواصفات المتاحة فيها."[4] وعلى سبيل المثال فإن "...أجهزة الكمبيوتر وغيرها من معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تعمل كبديل عن العمالة غير الماهرة، ولكنها تميل إلى التكامل مع العمالة الماهرة".[5] " فالتقدم السريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كان له اثر قوي جدا على قطاعات العمالة الغير ماهرة."[6] ومن هنا لابد من "... إدراك أن التغير التكنولوجي يسبب بالفعل إزاحات كبيرة في أسواق العمل ويمكن أن يكون سببا للبطالة واللامساواة..."[7]

ورغم، حسب ما يذهب إليه لستر ثاروا إلى انه في القرن الواحد والعشرين سوف تكون هناك منتجات عالية التقنية وأخرى منخفضة التقنية، إلا أن اغلب المنتجات والخدمات سوف يتم إنتاجها بعمليات عالية التقنية، والمثال على ذلك السيارة التي هي عبارة عن منتج منخفض التقنية، إلا أن الروبوت الذي يصنعها هو عالي التقنية، ومن هنا فإن التفوق في العمليات العالية التقنية سوف يكون عاملا مهما في كل صناعة تقريبا.[8] وبالتالي، ليس هناك شك على أن زيادة القدرات التنافسية في تلك الصناعات سوف يتطلب أكثر فأكثر اللجوء إلى تعزيز قدرات البحث والتطوير وما سوف ينجر عن ذلك من الاستعاضة عن أعداد كبيرة من اليد العاملة خاصة الغير ماهرة، وزيادة الطلب على العمال المهرة، " فمهارات الأيدي العاملة في سبيلها إلى أن تصبح السلاح التنافسي الرئيسي في القرن الحادي والعشرين."[9] حيث " أن المقدرة العقلية

[1] د.رمزي زكي:الاقتصاد السياسي للبطالة...، مرجع سبق ذكره، ص ص 67-68.
[2] سمير أمين ،أمير سعد، مرجع سبق ذكره،ص 94.
[3] نفس المرجع السابق، ص 93 .
[4] تقرير الحالة الاجتماعية 1997، مرجع سبق ذكره، ص 300.
[5] آفاق الاقتصاد العالمي، أفريل 2007، مرجع سبق ذكره، ص 178.
[6] نفس المرجع السابق، ص 179.
[7] تقرير الحالة الاجتماعية 1997، مرجع سبق ذكره، الإطار رقم 7-5 ص 302.
[8] لستر ثارو، مرجع سبق ذكره، ص ص 49-50.
[9]، نفس المرجع السابق، ص 53.

ستخلق تكنولوجيات جديدة، ولكن الأيدي العاملة الماهرة ستكون الأذرع والأرجل التي تسمح للبلد- إذا كان انجح من غيره في تخفيض التكلفة- باستخدام ما يجري توليده من تكنولوجيات جديدة للمنتجات والعمليات."[1]

ربما ليس هناك شك في أن الموجة الجديدة للصناعات العالية التكنولوجيا سوف تؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة للعمالة الماهرة جدا، إلا انه، وفي جميع الأحول، فإن تلك الموجة لن تستوعب ذلك القدر من قوة اليد العاملة الموجودة اليوم أو التي سوف توجد في المستقبل. بل بالنظر لسرعة التطور التقني، فإن من سيجدون عملا اليوم سوف يكونون معرضين إلى البطالة غدا إذا لم يواكبوا الحاجات المتغيرة لمهارات العمل والإبداع المطلوبة. إلا أن الأمر لا يتوقف عند هذا الحد، ففي الواقع، فإن شغل تلك المناصب التي يتم خلقها من طرف التكنولوجيات الجديدة لن تكون إلا لهؤلاء القادرين على تحمل نفقات التعلم وإعادة التدريب والتعرف بشكل مستمر على مهارات الثورة العلمية والتقنية. ويحدث هذا في الوقت التي تطغى فيه السياسات الليبرالية على مستوى صنع القرار وهي سياسات تصر على تقليص النفقات الحكومية التي يتم توجيها إلى التعليم والتدريب وجعلت التعليم خاضعا لاقتصاديات السوق. ومن ثم فإن عمليات التعلم والتدريب أصبحت حكرا على من يستطيع تحمل نفقاتها. ومن هنا فإن الرأسمالية تكون قد حكمت بالبطالة المستديمة على قاعدة واسعة من العمال والفنيين والموظفين وشرائح كثيرة من الطبقة الوسطى[2]. وصفوة القول أن "... المعضلة الأساسية التي تواجهها البلاد الرأسمالية الصناعية بشأن مشكلة البطالة، هي أن الصناعات التي ستعتمد عليها موجة التوسع الرأسمالي القادمة هي من ذلك النوع الذي لن يوفر العمل الثابت للعمالة التي اعتمد عليها الإنتاج الصناعي الضخم في أوربا واليابان والولايات المتحدة في الماضي. فالتصنيع كثيف العمالة يتراجع الآن أمام الفنون الإنتاجية الموفرة لعنصر العمل. والإنتاج في الصناعات الجديدة يعتمد على فنون مستحدثة كثيفة المعرفة. وأصبح العمل يدار من خلال أجهزة الإنتاج والإدارة المبرمجة التي يقل فيها العمل الإنساني إلى أدنى الحدود خصوصا بعد ابتكار "الروبوت" الذي جاء بعد التطور المذهل الذي حدث في صناعة الكمبيوتر وتكنولوجيا الاتصال والآلات الدقيقة."[3]

ورغم اتساع حجم العمالة المسرحة من جراء الاستخدام الكثيف لمنجزات الثورة التكنولوجية المعاصرة، وطول مدة تعطلهم، إلا أن عدد من الاقتصاديين والخبراء ذهبوا إلى تفسير هذه البطالة على أنها نوع من البطالة الاحتكاكية أو الهيكلية الناجمة عن عدم توافق الخبرات والمهارات مع فرص العمل الجديدة التي خلقها التقدم التكنولوجي، وهي فرص عمل تتطلب المهارات العالية والمعارف المكثفة والمتجددة دوما، ويرون أن البطالة سوف تختفي عندما يتم إعادة تأهيل هؤلاء العمال أو يتم استيعابهم في فرص العمل

[1] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة
[2] د.رمزي زكي:هل انتهى عصر التوظف الكامل؟، مرجع سبق ذكره.
[3] نفس المرجع السابق.

الجديدة التي تخلقها التطورات التكنولوجية، فهؤلاء يعتقدون أن لابد من انتظار تساقط الآثار الايجابية للفنون الإنتاجية على مختلف القطاعات الاقتصادية، وهذا قياسا على ما حدث في الثورات التكنولوجية السابقة حيث أن ارتفاع الإنتاجية الناجم عن استخدام تلك الفنون سوف يؤدي إلى خفض تكاليف الإنتاج، وبالتالي خفض الأسعار وهو ما يؤدي إلى زيادة الطلب على المنتجات الجديدة وهو ما يخلق حوافز من اجل زيادة الإنتاج ومن تم زيادة الطلب على اليد العاملة فتختفي البطالة وتستقر عند مستواها الطبيعي.[1] إلا أن عالم الاجتماع الأمريكي جيرمي ريفكين في كتابه الشهير " نهاية العمل" ذهب إلى أن نظرية تساقط الآثار لا تنطبق على الثورة التكنولوجية الحالية وهذا لعدة أسباب:[2]

1- أن حجم الوظائف و المهن الجديدة التي تخلقها هذه الثورة اقل بكثير جدا من حجم الوظائف والمهن التي ألغتها. فنصف الوظائف الثابتة والتي كانت مأمونة وذات دخول عالية قد قُضي عليها تماما، ومعظم الوظائف المتبقية مرشحة لهذا المصير، بحيث يمكن الحديث عن تدهور مستمر في فرص العمل لا رجعة فيه. فالوظائف والمهن الجديدة المرتبطة بهذه الثورة، مثل وظائف مصممي البرامج وأنظمة المعلوماتSoftware والباحثين العلميين ومساعديهم والمستشارين والفنيين، الذين على صلة بصناعة وتطوير أجهزة الكمبيوتر ووسائل الاتصال والتحكم والسيطرة – ويسميهم ريفكين بعمال المعرفة Knowledge Workers – لا يمثل المشتغلون بها إلا 4% من إجمالي عدد المشتغلين في الولايات المتحدة الأمريكية، رغم التزايد السريع الذي حدث في أعدادهم.

2- أن الفنون الإنتاجية الجديدة وفرت، وبلا رحمة، وقت العمل المباشر(الحي) وأصبحت تعتمد على الأتمتةAutomation التي لا تحتاج إلى تدخل إنساني مباشر، وذلك في معظم قطاعات الاقتصاد القومي. وهناك توقعات بقرب ظهور المصانع التي تعمل بلا عمالWorkerless Factories بعدما يتم تعميم استخدام الروبوت الذكي والآلات المبرمجة التي تستطيع التفكير والتصرف.

3- انه في الثورات الصناعية والتكنولوجية السابقة : الأولى (1750-1850)، والثانية (1860-1914) كانت مكاسب الإنتاجية الناجمة عن التقدم التكنولوجي يتقاسمها، عبر الزمن، وان كان بنسب متفاوتة، جميع المشتغلين في الاقتصاد القومي (رجال الأعمال، العمال، الطبقة الوسطى، المزارعون وأصحاب الأراضي، أصحاب المدخرات، رجال الحكم...إلى أخره). وكانت هذه المكاسب تظهر بالنسبة للعمال وللطبقة الوسطى في شكل زيادة واضحة في الأجور والمرتبات، وتقصير وقت العمل، وتوسيع مزايا الضمان الاجتماعي. أما الآن فان ثمار زيادة الإنتاجية الناجمة عن الثورة العلمية / الصناعية الراهنة يتقاسمها عدد ضئيل جدا من الأفراد الذين يتمثلون تحديدا في:

[1] د.رمزي زكي: الاقتصاد السياسي للبطالة...، مرجع سبق ذكره، ص ص 68-70.
[2] نفس المرجع السابق، ص ص 70-71.

- رجال الإدارة العليا Top Management.
- حملة السهم.
- عمال المعرفة(بالمعنى السابق لهم)

ونظرا لذلك، فان حجم السوق المحلي يتقلص مع استمرار هذا التفاوت في توزيع الدخل والثروة. وربما تستطيع العولمة Globalization في الآجال القصيرة والمتوسطة أن تحل السوق الخارجي محل السوق المحلي، ولكن إلى حين، حيث أن كل دول العالم تتسابق الآن على هذا المحور.

إن وظيفة العمل والترتيبات الخاصة به سوف تتأثر بشكل عميق بما يطلق عليه عالم الاجتماع الأمريكي دانييل بل Daniel Bell التكنولوجيا الذهنية Intellectual Technology ومعناه ظهور المعارف النظرية المجردة المعتمدة على الكمبيوتر والعاملة على تطويره، أو بالأحرى تثوير طبيعة العمل في مرحلة ما بعد الصناعة. فليس هناك شك أن الكمبيوتر سيساعد على الارتقاء بنوعية العمل الذهني الذي يعتبر عمل المستقبل، وفي نفس الوقت سوف يقضي على الكثير من العمليات الذهنية الروتينية.[1] وفي هذا الصدد يذهب ميتشيو كاكو" Michio kaku" إلى أن المعرفة الجيدة بنقاط القوة والضعف للكمبيوتر سوف تسمح لنا بالتنبؤ بالوظائف التي سوف يتم فقدانها بسبب استخدامه حيث يقول " ولأن نقاط القوة والضعف في أجهزة الكمبيوتر الالكترونية معروفة بشكل جيد، فمن الممكن التنبؤ بأنواع الوظائف المهددة مباشرة من قبل ثورة الكمبيوتر في العقود المقلبة"[2] وهو يحدد ثلاث أنواع من الوظائف المهددة مباشرة من قبل ثورة الكمبيوتر:[3]

- الوظائف النمطية، التي تقوم على التكرار (مثل عمال المصانع الذين يعملون في خطوط إنتاج ضخمة، والذين هم أول المستهدفين من قبل ثورة الإنسان الآلي)؛
- الوظائف التي تتطلب متابعة أعمال الجرد؛
- الوظائف التي يقوم بها الوسطاء.

وشرحا لهذا الوظائف يقول ميتشيو " لقد كان النوع الأول من الوظائف مهددا منذ عقود، ولكن المدهش هو أن كثيرا من وظائف الطبقة الوسطى، التي بدت آمنة وتتطلب تعليما جامعيا، والتي ترتبط بأعمال الجرد أو العمل كوسيط، قد تناقصت في عقد التسعينات. وسوف تُسرِّع الانترنت من هذا التحول".[4] وبالفعل، فإن الانترنت سوف يكون أثرها واضحا فيما يخص كيفية القيام بالأعمال ومتابعتها، ومن تم المهارات الضرورية لتأديتها، حيث أن الانترنت سوف تؤدي إلى ظهور نوعيات جديدة من الوظائف ابعد

[1] احمد ابو زيد: العولمة ومستقبل العمل، مجلة العربي، العدد 562، سبتمبر 2005.
[2] ميتشيو كاكو، مرجع سبق ذكره، ص 161.
[3] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.
[4] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

ما تكون من تلك التي نتجت عن التكنولوجيا الصناعية، إلا أنها في نفس الوقت سوف تؤدي إلى محو الكثير من الأعمال التقليدية، ومن هنا فإن فرص العمل أخذة في النقصان يوما بعد يوم.[1]

وفي الأخير يمكن القول " إن العولمة سوف تعمل على تسريع تطبيقات التكنولوجيا الحديثة بتطوراتها السريعة المتلاحقة"[2] مادامت قادرة على تحقيق ما تصبوا إليه الشركات في ظل العولمة. فالمنافسة الشديدة اليوم تدفع بالشركات إلى تسريع خطى برامج البحث والتطوير لديها والى تبني نتائج التطورات التقنية التي تساعدها على تخفيض التكاليف الكلية وتعزيز قدراتها التنافسية.

[1] مجلة العربي العدد498 مايو 2000م.
[2] د.محسن احمد الخضيري ، مرجع سبق ذكره، ص 136.

المبحث الرابع : حرية التجارة، الاستثمار الأجنبي المباشر، والبطالة:

المطلب الأول: التجارة الحرة والبطالة:

تتوسع التجارة لان الأفراد والشركات حول العالم يلجئون بشكل متزايد إلى استيراد وتصدير السلع والخدمات، وهذا حسب ما يُعتقد، لأنهم يجدونها مفيدة.[1] ولهذا السبب زادت أحجام التدفقات التجارية من السلع والخدمات، كما رأينا أنفا، بشكل كبير خلال السنوات الماضية. ومما ساعد على هذا هي تلك الدعوات التي نادت بضرورة تحرير التجارة الدولية وخاصة من طرف الدول الصناعية المتقدمة والمؤسسات الاقتصادية الدولية. و" يرى أنصار التجارة الدولية أن التوسع السريع للتجارة الدولية خلال العقدين الماضيين نعمة لا تشوبها شائبة، وبخاصة لفقراء العالم".[2] ويذهب دعاة التجارة الحرة إلى أن التبادل الحر للسلع عبر الحدود الدولية يؤدي إلى زيادة الرفاهية لدى كل الدول المشاركة[3]." ... كما أن دعاة التجارة الحرة يعتقدون أن نمو النواتج القومية سيؤدي، بكل تأكيد، إلى تزايد فرص العمل الجديدة، وان تزايد هذه الفرص هو أفضل السبل لتمكين العاملين من الحصول على وسائل العيش الكريم. أضف إلى هذا أن فرص العمل هي احد السبل الناجحة لانخراط المواطنين في المجتمع وضمان قيام مجتمع موحد، متراص الصفوف"[4] وعلى ضوء هذا، هل يمكن القول أن التجارة الحرة هي عملية يكسب فيها الجميع وما هي مختلف القنوات التي يمكنها أن تأثر على مستويات البطالة في الدول المتقدمة والدول النامية؟

منذ عشرين سنة، وبينما كانت العولمة تزداد حدتها، لوحظ في الدول المتقدمة تدهورا في وسط العمال القليلي المهرة.[5] ، وتجل ذلك التدهور في:

1- الارتفاع النسبي لمعدلات البطالة في وسط العمال القليلي المهرة، بمتوسط مرتين إلى ثلاثة مرات ارتفاعا عن معدلات البطالة في وسط المهرة، وهذا في دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي.[6]

2- في بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، تجل في انخفاض تعويضهم النسبي، بل الحقيقي.[7]

ولقد كان احد العوامل المهمة خلف ارتفاع مستويات البطالة في اغلب الدول الصناعية هو فقدان مناصب العمل في قطاع الصناعة التحويلية، وكان مرد ذلك بشكل كبير إلى إزاحة العمال الغير مهرة على نطاق

---

[1] Marion Jansen and Eddy Lee: Trade and employment : challenges for policy research, a joint study of the International Labour Office and the Secretariat of the World Trade Organization, 2007, P.19. http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/---webdev/documents/publication/wcms_081742.pdf

[2] تقرير التنمية البشرية 2005، مرجع سبق ذكره، ص 113.

[3] هانس بيتر مارتين وهارالد شومان، مرجع سبق ذكره، ص 203.

[4] هورست افهيلد، مرجع سبق ذكره، ص ص 200-201.

[5] Nadia Terfous : Mondialisation et marché du travail dans les pays développés, N°96- Janv.2006,P. 3 http://www.finances.gouv.fr/directions_services/dgtpe/dpae/pdf/2006-002-96.pdf

[6] Idem.,

[7] Idem.,

كبير في عدد من الصناعات التي زادت فيها الدول النامية حصتها السوقية[1]. وهذا التصادف في ارتفاع مستويات البطالة ونمو التباينات في الأجور في الشمال مع زيادة الواردات من المنتجات الصناعية من الجنوب، أدى إلى انشغال حول الرابط التهديمي لعلاقات تجارية مفتوحة أكثر على سوق العمل.[2] ومن هنا فلنا أن نتساءل عن دور التجارة الحرة بين الدول المتقدمة ودول النامية فيما حصل وسط العمال القليلي المهرة في الدول المتقدمة.

تتنبأ النظرية بان العولمة يمكن أن تؤثر على سوق العمل في الدول المتقدمة، على الأقل، من خلال، ثلاثة قنوات:[3]

اثر مؤقت للتعديل (ajustement): مع الانفتاح على التبادلات، تتخصص كل دولة في القطاعات التي تملك فيها ميزة مقارنة. في الدول المتقدمة، تنخفض الصناعات ذات القيمة المضافة الضعيفة، في حين تتوسع القطاعات ذات اكبر قيمة مضافة وهذا ينطوي على تكاليف مرتبطة بإعادة تصنيف كل العمال الذين ينبغي أن يغيروا القطاع، وخاصة العمال القليلي المهرة.

اثر دائم للطلب على العمل: مع التخصص في كل القطاعات ذات القيمة المضافة الأكبر، يصبح الطلب على العمال المهرة أكثر أهمية، بينما ينخفض الطلب على العمال القليلي المهرة. فإذا كانت الأجور مرنة فإن هذا يؤدي إلى زيادة عدم المساواة، وإلا فإنه يزيد من البطالة لدى الأقل مهرة.

اثر ديناميكي للتقدم التقني: زيادة التبادلات تزيد بصفة دائمة المنافسة وضرورة الابتكار الدائم. والتقدم التقني الذي ينتج عنه هو جيد للاقتصاد في مجموعه، غير أن، بما أن التكنولوجيات الجديدة تحتاج أكثر فأكثر للمؤهلات، فهي تخفض مرة أخرى أكثر في الطلب على العمال القليلي المهرة.

هذا ما تذهب إليه النظرية في تفسيرها إلى ما حدث من تدهور في وسط العمال القليلي المهرة في الدول المتقدمة، إلا أن السؤال المطروح: هل كانت المتاجرة مع دول الجنوب والميزة النسبية التي تتمتع بها فيما يخص وفرة في العمالة الغير ماهرة هي السبب؟

في الواقع هناك عدة أسباب يمكن أن تفند هذا الادعاء:

من جهة أولى، فجل واردات الاقتصاديات المتقدمة اليوم سواء كانت من المنتجات النهائية أو الوسيطة لا تزال تأتي من اقتصاديات متقدمة أخرى، ومن المرجح أن تكون تلك المنتجات مشتملة على منتجات كثيفة المهارة وليس منتجات غير كثيفة المهارة.[4] كما أن تعميق التبادلات بين الدول المتقدمة أدى، منذ بداية الثمانينات، إلى زيادة التجارة مابين الصناعة (Inra-industry trade) (أي عملية استيراد وتصدير نفس السلعة) في الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما حد من تكاليف التكيف المرتبطة

[1] UNCTAD : Globalization and the labour market, October 2001, P. 2
http://www.unctad.org/en/docs/pogdsmdpbm14.en.pdf
[2] Ibid.,P.1.
[3] Nadia Terfous , op.cit., P. 1.
[4] صندوق النقد الدولي: أفاق الاقتصاد العالمي، أفريل 2007، مرجع سبق ذكره، ص 166.

بالانفتاح بالنسبة لتلك الاقتصاديات، فهذا النوع من التجارة هو مرتبط بتكاليف تكيف هزيلة مقارنة مع التجارة في ما بين الصناعات (Inter-industry trade) (أي تبادل أنواع مختلفة من السلع).[1] ولقد أقرت منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي (OECD) بأن المنافسة الأجنبية تؤدي إلى تخفيض حجم العمالة في الصناعات الأكثر تعرضا لتلك المنافسة، وان الواردات من الدول خارج المنظمة لديها اثر اقوي في إزاحة مناصب العمل أكثر من التجارة فيما بين دول المنظمة، حيث أن نسبة كبيرة من التجارة مابين دول المنظمة هي تجارة مابين الصناعة وهو ما يؤدي إلى الحد من التأثير على العمالة في ذلك القطاع، بينما تلعب التجارة فيما بين الصناعات الدور الأكبر في التجارة بين دول المنظمة و الدول النامية.[2]

من جهة ثانية، فإن الدول المتقدمة وفي خضم تخفيضها للحواجز الجمركية على مدى العقود الخمسة الماضية، مازالت تتخذ مواقف تتسم بنزعة حمائية شديدة ضد المنتجات كثيفة العمالة(وهي ميزة نسبية) التي تصنعها الدول الفقيرة.[3] فحكومات تلك الدول نادرا ما تفوت فرصة للتشديد على محاسن الأسواق المفتوحة والتجارة الحرة ومجالات التعامل الميسر، وخاصة في الوصفات المقدمة إلى الدول الفقيرة، إلا أن تلك الحكومات تحتفظ بترسانة كبيرة من الحواجز التجارية في وجه الدول النامية، كما انه من ناحية أخرى تقوم بإنفاق المليارات من الدولارات على الإعانات المالية الزراعية.[4] ومن هنا، ورغم أن حرية التجارة هو مطلب الدول الكبرى بدرجة أولى، إلا أن الأمر يكون عكس ذلك في حالة تهديد التجارة الحرة لمصالح تلك الدول، حيث نجد أن " الدول الصناعية التي تضع المبادئ هي نفسها من لا يلتزم بها عندما تتعارض بعض هذه المبادئ مع مصالحها، وبسبب قوة هذه الدول فلا يوجد من يستطيع أن يفرض عليها العقوبات الرادعة."[5] فحرية التجارة، كسياسة اقتصادية ليست صنما مقدسا، فالتحمس الشديد لها من طرف الدول الرأسمالية الصناعية ينبع من مصالح هذه الدول، ومن هنا، إذا كانت تلك الحرية تهدد مصالح تلك الدول وتسبب لها مشاكل عويصة سرعان ما تنقلب ضدها وتضع العراقيل أمامها.[6] وما ذهب إليه جوزيف جوزيف ستيغليتز (J.Stiglitz) الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 2001 يؤكد ما سبق، حيث يذهب إلى أن الدول الغربية طالبت الدول النامية بإزالة الحواجز على تجارتها الدولية وهذا في وقت أبقت الدول الغربية حواجزها على أهم السلع مثل المنتجات الزراعية والمنسوجات بالنسبة للدول النامية.[7] " فالبلدان الصناعية تخص أفقر بلدان العالم ببعض من أعلى الحواجز التي تفرضها على الاستيراد رغم أنها

[1] Nadia Terfous, op.cit., P. 7
[2] OECD : Globalisation, Jobs and Wages, Policy Brief, June 2007, p.3.
http://www.oecd.org/dataoecd/27/1/38796126.pdf
[3] مجلة التمويل والتنمية، عدد سبتمبر 2001 ،ص 14.
[4] تقرير التنمية البشرية 2005، مرجع سبق ذكره، ص 113.
[5] المجتمع والاقتصاد أمام العولمة، مرجع سبق ذكره، ص 81.
[6] د. رمزي زكي: ظاهرة التدويل في الاقتصاد العالمي...، مرجع سبق ذكره ، ص 38.
[7] المجتمع والاقتصاد أمام العولمة، مرجع سبق ذكره، ص 81.

تفرض رسوما جمركية منخفضة المعدل جدا في تجارتها البينية."[1] ففي الواقع، فإن التجارة مع دول الجنوب تمثل نسبة ضعيفة جدا من تبادلات الدول المتقدمة وهي لا تمثل سوى 2% من الناتج المحلي الإجمالي.[2] ليس هناك شك أن هناك من الدول النامية من استطاع مثلا اختراق السوق الأمريكي، والصين كمثال استطاعت اختراق هذا السوق من خلال منتجاتها المتمثلة أساسا في المنسوجات والأحذية وغيرها، وفي الواقع وحسب ما يذهب اليه دانييل بورشتاين و ارنيه دي كيزا[3] فإن تلك الصناعات انتقلت منذ وقت طويل إلى أماكن العمالة المنخفضة التكاليف في أسيا وأمريكيا ألاتينية ولهذا فإن الصين في الواقع سوف تلتهم الوظائف ولكن تلك الوظائف هي أساسا وظائف أسيوية حيث اليد العاملة فيها هي أكثر كلفة ولن تلتهمها من الولايات المتحدة. فلقد " واظبت الصين بالفعل على توسيع حصتها في الأسواق، محفزة على ارتفاع أصوات كثيرة من صناعات النسيج والثياب في الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي تطالب بالحماية، على أساس الادعاء بوجود منافسة غير منصفة. إلا أن هذه مناشدات غير مبررة، إذ ليس هناك أي دليل ثابت على وجود منافسة غير جائرة. يضاف إلى ذلك، انه في حين سجلت الكميات المستوردة من الصين ارتفاعا كبيرا مع انتهاء حصص اتفاقية المنسوجات، كان مصدرو البلدان النامية لا منتجو البلدان الصناعية هم الذين دفعوا ثمن التكيف."[4] فعلى سبيل المثال، خلقت صادرات الألبسة الملايين من الوظائف في بنغلاديش والنيبال، إلى أن الكثير من تلك الوظائف أصبح مهددا من طرف المنافسة المتأتية من الصين.[5]

من جهة ثالثة، انه في سنة 2005، كانت قوة العمل العالمية 2.8 مليار فرد، في الدول الصناعية، أكثر من 70% من العمالة هي في قطاع الخدمات، وبالرغم من النمو المؤخر في تجارة الخدمات، فإن اغلب هذا القطاع يتكون من نشاطات غير قابلة للتجارة بها، أما في الدول النامية، وخاصة في الدول ذات الدخل المنخفض، فإن اغلب العمالة مازالت في الزراعة المعاشية والاقتصاد الغير رسمي، والجزء الأكبر من كليهما هما نشاطات غير قابلة للتجارة بها. ومن هنا فإنه، بالنسبة لأغلب السكان العاملين في العالم، مازال مستوى التطور والأداء الاقتصاديات المحلية التي يعملون فيها هي التي تحدد أفاق عملهم ودخلهم.[6]

من جهة رابعة، فإن النظرية تقول بان عمال القطاعات المنخفضة ينتقلون، بسبب التجارة إلى القطاعات المتوسعة. إلا انه في الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا، وُجد أن نصف أو أكثر من العمال الذين فقدوا مناصب عملهم في قطاع الصناعات التحويلية يجدون مناصب عمل جديدة في نفس القطاع بالرغم من الاتجاه النزولي للعمالة في قطاع الصناعة التحويلية في اغلب تلك الدول، في حين أن اغلب العمال

[1] تقرير التنمية البشرية 2005، مرجع سبق ذكره، ص 127.

[2] Nadia Terfous ,op.cit., P. 5.

3 دانييل بورشتاين و ارنيه دي كيزا، مرجع سبق ذكره، ص 122.

[4] تقرير التنمية البشرية 2005، مرجع سبق ذكره، ص ص 128-129.

[5] نفس المرجع السابق، ص 124.

[6]Marion Jansen and Eddy Lee, op.cit., P16.

الآخرون يتجهون إلى قطاع الخدمات، خاصة في قطاعات مثل تجارة التجزئة أين تتجه فيها المهارات المطلوبة لان تكون نسبيا منخفضة وعامة.[1] كما أن تجربة البرازيل مع تحرير التجارة أثبتت أن تحرير التجارة لا يؤدي بالضرورة إلى الانتقال من صناعة إلى أخرى، فبعد تخفيض من الحواجز التجارية في أوائل التسعينات، أدى ذلك إلى تحرك العمال داخل صناعتهم، في حين أن حركة العمال عبر الصناعات كانت قليلة عكس ما أوردته نظرية التجارة، فضلا عن ذلك فإن الكثير ممن تم فصلهم من العمل لم يجري تعيينهم، بل أصبحوا عاطلين بصورة مزمنة يتزاحمون في القطاع الغير الرسمي.[2]

ولقد حاولت الدراسات التجريبية، على أساس الخبرة الماضية من العولمة، تقييم أهمية كل قناة من القنوات المشروحة أعلاه، ووجدت أن الآثار المباشرة للانفتاح التجاري على مستويات الأجور والوظائف ضعيفة جدا، إلا أن الآثار الغير مباشرة عن طريق التقدم التقني كانت أكثر أهمية، بالرغم انه من الصعب تحديد تلك الحصة الناتجة عن العولمة.[3] وهذا يقودنا إلى مفهوم الابتكار الدفاعي. ففكرة أن الصدمة التنافسية الناتجة عن انفتاح الاقتصاديات والتي من المتوقع أن تولد ظاهرة الابتكار الدفاعي " L'innovation défensive" أصبحت رائجة بشكل واسع، ومفهوم الابتكار الدفاعي يتعلق بالابتكارات التي تضعها المؤسسات وهذا كرد فعل على المنافسة الدولية، أو تضعها بشكل استباقي على تلك المنافسة. والكثير من الأعمال النظرية تؤكد هذه الظاهرة والتي تتلقى أيضا دعما تجريبيا مهما. [4] ففي سياق بيئة تنافسية بشكل عالي تتم عمليات الابتكارات التقنية وهذا بهدف تخفيض تكاليف الشركات عن طريق انخفاض عدد العاملين القليلي المهرة، وهذا يتعلق بظاهرة معروفة جيدا وهي: إحلال رأس المال/العمل الغير ماهر، في حين أن رأس المال والعمال المهرة من شأنهما أن يكونا مكملين لبعضهما البعض، ومن هنا، فإن الابتكار الدفاعي من شأنه أن يكون متحيزا ضد العمال القليلي المهرة، وبعبارة أخرى، فهو يزيد من الطلب على العمال المهرة.[5]

ومن هنا هل يمكن الحديث عن أن ما أفرزته المنافسة بين الدول المتقدمة نفسها هي سبب ما حدث في وسط العمالة الغير ماهرة؟

" لقد قدمت المدرسة الليبرالية المحدثة في العلوم الاقتصادية بحوثا ودراسات بلغت من الكثير بحيث صارت تكون مكتبات كاملة. وتحاول هذه البحوث والدراسات إثبات أن سبب الأزمة السائدة في سوق العمل يكمن فقط فيما تحقق من تقدم التكنولوجيا وفي أساليب إدارة المشروعات، وليس بسبب التشابكات

[1] Raymond Torres : Social accompaniment measures for globalization : sop or silver lining, Offshoring and the Internationalization of Employment (A challenge for a fair globalization), International Labour Organization (International Institute for Labour Studies), First published 2006, P.140, on http://www.ilo.org/public/english/bureau/inst/download/annecy06.pdf

[2] مجلة التمويل والتنمية المجلد 41 ،العدد رقم 3، سبتمبر ،2004 ص 36.

[3] Nadia Terfous, op.cit., P. 1

[4] Jean-Marie Cardebat : ouverture commerciale et marché du travail,P.854, http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/IMG/pdf/FD001417.pdf

[5] Jean-Marie Cardebat , op.cit., P.854.

والمنافسة العابرة الحدود."[1] إلا أن الواقع يقول انه " ... في العالم الحقيقي تكون كلتا الظاهرتين مترابطتين ترابطا وثيقا جدا، وذلك لان التشابك العالمي هو الذي يمنح التقدم التكنولوجي تلك القوة الفعالة التي تهمش اليوم ملايين العاملين."[2] ومن هنا، يمكن القول أن التشابكات بين الدول المتقدمة في التجارة (والاستثمارات الأجنبية المباشرة) هي التي أدت إلى ما هو الحال عليه اليوم من تدهور في وسط العمالة الغير ماهرة. وفي هذا الصدد يذهب كل من هانس بيتر مارتين وهارولد شومان إلى القول "...فإن التحولات التكنولوجية المتسارعة بفعل هذه المنافسة قد أفقدت العمل البشري أهميته أكثر فأكثر، وبالتالي فإن الأجور الزهيدة في الجنوب والشرق من المعمورة ليست هي المسؤولة عن البطالة وتخفيض الأجور..."[3] ويضيفان " إن الدولة التي تسعى إلى الحفاظ على صناعاتها الكثيفة العمل البشري، ستنجح في سعيها فقط في حالة إغلاق حدودها، في وجه المنافسة القادمة من البلدان المتطورة الأخرى."[4]

وفي خضم هذا التنافس الجاري اليوم في إطار نظام التجارة الحرة، أين تقع البلدان النامية وميزتها النسبية في وفرة العمالة؟

إن ما يذهب إليه دعاة التجارة الحرة إنما على أساس استشهادهم بنظرية التكاليف النسبية التي صاغها ديفيد ريكاردو في القرن التاسع عشر.[5] وفي هذا الصدد، فإنه من المفروض أن تكون مساهمة العولمة في في تحويل العالم إلى قرية متجسدة في القدرة على تقريب الميزات النسبية على مستوى التجارة الدولية.[6] ومن هنا، فإن الدول النامية سوف يكون في مقدورها تطوير صناعاتها وتشغيل العمالة الوفيرة لديها، على أساس ما لديها من ميزات نسبية. إلا أن الواقع غير ذلك:[7]

- في ما يتعلق باشتراطات ريكاردو حول عدم مقدرة رأس المال والمشروعات على الانتقال إلى الخارج، بينما في الظروف الراهنة ليس هناك عنصر من عوامل الإنتاج قادرا على الانتقال بالسرعة التي ينتقل فيها رأس المال. إن عمليات القطع والتقاطع في التجارة الدولية جعلت من موضوعة تقريب الميزات النسبية امرأ مستحيلا.
- إن أممية رأس المال عملت بملاحظة كون الميزات النسبية في التكاليف لم تكن محركا كافيا لواقع التجارة الدولية الراهنة من جهة، ومن جهة أخرى فإن "أممية رأس المال" سورت التجارة الدولية الراهنة بأسوار الميزات المطلقة، ولكن ليس من خلال كل دولة على حدة، بل من خلال جميع الأسواق والبلدان في آن واحد. فالشركات المتعدية الجنسية أصبحت قادرة اليوم على الاستفادة من تفوقها المطلق، ليس من خلال تخصصها في إنتاج سلعة معينة، بل من خلال سلسة من العوامل

[1] هانس بيتر مارتين وهارولد شومان، مرجع سبق ذكره، ص 275.
[2] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.
[3] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.
[4] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.
[5] هانس بيتر مارتين وهارالد شومان، مرجع سبق ذكره، ص ص 203-204.
[6] سمير أمين، عبد الأمير السعد، مرجع سبق ذكره، ص 97.
[7] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة

المرتبطة بالإنتاج فيها. على سبيل الذكر "تدني الأجور، وتدني الضمان الاجتماعي إن لم نقل غيابه، وغياب تكاليف المحافظة على البيئة، ورخص المواد الأولية". بمعنى أنها تخفض واقع التكاليف المطلقة التي تتحملها الشركات المتعدية الجنسية في سياق عملية الإنتاج.

حتى ولم تم افتراض تحقق فروض نظرية ريكاردو، فهل أن ما يدعوا إليه دعاة التجارة الحرة هو في سبيل تحقيق المنفعة لجميع الأمم؟

عندما رسخت أقدام الصناعة البريطانية وغزت منتجاتها أسواق العالم، وبعد أن تفوقت نسبيا في التصنيع، كان من مصلحة بريطانيا أن تدعو العالم لان تتخصص وهذا طبقا لنظرية التكاليف النسبية وان تكون هناك حرية في التجارة العالمية، وحدث هذا بعد تدمير الصناعة العتيدة الهندية من طرف الاستعمار البريطاني وأجبرت الهند على استيراد المنتجات البريطانية.[1] وبإعادة صياغة عبارة كارلو سيبولا انه إذا تم افتراض أن نظرية التكاليف النسبية وما تنادي به من حرية التجارة، ظهرت أولا في الهند، فهل كانت بريطانيا ستقتنع بمنطقها وماذا كان سوف يصبح حالها إذا ما قامت بشراء المصنوعات الهندية الرخيصة واكتفت، اعتمادا على ما تستورده من الهند من منسوجات، بإنتاج صوف الأغنام؟ ومن هنا فإن عبارة كارلو سيبولا تشير إلى انه قد تم ترويج نظرية التكاليف النسبية والتجارة على أساس ' أنها تفسير علمي قائم على الحقيقة، لكنها في حقيقة الأمر كانت مجرد أداة إيديولوجية'. تم استخدامها من طرف الرأسمالية البريطانية وهذا في صراعهم مع الآخرين.[2] ويؤكد الاقتصادي البريطاني ليونيل روينز ذلك عندما يذهب إلى ' أن الاقتصاديين الكلاسيك في انكلترا عندما كانوا ينادون بحرية التجارة كسياسة عامة، لم يكن ذلك على أساس أن حرية التجارة أمر ضروري لمصلحة العالم، وإنما كان ذلك لمصلحة بلدهم فقط.'[3]

ولنا هنا أن نستخلص أن ما يذهب إليه دعاة حرية التجارة ، ما هو إلا خدمة لمصالح الأطراف الأقوى في نظام التجارة العالمية، فما القيود التي يفرضها أنصار التجارة الحرة أنفسهم على منتجات الكثيفة العمالة للدول النامية إنما خير مثال على ذالك. ومن هنا هل يمكن القول أن التجارة الحرة ليست هي السبيل لتحقيق التقدم الصناعي وتوظيف العمالة وان الحماية التجارية هي الحل الوحيد؟

يزودنا التاريخ الاقتصادي بأمثلة عديدة حول الحماية التي أولتها الكثير من الدول من اجل حماية صناعاتها الوطنية أمام المنافسة الأجنبية. فلقد " كانت الضرائب الجمركية وما سواها من معوقات التجارة الخارجية أمورا عظيمة الأهمية بالنسبة إلى كل الدول التي أفلحت في بناء صناعتها الوطنية"[4]. فدخول بريطانيا إلى مرحلة الثورة الصناعية (1750-1850) وهي ثورة تركزت أولا في مجال المنسوجات، أدت بالبرلمان البريطاني إلى فرض قوانين صارمة لحماية المنسوجات البريطانية من المنافسة الخارجية،

[1] د.رمزي زكي: التدويل في الاقتصاد العالمي وآثارها على البلدان النامية، مرجع سبق ذكره، ص 91.
[2] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.
[3] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.
[4] هورست افهيلد، مرجع سبق ذكره، ص 249.

وبالذات منافسة المنتجات الهندية من النسيج التي كانت تتفوق كثيرا على المنسوجات البريطانية قبل الثورة الصناعية، وصدر تشريع بريطاني يمنع من تصدير الماكينات خارج بريطانيا حتى سنة 1825.[1] وقيام بسمارك في سنة 1879 بفرض ضرائب جمركية من اجل حماية الصناعة الوطنية الناشئة من مخاطر المنافسة الأجنبية والبريطانية بدرجة أولى[2]، وقيام الولايات المتحدة الأمريكية حتى العقود الأخيرة من القرن العشرين بفرض الضرائب الجمركية، من اجل حماية صناعتها وظلت تفرض الضرائب على السلع التي يتم استيرادها حتى بعد تطور الصناعة الأمريكية وأصبحت ذات قدرة تنافسية كبيرة.[3] وما كان لدول النمور الأسيوية (كوريا، تايوان، هونج كونغ وسنغافورة) أن تحقق ذلك النجاح الكبير في نمو صادراتها لولا إتباعها النموذج الياباني " حيث وفرت الحكومة سوقا محميا داخليا للمؤسسات التي تتنافس بقوة في الأسواق الخارجية. وكانت الحماية والمنافسة توجدان في آن واحد في علاقة تكافلية مع إستراتيجية وطنية جريئة كانت دافعا للصناعات الرئيسية."[4]. ففي الواقع، فإن كل الدول الأسيوية الصاعدة تقوم، من خلال الضرائب الجمركية العالية والتعليمات الإدارية بشأن النواحي الفنية، بإعاقة عمليات الاستيراد في كل القطاعات الاقتصادية والتي يرى المخططون أن المصانع الوطنية في تلك القطاعات ما زالت غير قادرة على مواجهة المنافسة الدولية، ومن تم يتعين عليهم حماية فرص العمل من المنافسة.[5] وكل ذلك ما هي إلا أمثلة قليلة لحالات عديدة كانت شاهدا على دور الحماية التجارية في قيام وازدهار الصناعات الوطنية وحماية مناصب العمل.

من ناحية أخرى، فإن التاريخ الاقتصادي يشهد على أن التنمية الاقتصادية في كثير من الدول باءت بالفشل لا لشيء إلا لتخلي تلك الدول، وفي وقت غير مناسب، عن حماية صناعتها الفتية، أي أن تلك الدول تخلت عن فرض الضرائب الجمركية وتراجعت عن وضع القيود الإدارية على الواردات في العالم الخارجي، وهذا قبل تهيأ اقتصاديات تلك الدول للصمود في وجه المنافسة الأجنبية.[6] فنجد مثلا ما أشارا إليه كل من هانس بيتر مارتين وهارولد شومان إلى حالة المكسيك التي عصف فيها الانفتاح على الولايات المتحدة الأمريكية بقطاعات اقتصادية وطنية مهمة، حيث تعرضت الصناعات المتوسطة الحجم المنتجة للبضائع كثيفة العمل البشري إلى تلك الواردات، فصناعة المكائن بمفردها، تعرض فيها نصف المصانع إلى التوقف، وعلى نحو مشابه كان الحال في صناعة النسيج[7] كما أشار تقرير الحالة الاجتماعية 1997 إلى حالة البرازيل، حيث أن تحرير التجارة في ذلك البلد أدى إلى إعادة هيكلة جذرية للأنشطة الصناعية

[1] د.رمزي زكي: التدويل في الاقتصاد العالمي وآثارها على البلدان النامية، مرجع سبق ذكره، ص 91.
[2] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة
[3] هورست افهيلد، مرجع سبق ذكره، ص 230.
[4] لستر ثارو، مرجع سبق ذكره، ص 255.
[5] هانس بيتر مارتين وهارالد شومان، مرجع سبق ذكره، ص 261.
[6] هورست افهيلد، مرجع سبق ذكره، ص 250.
[7] هانس بيتر مارتين وهارالد شومان، مرجع سبق ذكره ، ص 255.

مما أدى إلى انخفاض مستوى العمالة في قطاع الصناعات التحويلية النظامي بنسبة 20% في ولاية ساو باولوو وذلك في الفترة ما بين 1990 و 1994.[1]

بالإضافة إلى كل ما سبق، فإن الأمر الأخر الأشد خطورة اليوم على العمالة، هو التهافت على التصدير إلى الأسواق الخارجية. ربما يبدوا للوهلة الأولى أن التصدير هو مفتاح النجاح لازدهار الصناعات وتوظيف العمالة، وهو ما حدث فعلا في دول جنوب شرق أسيا، وان الاستيراد هو تهديد للصناعات والعمالة المحلية، " بيد أن الأمر الواضح هو أن الفوز في التصدير لا يمكن أن يحالف الجميع في وقت واحد، بل هو يقتصر على فئة ضئيلة فقط."[2]، وأي محاولة لتخفيض الصادرات سوف تتطلب إنعاش الطلب السلعي المحلي[3] إلا أن المشكلة هنا تكمن في أن مسألة زيادة الطلب المحلي أصبحت معقدة نظرا لان زيادة دخول العاملين بأجر سوف تعني ارتفاعا في تكاليف الإنتاج، بمعنى انه سوف تؤدي إلى تخفيض من قوة الاقتصاد على المنافسة في السوق العالمية.[4] " وبما أن تصريف البضائع في الأسواق الوطنية قد أخد يزداد صعوبة في الكثير من البلدان، لذا راح الكل يصارع الكل على كسب اكبر حصة في السوق العالمية."[5] ويذهب هورست افهيلد في وصف الحالة الألمانية عندما يقول "... فلأن الطلب السلعي المحلي لم يعد ينمو بالسرعة التي ينمو بها الناتج القومي، لدى ركز الاقتصاد جهوده على التصدير منذ سبعينيات القرن العشرين. إلا انه بصنيعه هذا كان قد استجار من الرمضاء بالنار. فالتركيز على الصادرات كان فخا لا مخرج منه."[6] ووصف نوربرت رويتر (Notbert Reuter) خصائص ذلك الفخ عندما قال ' كلما كان الاقتصاد أكثر حاجة إلى تصدير السلع والخدمات، كانت حاجته إلى التكيف مع الشروط السائدة في السوق العالمية اكبر؛ وكلما تحولت صناعات أكثر صوب تصدير السلع، كانت ضغوط الشروط السائدة في السوق العالمية على مستويات الأجور ومدفوعات الرعاية الاجتماعية اكبر.'[7] اكبر.'[7] ومن هنا يمكن القول "... إن التجارة الحرة تنمو بمنأى عن سوق العمل. بل إنها تترك آثارا سلبية على سوق العمل. فالعمل يشكل عنصرا من عناصر التكاليف؛ وبالتالي، لا بد من خفض كلفته إلى أدنى مستوى ممكن؛ إن التجارة الحرة هي التي تتولى خفض تكاليف الإنتاج إلى ادني مستوى ممكن؛ وهذا ليس بالأمر العجيب؛ فخفض تكاليف الإنتاج في الدول المشاركة في التجارة الخارجية هو احد أهم مسوغات تحرير التجارة الخارجية."[8]

[1] تقرير الحالة الاجتماعية 1997، مرجع سبق ذكره، ص 234.
[2] هورست افهيلد، مرجع سبق ذكره، ص 186.
[3] نفس المرجع السابق، ص 237.
[4] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.
[5] نفس المرجع السابق، ص 186.
[6] نفس المرجع السابق، ص ص 184-185.
[7] نفس المرجع السابق، ص 185.
[8] نفس المرجع السابق، ص 42.

وفي الأخير، فإن ما يشهده العالم اليوم في ظل هذا التنافس الحاد في الأسواق العالمية للتصدير وما يرافقها من التخفيض الدائم للتكاليف وخاصة تكاليف العمل في ظل الظروف التنافسية الشديدة، وفي ظل الحماية التي تفرضها الدول المتقدمة على سلعها المحلية التي تتمتع فيها الدول النامية بميزة نسبية، فإن هذه الأخيرة سوف يكون عليها أن تتجه، بدرجة أولى، إلى محاولة توسيع سوقها المحلي وهذا من خلال بناء صناعاتها في ظل أسواق محمية، كما فعلت دول جنوب شرق أسيا، وبالتالي المحافظة على وزيادة فرص العمل فيها. ولعل الصين التي عرفت نجاحا هاما في صادراتها، أدركت أهمية السوق المحلي، حيث يشكل الطلب السلعي المحلي، منذ سنوات عديدة، احد الانشغالات الكبرى التي تشغل بال المسؤولين عن الخطط الاقتصادية، فحسب ما يذهب إليه رئيس الهيئة الوطنية للتنمية والتخطيط، زينغ بايان Zeng Peiyan، فإن المهمة الأساسية للسياسة الاقتصادية الكلية في الصين هي زيادة الطلب المحلي.[1]

المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على البطالة:

أدت الزيادات المؤخرة في مستويات البطالة في سياق العولمة المتنامية للنشاط الاقتصادي العالمي إلى تركيز اهتمام صناع السياسة على دور الشركات المتعدية الجنسية في خلق، إعادة توطين وتوزيع مناصب العمل، حيث انه بالرغم من أن العوامل الأساسية التي أدت إلى مشاكل في البطالة هي مرتبطة بإختلالات اقتصادية كلية في الدول المتقدمة وقيود الموارد في الدول النامية، إلا أن الشركات المتعدية الجنسية كقوة كبيرة في سيرورة جعل اقتصاديات العالم عابرة للحدود، تؤثر بطرق كثيرة على كمية ونوعية مناصب العمل على المستوى العالمي وتوزيعها المكاني.[2]

فالشركات المتعدية الجنسية تعتبر كمنظمين رئيسين للنشاط الاقتصادي كما أنهم يمثلون مصدر مهم لرؤوس الأموال، التكنولوجيا و المعرفة (Know-how) الإدارية و التنظيمية سواء للدول المتقدمة أو النامية، فهذه الشركات بإمكانها الاستفادة من موارد كبيرة وتمثل حجم معتبر من الاستثمارات والنشاطات ذات القيمة المضافة العالمية. وكنتيجة لذلك، فالشركات المتعدية الجنسية تلعب دورا مهما كموظف لليد العاملة وخلق فرص للتوظيف سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق الروابط الخلفية والأمامية وخلق النمو الاقتصادي.[3] فمن خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (الوارد والصادر) التي تقودها الشركات المتعدية الجنسية، تنشأ قنوات عديدة لتوظيف العمالة، إلا انه، من جهة أخرى، تنشا أيضا قنوات لتسريح العمالة والجدول رقم 3-8 والجدول رقم 3-9 يوضحان مختلف قنوات خلق و تسريح العمالة.

[1] نفس المرجع السابق، ص 189.

[2] World investment report 1994, P.209.

[3] Ibid., P.163

الجدول رقم 3-8 : أثار الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على البطالة

الأثر المباشر		الأثر الغير المباشر	
ايجابي	سلبي	ايجابي	سلبي
يضيف إلى رأس المال الصافي ويخلق مناصب عمل في الصناعات الأخذة في التوسع.	الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق الاستحواذ يمكن أن يؤدي إلى عمليات الترشيد (rationalization) وفقدان مناصب العمل.	خلق مناصب العمل عن طريق الروابط الأمامية والخلفية و الآثار المضاعفة (Multiplier effets) في الاقتصاد المحلي.	الاعتماد على الواردات أو إزاحة الشركات الموجودة يؤدي إلى فقدان في مناصب العمل.

المصدر: World investment report1994 مستخرجة من الجدول رقم IV.1، ص 167.

الجدول رقم 3- 9 : أثار الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر على البطالة

الأثر المباشر		الأثر الغير المباشر	
ايجابي	سلبي	ايجابي	سلبي
يخلق أو يحتفظ بمناصب العمل في موقع الأم، مثال على ذلك: هؤلاء الذين يخدمون احتياجات الفروع في الخارج.	إعادة توطين أو "تصدير العمل" (job export) في حالة ما إذا كانت الفروع الأجنبية سوف تستعيض عن الإنتاج في البلد الأم.	خلق أو حفظ مناصب العمل في صناعات الموردين/الخدمات التي تؤمن ما تحتاج إليه الفروع الأجنبية في الدولة الأم	فقدان مناصب العمل في الشركات/ الصناعات المرتبطة ب الإنتاج/النشاطات المُعاد توطينها.

المصدر: World investment report1994 مستخرجة من الجدول رقم IV.1، ص 167.

وتلعب الشركات المتعدية الجنسية دورا هاما في توظيف العمالة، ليس فقط على مستوى دولها الأم، ولكن أيضا على مستوى الدول المضيفة. فالاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تقوم بها تلك الشركات تؤثر بصورة مباشرة على مستويات التوظيف، فمن خلال الاستثمارات التي تقوم بها تلك الشركات في الدول المضيفة يمكنها أن تساهم بطريقة مباشرة في زيادة حجم التوظيف من خلال خلق طاقات إنتاجية جديدة، كما انه من خلال الاستثمارات الواردة يمكنها المحافظة على مناصب العمل في الدول الأم من خلال أولئك الذين يخدمون احتياجات الفروع في الخارج. إلا أن تلك التدفقات من الاستثمارات، من جهة أخرى يمكنها

أن تسبب إزاحة لليد العاملة، فالاستثمارات الواردة يمكنها أن تتسبب في تسريح لليد العاملة في حالة اخذ ذلك الاستثمار شكل اندماجات واستحواذات، في حين أن الصادر منه من شأنه أن يؤدي إلى إعادة توطين مناصب العمل من الدول الأم إلى الدول المضيفة. وحسب تقرير الاستثمار العالمي 1994 فان جميع الشركات المتعدية الجنسية مسؤولة عن توظيف، بطريقة مباشرة، عدد مقدر بأكثر من 73 مليون فرد على المستوى العالمي، وتمثل حصة الشركات الأم ، التي هي بدرجة أولى قائمة في الدول المتقدمة، من مجوع التوظيف المباشر نسبة أكثر من 60% في حين أن الباقي هي حصة الفروع الأجنبية. وحوالي 12 مليون منصب عمل، وهو ما يمثل أكثر من نصف مجوع المناصب في الفروع الأجنبية، موظفون بطريقة مباشرة في الدول النامية. ويضيف التقرير السابق انه، رغم ذلك، فان العمالة في الشركات المتعدية الجنسية تمثل فقط نسبة غير جديرة بالذكر وهي نسبة تمثل حوالي 3% من مجموع قوة العمل العالمية.[1]

وإضافة إلى ما يتم خلقه من الوظائف بطريقة مباشرة، فإن الشركات المتعدية الجنسية تقوم بخلق الوظائف بطريقة غير مباشرة وهذا عن طريق الروابط مع مؤسسات في الدول الأم والدول المضيفة.[2] وتتمثل تلك الروابط في روابط خلفية وأخرى أمامية. فالروابط الخلفية، مثلا، عن طريق شراء المواد الخام، الأجزاء، المكونات والخدمات من المتعاقدين من الباطن والموردين الخارجيين، تعتبر من بين القنوات الرئيسية التي من خلالها يُمكن للشركات المتعدية الجنسية أن تساهم في خلق العمالة، و لقد نمت أهمية هذه الآثار في السنوات الأخيرة عقب الاتجاه نحوى تقسيم أعمق للعمل وانخفاض درجة التكامل العمودي التي تحدث داخل الشركات الكبرى، حيث أن هذه الشركات تركز على جزء اصغر من سلسلة القيمة المضافة، معتمدة بشكل متزايد، لأسباب تتعلق بالتكنولوجيا والمرونة، على التعاقد من الباطن الوطني والدولي، وبالتالي فإن العمالة كذلك يتم توريدها (externalized) تدريجيا، أما الروابط الأمامية، مثل الروابط بين الشركات المتعدية الجنسية وموزعي إنتاجها، فيمكنها المساهمة في خلق مناصب العمل، لكن ليس بنفس قدر ما تفعله الروابط الأمامية.[3]

ومن هنا، فإن قيام مختلف الدول سواء المتقدمة أو النامية بمحاولة استقطاب اكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة هدفه، بالإضافة إلى الحاجة لرؤوس الأموال، رفع معدلات الاستثمار وبالتالي معدلات النمو الاقتصادي، نقل التكنولوجيا..، هو تشغيل اليد العاملة سواء بطريقة مباشرة ومن خلال الروابط الأمامية والخلفية التي يمكن أن تنشأ عنها. وحسب ما رأينا في الفصل الأول فلقد زادت الاستثمارات الأجنبية المباشرة زيادة كبيرة خلال السنوات الماضية، إلا أن هذا في الواقع لا يعني أن تلك الاستثمارات تميل بالضرورة، بشكل عام، إلى زيادة استخدام اليد العاملة. فالاتجاهات التي ينحى إليها الاستثمار

[1] World investment report 1994, P.163
[2] Ibid., P.192.
[3] Idem.,

الأجنبي المباشر اليوم خاصة مع الضغوط التنافسية التي تفرزها العولمة، أدت إلى شح إن لم نقل تقليص في فرص العمل التي تولدها تلك الاستثمارات. وهذا لعدة أسباب رئيسية:

1- استخدام هذه المشروعات لتقنيات كثيفة رأس المال و التقانة؛[1]

2- عمليات الاندماج والاستحواذ العابرة للحدود أصبحت في السنوات الأخيرة تمثل نسبة كبيرة من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛

3- انتشار ظاهرة نقل الإنتاج.

استخدام تقنيات كثيفة رأس المال والتكنولوجيا:

قلنا أنفا كيف أن الشركات المتعدية الجنسية لا تساهم إلا بجزء ضئيل جدا من العمالة على المستوى العالمي، فهي تشغل فقط 73 مليون فرد على المستوى العالمي أي 3% فقط من مجموع قوة العمل العالمية، وهذا رغم ضخامة تلك الشركات من خلال ما تملكه من أصول ومبيعات ضخمة.

ويقول تقرير الاستثمار الأجنبي المباشر1994، تفسيرا لتلك النسبة الضعيفة، بأن الشركات المتعدية الجنسية هي، بدرجة أولى، تقوم **بنشاطات كثيفة التكنولوجيا ورأس المال**، وبالتالي فإن " مساهمتهم المباشرة المتواضعة نسبيا في مستويات التوظيف الكلية في الدول الأم والمضيفة ليس مثيرا للاستغراب".[2]

فالضغوط التنافسية المتصاعدة من جراء العولمة، شكلت حافزا قويا للشركات المتعدية الجنسية للبحث عن منافذ جديدة لتخفيض التكاليف وزيادة القدرات التنافسية. ولعل الأمر لم يعد يتعلق فقط بالدول المتقدمة، فالدول النامية التي كانت تلجأ إليها الشركات المتعدية الجنسية لتوفر تلك الدول على العمالة الغير ماهرة والرخيصة، بدأ يتغير بشكل جذري. ففي الواقع فإن الشركات المتعدية الجنسية من خلال استثماراتها أصبحت تبحث عن العمالة الرخيصة والماهرة في نفس الوقت. حيث أن احد العوامل المهمة خلف تشجيع إعادة توطين الكثير من مناصب العمل في الشركات المتعدية الجنسية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية هو أن هذه الأخيرة تشهد ارتفاع سريع في جودة اليد العاملة في الكثير منها.[3] ويشير د.كريم نعمة النوري[4] في هذا الصدد إلى أن الاستثمارات التي تقوم بها الشركات العالمية في الدول النامية لم تعد تقتصر فقط على البحث عن أسواق محمية أو عن عمالة رخيصة غير ماهرة أو أيضا عن موارد طبيعية قابلة للاستغلال، بل انه في الآونة الأخيرة، زاد الاستثمار في تلك الدول النامية في أنشطة عالية التكنولوجيا والتي تتطلب، بالإضافة إلى عوامل أخرى، عمالة ذات مستويات عالية من المهارة. وربما يتضح لنا جيدا كيف أن الضغوط التنافسية الشديدة والتي دفعت الشركات إلى اعتماد التكنولوجيات الجديدة

[1] سمير أمين، د.عبد الأمير السعد ، مرجع سبق ذكره، ص 94.

[2] Ibid., P.163.

[3] Ibid., P.206.

[4] أ.د. كريم نعمة النوري: دور الاستثمارات الأجنبية في البلدان النامية، مجلة العلوم الإنسانية،:http://www.ulum.nl/a94.htm

المتحيزة للمهارة لم تعد تجبر تلك الشركات على البحث على اليد العاملة الرخيصة فقط وإنما أيضا على الماهرة(انظر حالة الهند في العنصر الثالث).

وإذا أخدنا مثلا الصين كأحد أهم الدول النامية، نجد أن الفروع الأجنبية التي كانت تمثل فقط اقل من 9% من الصادرات الصينية في سنة 1989، إلا انه سنة 2001، ارتفعت إلى 48%، وكانت أكثر من 90% من صادرات الفروع الأجنبية عبارة عن سلع صناعية، وارتفعت حصة الصناعات الكثيفة التكنولوجية في حصة صادرات الفروع الأجنبية من 59% سنة 1996 إلى 81% سنة 2001.[1] وهو ما يدل على اتجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الصناعات الكثيفة التكنولوجيا والمهارة. وهو ما يفسر ربما الحجم الصغير التي تمثله الاستثمارات الأجنبية في التوظيف. ففي سنة 2004 مثلا كان حوالي 24 مليون فرد يعملون في الفروع الأجنبية، إلا أن هذا العدد يمثل فقط نسبة 3% من مجموع الموظفين.[2] في المقابل، هيمنت الشركات المحلية الصينية على القطاعات ذات التكنولوجيات المنخفضة خاصة في صادرات الألعاب، حقائب السفر والغزل والمنسوجات.[3]

وإذا أخدنا الحالة الفيتنامية ، فإحدى الدراسات[4] تذهب إلى انه رغم تلقي فيتنام تدفقات معتبرة من رؤوس الأموال الأجنبية في التسعينات، وبالرغم من الحصة المعتبرة للشركات الأجنبية في الناتج الصناعي والصادرات، فإن التوظيف المباشر التي تم خلقه كان محدود جدا. فحسب ما تشير إليه خاصة المؤسسات المالية الدولية، فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في فيتنام قد تركزت في الصناعات الكثيفة الرأس المال وان هذا ما حد من خلق مناصب العمل من طرف الشركات الأجنبية. حيث أن الفروع الأجنبية تتجه لان تكون أكثر كثافة رأسمالية من الشركات المحلية. ففي سنة 1995، تقريبا نصف الناتج الكلي المولد من طرف الفروع الأجنبية أتى من المجموعة ذات الكثافة الرأسمالية العالية، و29% فقط من الصناعات الأكثر كثافة عمالية رغم انه عرف انخفاض في سنة 1999، حيث انخفضت حصة الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية إلى 40% فقط من مجموع الناتج التي تولده الفروع الأجنبية. ومن ناحية أخرى فإن الفروع الأجنبية تعتبر أكثر كثافة رأسمالية بسبعة مرات عن المؤسسات المملوكة للدولة، وبأكثر من إحدى عشر مرة كثافة رأسمالية عن الشركات الفيتنامية الخاصة.

وإذا تناولنا تدفقات الاستثمارات الأجنبية نحو قطاع الخدمات، وهو قطاع شهد ارتفاعا هاما في حجم مخزون الاستثمارات الأجنبية فيه، فإن الضغوط التنافسية في أسواق الخدمات(خاصة في الدول المتطورة الأم) دفعت الشركات إلى البحث عن أسواق خارج دولها وتعزيز تنافسيتها[5]. ولقد وُجد أن العوامل

[1] World investment report 2002, P.162
[2] World investment report 2007, P.10
[3] World investment report 2002, P.163
[4] Rhys Jenkins: Globalization, FDI and employment in Viet Nam, Transnational Corporations, Volume 15, Number 1, April 2006. http://www.unctad.org/en/docs/iteiit20061_en.pdf
[5] World investment report 2004,P115

الأساسية التي تجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الخدمات القابلة للتجارة بها بشكل مباشر تمثلت في: الوصول إلى بنية جيدة في المعلومات والاتصالات، مؤسسات متطورة بشكل جيد و موارد بشرية مدربة ومتاحة للتوظيف بتكاليف تنافسية.[1] فخدمات مثل النقل الجوي والسكك الحديدية، الاتصالات، البث broadcasting، الكهرباء، الغاز والماء هي صناعات كثيفة رأس المال.[2] وبالتالي سوف يكون أثرها ضئيل في خلق العمالة، إضافة إلى تحيزها نحو اليد العاملة الماهرة. فلقد وُجد مثلا أن الفروع الأجنبية في الدول النامية للشركات المتعدية الجنسية في مجال الخدمات كانت أكثر كثافة في المهارات من الصناعة التحويلية وان الفرق ازداد نوعا ما خلال الفترة 1989-2000.[3] من جهة أخرى، فإن زيادة المنافسة والتغيرات التكنولوجية وتنوع النشاطات أثرت على العمالة في البنوك الدولية، وهذا نظرا لسيرورة التحول من النشاطات الكثيفة العمل في بنوك التجزئة إلى النشاطات الجديدة الكثيفة الرأس المال والتكنولوجيا، إضافة إلى ذلك فإن زيادة قابلية التجارة بالخدمات البنكية من المحتمل أن يزيد من ذلك.[4]

والحال كذلك في قطاع الصناعات الإستخراجية، والتي تعتمد عليه الكثير من الدول ذات الموارد الطبيعية، حيث أن نقص رؤوس الأموال و/أو المهارات يدفع تلك الدول إلى فتح المجال للشركات الأجنبية لاستخراج تلك الموارد وتشغيل اليد العاملة. ونجد الاستثمارات التي تقوم بها الشركات المتعدية الجنسية في الصناعات الإستخراجية زادت في الاقتصاديات النامية والانتقالية، حيث ارتفعت خلال العقدين الماضيين، فبين 1990 و2000، مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر المقدر الوارد لتلك الاقتصاديات زاد بأكثر من الضعف وبين 2000 و2005، زاد مرة أخرى بالنصف.[5] إلا انه، وبشكل عام، مساهمة تلك الشركات محدودة على المستوى الكلي في خلق مناصب العمل[6]. حيث أن التقدم التكنولوجي التي تجلبه تلك الشركات إلى الدول المضيفة يمكن أن يخفض من كثافة العمالة في نشاطات التنقيب والإنتاج.[7] فاستعمال التكنولوجيات المتقدمة و التقنيات الإنتاج والتنقيب الحديثة يمكنها في بعض الأحيان أن تخفض العمالة الكلية في الصناعات الإستخراجية وهذا كنتيجة لتحسينات في الإنتاجية. فالأفراد المحليون الشبه مهرة يمكن أن يتعرضوا إلى مضار أكثر عندما تتجه الصناعات إلى مستويات أعلى غير مسبوقة في الأتمتة ومستويات عمل صغيرة وأكثر تخصصا.[8] فإذا أخدنا مثلا قطاع استخراج المعادن في بتسوانا، فإنه يمثل 40% من الناتج المحلي الإجمالي، و 90% من الصادرات و 50% من المداخيل الحكومية، إلا انه يوظف فقط 9200 عامل، أي حوالي 3% من قوة العمل الكلية. وفي البيرو فإن نفس القطاع استوعب

[1] World investment report 2004, P.116.
[2] Ibid.,132.
[3] Idem.,
[4] World investment report 1994, P.201
[5] World investment report 2007.
[6] Ibid., P.133.
[7] Idem.
[8] Ibid., 134.

101200 فرد في 2006، وهو ما يمثل فقط 0.7% من مجموع العاملين، ومنهم 35870 فرد في الفروع الأجنبية: 14430 بصفة مباشرة و 21440 بصفة غير مباشرة. وحصة ذلك القطاع في الناتج المحلي الإجمالي كان حوالي 7% في السنوات الأخيرة.[1]

ومن هنا، نشهد كيف أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة أصبحت تتجه أكثر فأكثر نحو النشاطات الأكثر كثافة رأسمالية وتكنولوجية، وما يتطلبه ذلك من مهارات في اليد العاملة. ربما لا يشك احد في قدرة تلك الاستثمارات على زيادة الإنتاجية ومعدلات النمو الاقتصادي، لكن أثرها على العمالة يبقى ضئيل. وهو ما يقودنا إلى التساؤل حول مدى جدوى استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إذا لم يكن في وسعها المساهمة في تشغيل الأعداد المتزايدة من العمالة المحلية والتي تعاني من البطالة.

العنصر الثاني :عمليات الاندماج والاستحواذ العابرة للحدود:

تسعى الشركات المتعدية الجنسية إلى انتهاج عمليات الاندماج والاستحواذ العابرة للحدود بدلا من الاستثمارات التأسيسية لعدة أسباب يمكن اختصارها في النقاط التالي:[2]

1- **تنامي المنافسة والعولمة:** حيث انه من اجل تحقيق تدويل وتنويع الأسواق الجغرافية وزيادة الحصة السوقية بشكل سريع، تفضل الشركات أن تقوم بعمليات الاندماج والاستحواذ بالمقارنة مع الاستثمار التأسيسي وهذا كونه طريقة أسرع لتحقيق ذلك.

2- **كفاءة أعلى في مواجهة المنافسة المتنامية والعولمة:** من اجل تحقيق اقتصاديات الحجم و التلاحمات في النشاطات ذات القيمة المضافة، تقيم الشركات شبكات إنتاج دولية متكاملة تهدف إلى تحسين كفاءة الشركة في مجموعها، وعمليات الاندماج والاستحواذ تسمح بإقامة سريعة لمثل هذه الشبكات.

3- **الوصول إلى التكنولوجيا والتكاليف المنخفضة للبحوث والتنمية:** من اجل كسب الوصول إلى التكنولوجيات الجديدة، تقاسم الأخطار والتكاليف المرتبطة بتنمية التكنولوجيا وتخفيض الوقت اللازم لابتكار المنتج (Product innovation)، يمكن للشركات المتعدية الجنسية أن تستحوذ على شركات تنشط في البحوث والتنمية أو تندمج مع مثل هذه الشركات للوصول إلى قدراتها ومواردها التكنولوجية (technological capabilities and resources).

وفي الواقع، إذا ما رأينا أحجام الاستثمارات المنطوية على عمليات الاندماجات والاستحواذات العابرة للحدود، فإننا سوف نلحظ تزايدها المستمر. فلقد شهد عام 2006 مثلا زيادة قيمة الاستثمارات تحت نمط عمليات الاندماج والاستحواذ العابرة للحدود بنسبة 23%، كما زاد عدد الصفقات ب 14%،(انظر الفصل الأول)، وهذه الزيادات ما هي إلا استمرار لصعود هذا النمط من الاستثمار.

[1] Ibid., PP.133-134.
[2] World investment report 1994, Extracted from table I-12,P.25

وظاهرة اندماج الشركات والمصارف تشكل واحدة من ابرز سمات عولمة الاقتصاد، وظاهرة الاندماج والابتلاع هي التعبير العملي لتركز رأس المال والإنتاج في ظروف الرأسمالية المعاصرة، وجرى استخدام هذه الطريقة في السنوات الأخيرة في تعزيز القدرات التنافسية للصناعة في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية وحتى في البعض من الدول النامية.[1] ورغم أن هذه الظاهرة تؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج ومضاعفة الأرباح وتعزيز القدرات التنافسية للشركات الكبيرة من جهة، إلا أنها تفضي إلى تدمير فرص العمل والإلغاء المنهجي لليد العاملة من جهة أخرى.[2]

فاختلاف اثر كل من نمط الاستثمار في شكل اندماجات واستحواذات والاستثمارات التأسيسية على مستويات التوظيف والبطالة تؤكد ميل مثل ذالك النمط من الاستثمار نحو التخفيض من اليد العاملة لزيادة القدرات التنافسية على المستوى العالمي. أما عن الأثر، فالاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق عمليات الاندماج والاستحواذ العابرة للحدود لا يولد توظيف عندما يدخل إلى دولة، وهذا بسبب كونه لا يخلق أي طاقة إنتاجية جديدة في الاندماج أو الاستحواذ. فضلا عن ذلك، يمكن أن تؤدي إلى عمليات تسريح من العمل، وهذه التسريحات من المحتمل أن تكون عائدة إلى ثلاث أسباب رئيسية: الترشيد و القضاء على التكرار(Duplication)، تعزيز الكفاءة (خاصة في المؤسسات المخوصصة)، وتخفيض الطاقة الفائضة.[3] من ناحية أخرى فان عمليات الاندماج والاستحواذ من شانها أن تشكل تهديدا للشركات المحلية في حالة ضعف القدرات التنافسية لتلك الشركات مما يؤدي بدوره إما إلى إعادة هيكلة تلك الشركات وما، من المحتمل، أن ينجر عنه من تسريح جزئي للعمال، أو القيام بإشهار الإفلاس والإغلاق النهائي وتسريح كلي للعمال.

من جهة أخرى، وكما اشرنا إليه في النقطة الأولى، فإن ميل الاستثمار الأجنبي المباشر أصبح يميل إلى الجمع بين التكاليف الرخيصة والمهارات العالية، وهو ما يمكن أن يزيد من البطالة لدى العمال الغير مهرة في الدول النامية والمتقدمة، فعمليات إعادة الهيكلة، عادة ما ينجر عنها تبني سيرورات تنظيمية وتقنية جديدة من شأنها أن تعزز القدرات التنافسية للشركات.

من ناحية أخرى، وإذا تناولنا احد أهم القطاعات التي تشهد استقطابا هاما للاستثمارات الأجنبية المباشرة وهو قطاع الخدمات، نجد انه رغم أن الشركات المتعدية الجنسية تستعمل عمليات الاندماج والاستحواذ العابرة للحدود وهذا كطريقة سريعة للدخول إلى الدول المضيفة أو كأداة لإعادة هيكلة إقليمية أو عالمية، فإنه في بعض الخدمات، ميل تلك الشركات إلى الدخول إلى الدول المضيفة عن طريق الاندماجات والاستحواذات بدلا من الاستثمارات التأسيسية يكون عالي.[4] وإذا تناولنا هذا الأمر بالأرقام نجد أن قطاع

[1] محمد دياب: عولمة الاقتصاد، مرجع سبق ذكره.
[2] نفس المرجع السابق.
[3] World investment report 2000 P.180.
[4] World investment report 2004, P.111.

الخدمات مثل نسبة هامة من عمليات الاندماج والاستحواذ العابرة للحدود العالمية، فلقد بلغت حصة الخدمات من تلك العمليات 58% في 2002-2006، بعد أن كانت تمثل 37% في 1987-1990، أما حصة القطاع الأول من تلك العمليات فقد انخفضت من 11% في 1987-1990 إلى 5% في 1996-2000.، رغم انتعاشها في 2002-2006 لتبلغ 11%، بينما كان نصيب الصناعات التحويلية من تلك العمليات 31% في 2002-2006 في حين كان يمثل 52% في 1987-1990.[1] وفي الواقع، فعندما تلجأ الشركات إلى إعادة الهيكلة والترشيد يمكن أن تكون هناك عمليات تخفيض لليد العاملة.[2] ولقد بينت الكثير من الدراسات أن العمالة في الشركات المخوصصة عادة تنخفض. ففي الأرجنتين مثلا، أتت زيادة الربحية، الكفاءة و الإنتاجية في قطاع الاتصالات على حساب تخفيض واسع في العمالة. وكان كذلك هو الحال في البرازيل و الشيلي.[3]

انتشار ظاهرة نقل الإنتاج:

لقد كان للشركات المتعدية الجنسية دورا واضحا لما عرفته الدول المتقدمة من ظاهرة انتقال الكثير من الصناعات ذات الكثافة النسبية المرتفعة في عنصر العمل إلى الدول ذات الأجور المنخفضة وهو ما كان له تأثير واضح في اختفاء تلك الصناعات وتفاقم بطالة عمالها.[4] فلقد لجأت الكثير من الصناعات التحويلية في الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوربا إلى الانتقال إلى الدول النامية لما تتوفر عليه تلك الدول من مزايا وامتيازات تم توفيرها من تلك الدول من اجل استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة مثل الإعفاءات الضريبية، رخص الطاقة والأراضي، عدم تحمل تكلفة التلوث البيئي وهذا فضلا عن رخص اليد العاملة. ولعل ما حدث في صناعات مثل الملابس الجاهزة والصناعات التجميعية الالكترونية وصناعة السيارات وبناء السفن ولعب الأطفال والمنتجات الكيمائية هي مثال على ذلك. فهجرت نلك الصناعات وغيرها من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، بسبب ارتفاع متوسط الربح المتوقع في الدول النامية، ترك العمال الذين كانوا يعملون في تلك الصناعات في حالة بطالة هيكلية طويلة المدى.[5] فلقد لوحظ انه في الولايات المتحدة الأمريكية، انخفض الاستخدام في الشركات المتعدية الجنسية الأم ب 14% خلال عشرية الثمانينات، كما انخفضت ب23% تقريبا في فروع تلك الشركات في الدول الأوربية، في حين زاد الاستخدام ب6% في الدول ذات الأجور المنخفضة، وهذه الحركة نحو تحويل مناصب العمل تستمر في سنوات التسعينات.[6]

[1] World investment report 2007, P.22.
[2] World investment report 2004 P. 137.
[3] Idem.
[4] د. رمزي زكي: الاقتصاد السياسي للبطالة...، مرجع سبق ذكره، ص 54.
[5] نفس المرجع السابق، ص 32،
[6] Jean-Marie Cardebat , op.cit., P.857.

وفي الواقع فإن الأمر لم يعد مقتصرا على الصناعات التقليدية، فلقد قامت الكثير من الشركات الأمريكية في مجال الكمبيوتر بنقل أجزاء مهمة من نظم المعلومات لديها إلى الهند مباشرة، وهذا بسبب رخص المختصين الهنود في هذا المجال، وبسبب القيود التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على دخول خبراء الكمبيوتر الهنود إليها وهذا دعما للمهندسين الأمريكيين في مجال برامج الكمبيوتر، وقامت الحكومة الهندية بتوفير كل الهياكل التحتية الضرورية بلا ثمن تقريبا.[1] وكان الحال كذلك في ألمانيا، حيث ألغى عمالقة صناعة الكمبيوتر IBM، Didital Equipment، Siemens-Nixdor أكثر من عشرة ألاف فرصة عمل منذ 1991، وكان لوجود فروع لتلك المؤسسات في الهند عاملا مساعدا على هذا التطور.[2] وفي نفس الخطوة، قامت الكثير من الشركات في الاعتماد على الشركات الثانوية الهندية في انجاز الكثير من الأعمال، فشركة الخطوط الجوية السويسرية والخطوط الجوية البريطانية مثلا عهدوا إلى شركات ثانوية هندية لإنجاز الكثير من الحسابات. وفي الواقع فإن الدافع باتجاه الهند يكمن أولا وأخيرا في أن العمال تخرجوا من جامعات جيدة، ورغم هذا فإن أجورهم ارخص بكثير من نظرائهم في الشمال. ولقد ذهب المتحدث بلسان شركة الطيران السويسرية هانس كرومر إلى القول بان إصدار فاتورات الدفع في الهند قد ساعد على التخلص من مئة وعشرين مستخدما في زيوريخ وتوفير التكاليف بمقدار 8 ملايين فرنك سويسري سنويا.[3]

من كل ما سبق، يمكن القول أن المنافسة الاقتصادية الشديدة في ظل العولمة المتنامية، دفعت الشركات المتعدية الجنسية إلى تطوير استخداماتها للاستثمارات كثيفة رأس المال والتكنولوجيا، كما أن الرغبة في سرعة تحقيق الكثير من الأهداف جعلت من عمليات الاندماج والاستحواذ العابرة للحدود وسيلة هامة من اجل ذلك، وهنا يمكن التساؤل عن جدوى مثل هذه الاستثمارات في السنوات اللاحقة. ربما ليس هنا شك في أهمية مثل تلك الاستثمارات في تحقيق بعض النتائج الايجابية على مستوى الاقتصاد الكلي مثل التأثير الايجابي على موازين المدفوعات وتوفير العملة الصعبة للدول المتلقية لتك الاستثمارات، إلا أن قوة العمل المتنامية وضعف إن لم نقل انعدام الاستثمارات المحلية وخاصة كثيفة العمالة ربما سوف تؤدي بكل تأكيد إلى زيادة مستويات البطالة. كما انه من جهة أخرى، فإن ما يمكن أن تحدثه تلك الاستثمارات من توظيف غير مباشر من خلال الروابط الخلفية والأمامية ربما سوف لن يؤدي إلى تحقيق ذلك في حالة الاعتماد على الخارج في التزود بالمدخلات الوسيطة سواء من خلال التعهيد إلى أطراف أخرى خارج البلد المضيف لانجاز الكثير من مراحل العملية الإنتاجية من خلال المتعاقدين من الباطن وغيرهم، أو من خلال الاستيراد المباشر لتلك المدخلات وهذا من شأنه أن يؤدي إلى حرمان قيام مؤسسات صغيرة ومتوسطة من شأنها خلق فرص عمل. من جهة أخرى، فإن قيام الشركات المتعدية الجنسية بالاستثمار من

[1] هانس بيتر مارتين وهارالد شومان، مرجع سبق ذكره، ص 188.
[2] نفس المرجع السابق، ص 189.
[3] نفس المرجع السابق، ص ص 189-190.

اجل التصدير المباشر إلى الدول الأخرى من شأنه أيضا أن يحد من إقامة الروابط الأمامية. فإذا أخدنا مثلا مناطق تجهيز الصادرات وهي مناطق تم إنشائها في الكثير من الدول النامية حيث تقوم شركات محلية وأجنبية بأنشطة موجهة نحو التصدير[1] ولذا نجد أن تشكيل الروابط الأمامية يكون محدودا جدا نظرا لان الناتج يتم تصديره إلى أسواق الدول الأخرى.[2]

[1] تقرير الحالة الاجتماعية 1997، مرجع سبق ذكره، الاطار7-2، ص 227.
[2] نفس المرجع السابق، ص 229.

المبحث الخامس:العولمة المالية و البطالة... تجربة جنوب شرق أسيا:

المطلب الأول: الأزمة المالية لجنوب شرق أسيا: مفهومها وأسباب ظهورها:

تمثل دول جنوب شرق أسيا والتي تُعرف بالنمور حالة تتميز بالكثير من الخصوصية والتميز، فتلك الدول كانت ولفترة قريبة ماضية ترزح تحت وطأة التخلف، إلا أنها وخلال عقود قليلة استطاعت أن تردم الهوة الكبيرة التي كانت تفصلها عن الدول المتقدمة.[1] فلقد ظلت تلك الدول تُوصف بالمعجزة وهذا حتى عشية جويلية 1997، حيث أن مؤشرات من قبيل متوسط دخل الفرد، متوسط معدل التضخم، قيمة الصادرات، التزايد في الدخل الوطني كانت تبرر، موضوعيا، ذلك الوصف.[2] إلا انه و" رغم هذا الحجم الكبير من الإنجاز والذي دام قرابة ربع قرن من الزمان جاءت الأزمة المالية لتعصف باقتصاديات دول جنوب شرقي آسيا، وتثير الشكوك حول حقيقة النجاح الذي أنجزته خلال السنوات السابقة."[3] فما تم تحقيقه في بعض الدول الأسيوية مثل اندونيسيا تايلندا وكوريا وماليزيا من سجل رائع في الأداء الاقتصادي والنمو السريع والتضخم المنخفض وتوافر المراكز المالية المتينة ومعدلات الادخار العالية والاقتصاديات المفتوحة والقطاعات التصديرية المزدهرة تم فقدانه[4]. فبين جويلية 1997 وهو تاريخ تخفيض قيمة العملة التايلندية " الباهت" وحتى جويلية 1998، شهدت جنوب شرق أسيا تحولا جذريا من كونها أسرع مناطق العالم نموا إلى أبطئها نموا، ومن كونها المنطقة الأكثر اجتذابا للاستثمارات إلى كونها مصدر صافي لرؤوس الأموال.[5] فالتدفقات الصافية من رأس المال المتدفقة إلى دول الأزمة الأسيوية والتي كانت تمثل 6% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1995 انقلبت إلى تدفقات خارجة بنسبة 2% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1997 والى أكثر من 5% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة التالية.[6]

إلا أن السؤال الجوهري في هذا الصدد: ما هي الأسباب التي أدت إلى نشوب الأزمة المالية في دول جنوب شرق أسيا؟

في الواقع، فلقد تضافرت الكثير من العوامل في هذا الصدد والتي يمكن تقسيمها إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية:

---

1 د.ياسر ابو حسون و شادي احمد زهرة: الأسواق المالية الناشئة ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني (سورية، دراسة تحليلية استشرافية)، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (27) العدد (1)2005. على الموقع الالكتروني التالي: http://www.tishreen.shern.net/new%20site/univmagazine/VOL272005/Eco/No1/6.doc

2 عبد الأمير السعد: الاقتصاد العالمي (قضايا راهنة)، مرجع سبق ذكره، ص 105.

3 د.ياسر ابو حسون و شادي احمد زهرة، مرجع سبق ذكره.

4 المجتمع والاقتصاد أمام العولمة، مرجع سبق ذكره، ص 66.

5 عبد الامير السعد: الاقتصاد العالمي (قضايا راهنة)، مرجع سبق ذكره، ص 106.

6 مجلة التمويل والتنمية، العدد 2، المجلد 43، جوان 2006، ص 10.

العوامل الداخلية:[1]

1- **انتهاء مرحلة امتداد المصالح:** حالة امتداد المصالح " رأس المال الأجنبي ورأس المال المحلي" التي سادت طيلة الفترة الممتدة من الستينات حتى مطلع التسعينات.

لقد غطت هذه الفترة على الكثير من المظاهر السلبية في العمل الداخلي لاقتصاديات دول الإقليم، بحيث أصبحت هذه المظاهر سمات واضحة في الاقتصاديات الشرق أسيوية منها على سبيل الذكر لا الحصر:

- الاقتراض الأجنبي المفرط.
- الإشراف الضعيف على المصارف.
- التقييم الزائد للعملات الوطنية مقابل العملات الدولية الرئيسية.

فالاقتراض الأجنبي على سبيل المثال، ظل على الدوام بصفة استمرارية عادة القطاع الخاص المحلي وحتى رأسمالية الدولة الوطنية، للاستفادة من تقاليد سادت في المنطقة منذ مطلع الستينيات، من قبل أسواق المال الدولية بصفة "القروض الميسرة"...والإشكالية هنا وكما يلاحظ من المعاينات الملموسة لهذه التجربة، أن رأسمالية الدولة وكذلك رأس المال الوطني الخاص لم يوليا اهتمام كاف لعلاقات الاقتراض بالاستثمار، وما إذا كان هذا الاقتراض يمول استثمارات مربحة فعلا، أم انه مجرد استخدام للمدخرات الأجنبية... مما جعل الاعتماد المفرط وغير المنضبط على الاقتراض الخارجي والداخلي القصير الأجل وبأسعار فائدة مرتفعة، من دون إعطاء أهمية مماثلة لتحفيز المدخرات الوطنية وتنميتها. وفي السياق نفسه يمكن تثبيت الملاحظة حول واقع الأنظمة المصرفية والسياسات النقدية الأسيوية، حيث لم تول اهتماما جيدا للفرق الكبير بين أسعار الفائدة في عملاتها المحلية وسعر الفائدة على الدولار الأمريكي والعملات الأوربية...، وبالتالي صار بدهيا أن تنتقل رؤوس الأموال من الدول الصناعية إلى دول الإقليم للتربح والمضاربة.

2- **مفارقة الإنتاج والطلب الدولي:** يمكن ملاحظة الضعف الواضح لمعاينات صناع القرار الاقتصادي الداخلي لموضوع الإنتاج والطلب الدولي.... فالتقلص الواضح في الطلب الدولي على منتجاتها طيلة فترة التسعينات من جهة، ظل يقابله استمرار دولها في التوسع الإنتاجي من جهة أخرى... وقد ترتب على هذه السياسات والممارسات الاقتصادية أعباء كثيرة ترتبط بالضعف الملاحظ في نشر المعلومات الكافية والواضحة عن الأداء الفعلي للمؤسسات الإنتاجية والمالية... لا سيما وان العجز في الحساب الجاري "عشية الأزمة المالية" قد تزايد، وان واقع الأنظمة المصرفية، ظل ضعيف الاستجابة والتكيف لمواجهة الأزمة، بهذا المعنى يفترض من صناع القرار الاقتصادي في دول الإقليم، أن يعيدوا النظر في دراسة وتقييم قدرة بلدانهم على المنافسة النسبية.... وحينما شعروا بذلك،

[1] عبد الامير السعد: الاقتصاد العالمي (قضايا راهنة)، مرجع سبق ذكره، ص ص 106-108.

كان كل شيء متأخرا، فالأزمة بلغت حدا يصعب تجاوزها بسهولة. هكذا يتضح أن السياسة الاقتصادية لدول الإقليم لم تفعل شيئا جادا وملموسا باتجاه:

أ- حل التعارض بين واقع توطين العملية الاقتصادية إنتاجا وتصديرا، واستمرار حالة الجانب الخارجي في العملية التمويلية... من دون أي جهد معتبر للكشف عن إمكانات التمويل الداخلي، أو على الأقل الكشف عن أسباب تخلف مساهمة الجانب الداخلي في التمويل.

ب- الحد من التدفقات الرأسمالية التي ساهمت في توسع الطلب الكلي، وما ترتب على ذلك من زيادة في أسعار الأسهم والعقارات، في الوقت الذي كان هناك تراجع واضح في دورتها الاقتصادية الإنتاجية، والمحصلة النهائية كانت نموا متسارعا للأصول والخصوم، وعجز ضخما في تجارتها الخارجية.

العوامل الخارجية:

تمثلت العوامل الخارجية التي لعبت دورا في نشوء الأزمة المالية الأسيوية في:[1]

1- أدى الضعف الواضح الذي ميز النظام المصرفي في معظم دول جنوب شرق أسيا إلى تسهيل مهمة المؤسسات المالية الدولية في دفع جميع البنوك المركزية في دول جنوب شرق أسيا إلى التحول المفاجئ في سوق الصرف الأجنبي من التثبيت إلى التعويم وهو ما أدى إلى تكبد خسائر من النقد الأجنبي لدى الكثير من المقترضين، و تعرضوا إلى خسائر غير مغطاة، وعجل ذلك من اندفاع رجال الأعمال المحليين إلى تغطية التزاماتهم الأجنبية وترتب على ذلك ضغوط واسعة على العملات الوطنية لدول جنوب شرق أسيا وتجلت تلك الضغوط في مؤشرات انخفاض قيم العملات المحلية والهبوط في أسعار الأسهم وكذا الارتفاع في أسعار الفائدة (انظر الجدول رقم 3-10). من ناحية أخرى، فإن ارتباط العملات الأسيوية بعملة أخرى غالبا ما يكون، رغم ما يبدو كون ذلك النوع من الارتباط ضمانة في انه لن يحدث تغير في قيمة العملة، حافزا على الاقتراض بالعملات الأجنبية ويشجع قطاعي المال والأعمال على التعرض لمخاطر صرفه. ففي حالة دول جنوب شرق أسيا فإن اغلب المضاربين والمستثمرين على علم جيدا بان الضمانة الضمنية لقابلية التمويل محدودة بتوفر الاحتياطيات الدولية لدى الدولة و قدرة الدولة على الاقتراض الخارجي. وعندما تم إثارة الشكوك حول استدامة ترتيبات سعر الصرف، بدأت التدفقات القصيرة المدى من رؤوس الأموال تتدفق بشكل متسارع إلى تلك الدول وهذا سعيا للمضاربة. وبهذا المعنى فإن ما حدث من ارتفاع في قيمة سعر الصرف الحقيقي وتنامي الدين الخارجي القصير المدى وكذا العجز في الحساب الجاري الخارجي تفاقم أثرها السلبي بسبب ضعف النظام المالي، كما أن العملات تعرضت إلى ضغوط المضاربة عندما فقد المستثمرون الأجانب الثقة في اقتصاد ومالية دول الإقليم. واستمرت الضغوط لتنفد

[1] نفس المرجع السابق، ص ص 108-113.

الاحتياطات الرسمية للبنوك المركزية ومن تم فقد السلاح الأساسي لها للحفاظ على القيمة التعادلية للعملة. ومن هنا، أصبح الاتجاه نحو التعويم أمرا لا مفر منه، وهذا عندما صار استمرار وجود رؤوس الأموال قصيرة الأجل والتي استثمرت بسبب ارتفاع أسعار الفائدة دون جدوى. والنتيجة، وهي ما حصل فعلا، لابد من إحداث التدفق المعاكس من الخارج من قبل المضاربين.

الجدول رقم 3-10: بعض المؤشرات عن الأزمة المالية الأسيوية للفترة من 1 جويلية 1997 إلى فيفري 1998

دول جنوب شرق أسيا	انخفاض قيمة العملات %	تغيرات مؤشر أسعار الأسهم	تغيرات في سعر الفائدة
اندونيسيا	231.00	81.74-	2398
تايلندا	87.09	48.37-	25-
الفلبين	51.37	49.17-	غير متوفر
كوريا الجنوبية	83.04	63.06-	965
ماليزيا	55.43	58.41-	373

المصدر: د. عبد الأمير السعد: الاقتصاد العالمي(قضايا راهنة)، مرجع سبق ذكره، ص 108

2- يتعلق العامل الثاني بصندوق النقد الدولي، فلقد قامت دول جنوب شرق أسيا المعنية بالأزمة باللجوء إلى الصندوق وهذا لحل مشاكل التضخم التي تعانيها تلك الدول. ولقد قام الصندوق، بالإضافة إلى تقديم مبالغ ضخمة لتلك الدول، فرض شروط القيام بتغييرات هيكلية واسعة في اقتصاديات تلك الدول وكذا التأشير على حالة نقص التخطيط للطوارئ فيها وأيضا التأشير على الضعف في الروابط الإقليمية فيها. إلا انه في الواقع فإن الوضع التضخمي لتك الدول لم يكن حرجا، كما أن ميزانياتها بقيت تحتفظ بفوائض وهذا بشهادة صندوق النقد الدولي، ضف إلى ذلك أن المؤشرات الاقتصادية والمالية كانت جيدة حتى عشية اندلاع الأزمة. فعندما عبرت تلك الدول عن الحاجة للاستشارة الصندوق من اجل مواجهة الأوضاع الاقتصادية والمالية فيها، فإن هذا كان أكثر أهمية من الاستنفار الدولي في حزمة الإنقاذ المالية التي تم تقديمها من طرف الصندوق والمشروطة بضرورة القيام بتغييرات هيكلية واسعة. ومن هنا نجد أن الصندوق من خلال ذالك الربط بين المبالغ التي قدمها والمشروطية قد تجاهل الاختلاف بين حقيقة المؤشرات الاقتصادية لتك الدول حتى عشية الأزمة العميقة ومؤشرات الكثير من البلدان النامية والمتخلفة الأخرى وهذا سهل للكثير من التدفقات الداخلة والخارجة من رؤوس الأموال أن تستفيد من هوامش واسعة للمضاربة. من ناحية أخرى فإن التأشير على نقص التخطيط للطوارئ يطرح استغرابا نظرا لان هذا العنصر كان غائبا طلية السنوات الممتدة

بين الستينيات وحتى عشية الأزمة ولم يكن هناك أي تأكيد أو إشارة إلى حاجة تلك الدول إليه في تلك الفترة. من جهة أخرى، فإن ما يقال حول ضعف الروابط الإقليمية بين دول جنوب شرق أسيا تطرح شكوكا مبررة، " حيث إن شدة الأزمة وسرعتها لا يرتبط بضعف الصلات الإقليمية، بقدر ما يرتبط بالقرارات الحاسمة التي أخذها المسؤولون التنفيذيون في الأسواق المالية الدولية، التي أخذت شكل عمليات استنفار أكثر من كونها مؤشرات دورة قدمت للمستثمرين والمضاربين".

3- العنصر الثالث يتعلق بأثر التطور الاقتصادي الصيني على اقتصاديات جنوب شرق أسيا بشكل عام، وبالدول المعنية بالأزمة بشكل خاص. فلقد شهدت الفترة بين السبعينيات وحتى مطلع التسعينيات انتقال عمليات الإنتاج والصادرات ذات الكثافة العمالية إلى دول الآسيان زائد الصين وهذا بعد أن كانت في مجموعة الدول الحديثة التصنيع كوريا، سنغافورة، تايوان،.... من جهة أخرى فإن تخفيض العملة الصينية سنة 1994 سرع من توحيد سعر الصرف الرسمي مع سعر صرف المقايضة السوقية وبالتالي ترقية صادراتها نحو البلدان الأوربية والولايات المتحدة. كما أن الصين تتمتع بتكاليف منخفضة على منتجاتها مقارنة مع تلك التي تخص سواء الدول الحديثة التصنيع أو دول الآسيان. ومن هنا، فإن الصين فرضت نفسها كواقع جديد. ويمكن أن نلحظ الأثر الذي تتركه الصين على اقتصاديات المنطقة، ففي سنة 1989 مثلا كانت صادرات الصين إلى الولايات المتحدة تمثل ربع مجموع صادرات دول الآسيان الأربعة، في حين انه في سنة 1993، فإن الحصة ارتفعت حيث أصبحت تمثل الثلث. ونجد كذلك تراجع الحصص التصديرية للاقتصاديات الحديثة التصنيع، وكذا تغير في هيكلية صادراتها.

المطلب الثاني: اثر أزمة جنوب شرق أسيا على البطالة:[1]

أظهرت الأزمة المالية الأسيوية بشكل واضح أن الأزمات المالية تترجم عادة إلى أزمات في الاقتصاد الحقيقي، فلقد شهد الناتج واستخدام الطاقة الإنتاجية انخفاضا حادا خلال تلك الأزمة 1998/1997. وفي مسح لشركات في كوريا، تايلندا، اندونيسيا، ماليزيا، اظهروا أن الأسباب الأكثر أهمية لذلك هي انخفاض في الطلب المحلي، ارتفاع تكاليف المدخلات المستوردة و معدلات فائدة مرتفعة.

ولقد كان للانخفاض الذي حدث في استخدام الطاقة الإنتاجية أثار معاكسة على متوسط الربح وسيولة الشركات وتخلت الكثير من الشركات عن أو خفضت الاستثمارات المخططة. وأجبرت صدمات العملة ومعدلات الفائدة الكثير من الشركات إلى الإفلاس وهذا عندما وجدت تلك الشركات نفسها غير قادرة على

[1] Rolph van der Hoeven and Matte Lübker: Financial Openness and Employment: A Challenge for International and National Institutions, International Policy Groupe, International Labour Office (Geneva), Draft for discussion, December 2005, PP.11-13.
http://www.gdnet.org/pdf2/gdn_library/annual_conferences/seventh_annual_conference/Hoeven_Paper_Lunch%20Time%20Session_ILO.pdf

خدمة الدين، خاصة إذا علمنا أن اغلب ذلك الدين هو بالعملة الأجنبية. بالإضافة إلى ذلك، أظهرت البيانات حول الدول الخمسة الأسوء تأثرا بأزمة شرق أسيا أنه حتى الكثير من الشركات التي بقت ذهبت إلى التخفيض من قوة العمل لديها سنة 1998، في حين كان هناك عدد قليل فقط من الشركات والتي استخدمت عدد أكثر من الموظفين. وطبقا لذلك ارتفعت معدلات البطالة عبر المنطقة وانخفضت الدخول في بعض الحالات بشكل دراماتيكي، مؤدية إلى دفع الناس إلى ما تحت خط الفقر، حيث انه حسب تقديرات منظمة العمل الدولية، فإن عدد العمال الفقراء في جنوب شرق أسيا (أي من يكسبون دولارا واحدا في اليوم) ارتفع من مستوى 33.7 مليون في سنة 1996 ، أي قبل الأزمة، إلى 50.6 مليون في ذروة الأزمة المالية في 1998، وهي زيادة ب 17 مليون تقريبا.

ولقد كانت كل من تايلندا وكوريا وماليزيا، عند بداية أزمة جنوب شرق أسيا، تشهد، عمليا، مستوى التوظف الكامل. فمعدلات البطالة في تلك الدول، خلال تلك الفترة، كانت منخفضة جدا. فلقد كانت قريبة من 1% في تايلندا،2.5% في كوريا وماليزيا، إلا أنه بحلول سنة 1998، أدى اقتران التخفيضات التي حدثت في الإنتاج بالتسريحات عن العمل عن طريق الإفلاس إلى ارتفاع معدلات البطالة إلى 3.4% في تايلندا أو 1.1 مليون عاطل عن العمل مرتفعا من مستوى 0.3 مليون عاطل، إضافة إلى ذلك، ترك 0.2 مليون فرد قوة العمل وهذا رغم النمو القوي في السكان في سن العمل، حيث أن الكثير من العمال توجب عليهم أن يجدوا مناصب عمل في الاقتصاد الغير الرسمي الذي نما بشكل معتبر خلال الأزمة، وتجلى هذا التطور في ارتفاع عدد الذين يعملون لحساب أنفسهم ب 0.8 مليون. كما أن البطالة المخفية في شكل تشغيل ناقص ارتفعت تقريبا بمرتين مرتفعة من 2.3 مليون إلى 4.4 مليون. وفي كوريا ثلاثة عشر تكتل (conglomerates) كبير أصبحوا معسرين خلال 1997. كما أن تأخيرات الدفع من طرف الشركات الكبرى جرت الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الأزمة، أفلس منها 8200 مؤسسة في 1997 وأفلست 10500 مؤسسة أخرى في 1998. كما أن سوق العمل الكوري عانى بشدة من موجة التسريحات من العمل التي رافقت حالات الإفلاس و تخفيض قوة العمل في الشركات التي مازالت قائمة. ووصلت البطالة المفتوحة إلى 7% أو 1.5 مليون بعد أن كانت 0.6 مليون عاطل. وهو مستوى لم تشهده كوريا منذ عقود. وبحلول الربع الأول من سنة 1999، انخفضت العمالة الكلية إلى 19 مليون، أي بانخفاض ب 2.1 مليون عن الربع الرابع من سنة 1997. ويمكن أن يُعزى التباين بين نمو البطالة وانخفاض في العمالة إلى حقيقة أن الكثير من العمال، خاصة النساء، تركوا قوة العمل، مؤدية إلى انخفاض معدل مشاركة قوة العمل بنقطتين مؤويتين تقريبا. وفي ماليزيا، كانت الزيادة في البطالة اقل دراماتيكية حيث ارتفع معدل البطالة بأقل من نقطة مؤوية واحدة. إلا انه مع ذلك فإن حوالي 250000 منصب عمل في القطاع الرسمي تم فقدانها في سنة 1998 والكثير من الذين تم تخفيضهم كانوا من العمال المهاجرين والذين خففوا من وطأة الأثر على سوق العمل المحلي. وتشير بيانات منظمة العمل الدولية أن

العمالة في القطاع الزراعي توسعت ب 135000 منصب عمل في 1998، وساعد امتصاص العمل من طرف القطاع الأول على احتواء الارتفاع في البطالة المفتوحة، لكن ساهمت في المقابل في انخفاض إنتاجية العمل في الزراعة.

أما فيما يخص كل من اندونيسيا والفلبينيين، فإن تلك الدولتين دخلتا إلى الأزمة وهما تعانيان من بطالة اعلي بشكل معتبر. فلقد بلغ معدل البطالة في اندونيسيا سنة 1997 4.7% وبلغ في الفيليبين 7.9%. إلا أن حالتهم ازدادت سوءا. ففي اندونيسيا، حوالي 2.5 مليون عامل فقدوا مناصب عملهم في 1998/1997، مليون منها في الصناعة التحويلية لوحدها. ولقد عُوض الانخفاض في عمالة الصناعة والخدمات من خلال التوسع في عمالة الزراعة، مما أدى إلى ارتفاع البطالة المفتوحة بشكل هزيل خلال 1998(+0.8 نقطة مؤوية) بالرغم من النمو القوي في قوة العمل، إلا انه مع ذلك، استمر معدل البطالة في الارتفاع في سنوات لاحقة وبلغ 9.1% في سنة 2002. أما في الفيليبين، أين كان للأزمة اثر صغير نسبيا فقط، حيث ارتفعت البطالة إلى 9.6% في 1998 (+1.7 نقطة مؤوية) وبقيت منذ ذلك الحين عند مستويات قريبة من 10%.

من ناحية أخرى، أظهرت تجربة الأزمة المالية لجنوب شرق أسيا، بأن التقدم نحو العودة إلى البطالة في فترة ما قبل الأزمة هو في العموم أبطئ جدا من خطى الانتعاش الاقتصادي. فنجد أن كوريا، ماليزيا والفيليبين بلغوا كلهم مستوى الناتج المحلي الإجمالي الفردي الذي كان متحقق في فترة ما قبل الأزمة في 1999 أو سنة 2000، إلا أن البطالة بقيت فوق مستوى ما قبل الأزمة عند تلك النقطة الزمنية. ففي كوريا، البلد ذو أقوى نمو في الناتج في فترة ما بعد الأزمة، كانت معدلات البطالة فيها قريبة من مستوى ما قبل الأزمة فقط في 2002. احد العوامل خلف هذا النجاح النسبي هو استجابة السياسة النشطة (The active policy response) من طرف الحكومة الكورية التي استثمرت موارد معتبرة (حوالي 2.2% من الناتج المحلي الإجمالي في 1998) لمساعدة العاطلين، لخلق مناصب عمل جديدة، وتوسيع خدمات التوظيف العامة، إلا انه مع ذلك، لم يكن ذلك التقدم متواصل في سنة 2003، عندما ارتفعت البطالة بشكل هامشي.

وعلى العكس من ذلك، ما زال ليس هناك أي مؤشر للعودة إلى معدلات البطالة المتحققة في فترة ما قبل الأزمة إما في ماليزيا أو في الفيليبين، وهذا يترك أفاق العودة إلى مستويات البطالة لما قبل الأزمة تبدوا غير مؤكدة بالرغم من ضبط الوضع الاقتصادي. في تايلندا، تم الانتعاش الاقتصادي في سنة 2002، كما انه عند معدل البطالة 1.8%، يكون بذلك قد خُفض إلى حوالي النصف من الذروة التي بلغها في سنة 1998، ورغم هذا، فهو ما زال اكبر بمرتين عن مستوى ما قبل الأزمة. في حين انه في اندونيسيا، تكون الصورة أكثر قتامة، فالدخول الفردية ما زالت اقل من مستوى سنة 1997 و معدل البطالة يستمر في

الارتفاع، حيث بلغ 9.1% في 2002، وهي أيضا تقريبا اكبر بمرتين عن مستواها في فترة ما قبل الأزمة.

خلاصة الفصل:

رأينا كيف أن انسحاب الدولة، باختلاف أيديولوجيتها ومستوى تطورها، من النشاط الاقتصادي، أدى، بفعل السياسات الليبرالية، إلى تقلص، إن لم نقل اختفاء، احد أهم الأدوار التي كانت تلعبها وهو تأمين فرص العمل للأعداد المتزايدة من القوى العاملة. ورأينا كيف أن زيادة استخدام التكنولوجيات من طرف رأس المال أدى إلى إزاحات واسعة في وسط العمال الغير مهرة. كما رأينا أيضا انه ليس هناك حرية تجارة بالمفهوم الذي ينادي به أنصارها، نتيجة الممارسات المتناقضة مع ما يدعون إليه، وهو الأمر الذي حد من استغلال الدول النامية لميزاتها النسبية في العمالة وبالتالي تشغيل الأحجام المتزايدة من تلك العمالة، كما انه من ناحية أخرى، فإن التجارة بين الدول المتقدمة أدت للجوء إلى استخدام الابتكارات التقنية لمجابهة المنافسة، وهو الأمر الذي أدى إلى الإضرار بالعمالة الغير ماهرة. كما أن اتجاهات الاستثمارات الأجنبية المباشرة اليوم تنحى نحو التوفير في عنصر العمل خاصة من خلال الاستثمارات الكثيفة التقنية، وانتشار عمليات الاندماج والاستحواذ. وأخيرا، رأينا كيف أدت العولمة المالية، من خلال تجربة جنوب شرق أسيا، إلى المس بالاقتصاد الحقيقي، وهو ما كانت نتائجه سلبية على العمالة.

الخاتمـــــة

خاتمة عامة

يعتبر موضوع هذا البحث من المواضيع الحديثة نسبيا، نظرا لحداثة الدراسات حول موضوع العولمة وبالتالي بحث أثارها على احد أهم المشاكل التي تشهدها البشرية وهي مشكلة البطالة. صحيح أن البطالة كانت احد المشاكل التي تم التطرق إليها في مختلف حقبات التاريخ الاقتصادي، ولو بدرجات وأولويات متفاوتة، إلا أن ما يعطي هذه المشكلة صبغة خاصة اليوم هو ما تشهده صفوف القوى العاملة من تدهور في حالتهم بسبب البطالة (و/أو تدني واتساع فجوة الدخول) وهذا بسبب موجة العولمة المتنامية التي عصفت بما حققته الكثير من الدول من مكاسب لفائدة الطبقات العاملة على مدى العقود الماضية في مختلف مناطق العالم. ولعل، كما رأينا، أن تملك السيادة الاقتصادية كان سببا مباشرا لتحقق تلك المكاسب، سواء في الدول النامية حديثة الاستقلال، أو في الدول الاشتراكية، أو حتى في الدول المتقدمة نفسها. إلا أن موجات التحرير الليبرالية التي اجتاحت مختلف مناطق العالم، كانت بداية حقيقية لتراجع الدولة في الاضطلاع بأحد أهم أدوارها وهو تأمين فرص العمل، وهو الأمر الذي لابد على تلك الدول من مراجعته، خاصة في ظل تنامي أحجام القوى العاملة ومستويات البطالة. فالسيادة على اتخاذ القرارات الاقتصادية هو جزء لا يتجزأ من السيادة بمفهومها العام.

من ناحية أخرى، فإن ما أدت إليه المنافسة الشرسة الناجمة عن تنامي العولمة، من التوسع في استخدام المبتكرات التكنولوجية المتحيزة لليد العاملة الماهرة، أدت إلى إزاحات كبيرة في صفوف هؤلاء الغير المهرة، وهي فئة ليست بالقليلة. وهنا يحق لنا التساؤل هل أن الأمر سوف يتوقف عند هؤلاء، أم أن تعاظم العولمة في السنوات أو العقود القادمة ربما سوف يؤدي إلى استخدام تكنولوجيات تزيح أيضا اليد العاملة الماهرة نفسها، وهل يمكن الحديث عن ما يمكن تسميته ب " مبتكرات تكنولوجية ضد الإنسان". صحيح أننا لا يمكن أن ننكر دور التكنولوجيا في الأداء، إلا أن ما يجب أن يتم هو ترشيد استخدام مثل تلك التطورات التقنية، وجعلها متوافقة وعمل الإنسان.

وكما رأينا، فإن حرية التدفقات التجارية وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كانت جزءا هاما وأساسيا في برامج التحرير الاقتصادي التي انتهجتها الكثير من الدول، وكانت مواقف البعض هي أن جميع الدول سوف تستفيد مما ستوفره تلك التدفقات. وربما كان يمكن أن يكون الحال كذلك. فحرية التجارة، التي يُستشهد بفائدتها على أساس التكاليف النسبية، كان يمكن أن تفيد الدول ذات الكثافة النسبية في العمالة في تشغيل تلك الأعداد الهائلة من قواها العاملة العاطلة عن العمل على أساس تلك الميزة، إلا أن الدول المتقدمة نفسها التي تنادي بمثل تلك الحرية في التدفقات التجارية، هي من يفرض القيود على المنتجات الكثيفة العمالة التي تصدرها الدول النامية، وهو ما يطرح التساؤل عن ضرورات الاندماج في نظام تجاري غير عادل. وهنا ربما يكون من الأجدر على تلك الدول النامية، في ظل اختلال موازين القوة بينها وبين الدول المتقدمة، أن تسعى إلى بناء أسواق داخلية قوية وتعزيز التعاون البيني فيما بينها. من

جهة أخرى، فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التي تعتبر أهم التدفقات التي يمكن أن تكون له أثار ايجابية على الأداء الاقتصادي وتوظيف العمالة، أصبحت تنحى في اتجاه موفر لعنصر العمل. فاستخدام التكنولوجيات الموفرة للعمل والاتجاه نحو عمليات الاندماج والاستحواذ لتحقيق الأهداف بأقصى سرعة، وهي سمات أصبحت تميز الاستثمارات الأجنبية المباشرة اليوم، لا يمكنها في هذه الحالة إلا أن تزيد من تهميش الأعداد الهائلة من القوى العاملة المتزايدة. كما أن عمليات نقل الإنتاج، في ظل حرية حركة رؤوس الأموال، خلقت نوعا من عدم الاستقرار والأمان في صفوف العمال، الذين أصبحوا ضحية مساومات من طرف رأس المال المُعولَم لتقديم أقصى التنازلات، إذا كانوا يريدون الحفاظ على مناصب عملهم. وفي مثل كل تلك الظروف، فالدول النامية، حتى وان استطاعت استقطاب أحجام لا بأس بها من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فهل يمكن لهذه الأخيرة تشغيل فوائض العمل لدى تلك الدول. ربما تكون الإجابة بالنفي. ومن هنا، فإن تلك الدول عليها أن تعمل على خلق بيئة مواتية لتشجيع الاستثمارات المحلية سواء كانت خاصة أو من طرف الدول نفسها، والتي تتحمل مسؤولية إزاء تلك الأعداد المتزايدة من العاطلين.

ولعبت التدفقات المالية الحرة، بصفة عامة، دورا مركزيا في تحقيق عدم الاستقرار والأمان الاقتصادي في الكثير من المناطق، وما أزمة جنوب شرق أسيا المالية إلا مثالا على ذلك. والشيء المهم هنا، كيف أن الأزمات المالية تنعكس بالسلب على الاقتصاد الحقيقي، وما يؤدي إليه ذلك من انتشار حالات الإفلاس والإغلاق لكثير من المؤسسات وبالتالي تسريح اليد العاملة، وزيادة مستويات البطالة. وهنا، لابد لباقي المناطق، خاصة الدول النامية، أن تعي مثل هذه الدروس في ظل هذا الاقتصاد العالمي المعولَم والذي يزداد تعولُم يوما بعد يوم.

المراجـــــع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية:

الكتـــــب:

1- د.عبد الأمير السعد: الاقتصاد العالمي: قضايا راهنة، الطبعة الأولى 2007 دار الأمين للنشر والتوزيع

2- سمير أمين ،أمير سعد :" العولمة والنظام الدولي الجديد" مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي(38)، الطبعة الأولى بيروت كانون الأول/ ديسمبر 2004.

3- د. رمزي زكي: الاقتصاد السياسي للبطالة (تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة) ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد 226، اكتوبر1997، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب- الكويت.

4- د. رمزي زكي: ظاهرة التدويل في الاقتصاد العالمي وآثارها على البلدان النامية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، مايو 1993.

5- هانس- بيترمارتين و هارالد شومان : فخ العولمة الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة: د.عدنان عباس علي سلسلة عالم المعرفة العدد 238 أكتوبر 1998، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب- الكويت.

6- لستر ثارو: الصراع على القمة (مستقبل المنافسة الاقتصادية بين أمريكا واليابان)، ترجمة احمد فؤاد بلبع،سلسلة عالم المعرفة، العدد 204، ديسمبر 1995، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب- الكويت.

7- ميتشيو كاكو: رؤى مستقبلية(كيف سيغير العلم حياتنا في القرن الواحد والعشرين)، ترجمة: د.سعد الدين خرفان، مراجعة: محمد يونس، سلسلة عالم المعرفة، العدد 270، جوان 2001، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب- الكويت.

8- هورست افهيلد: اقتصاد يغدق فقرا (التحول من دولة التكافل الاجتماعي إلى المجتمع المنقسم على نفسه)، ترجمة: د. عدنان عباس علي، سلسلة عالم المعرفة، العدد 335 ، يناير 2007، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب- الكويت.

9- الاقتصاد السياسي للرأسمالية، ترجمة: د.صامويل عبود ، ديوان المطبوعات الجامعية

10- أ.د. عبد الرزاق محمد الدليمي: العلاقات العامة والعولمة، الطبعة الأولى 2005م-1425ه، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان.

11- المجتمع والاقتصاد أمام العولمة (مجموعة مؤلفين)، سلسة كتب المستقبل العربي(33) مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت،تموز/يوليو 2004.

12- د.عبد الواحد العفوري: العولمة والجات(التحديات والفرص) الطبعة الأولى 2000 ، مكتبة مدبولي.

13- العولمة وأثرها في المجتمع والدولة(مجموعة مؤلفين)، الطبعة الأولى 2002 مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

14- د. محسن أحمد الخضيري: العولمة "مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة" الطبعة الأولى 2000، مجموعة النيل العربية.

15- د.محمود يونس محمد و د.عبد النعيم محمد مبارك : "أساسيات علم الاقتصاد" 1985.

16- مجموعة خبراء (تحرير د.علي نصار): الدولة ودورها في النشاط الاقتصادي في الوطن العربي، الطبعة الأولى، دار الرازي للطباعة والنشر، بيروت-لبنان. بحوث ومناقشات ندوة عُقدت بالكويت في الفترة 27-29 ماي 1989.

17- جورج سول: المذاهب الاقتصادية الكبرى، ترجمة دكتور راشد البراوى، مكتبة النهضة المصرية،1957.

18- د. رضا عبد السلام: انهيار العولمة (هل حقا يعيد التاريخ نفسه وتنهار العولمة المعاصرة كما انهارت في موجتها الأولى بالكساد العظيم)، الدار الجامعية، تقديم: ا.د علي لطفي و ا.د احمد جمال الدين موسى.

19- د. فؤاد أبو ستيت: التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية.

20- إبراهيم توهامي وآخرون: العولمة والاقتصاد غير الرسمي،مخبر الإنسان والمدينة جامعة منتوري قسنطينة- الجزائر، شركة دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع عين مليلة ،2004.

21- د. مروان عطون: أسعار صرف العملات(أزمات العملات في العلاقات النقدية الدولية)، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع.

22- د.مروان عطون: النظريات النقدية، دار البعث للطباعة والنشر- قسنطينة (الجزائر).

23-د.عمر صخري: التحليل الاقتصادي الكلي (الاقتصاد الكلي) ، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة 1994.

24- ضياء مجيد الموسوي: الخوصصة والتصحيحات الهيكلية "أراء واتجاهات"، طبعة 2001، ديوان المطبوعات الجامعية.

25- ضياء مجيد الموسوي: النظرية الاقتصادية: التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الثالثة 2005، ديوان المطبوعات الجامعية.

26- .إ بلجوك: الأزمات الاقتصادية للرأسمالية المعاصرة، تعريب د.علي محمد تقي عبد الحسين القزويني، ديوان المطبوعات الجامعية.

27- د. محمود نيربي: المذاهب والنظريات الاقتصادية،السنة الرابعة للعام الدراسي 1975-1976، منشورات جامعة حلب- كلية العلوم الاقتصادية-

28- د.محمد دويدار: مبادئ الاقتصاد السياسي، الجزء الأول: تاريخ الاقتصاد السياسي-الاقتصاد السياسي والرأسمالية الاقتصاد السياسي والاشتراكية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت-لبنان 2002.

29- د. اسامة بشير الدباغ و د. اثيل عبد الجبار الجومرد: المقدمة في الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، 2003، دار المناهج للنشر والتوزيع.

30- أ.د. هوشيار معروف: تحليل الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، 2005، دار صفاء للنشر والتوزيع- عمان.

31- الدكتور حسين عمر: التطور الاقتصادي، الطبعة الأولى 1988، دار الفكر العربي .

32- أ.د محمد العربي ساكر: محاضرات في الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، 2006، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة.

المجـــــلات والدوريات:

1- مجلة التمويل والتنمية، العدد 4، ديسمبر 1999.

2- مجلة التمويل والتنمية، العدد 4، ديسمبر 2001.

3- مجلة التمويل والتنمية، العدد 3، سبتمبر 2004.
4- مجلة التمويل والتنمية، العدد 1، مارس 2000.
5- مجلة التمويل والتنمية، العدد 2، جوان 2006.
6- دراسات اقتصادية، دورية متخصصة في العلوم الاقتصادية، مركز البحوث والدراسات الإنسانية - البصيرة- الجزائر، العدد الأول، السداسي الأول 1999.
7- أ.د. عبد الأمير السعد: مقاربة نظرية/ في التوازن بين العمل ورأس المال/، مجلة التواصل، عدد 17 ديسمبر 2006.

مواقع الانترنت:

1- صندوق النقد الدولي: أفاق الاقتصاد العالمي، أفريل 2007، على موقع صندوق النقد الدولي http://www.imf.org
2- صندوق النقد الدولي: أفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2007، على موقع صندوق النقد الدولي http://www.imf.org
3- المصطفى ولد سيدي محمد: تأثير منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد العالمي، على العنوان التالي: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/B2600A87-82FB-4554-B6B3-ECC57E860EFE.htm
4- د.محمد الأمين ولد جدو : تنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية عالمياً انعكاسها على تجارب التكامل الإقليمي في العالم الثالث (دراسة على الاتحاد الأفريقي)، على الموقع التالي: http://www.dirasaat.com.ly/2005/23/pages/doc/b5.doc (تم التحميل يوم 2008/01/26).
5- د.صالح سليمان عبد العظيم: التكتلات الاقتصادية، على العنوان التالي: http://www.arabrenewal.org/articles/10359/1/CaEBEaCE-CaCPEOCIiE/OYIE1.html،
6- إبراهيم بن ناصر الناصر: العولمة: مقاومة واستثمار على العنوان الالكتروني التالي: http://www.albayan-magazine.com/files/global/14.htm (تم تحميل المقالة يوم 2008/01/23)
7- د.تشارلز أومان: نموذج الأعمال في النظام الاقتصادي الجديد على الموقع التالي: http://www.cipe-arabia.org/files/html/art0504.htm
8- امل فؤاد عبيد: فينومنولجيا العولمة تعريفها وتاريخها، محمل من شبكة النبأ المعلوماتية يوم 2008/01/26 على العنوان الالكتروني التالي: http://www.annabaa.org/nbanews/60/603.htm
9- اتفاقية صندوق النقد الدولي على العنوان الالكتروني التالي: http://www.imf.org/external/pubs/ft/aa/ara/index.pdf
10- جون هاورد: حرية التجارة والتنمية الاقتصادية، ترجمة مركز المشروعات الدولية الخاص، على موقع الانترنت التالي: www.cipe-egypt.org
11- يرجيليو ليفاجي: خلق فرص العمل الجيدة .. احد التحديات في أمريكيا ألاتينية، مركز المشروعات الدولية الخاص، على العنوان الالكتروني التالي: http://www.cipe-arabia.org/files/pdf/art0809.pdf
12- http://www.wtoarab.org/site_content.aspx?page_key=the_organization_concisely&lang=ar
13- ملخص باللغة العربية لتقرير الاستثمار العالمي 2007 ، على موقع الانكتاد (http://www.unctad.org)
14- UNCTAD: تقرير التجارة الالكترونية والتنمية 2003 ، استعراض عام باللغة العربية، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف 2003. على موقع الانكتاد (http://www.unctad.org))

15- UNCTAD: تقرير التجارة الالكترونية 2004، استعراض عام بالغة العربية ، على موقع الانكتاد (http://www.unctad.org)

16- تقرير التنمية البشرية 2005، على موقع الأمم المتحدة: http://www.un.org

17- تقرير الحالة الاجتماعية 1997، على موقع الأمم المتحدة : http://www.un.org

18- منظمة العمل العربية: أوضاع القوى العاملة العربية داخل وخارج الوطن العربي في ضوء الأحداث والمستجدات الأولية، على العنوان الالكتروني التالي:

http: //www.alolabor.org/nArabLabor/images/stories/derasat/awda3%20alkwa%20alamela.pdf

19- معجم المصطلحات الجغرافية : http://histoiregeographie.iquebec.com/mostalahat.htm

20- مجلة عالم العمل ، عدد سبتمبر2004، ص10، على العنوان التالي:

http://www.ilo.org/public/arabic/region/arpro/beirut/infoservices/wow/wow2004-05/issue51/iloissue51.pdf

21- د.ياسر ابو حسون و شادي احمد زهرة: الأسواق المالية الناشئة ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني (سورية، دراسة تحليلية استشرافية)، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (27) العدد (1)2005. على الموقع الالكتروني التالي:
http://www.tishreen.shern.net/new%20site/univmagazine/VOL272005/Eco/No1/6.doc

22- أ.د. كريم نعمة النوري: دور الاستثمارات الأجنبية في البلدان النامية، مجلة العلوم الإنسانية،

http://www.ulum.nl/a94.htm

23- مجلات العربي: على الموقع التالي: (http://www.alarabimag.com/main.htm)، الأعداد التالية:

1- العدد 424، مارس 1994.
2- العدد 454، سبتمبر 1996
3- العدد 465 ، أوت 1997
4- العدد 482، جانفي 1999.
5- العدد 484، مارس 1999
6- العدد 493، ديسمبر 1999.
7- العدد 494، جانفي 2000
8- العدد498 ، ماي 2000.
9- العدد507، فيفيري 2001.
10- العدد 544، مارس 2004
11- العدد 551، أكتوبر 2004
12- العدد 562، سبتمبر 2005.

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية

Livres :

1- **Jaque Adda : La mondialisation de l'économie (1.Genèse), Édition La Découverte, Paris, 1996.**
2- **Michel Rainelli : "le commerce international" Édition La Découverte, Paris, 1998.**
3- **Patrick Lenain : Le FMI, Édition La Découverte, Paris, 1996.**

4- **Alain Samuelsonm Les grands courants de la pensée économique (concepts de base et questions essencielles),OPU. La version original a paru en 1985.**

5- **LASARY : L'économie générale.**

Sites internet:

1- **ILO :Tendance mondiale de l'emploi, janvier 2008, sur l'adresse électronique suivant : http://www.ilo.org/public/french/employment/strat/download/get08.pdf**

2- **François Rycx : Economie du travail, http://homepages.ulb.ac.be/%7Efrycx/Slides_EcoTrav/S_chap1-2.pdf**

3- **WTO : Rapport sur le commerce mondiale 2007, (http://www.wto.org)**

4- **Hali J.Edison et autres : Libéralisation du compte de capital et résultats économiques : étude et synthèse, Document de travail du FMI, Juillet 2002, (http://www.afdb.org/pls/portal/docs/PAGE/JAI/RESOURCE_MATERIALS/COURSE_MATERIALS/FIN_POLITICS_MACRO_MGMT_CD/data/pdf/9/ix04.pdf)**

5- **Jean-Marie Cardebat : ouverture commerciale et marché du travail, http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/IMG/pdf/FD001417.pdf**

6- **Nadia Terfous : Mondialisation et marché du travail dans les pays développés, N°96-Janv.2006 ,http://www.finances.gouv.fr/directions_services/dgtpe/dpae/pdf/2006-002-96.pdf**

7- **Patrick Bollé : Perspectives (Du nouveau pour les statistiques du travail), Revue international du travail, vol. 138 (1999), n°1, sur l'adresse électronique : http://www.ilo.org/public/french/revue/download/pdf/persp99.pdf**

8- **PERSPECTIVES DE L'EMPLOI DE L'OCDE 2007, Annexe statistique, sur : http://www.oecd.org/dataoecd/53/2/38863871.pdf**

ثالثا: المراجع باللغة الانجليزية:

Websites:

1- **Eddy Lee M Trade Liberalization and employment, DESA Working Paper No 5,October 2005, (http://www.un.org/esa/desa/papers/2005/wp5_2005.pdf)**

2- **Marion Jansen and Eddy Lee: Trade and employment : challenges for policy research, a joint study of the International Labour Office and the Secretariat of the World Trade Organization, 2007, http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/---webdev/documents/publication/wcms_081742.pdf**

3- **Irfan ul Haque:GLOBALIZATION, NEOLIBERALISM AND LABOUR,Discussion Papers N°.173 July2004(UNCTAD) (http://www.unctad.org/en/docs/osgdp20047_en.pdf)**

4- **Labour Market Trends and Globalization's Impact on Them, sur le l'adresse électronique suivant :**
http://www.itcilo.it/actrav/actrav-english/telearn/global/ilo/seura/mains.htm **(Téléchargé le 27-08-2007)**

5- **Martin Khor : Globalization and the south : some critical issues, Discussion Papers, No.147, April 2000, UNCTAD,** http://www.unctad.org/en/docs/dp_147.en.pdf

6- **Natural rate of unemployment** :
http://tutor2u.net/economics/content/topics/unemp/natural_rate.htm **(Téléchargé le 12/03/08)**

7- **OECD : Globalisation, Jobs and Wages, Policy Brief, June 2007,**
http://www.oecd.org/dataoecd/27/1/38796126.pdf

8- **OFF-SHORING: WHAT ARE ITS EFFECTS? A Report of the Panel of the NATIONAL ACADEMY OF PUBLIC ADMINISTRATION For the U.S. Congress and the Bureau of Economic Analysis, First published January 2007,**
http://www.napawash.org/Pubs/Off-Shoring_WhatAreitsEffects.pdf

9- **OXFAM :Rigged Rules and Double Standards : trade, globalisation and the fight against poverty** http://www.maketradefair.com/assets/english/report_english.pdf

10- **Richard K. Vedder and Lowell E. Gallaway : Unemployment and jobs in international perspective, prepared for the Joint Economic Committee Vice Cairman Jim Saxton, April 1999, P 12-13. sur l'adresse électronique suivant:**
http://www.house.gov/jec/employ/intern.pdf

11- **Richard Kozul-Wright and Paul Rayment: GLOBALIZATION RELOADED: AN UNCTAD PERSPECTIVE No. 167 January 2004**
(http://www.unctad.org/en/docs/osgdp20041_en.pdf**)**

12- **Rolph van der Hoeven and Matte Lübker: Financial Openness and Employment: A Challenge for International and National Institutions, International Policy Groupe, International Labour Office (Geneva), Draft for discussion, December 2005, PP.11-13.**
http://www.gdnet.org/pdf2/gdn_library/annual_conferences/seventh_annual_conference/Hoeven_Paper_Lunch%20Time%20Session_ILO.pdf

13- **Rhys Jenkins: Globalization, FDI and employment in Viet Nam, Transnational Corporations, Volume 15, Number 1, April 2006,**
http://www.unctad.org/en/docs/iteiit20061_en.pdf

14- **Raymond Torres : Social accompaniment measures for globalization : sop or silver lining, Offshoring and the Internationalization of Employment (A challenge for a fair globalization), International Labour Organization (International Institute for**

Labour Studies), First published 2006, P.140, on: http://www.ilo.org/public/english/bureau/inst/download/annecy06.pdf

15- UNCTAD:World Investment Report 1994: Transnational Corporations, Employment and the Workplace. New York: United Nations. (http://www.unctad.org)

16- UNCTAD: World Investment Report 2000: Cross-border Mergers and Acquisitions and Development (New York and Geneva: United Nations). http://www.unctad.org)

17- UNCTAD: World Investment Report 2002: Transnational Corporations and Export Competitiveness (New York and Geneva: United Nations). http://www.unctad.org)

18- UNCTAD: World Investment Report 2003: FDI Policies for Development: National and International Perspectives (New York and Geneva: United Nations). http://www.unctad.org)

19- UNCTAD: World Investment Report 2004: The Shift Towards Services (New York and Geneva: United Nations). http://www.unctad.org)

20- UNCTAD: World Investment Report 2005: Transnational Corporations and the Internationalization of R&D. New York and Geneva:United Nations. http://www.unctad.org)

21- UNCTAD : Globalization and the labour market, October 2001, http://www.unctad.org/en/docs/pogdsmdpbm14.en.pdf

22- UNCTAD HANDBOOK OF STATISTICS 2006-2007, http://www.unctad.org/fr/docs/tdstat31_fr.pdf

23- United Nations : World social situation 2007, sur le site web suivant : http://www.un.org

24- UNCTAD : Information Economy report 2006 sur le site web suivant : www.unctad.org.

25- UNCTAD : Information Economy report 2006 sur le site web suivant : www.unctad.org.

26- William K.Tabb: Progressive Globalism : Challenging the Audacity of Capital , Monthly Review, February 1,1999, (http://www.globalpolicy.org/globaliz/define/progglob.htm)

27- World ecocomic and social survey 2005, United Nations, (http://www.un.org/esa/policy/wess/wess2005files/wess2005web.pdf

28- http://www.wto.org/english/res_e/statis_e/its2007_e/section1_e/i06.xls

29- http://www.wto.org/english/res_e/statis_e/its2007_e/section1_e/i07.xls

30- http://www.economyprofessor.com/economictheories/naru.php

31- http://stats.unctad.org/FDI/TableViewer/tableView.aspx

32- http://www.ilo.org/public/english/employment/strat/download/ep23.pdf

ملخـــــص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثار العولمة على مشكلة البطالة، والتي تعتبر من اخطر المشاكل الرئيسية التي تعاني منها جميع الدول سواء المتقدمة أو النامية، خاصة مع ارتفاع مستوياتها. ولقد حاولت الدراسة القيام بذلك من خلال عدد من القنوات التي أثرت فيها العولمة وبالتالي انعكاس تلك القنوات على البطالة، وتلك القنوات هي: سيادة الدولة، التطورات التقنية، التجارة والاستثمارات الأجنبية المباشرة وأخيرا التدفقات المالية.

ولقد خلصت هذه الدراسة إلى أن التطورات الحالية التي تحدث في إطار العولمة المتنامية تتجه إلى أن تكون عاملا مهما يؤدي إلى زيادة مستويات البطالة وتهميش الأعداد المتزايدة من القوى العاملة.

الكلمات المفتاحية: العولمة، العولمة المالية، سيادة الدولة، التطورات التقنية، التجارة، الاستثمار الأجنبي المباشر، البطالة.

Abstract :

This study aims at analyzing the effects of globalization on the unemployment problem, which is considered as one of the main dangerous problems that all countries suffer from, either developed ones or developing ones, especially, with the rising of its levels. The study has tried to do that through a number of canals which have been influenced by globalization, and consequently, the reflection of those canals on unemployment. those canals are: The state sovereignty, technical developments, trade and Foreign direct investment, and finally, the financial flows.

This study concluded that the present developments which happen in the context of the increased globalization tend to be an important factor which leads to increase the levels of the unemployment and marginalize the increased numbers of the labour forces.

Key words: Globalization, Financial Globalization, State sovereignty, technical developments, Trade, Foreign direct investment, unemployment.